




۲۴



بازدید شد  
۱۳۸۲

بازرسی شد  
۸۲ - ۴۵

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب	فهرست السار	
مؤلف	عسکر صالح برقانی	شماره ثبت کتاب
موضوع	شماره قفسه ۹۹۴۴	۷۴۱۲۷
۸۴۵۷		۹۳۴۴

تغلی فرست شده  
۸۴۵۷





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

فَلَا وَرَبِّكَ

قال ولعلته لم يرتفع عظامه اذا دخله قال هو اسحق لنفسه قبل ان يعلم بقتله ومن  
الكتابية منهم من سعد من سعدت الغنائم ان لم يحضر المالكين وهو يحسد كيف يصنع قال  
ليس عليه شيء بناء على ان الشيا ورزقها لا احب ان سيما بعلمهم بعصها والى بعض علماء الوجوه  
واما الجواب من لا يبرحها على الزكاة المفروضة كما من جاء من المفسرين فما برده  
الثلاثة الاول والمراد من الاشعار من الباقر ع في قوله تعالى واتوا حدة مع جهادهم قال  
ليبره من الزكاة الاثرى ان قال الله تعالى ولا تشتر من الدنيا شيئا من اجل الدنيا قال المرتضى رحمه  
فكنت منتمى لا يتخذ لان النعم من الله لا يكون الا نيا البر بعد الزكاة مقدرة انتهى  
اقول ولا خلاف ان الذي فيها لا يترا من يصدق الرجل بكفيه كما يدل عليه المروي  
في التبا في الصحيح عن احمد بن الحسن عن ابي الحسن ع في قوله الله تعالى واتوا حدة مع جهادهم  
ولا تشتر من الدنيا شيئا من اجل الدنيا في الجهاد وان يصدق الرجل  
بكفيه جميعا وكان ابا جعفر شيئا من هذا من علمنا ان يصدق بكفيه  
ما على بر اعطيه واحدة القصد بعد القصد والصف بعد الصف السبل  
شبه ربما يظهر في في يترى با حجة المعلوم ان في المال غير ما متينا اخبر  
قال قال الله تعالى والذين في اموالهم حق معلوم من حق المعلوم من الزكاة وهو شيء من هذه  
الرجل على نفسه ان في المرفعة ويجب ان يرضه على ذلك ما قدوة وسعد الله في  
الاصل وجبر القوم المروي في كالمعجب من الزكاة ولا يقصر في مقابلها اخبر في  
ساعة المروي في الباب نزوجه عليه والنظر في كتاب الزكاة يتحقق في اموال  
ثلث الا وهي زكاة المال وفيه مفاصل الاول في شرائط الحق  
وقد عاينا حجب الزكاة على الباغي العاقل الحر المالك للثنا  
الممكن من التمتع فلا زكاة على الطفل ولا على المجنون مطلقا  
وجوبها بالاجماع في النقيض كما من الجماعة للاصل حديث رفع العلم والاخبار



المتخافنة من حد الاستفاضة المروية في باب كوة اموال الاطفال وفي كتاب  
 في باب كوة مال اليتيم ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي بصير عن الباقر <sup>عليه السلام</sup> قال ليس  
 على مال اليتيم زكاة وهذه الاخبار وان اخضت باليتيم لكن المعم في فطلق الطفل  
 بل المحنة ايقم الاجماع المركب على الفضا الى صحيح عبد الرحمن وخبر موسى بن  
 في كتاب باب زكاة مال المملوك في الاصل من الصم <sup>عليه السلام</sup> امرأة من اهلنا خلط عليها زكاة  
 فقال ان كان حل بر فليها زكاة وان لم يحل بر فلا وفي الثاني عن ابي الحسن <sup>عليه السلام</sup> عن امرأة  
 ذهبا مال في بدايتها اهل عليها زكاة فقال ان كان اخوها يجر بر فليها زكاة وعليها  
 من ابن حمزة من اجاب زكاة فقال الصبي الشامل باطلا لا للفقير مما يقضي به وعلى  
 المشقة المنصقة في القلاء والمدايشه علا بالاصل حديث دفع القلم والمري في نية باب  
 زكاة اموال الاطفال المورث عن ابي بصير عن الصم <sup>عليه السلام</sup> ليس مال اليتيم زكاة وليس عليه  
 صلوة وليس على جميع فلا من تحل وزرع او فلت زكاة فان بلغ نكس عليه ما في زكاة  
 ولا عليه ما يتقبل به يدك فاذا ارادته كانت عليه زكاة واحدة وكان عليه مثلها على  
 غيره من الناس فلا للحكمي من الشخين والحلي والقاضي في غلاتها ومواسيرها <sup>للزكاة</sup>  
 في الثاني الصحيح عن زيادة وعلم من الباقر والصم <sup>عليه السلام</sup> مال اليتيم ليس عليه العيين  
 والصامت شيئا فاما الغلات فان عليها الصدقة وجبر وفيه ان لا تخالف الفقه  
 وموافق لفقها الجهمي كافي هي واضعفة ولا لته ما لا يعقور في مقابلة  
 ما تم هذا مع اخضا صرا باغلات فلا وجب لا حق المواشاة <sup>الزكاة</sup> ان يملك  
 بما نقل في الايضاح حيث قال قال ابن حمزة مجتبه مال الصبي ولم يملك المحنون  
 لما صح عنها <sup>عليه السلام</sup> مال الطفل ليس العيين والصامت شيئا فاما الغلات فان عليها  
 الصدقة واجبر في انعام الاجماع المركب في قول مقتضاه عدم كونه ابن حمزة  
 قال بالوجوب في المحنون وعليه فلا وجب لا خاتمة بالطفل مع عدم شمول الخبر له وعدم

الاجماع

الاجماع المركب الاستدلال على ما دل على كونه الزكاة في الخطر والشقة العنة  
 والريب وما دل على ان في جنس من الاصل ثاة كاسيات انشاء الله فقيد انه راجد  
 في بيان حكم اخذ فلا يصح التمسك به وبالحكمة الاظهر عدم الوجوب <sup>عليه السلام</sup> ثم تنحب  
 في غلات الطفل فان لكل من قال بالخيار على الفاعلا بالخبر المتقدم للموجبين وكذا  
 في مواشيه على المعروف من الفائلين بالاستحباب في الغلات لكن لا يخفى ان دليل  
 عليه الا ان يدعي عدم الفائل باللفظ فانهم واما الاستحباب في غلات المحنون ومواسير  
 فقيد قولان الاظهره علا بالاصل <sup>بشيء</sup> الحكم المتقدم في المحنون المطبق واضع اما في  
 الادوار في تعلق الوجوب في حال الاقامة والعدم الا ان يحل الحل حالها  
 فكلان اظهرها الثاني اخضا رايها خالف الاصل على القدر المتيقن اذا لم يملك اعتبار  
 الحل شخص بكم التبادر من كونه المال عنده طول بحيث يمكن من الصرف بينه وبين  
 غيره يمكن منه ايضا فكلان المحرود بذلك ظهر عدم وجوبها على الطفل <sup>عليه السلام</sup> لا بعد حمل الحل  
 بل بطريقه فلا في بعض ما خول المتأخرين في ذلك غير مسموع وبره ايقم عمر والمورث  
 الابن النفس لقلبه لما في وما قرله ولا عليه فلعلا اظهر على الجواز وعليه فلا بد  
 من ان يحمل تعلق الادراك الحل حتى ينقلم الكلام هذا اذا كان زمان المحنون مما يقتضيه  
 والا كان كان زمانه لا يستدبر عرفا وصدقة عند كونه المالك في يد فظن بالحل فلعلا  
 الاظهر للوجوب علا فابعد الاول الى الله على الزكاة وكذا الكلام في المعنى في المطلق  
 في كونه بقله وجب الزكاة على التام والساهي المغفل دون المعنى عليه لا نه تكليف ليس <sup>بالزكاة</sup>  
 بما لا يرجع المحصل بل اجرد ما ضلناه وفيه وهل يجر على الصغير الوجبة <sup>بشيء</sup> لا يجر  
 ويجعل الحكم للصحة لا ينافي فيمكنه لا نكاحا لانيب عند اشياء من جد او شقيق <sup>بشيء</sup> الجحر في  
 ما لم يجر اي الطفل المحنون بولا يجرها اخرجها اي ان زكاة على المشهور المنصور  
 بل عليه الاجماع في هي كاعن برة الاحكام والمجوعلا بالاستيفعة ومنها المروية في كافي باب



زكوة مال اليتيم في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الصَّحَّاحِ هَلْ عَلَى مَالِ الْيَتِيمِ زَكَاةٌ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ يَخْرُجَ بِهِ  
أَوْ يَجْعَلَ بِهِ وَفِي الْبَابِ فِي الْمَوْتِ عَنْ يَرْسَنَ بْنِ يَعْقُوبَ رَسَلْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ لِي لُغَةً  
صَغِيرًا فَخَرَجْتُ عَلَى مَوَالِمِ الزَّكَاةِ قَالَ إِذَا وَجِبَتْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَجِبَتْ لَكَ زَكَاةُ قُلْتُ  
فَمَا لِي بِحُجَّتِهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ قَالَ إِذَا خَرَجْتَ زَكَاةً وَقَدْ قُتِلَ خَيْرًا عَبْدًا لِي وَنَوَيْتُ لِلْأَخِي  
عَلَى حُكْمِ الْجَنُونِ وَظَاهِرُ الْأَمْرِ الْأَخْبَارُ وَإِنْ أُنْفِقَ بِالْوَجوبِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَكُمْ لَنْ يَجِبَ  
مَلِكٌ عَلَى الْأَخِي بِغَيْرِ شَيْءٍ وَادْرَأْ مَا سَتَيْتَ مِنْ عِلْمٍ وَجَوَّيْهَا فِي مَالِ الْفَقِيرِ عَلَى الْبَالِغِ  
فَهَذَا أَوْلَى مَعَ عِلْمِهِ بِمَلِكَةٍ كَلَامُهُ فِي الرُّجُوعِ لِجَمْعِهِ الْأَخِي عَلَى الْأَخِي عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ فِي رَيْبٍ  
وَأَمَّا مَا عَنِ الْخَلْفِ مِنْ عِلْمِهِ بِالْأَخِي الضَّعِيفِ حَيْثُ أَوْ أَنْ يَفْقَرَ فِي كَسْبِهِ الْعِلْمَ وَلَوْ لَمْ يَخْرُجْ  
الْمُتَاخِرُ فِي مَالِهِ لِنَفْسِهِ بَلْ يَنْقُلُهُ الْمَقْدَرُ بِمَا قُلْتُ شَرَحْتُ الْقُرْآنَ ثُمَّ بَقِيَ السَّبْعُ  
وَالشَّرَاءُ لِنَفْسِهِ وَكَانَ وَلِيًّا لِلطِّفْلِ وَالْجَنُونِ مَلِكًا بَلْ يَكُونُ لَهُ مَالٌ يَقْدَرُ عَلَيْهِ  
الطِّفْلُ مِمَّا لَمْ يَكُنْ فِي الدِّينِ عَنْ قَوْلِهِ يَوْمَ وَلِيَّةٍ لَهُ وَلَعَالِمُ الْوَالِدِ الْوَالِدُ الْوَالِدُ  
كَذَا قُلْتُ وَفِي كَسْبِهِ بَلْ يَجِبُ يَقْدَرُ عَلَى رَأْيِ الْمَالِ الْمُتَوَكِّلِ مِنْ مَالِهِ لَوْ تَلَفَ  
بِحُجَّتِهِ مَعْتَرِضًا لِلْأَوْلَى بِأَنْ يَنْقُلَ بِحُجَّتِهِ الْعِلْمَ الْمَطْلُوبَ مِنَ الْمَالِ وَتَجِبُ  
فِي هَذَا النِّقْطَةِ بَعْضُ شَاخِصَاتٍ وَفِي خِيَرَةٍ وَهُوَ مَوَاقِفُ الْأَعْيَانِ لَكِنِ الشَّيْءُ الْأَوَّلُ أَنْ يَكُنْ  
لَهُ الرُّوَايَةُ وَبَعْضُ عِبَارَاتِ الْأَخِي لَا يَسْبِقُ بَرَكَانَ الرَّجُلِ لِرَأْيِهِ فِي الزَّكَاةِ وَالزَّكَاةُ الْمَخْتَارَةُ  
عَلَيْهِمْ لَا تَزِيدُ فِي زِيَادَةِ حَصْلَتِهِ مَلِكَةً فَتَنْبُغُ الزَّكَاةُ وَأَمَّا كَوْنُ جَوَازِ الْقَوْلِ فِي مَالِ  
الطِّفْلِ بِالْأَقْرَاضِ فَشَرْطُهَا بِالْأَمْرِ بِهَا عَلَى الظَّنِّ وَبِخَرَجٍ عَنْ أَصَالَةِ حُرْمَتِهَا  
لِقَوْلِهِ فِي مَالِ الْغَيْرِ مَضَانٌ إِلَى الْمَرْدِ كَأَنَّهُ فِي كِتَابِ الْبَيْتِ فِي بَابِ الْفَقْرَةِ فِي مَالِ الْيَتِيمِ  
فِي الصَّحِيحِ عَنْ رَجُلٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الصَّحَّاحِ عَنْ رَجُلٍ عَنْهُ مَالُ الْيَتِيمِ فَقَالَ لَا كَانَ خُتَابًا  
وَلَيْسَ مَالٌ فَلَا عَيْسَ مَالُهُ وَهُوَ أَخْبَرُ بِالرَّجُلِ لِلْيَتِيمِ وَهُوَ مَانٌ وَفِي الْبَابِ مِنْ أَسْبَابِ  
بِهِ سَأَلَ عَنْ الصَّحَّاحِ أَمْرَهُ أَخِي أَنْ اسْتَطْلَعَ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ فِي حَجَرٍ وَجَبَتْ بِهِ فَقَالَ لَا كَانَ كَأَنَّهُ

مَالُ الْيَتِيمِ

مَالٌ يَحِيطُ بِمَالِ الْيَتِيمِ أَنْ تَلْفَ وَأَصَابَتْ شَيْءًا مِنْهُ لَمْ يَلْفَ إِلَّا سَقَرُ مَالِ الْيَتِيمِ لَكِنِ لَوْ تَمَنَّى  
تَقَرُّضَ الْقَرَضِ مِنْ بَعْدِهِ الْوَصُولَ إِلَى الْوَلِيِّ وَتَقَرُّضَ الْمَطْلُوبِ عَلَى الْقَرَضِ لَمْ يَكُنْ لَهُ سَقَرٌ  
جَوَازُهُ لِقَوْلِهِ لِي يَتِيمٌ لَعَلَّهُ يَقُولُ لَا تَقْرِبْ مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالْغَيْرِ الْحَسَنِ قَالَ وَفِي خِيَرَةٍ وَهُوَ  
حَيْدٌ وَالْمَرَادُ بِالْوَلِيِّ هُوَ الْأَبُ وَالْجَدُّ وَالْوَصِيُّ وَالْفَقِيرُ الْعَدْلُ وَالْمَازُونُ وَنَسَبُهُ عَلَى  
الْمَوْتِ إِذَا كَانَ عَلَى الْوَلِيِّ الْوَلَايَةُ الشَّرْعِيَّةُ فِي الْجَمْعِ كَمَا بَيَّنَّا فِي عِلْمِ أَنْتَ اللَّهُ تَعَالَى  
وَالْوَلِيُّ الَّذِي يَتَّبِعُ جَوَازُ تَقَرُّضِهِ مَلَاءُ شَرِّ الْأَخِي بِالْجَوَازِ لَهَا أَقْرَبُ مِنْ مَالِ الطِّفْلِ  
مَلِكًا كَمَا هُوَ الْأَخِي مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ يَعْرِفُ وَيَكُنُ الْأَسْتِثْنَاءُ لِعِبَادَةِ الْوَلَدِ مَالُ الْأَخِي  
كَيْفَ الْغَنَى وَكَيْفَ الْفَقْرُ فِي كِلَا بَابِ الرَّجُلِ يَأْخُذُ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ إِذَا تَمَنَّى الْجَوَازَ  
بَعْدَ تَقَرُّضِ الْخِيَرَةِ هُوَ الْمُتَعَيَّنُ وَعَلَيْهِ قَاطِعُ الْمَتْنِ وَخِيَرَةُ لَوْ سَلَّمَ عَلَى الْغَنَى وَلَا يَتَّبِعُ  
بِرَفْعِ الْمَقَامِ وَفِي جَمْعِ الْفَائِدَةِ لَا يَشْرُطُ مَلَاءُ الْأَخِي بِالْجَوَازِ لَهَا أَقْرَبُ مِنْ مَالِ الطِّفْلِ  
فَهَذَا أَوْلَى مَعَ عِلْمِهِ بِالْأَخِي الضَّعِيفِ حَيْثُ أَوْ أَنْ يَفْقَرَ فِي كَسْبِهِ الْعِلْمَ وَلَوْ لَمْ يَخْرُجْ  
الْمُتَاخِرُ فِي مَالِهِ لِنَفْسِهِ بَلْ يَنْقُلُهُ الْمَقْدَرُ بِمَا قُلْتُ شَرَحْتُ الْقُرْآنَ ثُمَّ بَقِيَ السَّبْعُ  
وَالشَّرَاءُ لِنَفْسِهِ وَكَانَ وَلِيًّا لِلطِّفْلِ وَالْجَنُونِ مَلِكًا بَلْ يَكُونُ لَهُ مَالٌ يَقْدَرُ عَلَيْهِ  
الطِّفْلُ مِمَّا لَمْ يَكُنْ فِي الدِّينِ عَنْ قَوْلِهِ يَوْمَ وَلِيَّةٍ لَهُ وَلَعَالِمُ الْوَالِدِ الْوَالِدُ الْوَالِدُ  
كَذَا قُلْتُ وَفِي كَسْبِهِ بَلْ يَجِبُ يَقْدَرُ عَلَى رَأْيِ الْمَالِ الْمُتَوَكِّلِ مِنْ مَالِهِ لَوْ تَلَفَ  
بِحُجَّتِهِ مَعْتَرِضًا لِلْأَوْلَى بِأَنْ يَنْقُلَ بِحُجَّتِهِ الْعِلْمَ الْمَطْلُوبَ مِنَ الْمَالِ وَتَجِبُ  
فِي هَذَا النِّقْطَةِ بَعْضُ شَاخِصَاتٍ وَفِي خِيَرَةٍ وَهُوَ مَوَاقِفُ الْأَعْيَانِ لَكِنِ الشَّيْءُ الْأَوَّلُ أَنْ يَكُنْ  
لَهُ الرُّوَايَةُ وَبَعْضُ عِبَارَاتِ الْأَخِي لَا يَسْبِقُ بَرَكَانَ الرَّجُلِ لِرَأْيِهِ فِي الزَّكَاةِ وَالزَّكَاةُ الْمَخْتَارَةُ  
عَلَيْهِمْ لَا تَزِيدُ فِي زِيَادَةِ حَصْلَتِهِ مَلِكَةً فَتَنْبُغُ الزَّكَاةُ وَأَمَّا كَوْنُ جَوَازِ الْقَوْلِ فِي مَالِ  
الطِّفْلِ بِالْأَقْرَاضِ فَشَرْطُهَا بِالْأَمْرِ بِهَا عَلَى الظَّنِّ وَبِخَرَجٍ عَنْ أَصَالَةِ حُرْمَتِهَا  
لِقَوْلِهِ فِي مَالِ الْغَيْرِ مَضَانٌ إِلَى الْمَرْدِ كَأَنَّهُ فِي كِتَابِ الْبَيْتِ فِي بَابِ الْفَقْرَةِ فِي مَالِ الْيَتِيمِ  
فِي الصَّحِيحِ عَنْ رَجُلٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الصَّحَّاحِ عَنْ رَجُلٍ عَنْهُ مَالُ الْيَتِيمِ فَقَالَ لَا كَانَ خُتَابًا  
وَلَيْسَ مَالٌ فَلَا عَيْسَ مَالُهُ وَهُوَ أَخْبَرُ بِالرَّجُلِ لِلْيَتِيمِ وَهُوَ مَانٌ وَفِي الْبَابِ مِنْ أَسْبَابِ  
بِهِ سَأَلَ عَنْ الصَّحَّاحِ أَمْرَهُ أَخِي أَنْ اسْتَطْلَعَ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ فِي حَجَرٍ وَجَبَتْ بِهِ فَقَالَ لَا كَانَ كَأَنَّهُ

وَالرَّجُلُ لِلْيَتِيمِ وَفِي خِيَرَةٍ وَهُوَ مَوَاقِفُ الْأَعْيَانِ لَكِنِ الشَّيْءُ الْأَوَّلُ أَنْ يَكُنْ



والمجنون مك لكن عن الجماعة القبيصة وقيل الشراء بالعين وكذا المشتري وليا ومن اجازة  
 وكان الشراء باطلا من اصله زاد له مك فاشترط الغبطة وفي الاول بل لا يبعد توقف الشراء  
 على الاجابة في صورة شراء الولي مك لان الشراء لو وقع بفصل الطفل ابتداء وانما وقع  
 المقرض لنفسه فلا يصرف الى الطفل بدون الاجازة ومع ذلك كله يمكن المناقشة في مثل  
 هذا العقد وان قلنا بغير العقد الواقع من الضميمة مع الاجازة لانه لم يقع للطفل ابتداء  
 من غير من اليه النظر فماله وانما وقع المقرض في مال الطفل لنفسه على وجهه من غير  
 في الثاني بعد نقل ذلك لما ذكره وجب ان يظهر النقص بغيره ومن دنا لبعضنا  
 بانه بعد علم القبيصة مك الا في اشتراط الغبطة وفي استحقاق الزكاة في هذه الصورة  
 فلا يجزئها لعدم الاصل مع اختصاصها اشرا الى الاخبار بحكم التبادر المغير على  
 واما على العامل فلا زكاة عليه قطعا للاصل والمردى مك في باب زكاة اموال الاطفال  
 في المردى من الصغار مك الرجل يكون عليه مال اليتيم مك بغيره مك فالتعمق في زكاة  
 قال لا يعرف الا جمع عليه ضللتين الضمان والزكاة مك وحصل الاقرار بالزكاة في مال الطفل  
 اما ان يكون وليا مليا او لا يكون وليا غير ملي او بالعلل على التقادير لا يعتبران مك  
 ويجزئ عن اول الطفل مك الا في غائبة الاول ان يكون وليا مليا ويجزئ عن بعض ما يملك  
 والرجل له الزكاة عليه مك في الصورة بماله مك للطفل مك للرجل للطفل الزكاة مك  
 في ماله ولا ضمان عليه مك لا في مال المدين مك في مال المدين مك في مال المدين مك  
 الربيع مك من الصغار مك من الرجل يكون في يده مال لا يخفى لبيته وهو يصح ان يعمل قال  
مك كما يعلم عاينه مك والرجل مك بغيره مك في يده مال لا يخفى لبيته وهو يصح ان يعمل قال  
 ساعد المتعلم والمردى في يده مك في باب لا يضاف الى زكاة في الصحيح من زكاة  
 ويكبر عن الباقي مك كيش المجزئ مك اشباه زكاة وان كثرت ليش نقر الفضة زكاة وليس على  
 مال اليتيم زكاة الا ان يجزئ بغيره مك في زكاة والرجل لليتيم مك وعلى التاجر ضمان

فلا يجد

فلا يجد علمه على غير المفروض ويتفاد خبره الى الربيع جواز ان ياخذ الولي بالرجح شيئا  
 كاحد مك ومن اكل الكراهة مك ويخفف مك حتى انتم الله في حله الثالث ان يكون وليا غير ملي  
 ويجزئ للطفل مك كالابن الرابع مك الصورة بماله مك بغيره مك في مال المدين مك  
 كالاول وان كان غيرهما فالرجح لليتيم وعليه الضمان ولا زكاة مك على الاظهر الخامس ان يكون وليا  
 غير ملي ويجزئ للطفل مك للرجل للطفل مك في مال المدين مك في مال المدين مك  
 ويجزئ لنفسه مك كالخامس مك لا يكون احدهما ويجزئ للطفل مك كالابن الثالث  
 الصورة بماله مك بغيره مك كالابن مك حيث عرفت مال الطفل كذا الكلام  
 في المجنون ان ظاهره لا يخفى مك الفرق بينهم في احكام المذكورة كما استظهره بعضنا  
 ولتحجب الزكاة في غلات الطفل ومواسير مك وقد تقدم تحقيق ذلك ولا زكاة  
 على المملوك مك في باب المملوك مك في باب المملوك مك في باب المملوك مك  
 من مال المملوك عليه زكاة مك قال لا ولو كان له الف الف درهم ولو احتاج لم يكن له من  
 الزكاة شيء مك في الباب مك في باب المملوك مك في باب المملوك مك  
 عليه زكاة مك قال لا قلت فطاسيده فقال لا لانه لو وصل الى السيد وليس هو للمملوك بل زكاة  
 كامن مك في نفق وجوب الزكاة على العبد مك جامع وعليه فلا وجوب الزكاة عليه ولو قلنا  
 بانه يملك فاضل الصبيته وارث الجناية مك في كامن مك بالرجح على القول بملكه مما  
 يبرده الاطلاق مك في باب المملوك مك في باب المملوك مك في باب المملوك مك  
 المال في يد الوكيل مك في باب المملوك مك في باب المملوك مك في باب المملوك مك  
 التعليل مك في باب المملوك مك في باب المملوك مك في باب المملوك مك  
 النقوف في مال المملوك مك في باب المملوك مك في باب المملوك مك  
 وهو ضعيف واما المردى من قبيح اسناده من عبد الله بن الحسن مك بن جعفر بن احمد  
 قال ليس على المملوك زكاة الا باذن من مال المدين مك في باب المملوك مك في باب المملوك مك



تعلق الاذن اخراج الزكاة من السيد لا القرض في المال الموجب لتعلقها على العبد ولا  
 تعلق في الحكم بين العنق والمدير وامر الولد للاطلاق واما ما منع بعضنا به فبلغ نصيبه  
 مضافا بوجوب الزكاة للغير ولا ذكره على المكاتب المشروط وهو الذي لا يشترط عليه  
 له في الرق ان يخرج من اداء مال الكتابة ولا يخرج منه شيء الا باذنه والجميع في ذلك  
 المطلق الذي لم يوجد شيئا من مال الكتابة عند علمنا ان كافي كرهه في ذلك وعينه هو الموقوف  
 من مذهبنا لا نقضه في قول العلماء الا باخفيفه وادوجب الزكاة في ما لم يملك لثامنا  
 الجمهور من الخصومة انه قال لا زكاة في مال المكاتب قول روى كافي بان زكاة مال المولود  
 من ابيه يخرج من القصة ليس في مال المكاتب زكاة وعلى المختار يدل ايتم عمه ما دل على ذلك  
الزكاة على المملوك ولو جاز من المكاتب المطلوع في وجوب الزكاة في نصيبه  
 ان بلغ مضافا باضافته كانه بعض الاملاء علة بالعموم ولا بد في وجوب الزكاة  
 من غناية المالك اجماعا على اشتراط الملكية وكن اذا التامس ان اراد بها السبب  
 المقتضي للملك لا يمكن اعتبارها في زيادة على اعتبار الحكم وان اراد باعتبار التامس  
 عدمه في ذلك الملك كامن بعضهم لم يتفرع عليه اعتباره في الخيار من حين البيع بل لا  
 ينبغي الحكم في الموهوب بعد القبض اذ قد يلحق الهبة بالبيع في بعضها من قبل الموهوب  
 وان اراد باعتبارها كون المالك متكاملا من القرض فيشرعها كامن جازا وما اورد السيد  
 واستظهره ان المقدس فلم يستقم المبيع ايقن لعدم ملك المشتري من القرض في التامس  
 بخيار البائع اذا كان الخيار له او لغيره او فسد بعض نزاع القرضات لم يمت ايقن كاهن  
 واذا اعتبر تمام ملك فلا يخرج الموهوب في الحول الا بعد القبض بناء على عدم  
 حصول الملك في الهبة بدون القبض كامن المقدم ومن وافقه واما على القول بكون القبض  
 شرط في لزوم لا يصح فلا يتوقف جريان الموهوب في الحول على القبض بل المعتبر في  
 الهبة التي بها حصل الملك يتم بخروج هذا بقيد التمكن من القرض اذ الاعتبار بكون الهبة

كامن غير

كامن غير واحد ولا الموصى به في الحول الا بعد حصول القبض من الموصى  
 بعد الوفاة اي وفات الموصى لا تزول اشفال الموصى به على ما لا يكثر بل لو قلنا  
 بكون القبض كاشفا عنه اشفال الملك من حين الوفاة كامن بعضهم بالقبض ايقن حصوله  
 كاعتبار التمكن من القبض لا اعتبار التمكن من القرض ويجري القصة في الحول بعد  
 القبض ولعل من عظم ان الغنية انما عليك بالفترة دون الحيازة ويظهر كره  
 وتبرر الاحكام ان من عظم على ضعف الملكية وعن ظاهر جريان الغنية في الحول من  
 حين الحيازة لانها عليك بالحيازة وهو ينافي اعتبار التمكن في القرض مع كونه  
 مقطوعا به في كلام الاملاء والقرض في الحول حين القبض بناء على ان يملك  
 بالقبض كامن الاكثر وحكمه عن الشئ فلا بانرا انما عليك بالقرض فلا يجري في الحول  
 عند ابعده ذلك وببره ما ياتي انك الله في حق قول المصنف والقض ان تركه اء في  
 يجري في الخيار في الحول من حين البيع بناء على ما حكى عن المشهور من ان الخيار  
 انما يشقل الما المشتري من حين البيع لا بعد انقضاء الثلث وعليه فالحكم المنصوص  
 ثابت بالعموم ومنها صحفة الفضلاء المديونية كافي بارساد في القرض من الباقين  
 ومنه على المثل عليه الحول عند ربه فلا شيء عليه حتى يحول عليه الحول فاذا اهل الحول  
 وجب عليه خلافا للحكم من الشئ حكم بغيره اشفال الحيوان لا بعد انقضاء الثلث  
 ايام وكن الحكم فيها اذا كان الخيار للبائع او للمشتري او لها جيل الشئ اكن وثلاث  
 ايام حيوانا كان او غيره والعقل بان المشتري يمنع من القرضات المتنافية بخيار البائع  
 كالبيع والهبة والامارة انما يقتضي عدمه من الزكاة في الفقره لا بعد انقضاء الخيار  
 كعدم جريانه في الحول قبله ومن في البيع لا يشقل الى ملك المشتري لا بعد انقضاء  
 الخيار سواء كان لهما انكسرها وقل ان الخيار اذا اخص بالمشتري يشقل البيع وذلك  
 البائع بالعقد ولا يدخل في ملك المشتري ومقتضى ذلك سقوط الزكاة عن البائع



والمشترى جميعا ويجوز تحقيقه في مقام انشاء الله ولا زكوة في المقتضوب  
عنه لما اتينا اجماعا في كونه ونسب في حق العلمائنا وعليه بدليل من الاخبار ومنها  
مختصر الفضلاء المتقدمة ومقتضى اطلاق المتن ونحوه عند الفرق في الحكم المذكور  
بين كون المقتضوب مما يعتبر فيه الحول ام لا وبهذا التعميم مع في ذلك وذكر ان الغيب  
اذا استمر الى زمان بدو الصلاة لم يحجب الزكوة واستشكل البعض لعدم منوع ما اخذ  
واختصاص الاول بما يعتبر فيه الحول فلا بد ان لا يتبدل بوجوب الزكوة في الغلات حتى  
يمكن المالك من التعرف في الغلة لم يكن بعيدا واستحسن غيره ولا بأس بوقوعه في  
الغائب عن المالك ولو كبره ان لا يمكن سكتا منه اجماعا وما مع العكس فهل يحجب  
الزكوة ام لا في كل اول المروي في باب زكوة المال الغائب في الموقوف عليه  
بكره من رواه عن الصادق في رجل مال عند غائبه يقد على اخذه قال فلا زكوة عليه  
حتى يخرج في ذاهب زكاه لعام واحد وان كان يقد ويتعد اذ هو يقد على اخذه  
الزكوة لكل ما يمر به من السنين وعن الفقهاء الرضوي وان غاب مالك منك فليس  
عليك الزكوة الا ان يرجع اليك ويحول عليه الحول وهو في يدك الا ان يكون مالك  
على رجل من ما اردت اخذت منه فليكن زكوة وللشافعي في رجل يملك الفضل لا يملك  
ما رواه في الباب في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن الصادق لا صدقة على الدين ولا  
على المال الغائب عنك حتى يفتح في يدك وفيك في باب المال الذي لا يحول عليه  
الصحيح عن اسحق بن عمار عن ابي ابراهيم عن الرجل يكون له الركن في غيب بعض ولده  
فلا يدري اين هو ومات الرجل فكيف يصنع بمراث الغائب اسير قال يعزل عنه حتى  
تلت خطبة الزكوة قال لا بد حتى يخرج قلت فاذا هوجا ابنك فقال لا يخرج على الحول  
في يد وفي اخر الباب عن اسحق بن عمار عن ابي ابراهيم عن رجل ورث مالا لا رجل غائب عليه  
زكوة قال لا حتى يعلم قلت له ابنك من يعلم قال لا حتى يحول عليه الحول وهو عند

ونصفه

وفي حقه عاين بقطيعين المروية في باب زكوة الذهب عن ابي ابراهيم عن كل ما يحل  
عندك عليه حول فليس عليك فيه زكوة اقول لو لم يكن الرضوي قاصرا ومقتضى ابن  
بكره سلكه كان القول الاول قويا المقدم المقيد على المطلق لكن معها لا بد من ترجيح  
الاخير وذكر ابن بكره من اجمعت العصاة على تصحيح ما يصح عنهم لم يظهر بطلان  
يعتد به كون صالحا في جبر القصور لا احتمال رجوع المدعي الى الفسخ اللهم الا ان يحل القصور  
بما ادعاه بعضنا نحنا كما عنك من نفق الخلفاء وجوب الزكوة في المال الغائب  
مع القدرة على اخذه وهو وان كان محل منافاة لما نرى من اطلاق المتن ونحوه  
وفي لا يحجب الزكوة في المال المرث من غائب حتى يصل الى العارضا وكيله  
وعليه فتوى علمائنا لكن للرجحان عليه فليقتل الوجوب فلا اعتداد بظاهرها  
لتن ونحوه وصحيح بعض متأخري المتأخرين من القول بالعلم مع احتمال ارجاع  
المتن ونحوه الموصوفة علم العكس **نسخة** اذا خلف الرجل عن اهله نفق للسين  
نقلت ما يوجب فيه الزكوة فان كان حاضرا وجب عليه فيه الزكوة وان كان غائبا  
فليس عليه زكوة وفاقا للجماع على الجملة من الاخبار منها المروي في كتاب الرجل خلف  
عند اهله في الصحيح عن اسحق بن عمار عن ابي الحسن الماضي في رجل خلف عن اهله نفق  
العين لستين عليها زكوة قال ان كان شاهدا فليزكوة وان كان غائبا فليس عليه  
زكوة ومنها مسند ابن ابي عمير وجبر الى بصير المديان في الباب في الزكوة في الوقف  
بلا خلاف بين الاحنكا استظهره في حقه للاصل واخصاص الاول ومنها صحيح  
المتقدم بالملك ثم وجبت الزكوة في شاجر مع حصول الشرائط كما لم يجامع ومنهم  
الحق من الشجر حيث قال لو ولدت الغنم الموقوفة وبلغت الا ولا بد ايضا باعمال الحول  
وجبت الزكوة الا ان يكون الرافض غدا ان يكون الغنم وما يوقفها بها اترك  
وهو جيد ان قلنا بجبر هذا الشرط ولا في الضال والمفقود لعدم التمكن من التعرف



مع كون شرطه ما لا يجاع كاستيفاء من غير واحد ونسب في هي على الزكاة في الضال المسمى  
على انشا في كونه المعلن اننا اجمع وعليه دلالة جلية من الاخبار ومنها صحة الفضل الى ابقه  
والماد بالضال في المنع الحيوان الضايغ وبالمفقود غيره من الاموال الضايغ وكذا  
لا يجب الزكاة فالمدون مع جهل وضعه عند علمنا اجمع كما في كونه لما فقده وفي كونه  
في باب ذكره المال الغائب المحسن من سديد من الباقر ما نقول في رجل كان له مال  
فاطلق برقة فنفذ في موضع فلما حال عليه الحول ذهب بغير خبر من موضعه فاحتفظ الموضع  
الذي ظن ان المال فيه مدون فلم يصبر ففقد بعد ذلك ثلث سنين ثم انما اخضر  
الموضع من جواربه فله فوقع على المال بعينه كيف يركبه قال يركبه لسنة واحدة لانه  
كان غايبا عنه وان كان احتسبه وقال الشهيد الثاني ويعتبر مدة الضلال والفقد  
اطلا في الاسم لو لم يخطر اذ هو ما في الحول لم ينقطع وفي خيرة بعد ثقله وفيه اطلاق  
الاسم عند الفقد وما تأمل اقول وج حيث كان المناط في السقوط على التمكن من التعرف  
فالمعتبر فيه هو صدق هذا او كذا لكان الظاهر ثبوت الملازمة ولو فصل ثاة واحدة من اربعين  
لا يتمكن من التعرف فيها عرفا ينقطع الحول وبعده العود يتنافى من حينه فان عاد  
الضال والمفقود بعد السنين استحق كونه سنة واحدة عند علمنا كما في  
هي بخبر سديد المتقدم في قبيل المتن ومن سئل ان يكر المتقدم من المال الغائب  
والمروية كافي الباقي الصحيح من دفعه من موسى عن الصادق عن الرجل يغيب  
عنه مالا حتى سنين ثم ياتي فلا يزد راسا لمال كره كثير قال سنة واحدة وظاهرا لاسيما  
وان افا والرجوب كما من نادر من تاخر في اظهار الجمل على الاحتياط لما تم مقصده المالا  
المسل واطلا في عبادة هي حيث قال اذا عاد المفقود او الضال الى المير استحق ان يركب  
لسنة واحدة ذهب عليه علمنا انما ان هذا الفرق في الحكم بين كونه مدة الغيب الضلال سنة  
او ازيد ولا بأس بركوب الزكاة في الذين حتى يقبضه وان كان تأخيره من جهته مالم

اشافا اذا لم يقدر صاحب على اخذها كادعاء بعضهم واليه بشعر عبارة كونه علما بالمروية  
في باب في الصحيح عن ابراهيم بن ابي محمود عن الرضا عم الرجل يكون له الوديعة والدين  
فلا يصل اليها ثم ياخذها منه يجب عليه الزكاة قال اذا اخذها ثم يحول عليه الحول يركب الزكاة  
في كافي في باب العرق من سماعه فاس طعن بعض اصحابنا انه يخرج لسنة واحدة اذا لم يكن  
الدين متجلا مالا بل يفتى اليه قبل لعل غرضه الاحتياط وعلى المشهور المصنوع اذا كان تأخر  
من جهته مالا ياتي من الدال على عدم الزكاة على المعنى بعد الاشارة الى التعليل الواضح  
في الصحيح الفضلاء المتقدم في ذي الحاد وخبر عبد الله وعليه خبري استحقاق الباقي للمال  
الغائب التعليل المتقدم عن طريق حسنة سديد يعوق الحجة المروية في باب  
من الصم عم قلت له ليس الدين زكاة فقال لا وفي الباقي الصحيح من استحقاقه عما ذكرنا  
من الدين عليه الزكاة فقال لا حتى يقبضه قلت في ذات نفسه يركب في كونه يحول عليه الحول  
في يد يروفي كافي بابا وقات الزكاة في الصحيح عن محمد بن يحيى عن ابي بصير عن الصادق عن رجل  
يكونه نصف ماله ميتا ونصفه دينا فحل عليه الزكاة قال يركب الدين ويبيع الدين الخبز فلا في  
للحك عن المرفعة والخبرين في كافي المروية في باب في كونه المال الغائب عن عبد الله بن محمد  
من الرجل يكون له الدين ام يركب قال كل دين يدعه هو اذا اراد اخذه ضليكة فركبها وكان  
لا يقبله على اخذه فليس عليه زكاة وفي كافي التبا من عمر بن يزيد عن الصادق عن الدين زكاة  
الا ان يكون صاحب الدين هو الذي يؤخره في ذلك لا يقبله على اخذه فليس عليه زكاة حتى  
يقبضه وفي خبرين كان قصورهما في اللغة المشهورة لا يقومان في مقابلة ما مر تلجلا  
اما على الاحتياط وعلى الفتية اما الاستدلال لم يمسس بن يكر المتقدم في المال الغائب  
في خبر جبراد ولنا بالرجح في المال الغائب الذي يقبله على اخذه لا يقبضه القول بالرجح في الدين  
اذا ادرك امر شخصه فاذا امكن التسديد وجبت الزكاة بخلاف الثاني فانما لا يتشخص ملكا  
للدين الا يقبضه قال بن عمر مملوك لا يركب فضلا وفيه الملائكة شرها وجب الزكاة وهو قولنا العلم اكثر



ومن هنا ظهر وجه آخر لعدم الوجوب الزكاة فالدين مطلقاً فانه ما المردية كافي بالتأليف الصحيح  
 الى الصالح الكفاية من الصلوة فالرجل يبيع اربعين فلا يزال ماله ديناً كيف يصنع فذكره  
 قال كبره لا يزكي ما عليه الدين انما الزكاة على صاحب المال فلا فائداً ما باطلاً وفقيده  
 بما في الحزين من القليل ليس باولى عليه على الاحتياط بل هو اولى بقصدها سداً فلا  
 يصلح ان للفقير هذا مع احتياجه على النقية التي هي الاحكام الشرعية اصل كل بنية اذ من  
 جهتها بل الخلافة وجوباً زكاة في الدين والمقرض ان تركه المقرض حلاً لاجل  
 فالزكاة عليه والاسقطت علماً بالمردية كافي بانه كوة المال الغاية في الصحيح نداء  
 من الصلوة رجل في الرجل ما على من زكوة على المقرض وعلى المقرض قال لا بل كونهما  
 ان كان مشعوراً عنه حلاً على المقرض قلت فليس على المقرض تركها قال لا تركها المال  
 من وجهين في ما راحل وليس على الدافع شيء لانه ليس عليه شيء انما المال في الاخذ  
 فمن كان المالك في زكوة قلت في ترك ما عليه من ماله فقال انه ماله ما راد فيه وليس ترك  
 المال لاحتياجه ثم قال يا ذرة ارايت وصيفة ذلك المال ودرجته هو على تركه  
 للمقرض قال فله الفضل على الفقير ان لم يكن يبيع منه ولا يملكه ولا ينفق له ان تركه  
 بل تركه انما عليه وفيه كافي بالتأليف الصحيح من يعقوب بن شعيب عن الصلوة وفيها زكاة  
 على المقرض وعلى المستقرض فقال على المستقرض لانه لا يرفع عليه زكوة من المقرض  
 لاخبار الدال على كونه الزكاة على المقرض بل لم اجده خلافاً كما جع ببرق والسرائر  
 وعزاه في الصحيح الى كونه الاحتياط ما حكمهم ومقتضى الاطلاق والاحتياط من المشهور علم  
 الفرق بين ما لشرط الزكاة على القارض او لا خلافاً لباي المقرض تركها لا ينفق الا بشرط  
 المقرض الزكاة على القارض وجبت عليه الزكاة على القارض دون المستقرض ولا يبين ان  
 الزكاة انما تنقل من صاحب المال فلا يكون اشتراطها على غيره سائفاً ويكفي من قبل اشتراط  
 العباد على غير من وجبت عليه يرد ماله كافي بالتأليف الصحيح من منصور بن حازم

في نقل

في رجل استقرض مالا قال عليه الحول وهو عنه قال ان كان الذي اقترضه يؤدي زكوة فلا  
 زكاة عليه وان كان لا يؤدي ادى المستقرض وما رواه في باربعها الزكاة من عباد من  
 صبيب في الحرف من الصلوة في رجل قرط في اخر الحج ذكره في حجة فلا احضرت الزكاة  
 حسب جميع ما كان فله من الزكاة ثم اوصى بدار يخرج ذلك فيبلغ الى الخبز بل  
 في العايز يخرج ذلك من جميع المال انما هو عين له دين لو كان عليه ليس له شيء حتى يردوا  
 ما اوصى به من الزكاة والفقير في الاخير عن المقرض وما رواه في الباب الرابع بعد الباب الثالث  
 الزكاة في الصحيح عن الحلبي عن الصلوة باع ابي رضاء من سليمان بن عبد الملك بثلث فاشترط في بيعه  
 ان يترك هذا المال عنده ثلث سنين وفي الباب في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن الصلوة  
 باع ابي جهم من هشام بن عبد الملك بثلث او كان الفقيه يار واشترط عليه زكاة ذلك المال  
 عشرين سنين وانما فعل ذلك لانه ما كان هو الى من الفقه الرجوع من حيث شئت  
 ثمة واشترط على المقرض زكاة سنة او سنتين او اكثر من ذلك فانه يلزم تركه وذلك و  
 الثاني صحيح منسوخة وخبره ليس بذكر الشرط فضلاً عن لزومه ويحمل البيع من  
 نقول بالاجزاء الربيع المقرض بالخراج عن المقرض فانما للجماعة وغيره خلاف المصلحة  
 وان اختلفوا في اطلاق السقوط كالمصلحة العامة ويقضيها طلاق الحرة وقيده بما اذا  
 اذن له المقرض والا فلا كما عن سنن اللهم الا ان يقر ان مقتضى الخبر جواز مباشرة المقرض  
 ولو تبرعاً وحيث جازت صحى اشتراطها ولزومها وما دل على لزوم الزكاة بالشرط لا بشرط  
 وعليه فليس سقط من المقرض بحد الشرط مطلقاً بل هو في نفسه واحد مطلقاً بالمال  
 على نقلها بالمقرض بالدين والشرط لذلك انما يقضي انه يجب على المقرض عليه بشرط  
 فمما اشارت لبرادة الشارط عنها ابتداء حتى لو لم يشرط عليه ان كان للشارط  
 شيء اصله في الشيخ ان اراد من السقوط هذا المعنى اوى سقوطاً من تركه لا حين الزكاة فلا بأس  
 بغير زكاة وانما الوجوب على المقرض اداء دين اخر بغيره وشبهه فانه لا يقطع الوجوب عن المقرض



مقد بلان ومن سقط من المديون ولا وجب عليه الاداء بشرط الضمان الاسلام وامكان  
 الاداء فلو تلف بعد الوجوب وامكان الاداء ضمن المسلم الكافر  
 اولا ما عدا شرائط وجوب الزكاة بالتمكن من الاداء وهن قولنا اجمع كما عن قتي والظ  
 ان الماد بالوجوب بثبوت بعض الاثار المترتبة عليه كحصول الشركة للسحق والايضا  
 اذا ارادة وجوب ايصال قدر معين من المال على الشرايط المعلقة الى المسحق مع عدم التمكن  
 من الاداء غير معقول واما عده ضمان الكافر بعد اسلامه وان وجبت عليه خال كونه فهو للموت  
 منهم وللعلة تكليفه بجهنم عند ما دوى عنه الاسلام مجري بانه عليه بغير الاستحالة وفي  
 جميع الفائلة لاسلام الكافر لم يضمن بغير سقوط غرة الزكاة وكانه للاجماع والفقهاء الاسلام  
 ما قبله اشهر فكله يورثه ولا يقره قل للمدين كفه الله شيهوا يقضاهم واما ان الضمان مشروط با  
 تمكن الاداء وهن يجمع عليه بين الامتناع كما في ك مستدلا عليه بكون الزكاة مستقلة بالعين وبالد  
 يكون الضمان به منزلة مال الا ما شرط لا يضمن الا بالقدرة والقيل في كان باب الزكاة  
 شئت في الصحيح عن علي بن مسلم عن الصادق عليه السلام ان الزكاة ما لم تقسم فضاقت بل عليه ضمانها  
 حتى تقسم يقال اذا وجب لها من متاعا فلم يبعها الى غيرها ضامن حتى يبيدها وان لم يجد لها  
 من يبيعها اليه بيعت بها الى بلها فليس عليه ضمانها لانها قد خرجت من يده وكلها لو حلت  
 يبيع اليه بكونه ضامنا لما دفع اليه اذا وجب له الذي لم يبعها اليه وان لم يجد فليس عليه ضمان  
 في الباقي الصحيح عن زرارة عن الصادق عليه السلام ان من وجب له زكاة لم يفسد ما مضى من  
 فقال له عليه السلام ولا على المذني ضاه قلت فان لم يجد لها الا لنفسه وشيئا من ثمنها  
 قال لا ولكن ان عرض لها الا ان قطعت او فسدت فهو لها ضامن حتى يبيدها ولا يفسد على  
 تام المديون في ضمانه ما لا يترتب منه بقتضائها انها لو تلفت بعد الوجوب بامكان الاداء فهو  
 ضامن واه يقطر ومن كره ان يقره انما اجمع ولو تلفت الزكاة قبل الامكان فلا  
 ضمان لما تم ولو تلفت البعض سقط من الواجب بالنسبة بعد توزيع ما تلف على

حصة المالك ونصيب الفقراء ومن المالك نصيبهم في موضع الضمان واما ما من بعض يكون الثاني  
 من مال المالك خاصة فبغير ضعف لتعلق الزكاة بالعين ولا يجمع بين ملكي شخصين ان  
 امتزجا بل يعتبر في الكل داخلتهما بلوغ الضمان اثنان كما عن بعض عملا بالاصل ولا يفرق  
 بين ملكي شخص واحد وان يتبعه اهل المكان فليعتدما بجمعتين فان بلغ الضمان في الزكاة  
 ولا فلا اجماعا كما في قتي ومن كرهه عملا بالعموم والدين لا يمنع الزكاة عند علمنا  
 اجمع كما في كرهه وقل في قتي الدين لا يمنع الزكاة سواء كان للمالك مال سوى الضمان او لم يكن  
 وسواء استوعب الدين الضمان او لا يستوعبه سواء كانت اموال الزكاة ظاهرة كالنعم  
 والمحرمات وباطنة كالذهب والفضة وعليه علمنا اجمع اشهر وعليه يدل على العمومات  
 ما رواه كاهن اخذ باب كوة المال الغائب في الصحيح عن زرارة عن الصادق عليه السلام  
 انما قال لا يما وجب كان له مال موضوع حتى يحول عليه المحل فانه يركب ان كان عليه الدين  
 مثله واكثر منه فليترك ما فيه ولا الشك في بلوغ الضمان باجماعا كما في  
من كرهه عملا بالعموم ووفى الوجوب في الغلات ببلوغ صلاحها وهرا بغير  
الحظ الحظ والشعب انقطاع الحزم في الكرم والاحرار او الاصفار وفي الغلات على الشهور  
كما ارمه الجماعة خلافا للحج وكثرة التلا في فقرة عند تسميتها حنظ او شعير او زبيب او قرا  
وهكاه في قتي عن والده وفي قتي والاصنافه وفابط المار عن الاسكان واليه حجة وجيزة  
والاول اظهر عملا بالعموم ومنها المروي كافي با بقلها بجهة الزكاة في الصحيح الحظ  
عن الصادق عليه السلام انه قال في الصلاة فبما سقط الماء ولا منها اذا كان سجدا وكان بطلا العشر  
وما سقط السلق في والد والى في الجباب سقي بالقرن في نصف العشر حتى قبل البياض  
ولا دليل يقتضي بطلان شيء بعده وبالمروي في الباقي الصحيح عن علي بن ابي حمزة  
عن ابيه اجماعا في الزكاة من البر والشجر الثمر الزبيب فقال له فترى وساق بوق الشجر  
وقلت كره الوسق قال استقر ما عاقلت فهل على العنب زكاة او انما يجز عليه اذا صير



زيبيا قال نعم اذا حضر اصبح ذكرته وحيث وجبت في العتب فليحكم بالنعيم بعد الفاضل  
 بالعرف كما استظهره في جميع الفائدة واليدوي هي حيث في العتب ذكر الخنازير ولا ذكر  
 الفعل الثاني ثانيا بما لفظه والوجه عندى الاول لا يرد ووجه الزكاة في العتب  
 اذا بلغ خمسة اوسق زيبيا لان الضر شيئا لم ينجح واما ما نقله فيكون ان ذكره عن  
 لا سكا في الحج انها اعتبارية الثمرة التسمية عنها او ما فيه عذر فدل على عتب من المعصية  
 وغاية المام خلافة ومكانهم مقدس على مكانته بن بالثبوت الى لا سكا في راما الحج كما ذكره  
 الثلثة صحيح في اختياره الخنازير ولو كان قال لا ايقم في غير الثلثة ثانيا مستحب فلا اعتداد به  
 اصلا سيما بعد الفقرة في الثلثة مع ان البيان ايقم لم يكن حاضرا عندى حتى احقق ثبوت  
 فليكن بالرجوع ان كان مثله اذا السهو كالطبيعة الثانية للانسان ومفوضية النسخة  
 ما ليس فيه خفاء وبالحكمة المعقولة مما نقلناه وعليه ينبغي الاستدلال بالحق في اجماع  
 المكسب بل استظهره بالاسناد الى المردى في ثبوت الزكاة في الحظوظ في الصحيح من سائر النسخ  
 ليجوز الفصل حتى يبلغ خمسة اوساق والعتب ثلثة حتى يكون خمسة اوساق زيبيا فتن  
 هذا ايضا الى المردى في كافى بانه في ثلثة زكاة في الصحيح سعد بن سعد الاستدلال عن الصادق  
 من الزكاة في الحظوظ والنعيم الزكاة في العتب حتى يجمعها فلا اذ طهرها واذا حضر منها على  
 ولا ثلثة في انا هذا الوجوب باران الحظوظ هو كما عن اصحابهم كما ان يكون في حال كون العتب  
 او الرئيب منها وحيث حكم في البشركم بالنعيم للاجماع المكسب من هنا ظهر جواز الاستدلال  
 للخنازير باخبار الدالة على الحظوظ فيها خبرا بصريحه في كافى بالانوار والواقع بعد باب  
 الخجل من العتب وفيه فقال المردى لا يجوزها بين العتبات ولا تجب منها شيئا والشارح  
 اليه الجهر به المعافاة وفي الجواز بانه في العتب العتبات من رعايته عن العتب في قول الله  
 الا ان تغفلوا فيه قال المردى لا يجوزها بين العتبات ولا تجب منها شيئا ولا معافاة  
 وكان اناس يحثون بتمسكه فانما الله جل ذكره ولستم بالخنازير الا ان تغفلوا فيه وذكره عبد الله

عليهم ثم سئل فقال الجنة لا يعلو الله لا يخرج جبره من ارادة معافاة وفي الباعث العتب من سحر  
 عا من الباقية كان اهل المدينة ياتون بصدقة الفطر الى مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وفيه عن  
 يسع الجهر من روى عن يسع معافاة كانا عظيم نواها وبنى لهاها في علمها امره فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله لا يخرج من عليهم هاتين اللتين لعلم بجبره لا ياتون بهما فانما الله  
 الذي انما انفقوا من طيبات ما كتبتم الى قوله ينفقون وجها من الحظوظ الخجل والكدر هو  
 المعروف من الامتناع بل من بر عليه الاجماع فانما بان صدقة الحظوظ ان تغفلوا فيه ليعتبر في العتب  
 ليعتبر زيبيا فان بلغت الاوساق وجبت الزكاة ثم يخرجهم من تركها ما في ايديهم من رخصتهم  
 حصة الفقراء او ضمن لهم حصتهم فان احضاروا الضمان كان لهم الضرف كيف شاءوا وان اجعل  
 اما شر لم يخرجهم الضرف بالكلية البيوع والهبته لان فيه حقا لما كين انهم لا يبيعون في الفاتحة  
 على المشهود اذ على عتبة لا وجه للحظوظ في ذلك الوقت ولا المنع من الضرف الا بالضمين لولا  
 زينا احتياجي اليد وهذا احد الثمرات المشقة على الخلاف اللهم الا ان يجعل في الكلام  
 بقرينة المشهود لكن فيه ان لم يشتر اليه او يكون الضرف في ذلك الوقت لا يوجبه  
 منهم اذا صارت الثمرة من اذن زيبيا اذا لم يبلغ ذلك ويخرج منهم ولكن نيران المجلد  
 وقت الوجوب للمالكين يفعلونها ما يشاء فاما الوجوب لا اخذ الله الا ان يمنع كون  
 الحظوظ قبل بلوغ الثمرة بما يلحق بها ان يكون في حالة التمتع بها فانما الحظوظ على المنطق  
 حلا لوقف الحظوظ في وقت الحرام اذ لو حرقت على ما نقله عن الاصحاب كان الغلظ  
 بوقت الصلوة على ما بينهما في الملتفات فيكون المراد بالخنازير في ذلك الوقت فيلقون به  
 الوجوب جبره وخصه على من لا يشترط الخجل والزرع وعليه فلا يمكن الاستدلال  
 للشعور باخبار الحظوظ على حلالها على هذا الخبر اللهم الا ان يقال ان ذلك مع كون زيبيا  
 في نفسه مخالفا لما عن الاصحاب ومنهم من القائل بعبارة ان كان مضمورا في نحو التزكيات  
 لان بانه وان حرره العتب في العتب بيبا وعليه في المعتب منع ومع وقته ولا سكا في



بقول الحاجة لا يقع ذلك ثم اذا الوجوب على ما يقول هكذا وانما يتقوله خالداً في الزيادة  
 الا الغيبة فالقول بطلانها اهلها اهلها قول ثالث على الظاهر وقد مر اليك الاشارة  
 وقولك بطلانها لا يخبر بمرادها ولا يخبر من تابعه بعد الاصل الاخبار الخاصة بوجوب  
 الزكاة في الشعة التي منها الخطر والغير التمر والربيع فيكون المعتبر صدق الاسم لا بطلان  
 على المحرم والبطلان بغير التمر وقوله في بطلان التمر فلا بد ان المعتبر انما هو التمر  
 من التمر وكن انما على ان الربيع من التمر فيكون من ثقله المعتبر بل المعتبر في الحكم  
 من الخمر في جميع الجوزين وقصبا في الميزان غيرهم خلافاً لاول اوله اطلع ثم خلافاً لثانيه  
 ثم يترتب عليه قوله الثاني فذلك في الحديث ذكر التمر هو بالفتح فلو كان الياء من  
 الفتح في الثالث التمر في الفتح كالربيع من الغيبة هو الياء في اجاء اهل اللغات فقتضوا  
 دعوى اجاء اللغويين على ذلك عليه فلا نقاش في قولهم في جميع على ظهوره موافق  
 لمن اهل اللغة لا يجرى اليه ظاهر الغيبة اباي وهو على تقدير تسليم ما لا نقاش  
 اليه من انصاف الى علمه كفاية تلك التسمية على فرض ثبوتها في الاستدلال لا لظن ذلك  
 ان يثبت بالقلية اذ لا يربط المتبادر بالثاني من الاقران والبادي من حمل الإطلاق على الثاني  
 لا انما من عند بل الحق في الجواب هو عدمه وقا من العمود اذا العام المقصد بالشبهة لا يفي  
 في مقابلته بخلافه واليه بما اذا كانت الشبهة بحيث كانت ان يكون المخالف شاذاً بل شاذاً  
 اذ لم يعلم من القدماء ومنقذ في المتأخرين الا انما كان في الحج بل من الفاضل المقفاد  
 بان لا يعلم الحق قبله موافق وبالحيلة المستلزمة وان كانت مشكلة ولكن لا يظهر من المشهور  
 ق و رنا لوجوب في غيرها اهل اللغات اذا اهل الثاني عشر من زمان حصولها  
 في يده فلا يعتبر كالشهر الثاني عشر اجاءاً للري في كافي بالجملة الذي لا يحل في الجوز  
 في المصنف من زيادة في حديث طويل فقلت له الظاهر جميع العيز في مولا الباقين في كل  
 لما نشاهد في هيها البعض خزانة زاده ولله او اهل زوارا بها من الزكاة فقل ذلك

خصوص ما رواه كان في حليته  
 العمود العام المقصد بالشبهة  
 لا يفي في مقابلته

منها

قبل علمها بشهرها اذا دخل الثاني عشر فقلها عليها الحول ووجبت عليه فيها الزكاة  
 الخبر فهل يتقرر الوجوب بذلك حتى لو دفع الزكاة بعد دخوله لم يخل احد الشرط  
 لم يرجع او يتوقف على تمام الثاني عشر فان اظهرها الا ولا يصح المقتضى بحكم التبان  
 بل لم يظهر في ذلك فخالف الا الشهيد الثاني فذهب الى الثاني فقلنا اننا في سند  
 الخبر وهو كما ترى ومقتضاه احنا الثاني عشر من الحول فان ذهب اليه الشهيد الثاني  
 كما عن شافعية في سن من احتساب من الحول الاول ما لا وجوب له واصل ذلك على الفحل  
 بعد من ود العيص ما لا يصحق اليه مع اننا نقول ببر باخفيفه الشرعية بل نقول ان جميع الاجماع  
 تدل بان المراد بالحول الوارد في خصوص نصاب الزكاة هو ما اشتهر ولا يجوز  
 التأخير مع المكثرة وعلل العزيمة في الحكم من الشهور بل يستفاد من ظاهرها  
 من ظاهر الغيبة الاجماع ويستفاد من الحكم من عدمه لا المستفيض عليه حيث قال الامام  
 في اخراج الزكاة عند حلول وقتها دون ثقلها عليه وناخضها عنه كالمصلحة  
 رتبعها من الصادرين عليه لم يضره فذهب فيها شهرين قبل علمها وناخضها شهرين  
 من رتبعها من تلك الشهراين وادبعت عند الحاجة الى ذلك وما يبرهن من ان لا بأس  
 والقدح على علمه هو الاصل المستفيض من الخلف عليه من لزوم الوقت في قوله  
 قد روي كانه نابات في الزكاة في الصحيح من سعد بن سعد عن الرضا ع عن ابي  
 تحمل عليه الزكاة في السنة او ثلث او ثلثين او ثلثها حتى يدفعها في وقت واحد فقلنا  
 في حلت اخرها وعن الحل عن زاذر محمد بن علي بن محبوب باسناده عن ابي بصير  
 عن الصادق ع ان كنت نطقت بثلث علمها شهر او شهرين فلا بأس بليس لك  
 ان ترخصها بعد علمها وعن الفقيه الرضوي روي عن ابي العالم ع في تقديم الزكاة  
 وناخضها اربع اشهر من شهر اشهر الا ان المقتضى منها ان دفعها اذا وجبت عليها  
 ولا يجوز لتفعلها ولا تاخيرها لانها مفقودة بالقتل ولا يجوز ترك تقديمها



قبل وقتها ولا تأخيرها الا ان يكون قضاء وكذلك الزكاة وان اجبت ان تقدر من زكاة  
 مالك شيئا فتخرج برعين مومن فاجعلها ديناً عليه فاذا احلت عليك نفقت الزكاة فا  
 حسبها الزكاة فانما يجب لك من زكاة مالك اجرا القرض والزكاة انتهى ولا ل  
 الكل على القرض من راضع مضاف الى عموم المنزل المود عند في موقوف عبادا المتقدم  
 في زكاة القرض المؤبد بالمدى في كافي الباب في الصحيح عن عمر بن زيد عن الصمغ عن الرجل  
 يكون عنده المال اربكيا اذا مضى نصف السنة فلا ولا ولكن حتى يحول عليه الحول ويجعل عليه  
 ان لا يسر لاحد ان يصطلي صلوة الا وفاتها وكذلك الزكاة ولا يصور احد شهر رمضان الا  
 في شهره الا قضاء وكل في شهره انما تردى اذا حلت فلا للحكم عن النهاية فجزئنا الثاني  
 اذا غلب ما بين شهرين شهرين ولا الجمع بين المدي في باب تججيل الزكاة في الصحيح  
 بن عثمان عن الصمغ لا باس بتجيل الزكاة شهرين وتأخيرها شهرين وبين المروي  
 في الباب في الموقوف عن يونس بن يعقوب عن الصمغ زكاة كل على شهر ان يصلح الى ان  
 منها شيئا فاما ان يجتنب من يتلوه يكون عند عنة فقال اذا حال الحول من حزمها  
 مالك ولا يخلطها بشيء واعطها كيف شئت قلت فان انا كتبها وابنتها ان يقيم  
 قال نعم لا يقرضك بعد الا لقات الى قبيل ما تقدر بها وتقبل خبرها وبصحة الغزل  
 وتقبل خبر يونس بالشهرين وفيه مع قطع النظر عن نفس الاول بخلاف تججيل الزكاة  
 وتأخيرها لا اكفاء من الغزل بالكتابة والاشارة لم يظهر في القول بها ان  
 لغاين فرج الشكاف وهو موقوف في المقام ما بعد الانتقال الى المدي في الباب في الصحيح  
 عن معمر بن عمار عن الصمغ الرجل يجل على الزكاة في شهر رمضان فيؤخرها الى الحرام  
 قال لا باس قلت فانها لا تجل عليه الا في الحرم فجلها في شهر رمضان قال لا باس في الباب  
 في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن الصمغ في الرجل يخرج زكاة فقبض بعضها ويقبض  
 بلقيس لها الموضع ويكون بين اوله وآخره ثلثة اشهر قال لا باس في الشهر الثاني في صحيح

لا يبرئ

الشهرين صحيح معمر بن عمار بن ابي النضر في الصحيح ولا على جزئ التأخير لا ثلثة  
 او الى ربعه والاشهر القدرين ومن يؤخر التأخير اذا اشطرها افضل او النعيم  
 عن البيان انما زاد تأخيرها المعتاد الطالب منه والربح الى اهلها والمشرائع  
 فالتأخير ان كان بسبب صحيح وان لم يبدوا احد ولا يتجدد وان كان افتراضا لم يجز للثلاثة  
 فخرج من التأخير ولو يبرأ ولو الى في قربة او حاجته شديدة واستقر بجزائه لطلب  
 بسطها على الا من ان الثانية مع دفع نصيب المعجورين وعن الحق اذا حال الحول  
 فجله الا ان ان يخرج ما يجب عليه اذا حضر المخرج فان اخذ ذلك ايا رايه مستحقا  
 من من حضر فلا اثم عليه بخلاف الا ان ان اهلك قبل وصوله الى مربي اعطاه  
 اياه يجب على رب المال الفان وقال بعض اصحابنا اذا حال الحول فجله الا ان ان  
 يخرج ما عليه على الفان ولا يبرأ فان اراد بقوله على القرض في ما مضى فانهذا  
 بخلاف اجماع اصحابنا لا خلاف بينهم ان للانسان ان يحضر زكاة فجله او لا  
 فانه لا يكون بخلافه لا بواجب لا فعلا ليقبض وان اراد بقوله على القرض انما حال الحول  
 وجب عليه اخراجه الزكاة فان لم يخرجها طلبا او ائنا را الغرض من مضى من مضى  
 المال فانه يكره ضامنا لهذا الذي ذهبنا اليه واخترناه انما قول الذي يظهر  
 في من التدبر في الاخبار وعينها هو عدم جواز التأخير ان كان في نية الا هاله  
 وعدم الاعطاء لما دفعناه او لا ولا ينافي كلامنا في المبدأ ان المتبادر من غيرنا القرض  
 راء ان كان في نية الاعطاء ولكن كان الداعي للتأخير هو البسط او الاعطاء الى الاخر  
 بها كالعقارة وما الحاجة الشديدة او الاعطاء الى المعتاد الطالب منه ومن ذلك فلا  
 اثم عليه بل لا اثم مخصصة القرض الا ولا فقط ولا مضطرب على اخطاه اطلاقا وانما قلنا  
 اذ هو وان قالوا لفظا اذ صفت لفظة وانقطعت الثمرة وجب اخراجه على القرض  
 وهو قولنا انما ولكن قال بعد ذلك باس طرعا لفظا لواجبها ليدفعها الى من هو الحق







كان من اليم أم لا كان مستقر الشهيد وجهان ولعل لا جازا قرب بناء على ما كتبه المفسر  
بالفرض كافتد النية لاشارة ولو استغنى الفقير القابض بعين المدفوع جاز  
الاحتساب ولا يكلف المالك اخلاء ما عادت رفاة للحق من المشهور من المفسر  
اذ من هذا شأنه لا يخرج من حد الفقر خلافا للحكمي من الحق احتجابا بان الزكاة لا تجبها  
فمن المدفوع اليه حتى بالدفع وان كان فيها لان المفسر من يملك ما اقره فيه ما عرفت  
واما الاحتياط واضح ولو استغنى بغيره اي المدفوع لو جازا الاحتساب فحق المانع  
ويحقق الاستغناء بالغير بان غناؤه ببناء المدفوع ونحوه المقصود الثالث فيما يجب  
فيه الزكاة وهي ستة لا غنى الا بل والبقر والغنم والذهب المفضى  
المحظور والشعير والتمر والزبيب اما وجوب الزكاة في الستة فاجماعي البطلان  
كما في كرامة ومن هو المضمون من مكسبة واما عدم الوجوب في غيرها فجمع عليه بينا  
كان الناصر من الاشعار والاختلاف الغنم والاشجار بل استغنيتها فان لا  
سكان ويونس بن عبد الرحمن من ان يرضى الزكاة في رضى العشرة كلها داخل الفقير  
من حنطة وشعير سمسم وادز ودرجن وتمر وعلس وسلت وسائر المحبوب  
مخرج عليه بالاستغنائه ومنها وما تجاها بظاهرها اما المحل على الاستحباب او على  
التقية كما يترجم عليها بعضه فنهنا مطالبا ولا تجب الزكاة في الاموال بشرط  
او بعد الاول المحل واشترطه اجماعي كما ادعاه غيره احد وعليه يدل المستفيض  
منها جميع الفضلاء المتقدم وهو احد عشر شهرا كاملة تجب الزكاة بدخول  
الثاني عشر لها ثم فلو اختلف احد الشرح في ثمانية سقطت الزكاة اما  
نقصان النصاب فراضح واما غير تبسطه في الله وكذا الوعاء وضها بجنتها  
او بغيره كالغنم بالبقر سقطت الزكاة ان لم يكن فغضه بذلك الغار منها من غير  
خلاصه فيها لانه من طه لعاوضه بالجنس لا يقطع المحل ويرده الاخبار الدالة

على اعتبار

على اعتبار المحل بل بقضاها السقوط وان كان فرازا ان في الحكمي المشهور وعليه  
يدل المروي في كتاب باب من يربا في الصحيح من عربين يربى من الصم ثم يعمل فيها  
من الزكاة فاشترى براءتها او دارا عليه من شئ حال لا ولو جعله حليا او نفرا  
فلا شيء عليه فيه وما منع نفسه من فضله اكثر مما منع من حق الله بان يكون فيه وفي باب  
ان ليس على المحل في الصحيح من هو بن خارجته من الصم ثم ان اخي يوسف في قوله  
الغور اما الاصاب بها ام لا كثيرة وان جعله في الاموال العليا اراد ان يقرها  
من الزكاة قال ليس على المحل زكاة وما ارسل على نفسه من النقصان في وضعه وصغير  
نفسه فضله اكثر مما يحتاج من الزكاة وفي الباب في الصحيح من علي بن يقطين عن ابي الحسن  
عن المال الذي لا يجزى به ولا يقلب في كل سنة الا ان يثبت وفي الباب  
في الصحيح من علي بن يقطين عن ابي ابراهيم ثم يجمع من يدعي الشئ ينقي محزا من سنة الزكاة  
قال لا كل مال محل عندك المحل فليس عليك زكاة وكل ما لم يكن ركازا فليس عليك  
من شئ قلت وما الركاز قال العاصم المتفق ثم قال اذا ربيت ذمما سبكه فليس  
في سبائك الذهب بقا والفضة شئ الزكاة وفي باب المال الذي لا يحل في الصحيح زكاة  
من البارقي والحز طويل وفيه دلالات على المنصوص في العلم في باب العلة التي من  
اجلها لا تجب الزكاة على السبائك باسناد من يونس بن عبد الرحمن عن ابي الحسن عن ابي  
ابراهيم ثم قال لا تجب الزكاة فيما سبكت قلت فان كان سبكه فرازا من الزكاة فقال  
لا ترى ان المنفعة قد ذهبت منه لذلك لا تجب عليه الزكاة خلافا للحكمي من طه قال ان  
ناول بجنه او غيره فرازا وجبت الزكاة وهو الحكمي من موضع من يرب وفي الاشعار وما اقره  
بلا ما مية القول بان من يربا بدارهم او دابة وسبكه من الزكاة او دابة المحل  
جنبا بغيره ههنا وجوب الزكاة فان الزكاة تجب عليه فاقصد بما فضله الله منها ثم  
استدل لذلك بالاجماع وقال فان قبل ذلك كرا بن علي بن الجعيد ان الزكاة لا يلزم الفقار



ببعض ما ذكرناه قلنا ان اجماع الفقهاء من الجند وناظره واما مولد الجند  
 على اخبار رويت عن ائمتنا ثم نقول ان لا زكاة على من يولد وبارا تلك الاخبار  
 ما هو ظاهرها وافرأى واول ما وضع طرق بعضهم ان الزكاة تلزم على من يولد  
 من الاخبار منها لا تلزم من على النكتة فان ذلك من جميع المخالفين ولا تأويل  
 للاخبار التي وردت بان الزكاة تلزم اذا فرضها الا انما يولد الزكاة في العمل به لا  
 خبرا ولا في شيء اقول لعلمنا ان الاخبار التي ترجحها الى المروي في صان باب زكاة الخ  
 في الحديث من محمد بن مسلم عن الصم عن محمد بن زكريا قال لا الا ما تدين الزكاة وفي الباب  
 عن معوية بن عمار عن الصم عن الرجل يجعل لاهله الخ من مائة دينار والمائة دينار  
 وادان فخلت ثلثا دينار قال ليس فيه زكاة قلت فان قهر من الزكاة فقال ان كان  
 قهر من الزكاة فليلا زكاة وان كان انما فعله ليخبره فليلا زكاة ورواه الخ في الس  
 عن كتابه يوتي باذي في غير محل ما نقله في الجار وفي باب الزكاة في  
 الزكاة في الصحيح مما سقى بن عمار الثقة كان صفوان عنه عن ابي راهيم ثم من رجل  
 له مائة درهم وعشرة دينار عليه زكاة فقال ان كان من بهامن الزكاة فليلا زكاة قلت  
 لم يضر بها وروى مائة درهم وعشرة دينار قال ليس عليه زكاة قلت يكسر الداهم على الدينار  
 ولا الدينار على الداهم فكذلك لا ومن الفقهاء الرضوي ليس في الباب زكاة الا ان يكون  
 فيه من الزكاة فان تهرت بر من الزكاة فليلا زكاة اقول ان جعلنا المقام مفاير  
 المستلزم من قصد بالسب قبل الحول الفار من الزكاة فلا ريب ان التوجه للمقار اجماع  
 الاشارة ما لا يقوم محبة في المقام وان جعلناه قد اجمعنا في ثبت ان كل من قال  
 هناك بالرجوب فليلا ان يقول به ههنا انما قال الحكم بالسقوط اليه وان كان في الخلف  
 عن الموضع الشئ اذا الحكم عن الصدوقين والغنية اليه الحكم بعدم السقوط هناك بل من  
 والغنية اليه اجماع على عدم السقوط لكن بهذه الشهرة المتأخرة المتأخرة بالاطلاق الحكم

مع وكتاب اليه المدعي للاجماع في بعض كتبه الى الخلاف كما عن المصنف ان اوصاف الى رعية  
 الاخبار الى الزكاة على السقوط على الدالة بغير وجه واما ما نقله عن الاثبات  
 من موافقة الاول لانه لم يذهب جميع المخالفين وان كان فيه نزاع ووجه للاخيرة ولكن لا يفي  
 في مقابلة الرجحات لاخذ الدالة الا اوله سيما بعد الاخذ واحكامه في الاشارة اليه  
 من مالك وبعض الثاقبين من وجوب الزكاة عليه في غير الاخبار اما على الاخبار المذكورة  
 او على النكتة او بما بعد الحول او وجوبها في اجماع في كن ياتي في الخبر خبره عن النكتة  
 واما الاحتياط واضح ولو لم يزل من فطرة فائنا الحول استأنف وشر الحول  
 لا يقال اموال المراد من فقير الشروط بالنسبة الى الوارث ولا يفتلح الحول لو كان  
 ارتداده عن غيرها اي من فطرة من عليه الزكاة عند فاعا الحول حصول الزكاة  
 الثاني السوم طول نلقا غلظت وعلقها ما لكها في ثنائها الحول وان  
 قل استأنف الحول عند استئناف السوم اما اشتراط السوم في ما ادعاه الجماعة  
 وعليه يدل جميع الفضلاء المختصة المروي في صان باب حكم العوامل عن الباقر والصحابة  
 ليس على العوامل من ابل والبقر شيئا الصداقة على النائمة الواجبة في باب  
 في باب ما يجب فيه الزكاة عن زيادة عن الباقر من صدقات اموال فقال في فقير  
 اشياء ليس غيرها في في لاهب الفطر والخط والسيد والتمه والتمه في باب البقر في  
 النائمة وهي الراعية وليس في من الحيوان في هذه الثلاثة اصناف في كل شيء  
 كان من هذه الثلاثة اصناف فليس في شيء في الحول من قبل الحول من يورث في باب  
 حكم الخيل في الصحيح عن زيادة عن الصم عن رجل على الفرس والبقر في الرجل يربها  
 شيء فقال لا ليس على ما يعلف شيئا انما الصلقة على النائمة المرسل في رجها ما  
 الذي يقيتها في الرجل ما سوى ذلك فليس في شيء ومقتضاها عدم وجوب الزكاة  
 في العلوفه ولو في بعض الحول اذا كان قالها او ما يارب عليه انفق اجماع كما صرح به



وفي الاطلاق اجمود هاهنا عانت العرف في الاطلاق وفي المحكي من اكثر المتأخرين لعدم  
 التحديد شرها فالجميع الى العرف ما لم يهرّب عنه خلافاً للحكي من التي تطلق منه السقوط  
 والصغير فاعتبر استمر السور طول الحول وانزول بها العلفا ليس لا جبراً ما يستند بوج  
 من في العلون من ان يكون العلف من ماله او ما لغيره للفرق وفاقه لغيره اختلفا في المقرب  
كروة ملحق بالمانعة لو ملقها الغير من ماله لعله المؤثر فيه انما جها وفي مقابلته الغنى  
وكذا لا يجزئ الزكاة لو ملقها اى لانعام المثلج او غيره من الرعي للغير ولا اعتبار  
بالخطأ عدا ذلك لصدق اسم السور في كل ما يخرج القصبه الجبرية باشتغالها على بعض  
الانفاذ العربية وتدرجها في الناطق الصدق العرف ولا اعتبار السخال الابد  
استغنناها بالوحي تحصيل السور الذي هو الشرط في الانعام الثلثة بالنسبة اليها  
 خلافاً لما كاه في لفت عن الشهر فحولها من حين الشاه وعليه لا يعجز زيادة النقص  
 منقر بيجند زارة المدي في بياق واخر باب فت الزكاة عن املها ع وفيه ما لا  
 من هذه الاصناف فليس فيها شيء حتى يحول عليه الحول منذ يوم شتّى وفي كل ما اخرجها من  
 لا بل في الصحيح من زارة عن الباقر ليس في صغار الا بل شيء حتى يحول عليها الحول من يوم  
نتج وهذه القول اظهر لكون الخاص مقلد واما ما عرفت من اعتبار الحول من حين الشاه  
 اذا كان اللين الذي يشهد به من سائمة ضعيف ولها او السخال الحول بانقر لها  
 بلا خلاف فلا يجله من الاخبار المتقدمة عن قريب كذا الحكم اذا ملك شيئاً ما يترك فيه  
 جبراً بان الاولة الحول العرف صحيحه الفضل المتقدمة والمري في كافي بالاجابة في الزكاة  
 في الصحيح عن ابي بصير العام من رعي يكون نصف ما له جناً ونصفه يباع على الزكاة  
 قال يركى العبيد ويبيع الذين قلت فاشترى فاشترى بعد سنة اشهر قال يركى من انقضاء  
 قلت فان هو حال عليه الحول وحل الشهر الذي كان يركى فيه فقلت في نصف ما له سنة ونصف  
 الاخر سنة اشهر قال يركى الذي رعي عليه سنة ويبيع الاخر حتى يبيع عليه سنة قلت فان اشترى

ان يركى ذلك قال ما احسن ذلك واعلم ان ملحق العبارة افها اذا كان للسخال  
 المتجددة ضاباً مستقلاً بحد نصاب الامهات كما رلدت خمس من الا بل جناً  
 واربعون من البقر اربعين او ثلثين واربعون من الغنم بضاعتها مائة واحد  
 وعشرين واما لو لم يكن ضاباً مستقلاً وافتاد بحد نصاب الامهات كما رلدت  
 اربعون من الغنم اربعين فلا اشكال في وجوب شاة في الامهات والظاهر ان لا يجزئ  
 في السخال شيء لان الزايد عن الاربعين الى ان يصل الى النصاب الثاني كما  
 سيظهر والظاهر ان لا فرق في ذلك بين ان يملكها مجتمعة او منفردة خلافاً للمحكي  
 من محمل برك في الثانية يجب شاة عند تمام حولها بل يتفاد من شيء كونه قراً  
 حيث لو ملك اربعين شاة قال عليها سنة اشهر ثم ملك اربعين اخرى  
 وجب عليه شاة عند تمام حول الاولى فاذا تم حول الثانية فهل يجب فيها  
 الزكاة ام لا قيل يجب فيها شاة لقوله ع في اربعين شاة ولا نصاب كامل  
 وجبت الزكاة فيه بنفسه اذا انفرد فيجب قبل لا يجزئها شيء لا يركى ثم بها نصاً  
 والثاني لو اريد فلا يجب فيها الا شاة واحدة كما لو ملكها دفعة واحدة ثم دفعة  
 في كل اربعين شاة شاة يريد بها الضاب المستند الى لو ملك ثمانين دفعة واحدة  
 لم يجب عليه شاة ان اجامع او لم يجمع مع افراد يجب مع الانضمام مدفع بانها لا  
 لو ملكها دفعة واحدة فكان ابا القري انهم وما استقر به هو الا قرب المامضاً  
 الى الاصل وما استدل به الخالفين قوله ع في كل اربعين شاة شاة مع اخضاعه  
 بحكم التبادر بل لا جوع كما اذا ابعث شاة بالضاب المستند معارض بما دل  
 على ان الزايد مع ان الاصل في جابر ان كانت شاة للضاب الثاني بعد  
 اخراج ما وجب في الاول كما لو رلدت ثلثون من البقر احدى عشر فهل يحكم بغير ط  
 اعتبار الاول ويعتبر بالجميع ضاباً واحدة ام ان الثاني او يجزئ كل منهما عند



تمام حوله او يعتبر حوله المجموع بعد انشائها حوله الاول او جبر او جهها الاخير لرجوب  
الزكاة عند انشائها حوله الاول لوجود المقتضى وانقضاء المانع وتحريم لا يصح كاعتباره  
منصاع الثاني في بعض ذلك الحول الذي وجبت الزكاة فيه للمركب في كافي باب  
زكاة المال الغالب في الصحيح من زكاة من العتق وفيه لا يركب للمال من وجهين  
في عام واحد الثالث لا تكون عوامل فان لا زكاة في العوامل السائرة  
بالض والاجماع الحكمي ما يخالفه ما محمول على الاستصحاب في النقية لما  
قبل بان من ذهب بعض العامة والمعتبر من الصدق العتق لجملة لا يقدح النار العتق  
المناهي لكانت قد وفي السور الرابع النصاب وهو في الاصل اثني عشر حسنة وفيه  
شاة ثمة عشره بنمرة شاة ثمة خمس عشرة وفيه ثلث شاة ثمة عشرون وفيه اربع  
شاة هذه كلها باجماع علماء الاسلام كان كره في هي ايضا نفى الخلاف ثم حسن  
وعشرون وفيه خمس شاة بلا خلاف اما من العاني فواجب فيه ثمانية  
ومن الاسكاني فواجب فيه ثمانية فاض او ابن لبون فان قدر خمس شاة وها  
نادرا ان بل على خلافها الاجماع مع الاستصحاب والغنية وفوق وغيرها اركان الجماعة  
ويرد بها خبر عبد الرحمن وجعل زكاة وادى بصل المرويات في باب زكاة  
الابل واما خبر الفضلاء المروي في الباب لدا على هذه العاني فانه ظهر علم  
على النصير اذ ذلك قول الجمهور بما ذكرنا في كره شمس وعشرون وفيه  
ثبت فاض بلا خلاف قاله في هي فاض العاني في اسقاط هذه النصاب في  
ثبت فاض في خمس وعشرين المست وثلثين ما لا ينفذ اليه كما اشارنا اليه في ثمة  
وثلثون وفيه ثبت لبون ثم ثمة واربعون وفيه خمس وعشرون وفيه  
حين عشر ثم ثمة سبعون وفيه ثمة لبون ثم اربعة وعشرون وفيه ثمة بلا خلاف بين  
اهل العلم قاله في هي وكرة شمس واحد وعشرون نفى كل جهين حقه في كل

اربعين ثبت لبون وهكذا الزايد دائما فيكون في مائة واحد وعشرين ثمة ثبات  
لبون وفي مائة وثلثين خمس وبنو لبون وفي مائة واربعين ثمة ثمة لبون  
وفي مائة وخمسين ثمة ثمة ثمة وعلى هذا الحساب بانما يبلغ عند علمائنا في  
في كره وفي مائة واربعين بدعي لا يجمع لكن يحكى في الاخير من ظاهر لا يصاب له ابل  
اذا زادت على مائة وعشرين فلا شاة في الزيادة حتى يبلغ مائة وثلثين اقول  
واذ في غير على ذلك الاجماع ولكن لا اعتناء ببر في نحو المقام بل لو قيل بوقوعه  
على خلافه كان اقرب قاله في لفت شمس بن جعفر بن عيسى قال في النامية بن عيسى  
واذ في غير الاجماع وفيه بعد فلهذا ذهب الاستصحاب ورجع الى ما اشرنا في  
المائل النامية بن عيسى وهو القاطن في الجمل اقول وبالحكمة لا شبهة في ضعف  
اجماع المعارض بمثل غيره ومن الخلل المريج عليه بجملة من الاخبار المتارة اليها بآلية  
العلوية وغيرها كما لا شبهة في ضعف ما نقله لفت عن علي بن بابويه في الرسالة  
فانما بلغت ثمة واربعين زادت واحدة ففيها حقه وسميت حقة لانها اخف  
ان يركب ظهورها الى ان يبلغ ستين فان زادت واحدة ففيها حقة الى ثمانين فان  
زادت واحدة ففيها ثمة قال لفت وهو قول اشبه على في كتاب الهداية ولم يوجب  
باقى علمائنا في احد وثمانين شيئا عدل شاة وسبعين اثنى ولم اجد لها مثالا  
عد المروي في الجاه من الفقه الرضوي فانهم من ما نقلناه عن الرسالة لكن يرد  
معنا في الاخبار الاجماع المقتضى عن كره وهي كاهن بركه في التقدير في نصاب  
الاخير بالاربعين او الخمسين على التخيير كما هو صريح الجماعة بل عن الشهيد الثاني  
في فاض القواعد لشيء الى ظاهر النصوص والضام في ام اذا حصل الاستصحاب بكل  
ضمما للمائتين والاربعمائة والا كما لا مائة واحد وعشرين والمائة وخمسين  
والمائة وسبعين فالراجح التقدير بالاكتر كالاربعين في الاول والخمسين في الثاني



حتى لو كان التقدير بهما معا وجب كالمثال الاخير كاعن الشبهة الثانية والى الثاني والى  
 في وقت وادى حرة في الرسالة والمصنف في تبرك الاحكام بل يظهرها في قوله كذا اشترنا  
 اليها كقولنا جاعيا وجهان نيتان من وقوع الخبير في صحيح الفضلاء المروي في باب  
 المذكورة الاول كجزء زارة على اثر ذكر ضاب ماثر واحد عشر وعشرين ولو قيل في  
 العدل بالاربعين لم يحسن ذكر الخبير خصوصية لا يجوز نيتها الا اهلها ووقع العدل بالاربعين  
 خاصة في خبري الي بعين وعبد الرحمن المرويين في الباب على اثر ذكر الضاب للملك  
 ولو قيل في غير الاربعين لما حسن ذكر الاربعين خاصة الاول ومن مراعات في الفقهاء  
 وكفاية الخلفين على الاول مع انها كانتا فيما دون هذا الضاب فلا فائدة في جعله  
 ضابا اخر فالثاني لدل على الاول اظهرها تقدم مع عدم نيتها في ذكر الثاني محجرا  
 الاول فلهذا العشرة على ما يقتضي وجوب مراعات حقه بحيث يثبت الحق المقام  
 واما الثاني فلما كان القول الفائدة في جواز العدل ولحق الخلفين الى ثلث نبات  
 لكون على وجه الضابط لا القية والخبر بينهما مضاف الى ما ياتي في اثر الله في ضاب  
 الغنم نعم الاحتياط في الحق المقام ولا ينبغي تركه ثم الواحدة الزائدة على المائة وعشرين  
 هل هي جزء من الضاب كاعن تبرك الاحكام وشروط الوجوب فلا يسقط بثلثها  
 بعد الحول بخلاف خبره في كالا يسقط في ان اثلثها على البرعجة الاربعين وخمسين  
 كاعن الجماعة وجهان نيتان من ايجابها الضاب الموجب للخبيرة ويجابها الضابط  
 منين واربعين التل في من وجهان من التوقف وفي البقرضا بان تلقون  
 وفيه يتبع او يتبع شمار بعون وفيه منته وهكذا دائما في  
 يتبعان او يتبعان في السبعين منته مع يتبع او يتبعه وفي الثاني منستان  
 وهكذا بالاجماع الحكمي عن الجماعة من الثاني والعدل وعين وعنده ذكرهم المتبع  
 وانما ذكره التبع خاصة كاهل مقتضى صحيح الفضلاء المروي في كافي باب جعفر البقر

ما يرد ٢٠ جاع الحكمية وفي اجمع المملون على وجوب البيع او البيعة في الثلثين  
 ووجوب المستر في الاربعين الى ان قال بعد صفته بقوله لا خلاف في اجزاء البيعة  
 من الثلثين للاحاديث ولا يها افضل بالعدل النسل فلو اخطا من اهل المستر  
 لم يجزئ في قول واحد اشئ هذا مضافا الى ان الحكمي من قوله في صحيح الفضلاء  
 المنقولة من الباقر الصريح هكذا في البقرة كل ثلثين يتبع او يتبعه وليس في ذلك  
 من ذلك شيء شمس ليس بها شيء حتى يبلغ اربعين ففيها منته ليس بها شيء حتى يبلغ  
 ستين ففيها شبعان او يتبعان ثم في سبعين يتبع او يتبعه ومنه وفي ثمانين  
 مستان وفي تسعين ثلث يتابع والترجيح مع هذه الرواية لكان ما عرفت **فصل**  
 روى كذا في الباب في الصحيح من زارة من الباقر في الجراميس شيئا مثل ما في  
 البقرة في كذا الجراميس كالبقر باجماع العلماء وفي البقرة الجراميس من واحد  
 يتبع كل واحد منها الزكرة مع الشرايط ويعم احدها الى الاخر ولو نقص عن الضا  
 وهو قول اهل العلم كما ذكرتها من انواع البقر كما ان الخلفي نوع من انواع  
 لا بل ويؤخذ من كل نوع بحصة فان تعلق المالك بالاعلى فلا بحث ما ما كراخذ  
 من الضريبة بالنسبة الى الجيد والروى في البقرة والقبض اخطا وان كان في قبضه  
 نظرا لاسيما وفي الغنم منته بض اربعين على الخلاف الا في اربعين وفي  
 شاة شمس مائة واحد عشر وفيه شاتان ثم مائة  
 وواحدة وفيه ثلث شاة بالضر والاجماع كاعن الجماعة وبصل  
 في الاربعين وواحدة شاة لا يلتفت اليه وما نقل في الجار من الفقه الرضوي  
 ليس على الغنم ذكره حتى يبلغ اربعين شاة فاذا ازارت على الاربعين واحدة  
 ففيها شاة الخبز معارض باحد من وجه شمس وثلثا من واحد وفيه  
 اربع شاة على ارض شمس اربعة شاة في كل مائة شاة وهكذا دائما هذا



على الاشهر كما ادماه الحج وغيره وهو الاظهر بل من مرجح ظاهر الغنية الاجماع وهو بخبر  
مضاف الى صحيح الفضلاء المروي في كاف باب صدقة الغنم من الباقر ع والاصح خلافا  
للحكى من الصدوقين والعماني والمريشي وسلا و ابن حمزة ما لم يخلوا المملوكين  
وواحدة اكن من ثلث الى اربعة ما نزل لم يخلوا في الثلث انة وواحدة اربعا كما  
جعلناه استنادا الى صحيح محمد بن قيس المروي في باب في كوة الغنم المسقر يقول  
الاصح في ثلثها شاتان للمملوكين فاذا زادت واحدة ففيها ثلثين الغنم الى ثلث انة  
فاذا اكثرت الغنم ففي كل ما نثر شاة الخبز ويندر الخبز الاول لمكان بقدر الاروى  
ولو في طبقته المروي عنده في الفقه للشافعي وما للشافعي في غير واحد  
احدى الروايتين اذا حكى عنهم في كوة القول الثاني وموافقة للشهرة ولو يمكن  
مقتضى الخبر الاخير وان اعتضده المروي في الجار من الفقر الرضوي المتضمن  
لعدله في ثلثها شاتان للمملوكين فاذا زادت واحدة ففيها ثلث الى ثلث انة فاذا  
كثر الغنم اسقط هذا كله ويخرج من كل ما نثر شاة الخبز مع مقتضى صدر الرضوي  
في النصاب الاول ما يتجاوز الفلج كانه في بقية الاطلاق بما اخرناه او يجل على  
القيمة التي هي في الاحكام الشرعية اصل كل بلية كما يتم اليه بغير اسلوب  
وعند التصريح بالمقصود كاهود ابيهم في كثير من موارد القيمة حيث يورد  
بالجهات لما بيناه في كتاب الصلوة غير مرة **باب** حكم الحج اورد في الخبرين  
بانرا اذا كان يحسن اربعة ما يجب في ثلث انة وواحدة في ثلث انة في ثلثها شاة  
ويصح بثلث المائتين وواحدة في ثلث انة وواحدة في ثلث انة في ثلثها شاة  
الثمة تظهر في الرجل الضان اما الاول فلان كل الوجوه في الاربع ما نثر مجموعها  
وفي ثلث انة وواحدة الى اربعة انة الثلث انة وواحدة وما زاد عن عشرين وما  
الثاني فلان لو نلث انة من اربعة انة ثلثها شاة في ثلثها شاة في ثلثها شاة

من مائة جزء من شاة ولو كانت ناضجة عنها لم يقط عن القيمة حتى ما دامت الثلث  
وواحدة باقية لان الزايل عليها ليس بملا للقيمة بل هو عصف واورده عليه بان الزكاة  
تعلق بالعين وتكون القيمة حقا شاة في المجمع ومقتضى الاشاعة توزيع النصف  
على المجمع وانه كان الزايل على النصاب عصف ولا منافاة بين الامرين ويترتب  
انه اريد بتوزيع الزكاة في المجمع عين المجمع من الضان والذائل الذي هو عصف  
فهو ثم وان اريد بالنسبة الى الزكاة لنصاب فقط فلم يكن لا يلزم منه ما ذكرناه  
الامر بتوزيع النصاب في الاغنام المعهودة كشيء ثلث شاة مثلا في المائة اذا  
نذر الشخص الذي له ما نثر شاة ان يخرجها عنها والمحصل شي من احداهما مثلاً  
والامر كشيء من الواجب وتوزيع النصاب في المذكرة كاول الثاني وعليه فلا  
يوجد الايراد المذكور وما بين النصابين لا زكاة فيه بلا خلاف على اصحاب  
المراد في كاف باب صدقة الاول وبار صدقة البقرة بار صدقة الغنم ولجميع ما  
بين النصابين على ما جرت عادة الفقهاء في الايل شاة وفي البقرة قصاص في  
الغنم عصفاء من الجوهري والقاموس وابن الاثير وغيرهم ان الشئ يقع في  
المجتر والوقف يفيق الفاو لفظان مترادفان يحسن ما بين الغنمين في الزكاة  
فانما ثبتت الخاص في الايل والبيع والبيعة في البقرة دخلت في الثانية  
بلا خلاف يعرف من اهل الفقه بالنسبة الى الثاني انها ولد البقرة في السنة  
الاولى وهو اعلم من استكالاتها ولكن لا خبر في النفاة الا صحيح الفضلاء المروي  
في بار صدقة البقرة فيه في كل ثلثين بقرة يتبع حتى وبيت اللبون في الايل  
والسنة في البقرة دخلت في الثالثة والمجتر ما دخلت في الرابعة  
الخبر في الايل ما دخلت في الخامسة بلا خلاف يعرف والشاة الماخوذة  
في الزكاة مع اقلها المجمع من الضان والشئ من المعن بلا خلاف يعرف



الا ما حكم به من بعض ركنها بانه يسمي شاة وهما وهدى على خلافه من وقت الغنمة الاجماع  
 وهما بحجة مضادة الى اعتقاده بالمدى في كفة عن الجهم من سويد بن عقلة قال  
 اتانا مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بهنا ان نأخذ الرضيع وامرنا بالجمعة والثنية وعليه  
 فتا بغيره من تابع من المتأخرين لهذا القول الذي لم يعرف قاله ولا يلفت اليه الاستدلال  
 بالاطلاق من نافع واختلف للفقهاء في بيان سن ١٢ ولعل اقول انها امة ما لم تكن كاملة  
 ومنها سنة اشهر منها سبعة ومنها ثمانية ومنها عشرة كذا حكاه عنهم كمن الفيل الاول  
 اشهر بينهم كمن مريج مجمع الجريين بل ذكر ان الصحيح بين اصحابنا كمن في سنة كمن طرأ على  
 والمغنى وعندهم منه بما لم يثبت اشهره العلم بالمشهور بين فقهاء الفقه هو الا حوط  
 بل واظهره اما في سن الثاني فغن الفقه اختلف على قولين الاول انه ما دخل في السنة  
 الثالثة والثاني ما دخل في الثانية واشهر بينهم كمن مريج الجماعة الاول لكن الشهر  
 بينا كمن الجماعة الثاني والاول احوط ولكن الثاني لعله اظهره لا نقول  
المريض من الصحاح ولا الهرة المسترفة ولا هوان العوار مثل  
 العين وهو مطلق العيب اجماعا على الظاهر الحكى من الجماعة الصحيح محمد بن قيس المدي  
 في باب ركة الغنم من الصمعة وفيه لا تؤخذ هرة ولا ذئب ما كان ياء  
 الصدق والعم في الاول عدرا لافا بل بالفرق كاصح البعض فلا يانر لم يفتيا  
 صحا بالاشئاء الذي ضمن الخبر والقيم احوط هذا اذا وجد في الضاب جاهوالم  
 من هذه الاوصاف لو كان الضاب كله منها لم يكلف شيئا الخاطي منها اجماعا على ذلك  
 يفتي اخذ منها في ولا الوالد لا شقا له بتر ببيته ولده علا بالمدى في كافي  
 بابر صفة الغنم في الموش من سماعة عن الصمعة قال لا تؤخذ الا كلة ولا كلة  
 الكبرة من الشاة تكون في الغنم ولا والده ولا الكلب الفحل وعبره الجماعة بالمدى في سنة  
 بضم الزاء وقد يد الباء هو الوالد من الاقارب من قريب الى خمسة عشر يوما اقول

مجمع الجهم

من مجمع الجهم قبل في الشاة لانه تربى في البيت من الغنم لاجل اللبن وقيل هي الشاة  
 القسيمة العهد بالركلة وقيل هي الوالد ما بينها وبين خمسة عشر يوما وقيل  
 ما بينها وبين عشرين يوما وقيل ما بينها وبين شهرين وحدها بعضهم بالمعز  
 بعضهم بالضان اقول لا جرد بقولهم هنا سيما بعد ملاحظة المدى في الباب الصحيح  
 من عبد الرحمن بن الحجاج عن الصمعة كمن لا كيلة في الموالد التي تربى في اثنين  
 ولا شاة لبن ولا غل الغنم صدقة بناء على تفسيره اليها يابري وهو في الفقه الفاشي  
 واما قيل لا يابري الصحيح المنقول او بقوله المتعبد بك من بعض فلا يابري كما صح  
 البعض وبالجمله كما كان في المتن موافقا للمروني رافا له الجماعة بفسر في الصحيح لا يقوله  
 بر وسائر المقاييل المقدم على ما يقيم دليل على اعتبار واحد منها بخصوصه لا جرد ما  
 استجد ناه وهل يحجز اخذها مع رضا المالك بغيرها ام لا وان اظهرها الاول انظر  
 في دعوى في الخلاف في سنة فلا يقهر في مقابلته اطلاق المروني فاذا كان الضامع الاول  
 فلم يكلف غيره ولا واحد اجماع البعض فيفضل المروني عدم اخذ الا كلة ولا فحل الضراب  
 واستظهر بعض اجلة عدم الخلاف في صحة بيعه بغير علم اخذها بالفظ ولا الخال  
 كانه الخيم فمن ان ياخذ شاة او حاملا شاة لا لو نطوع المالك بغيره جاز بلا خلاف  
 ولا تعد الا كلة ولا فحل الضراب ونافق للشهيد في الدية شهها وفي  
 في مجمع الفائدة عند الجدة علا بصحيح عبد الرحمن المنقذ فلا نال كمن المشهور  
 فيعدان علا بالاطلاق مع ضعف كلة الصحيح لقوة احتمال كون المراد منه عدم اخذ  
 بغيره ما استظهره في كافي ورافاق الاصحاب على عد شاة اللبن والربي المعقنة بغير  
 الموش المنقذ لعماد هذا القول هو احوط بل لعله اظهره عن فقهاء اصلا ولا يبعد  
 في شيء ولا انما عذر الضراب لئلا لا وجب له اصلا اه كان نارا بينهما اذا الصحيح ان صح  
 استنار اليه بمثلها ولم احد عنه في المقام واما ما عن البيان من عدمه عند الفحل الا ان



كلها غير ان بعضها انقل منه غيره وانما في منتهى القول بالاحتياج اليه لغيره بالاشارة  
 عادة فلما كان كغيره في الحد وتبعه بعض من متأخريه واما عدلها مع رضا المال ك  
 في الاطلاق فيسرها عن هي ويجوز في الذكر والاشارة في الجماعة ومنهم من اعلا  
 بالاطلاق فلا يلحق عن ت فقال لو كان عنده او دعوى شاة اشبهت انتم انتم  
 وان كانت ذكره كان محيرا من اعطاء الذكر والاشارة في لفك الوجوه ان الذكر كان  
 بقدر قيمة الاشياء اجزاء والاشارة لا يشتمل الا على ما لا يكون من جنسها  
 الصالح لوضع الذكر هي وضعه ظاهر والنجاة في التعيين للمالك فلا يخرج  
 من احوال الضمين شاة او فاق الجماعة على الصبي بغير المهر ت كافي باب المصدق  
 في خلافه ت كافي المالك في ما دون فيه شاة خلافه للحمى عن الجماعة في غير  
 عند الشارع بان يقيم ما جمع الوصفين ثم يفرق بينهما ثم يقتصر في الاشياء  
 الشيء الواحد ت كافي في القول بالقيمة ت من غير تقييد بصفة الشاة في  
 الخيار والمالك ت شاة او بيا تيم او بيا لا يجد والاشارة لا يجد التقييد واخرجه  
 ما اقتضاه ت كافي وهو الا حوط ولكن اظهر ما اشار به المتن ويجوز ان يرضى من  
 لما ت ويجوز من المنزج بالنسبة كاصح الجماعة وغير خلاف يعرفه الضابط  
 ان معنى كان في الضابط ت كافي المهر ت كافي لما نقله من انما ينطوع للمالك  
 بصحة او يخرج القيمة من غير معة على الجميع ت اذا كانت بنت لبون محجوزة في بيت  
 وتلين ت من كلف بنت لبون محجوزة بغير معة ت وتلين ت جزء ونحوه ت وتلين  
 جزء من معة ولو كان تمام الضابطا ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه ت كافي  
 ابن اللبون عن بنت الخاض وان كان او في قيمته ان لم تكن عنده بنت  
 مخاض مع وجوبها عليه ت كافي عن ابن اللبون اجماعا ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه  
 ومنها اجزاء ذرارة واني بصير ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه

منه

بنت مخاض من لبون ت كافي عن بعض اجزاء منها ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه  
 مع عدلها فهل يجب في شراء ابنتها ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه  
 شراء بنت الخاض ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه  
 اللبون يكون واحدا ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه  
 الا الا على بنت دفعها واستعاد شاة ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه  
 عليه ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه  
 بلا خلاف يعرف اما حكي عن الصدوقين من جعلها الشاة ت كافي في بيعه  
 اللبون شاة باخذ المصدق او يدفعها للمهر ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه  
 عن ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه  
 في باب الاصل ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه  
 ومقتضى النص والعشرون ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه  
 من اوكفا ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه  
 بالثاني ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه  
 لقيمة السوية ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه  
 بنية الماخوذ من الفقة ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه  
 مع ان المخذول لها على هذا الوجه ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه  
 الجماعة ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه  
 مخاض ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه  
 فصل الحكم في الفلاد ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه  
 كنية ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه  
 مع اربع شاة ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه ت كافي في بيعه



فإنه لا يثبت فيه الجبران ولا غلب فيه خلافاً لكان في كره ثم قال من علمه فثبت البصر  
والغنى ووجد الآرون والأعلى أخرجها مع الشافعي واسترده بالنقصين الستة  
أقول وعليه يدل ما دل على وجوب الأصناف فيها خلافاً لأصل على مورد النص وكذا  
يقبل الفقيه فيها زاد على الجليح انضماماً على المخصوص ويجوز في مثلها ما بين  
بين أخرج الحقائق وبيانات اللجون لما روي الأحبار ولما كانت كاهن المشهور  
المقصود ومن أنزلها في ذلك الأصل أن يؤخذ أن رفع الأسنان ولا يتناقل  
بكتة العدد من هذا الحقائق المطلوب الثاني في زكوة الأيمان بحجبان الزكوة في الذ  
هب والفضة بالبن والجماع بشرط ذلك الأصل المحول بلا خلاف كان في  
دفعه وغيره الإجماع المحلة والأخبار المروية في باب زكوة الزكوة وفيها صح  
زاد عن الباقر الزكوة على المال الصامت الذي يحول عليه الحول ولم يحركه  
على ما نقله أئمة عشر شهراً كالملة لما نقله في الثاني كونهما منقوشة  
بسكر المعاملة أو ما كان يتعامل به في سائر الزمان ما لم يتعامل به  
بالفعل عند علمائنا إجماع كان في زكوة وجبة وهو الظاهر من كونه محلة والأخبار المروية  
في كان في باب زكوة ليس على المحلة زكوة ومنها جمع على بن يقطين عن أبي عن عمر عن المال  
الذي لا يعلم بركه لا يقرب قال يلزم الزكوة في كل سنة إلا أن يسلك في صح  
أخبر في الباب عن أبي إبراهيم وغيره كذا لم يكن وكان أقل من عليك في شيء قلت ما  
الكان قال الصامت المنقوش ثم قال إذا مررت فيك فاسبكه فانه ليس بابك  
الذهب وبطار الفضة في الزكوة والثالث النصاب بلا خلاف كان في وهو  
في الذهب عشر ومثقالاً وفيه نصف مثقال بلا خلاف يعرف الأماكن في عين  
بابير الزكوة في شيء يبلغ أربعين ديناراً وفيه ديناراً وعشرون من الزم نسبة الزكوة في  
ومن جرد إلى جعفر بن بابير في أصح الحديث والمشهور هو المخصوص للإجماع المحكي

عن ق والسراة ويستفاد من كره وألف أيضاً حيث في الأول أول نصاب الذهب  
عشر ومثقالاً وعليه إجماع العلماء إلا ما حكى عن الحسن البصري وشيخنا علي بن بابير  
بابير في الثاني نسب المخصوص إلى علمائنا إجماع عد علي بن بابير في أصناف  
إلى المخصوص من القارة من حد الاستفاضة حدانها صحيح البزطي المروي في باب  
في زيادات باب الحسن عن أبي الحسن ثم عا أخرج المعلق من قليل أو كثير هل فيه  
شيء قال ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكوة عشر ديناراً وصح الحسين بن  
عن أبي الحسن ثم في كره ومنع رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكوة فقال في كل ما في درهم خمسة من أهم  
فان نقصت فلا زكوة فيها وفي الذهب كل عشرة ديناراً ونصف ديناراً فان نقصت فلا  
زكوة ينسبوا ما منقعة الفضلاء المروية في باب زكوة الذهب والفضة بطلانها  
على من ذهب علي بن بابير في ذكره مخالفاً لما انفرد عليه الإجماع لأن كادعاء بعض  
شائخنا في ذلك لا نقول ولا للمصنفين من التوازن من وجهه عليه فلا دلالة  
نطرح أو يخرج على النفقة أن هذا القول في شيء من عطاء وما وس والذهب ديناراً  
بن هريرة قد عرفت في كره نقله عن الحسن البصري ثم النصاب الثاني في الذهب عشر  
ديناراً وفيه ديناراً طان وهكذا أدعنا عند علمائنا إجماع أنه في شيء وكذا في  
كنهه قال إلا الشئ على بن بابير فإنه جعله أربعين مثقالاً وقال وليس في النصف  
شيء حتى يبلغ أربعين أقول ومثله ما مر ذكره من بركة النص والإجماعات المحكية  
في كره وهي كما من ثلثة ألف أيضاً أخرج معلوم النسب عن فادع وفي الفضة  
ما شئت درهم وفيه خمسة دراهم ثم أربعون وفيه درهم وهكذا أدعنا أطال زاد  
أربعين كان فيها درهم إجماعاً ولا زكوة في الناقص من النصب بلا خلاف  
كما صرح الحسن فالنصاب في زكوة النقاد بنع العشرة المثقال الشري عشره  
قرا طاد التار والمثقال الشري فخذان قطعاً والاهم مشتهروا بنق والذاني



فيه بيان مقدار انصاب  
 النكاح في القرض  
 بالثنا قبل  
 المصنف

ثانياً حبان من اوسط حبان الشعر يكونه العشرة منها سبعة وثنا قبل المائة كتاب  
 الطهارة في قول المصنف والنسابة قد ظهر فيها وهناك ان انصاب الاول  
 للذهب حنيفة وثنا الاصل فيها فنية ثلثا ثمان المئقال الصبي والثاني ثلثا قبل  
 صبي فنية ثمان وها عشر المئقال الشري وان انصاب اول للفضة مائة  
 مئقال صبي وحنيفة وثنا قبل صبي فنية وثنا لان صبي ثمان ونصف مئقال  
 صبي وحنيفة والثاني احد عشر وثنا الاصل فيها فنية نصف مئقال صبي وحنيفة  
 عشرة ولو نقص انصاب ثمانية الحول او ما دون يحبسها او يغيره او يقرنها  
 او بعضها مما يتيم بر انصاب او جعلها حلياً قبل الحول وان فنية سقطت  
 الزكاة لما لم ولا زكاة في الحلي وان كان محبها بالاجماع كما ادعاء البعض بطلان  
 الاخبار المروية في كافي باب ان ليس على الحلي ومنها صحيح وقاعدة من الصادقات  
 عن الحلي فنية زكاة فقال الاول بل بلغ مائة الفدما المروي في الباب الصحيح بان  
 ابي عبد الله من بعض اصحابنا عن الصادق عليه السلام قال زكاة الحلي عارية فتحول على الاستحباب  
 بلا خلاف كما مع البعض ولا زكاة في السبايك ولا النقار ولا التبريد ولا  
 كما مع البعض وقد تقدم في شرط النقش ما يدل عليه في رجل جعل المروي  
 في الباب ليس التبريد زكاة انما هي على الدنيا غير والدرهم والمراد بالاول قطع ذلك  
 غير المصنوع وبالثاني قطع الفضل كما صرح عن واحد وبغيره صحيح على الاخير  
 المتقدم في النقش الثالث اما الذهب والفضة غير المصنوعة او تزيين الذهب فنية  
 ولو صاغها بعد الحول وجبت لعلق الوجه قبل ذلك ولا يخرج فيها  
 المقتوس من الصافي الا اذا علم باشتغالها على ما يجب عليه من الخالص صهر  
 واضح ولا زكاة فيها اى المقتوسه خويب لمع الصافي صاباً باثان  
 الاصحاب كما مع بعض الاجلاء ونسب في كره الى علم انما علم لا يجوز نيل الصافي المروي

في كتاب

في كافي باب زكاة الذهب وكان دراهم مفسومة بذهب وبلغ كل منها انصافاً واجب  
 زكاة كل منها كما صح الجماعة للاطلاق ولو جهل البلوغ لم يجب القسمة كما مع  
 الجماعة من غير خلاف يعرف لعدم وجوب تحصيل العلم بمقدرة الواجب المخطوط  
 ولو علم بلوغ انصاب جهل قدره فان قطع المالك باخرج ما يتيقن به  
 البراءة فذلك والا فهل يتوصل اليه بالسبك كما مع الجماعة ومنهم من يوجب  
 لاكثر كافي لك البهينة والثقات الظاهر المختار والماله اذ في ان كذا علم  
 ما فيها من الفضة انما الصلة الا اني اعلم ان فيها ما يجب فيه الزكاة قال فاسبكها  
 حتى تعلم من الفضة ويحرق الجنب ثم ينكح ما خلع من الفضة لغير واحدة  
 الاكتفاء بما يتيقن اشتغال الذمير من غير الثقات الى المشرك فيه كما مع  
 الجماعة ومنهم الفاضلان الثقات الى اصالة البراءة اشكال الاول هو الاحتوط  
 بل وانظر نظر الى الخبر المختار فيكون اكثر كاعتقدها من لان القاعدة المشايخ  
 اذا اقرب عند عدم جريانها في المقام اذا الضيق بجمع التكليفات  
 متعددة فالاشتغال في اصل التكليف مما يدفع باصالة البراءة فزانروا ان ما اتفق  
 الضيق بقضاء فرائض بوجوب شك في الزائد نعم يجب الاثبات بجمع المختلطات  
 اذا كان الاستغفار بالشيء يقينا وشك فيه بخلافه كقوله استني بعين فانهم  
 الفرق وقد برئ من فانه يتيقن ويضم الجوهري من الواحد مع ثوابهما  
 كالداهية والفضية وان اختلفت الزينة للاطلاق اجله للاطلاق التام  
 الجيد والروى من اذا طوع المالك بالانصب فلا طاعة وهل يخرج بالنسبة لم  
 يتطوع بالانصب او يجزئه اخراجه الا دون فيه فلو ان ولعل الاخير لا يطلق  
 ولراخ من الاصل بقدره الا دون مثلاً ان يخرج نصف دينار جلد من دينار دون



فعلما لا يظهره الا اجزاء واحتل الامر في كفة المطلب الثاني في زكاة الغلات انما  
يجب الزكاة في الغلات لا يبيع اذا ملكك بالزراعت لا بالابتياح وغيره  
كالهبة والارث ويحويها في كفة لا يجب الزكاة في الغلات والثار اذا  
مات في الملك لا ما يباع ثم لا ما يبيع قهرا لاجتماعه في كفة لا يجب الزكاة في  
الغلات لا يبيع الا اذا غنت على ملكه فلو ابتاع غلة او استوهبها او ورث بعد  
بدا الصلاة لم يجب عليه الصل الزكاة وهو قول العلماء كاشا في قول وفي الخبر المت  
منع اخلال وحصل الحكم انه لا يجب الزكاة فيها الا اذا ملكك قبل وقت الحروب  
اجماع المسلمين كما من يره فتعفت عيار في كفة وكرة اجتهاد عليه فلا تجزئها ببيع  
حيا مثلا او بغيره بكت بل انما يجب في البايع والواهب انما يجب الزكاة في  
الغلات اذا بلغت النصاب وهو خمسة اوسق في كل واحدة من الغلات لا يبيع ولا يبيع  
ستين صاعا بالاجماع كذا في كفة وهي ومن التامير في كفة والعينه بالنصوص والصاع  
ان يعتد به او عند علمنا ان لا في كفة موصيا ببيع لا جاع كذا في كفة وهي ومن يروى  
اتفاق العلماء وعليه يد لجهة من النصوص والملة بطلان ويبيع بالعراق لما قرئنا  
الطهارة في كفة قول المتن والروضة على خلافه ليرى في كفة اشراها هناك متروكة وقد  
هناك ان الرطل العراقي ما تروى ثلثون درهما على المنصورة لوطا بالمشايل التسمية  
احد وثلاثون مثقالا بالمشايل الصيرفي ثمانية وستون مثقالا بدمج مثقالا فاذا  
كان المقيري سبعا ثمانية وستون مثقالا وعشرين مثقالا يصير ثمانية اربعين مثقالا  
مناوشتة مثقالا نصف مثقالا من واذا كان المني سبعا ثمانية وستون مثقالا اربعين مثقالا  
فالنصاب ما تاسم وثلاثون مثقالا لا خمسة واربعين مثقالا يصير ثمانية اربعين مثقالا  
وهو خمسة اوسق انما يعتبر فتجفاف الثمرة وبسبب العتب الغلة فلو كان الرطل خمسة

في  
 بان مقلد  
 النصاب بالثمن  
 النبي

اوسق انما يعتبر فتجفاف الثمرة وبسبب العتب الغلة فلو كان الرطل خمسة اوسق  
 او العتب والغلة والعتب الغلة ولو جفت ثم اوزن بيبا او خضر او شعير نقص فلا زكاة  
 اجماعا وان كان وقت تغلق الحروب نصابا في كفة ثم قال اما ما لا يجب مثله وانما  
 يركله طبيا كالحليات والبرص وشبههما من الدقل الرقيق الثمرة فانما يجب فيه الزكاة  
 ايضا لقوله فيما سفت الساء العشر انما تجزئ ابلغ خمسة اوسق ثم اهل يعتبر  
 بنصف او بغيره وان كان مما يجب الا قال وان كان ثمره يقل كغيره وللشافعي وجهان  
 هذا احداهما والثاني يعتبر بغيره وان كان مما يجب يبلغ خمسة اوسق ثم اهل وان كان هذا  
 مثله طبيا وجبت فيه الزكاة فيعتبر بغيره لا بطالب اليه بما يجب اثنى وهو حسن  
 وميز في النصاب المذكور ما العشران سبعة سجا وهو الماء الجاري وبجلا وهو شجر  
 بعر من القصب من الماء او علفا وهو خضر البطر ونصف العشران سبعة  
 بالغرب اى الدلو الكبير والدوا الى جمع والية وهي المخزون يد بها البقرة  
 والمخزون الدلو الكبير التي يستحق عليها بلا خلاف بين العلماء في الحكمين كذا في كفة  
 وفي كفة كما من يروى عليه فقهاء الاسلام ويدل مضافا الى الاجماع المستقيمة فيها  
 المروى في باب في باب زكاة المحن في الصحيح من زيادة وبكيد من الباقر في باب  
 في الزكاة ما كان يعالج بالرشا والدلا والنسخ فعينه نصف العشر ان كان يبيع من  
 علاج ينهل دمين او بعل او سماء فعينه العشر كاملا والمستنا ومنها يبلغ بعضها  
 الا بعضون الضابط في العشر نصفه من وقف ترقيته الماء الى الارض الى التي  
 من محن دولا وب دلو ويحرقها وتقدر عليه ولا عبة بغيره فكروا على كجهن  
 الا نهج والسواقي وان كثر من ثمرها او ما يلزم من ثمرها لا يجب اخرج الزكاة  
 بعد اخراج الثمن من حصن سلطان واما رويته وغيره بلا خلاف في  
 الاول يعرف بل من ف وبمروى في كفة الاجماع وهو الحج مضافا الى المروى في كفة



انما يجب فيه الزكاة في الصحيح من ان يصير بمحمد بن مسلم عن الباقر هذه الاثر في الزرع  
 اهلها ما ترى فيها فقال كل ارض ومنها البلك للسلطان فاحرثتها فاعطيت  
 ثوبا اخرج الله منها الذي قاطعت عليه وليس على جميع ما اخرج الله منها العشر  
 انما عليك العشر بما يحصل لك بعد مفا ستمت لك ومقطوعه صغران واحد  
 المروي في الباب واما علمه وجوبها الا بعد اخراج سائر المونة فهو كذا اصحابنا  
 كما صرح به في حق بل من جمع بل يند في لفت والشهد الثاني في فرائد القواعد في  
 المشهور وهو المنصور المروي في الجار في باب زكاة الغلات من الفقه الرضوي  
 ليس في الحظ والشعير شي الا ان يبلغ خمسة اوسق والوسق ستون صاعا والصاع  
 اربع امداد والمد مائتان واثنان وستون درهما ونصف فاذا بلغ ذلك حصل  
 بغير اخراج السلطان ومونة العارة والقيمة اخرج منه العشر ان كان سبق بهاء المطاوعة  
 بطلا وان كان سبق بالدلا والغرب ففيه نصف العشر في الترمه الربيعي في الحظ  
 والشعير الماد بمونة العارة والقيمة مونة الزراعة ويصرح البعض كما في الجليل  
 اقيم والمروي في كافي ما قبلها في الزكاة في الصحيح من محمد بن مسلم عن الصادق من التمر  
 ما رتب ما اقل ما تجزئ الزكاة فقال له اوساقا ويترك معا فارة وام جود  
 لا يركبان وان كثر او يترك للحارس العيد والحقان والحارس يكون في الخيل ينظر  
 فيتركه نكاحا لو في حق واذا استب ذلك في الحارس ثبت في غيره لعدم القابل بالحق  
 فلا تملك من ق والجامع وجماعة من متاخر المتأخرين في زكاة قبل اخراج سائر  
 المونة بل من الاولين الاجماع الا من عطاء للصحيح الاول اذا العاقر وقا الميان  
 وفي الاجماع وهم يعتبر اكثر الخلاف اما الصحيح فيكون جعله دليلا لاننا علمنا  
 بناء على ان مفا سمة السلطان لا يكون عادة الا بعد اخراج المونة فمضى الزرع  
 وعليه فالحاصل في هذه في ليس الا ما علمنا نحن ولعلنا من غيره اعله جعله دليلا للاحجار

هـ ولكن لا يقدر ذلك في مقابلة ما قلناه للحنان وسند او لو بالاختيار بالثمة وذلك لانه  
 سيما بعد ما اخطت كون النصاب مشتركا بين المالك والفقراء فلا يخص احد منهم بالحق  
 فقلنا لما يفتقره الاصل في الزكاة في الفقه والحاشية والمكاد بالمؤثر ما في  
 المالك على الغلة من ابتداء العمل لا قبلها وان قلنا على عامها انعام القصية ورس  
 الثمة ومنها البذر لو اشتراه اعتبر المثل والقيمة ولو اشتري الزرع او الثمرة فالتمس  
 من المؤثر ولو اشتراها مع الاصل نزع المثل عليها كما يمنع المؤثر على الزكاة بغيره ولو  
 جميعا ويعتبر ما غرر به على الشراء ويقط ما قبله كما يقط اعتبار المتبرع وان كان غلامه  
 او ولد له من قبله في حقه وعينه وبط في ذلك بقوله والماد بالمؤثر ما يغيره المالك  
 على الغلة عما يتكرر كل سنة عادة وان كان قبلها مائة كاجرة الفلاحة والحراث والبقى  
 والحفظ واجرة الارض وان كانت عضيا لم ينف اعطاهما لكها ومثلا لاجرة ما  
 بسبب من الآلات والعوامل حتى ثابا للمالك ونحوها ولو كان سبب التفتش مشترك  
 بينهما وبين غيرها ونزع وعين البذر ان كان من ماله المثل ولو اشتراه بخير بين استثناء  
 غيره وضمنه وكذا مونة العامل المثلية اما القيمة ففيها يوم التلف ولو عمل مع متبرع  
 لو يجب اجرة اذا قل المثل مؤثر في حق ولو نزع مع الزكاة غيره قط ذلك عليها  
 الى ان قال ولو اشتري الزرع احتب ثمنه وما يغيره بعد ذلك من ما سبق على  
 ملكه المثل وهو حيد لكن في اخراج ما نقص بسبب من العوامل وثابا للمالك مثل  
 ولا يحط العلم ما عاين اصل القل والدلا في المداد في حق كره بعد كونه  
 من المؤثر وهو الا يحط وعلى الحار فر استثناء المؤثر قبل اعتبار النصاب  
 فيزكي الباقي عنه بعد اخراجها كما اخذاه في كره حيث قال لا قد جاء المؤثر  
 لا تؤثر في نقصان النصاب ان اثر في نقصان الفرض فلو بلغ الزرع خمسة  
 اوسق مع المؤثر واذا سقطت المونة منه قدره النصاب جبت الزكاة لكن



كافي المؤثر بلية الباقى وتبصر كذا لكن وخيرة او قبله فلا يجب الزكاة لو لم يبلغ الباقى بعد  
 اخراج المؤثر بلية الباقى ايضا باكا عن هي والخير والخيبر والخبر في الخارج والمخارج والخبر في  
 قبله لعل المشهور او غير سابق على نقل الوجوب كالتسوية والمحرف قبله وما تاركه لحداد  
 والجناز بعدة كاحضاره الشهيد الثاني وجبر حيزها او سطها للوضوء المقدم وان كان  
 الا حط الا ولو استمر الثالث بل لا حط عند استثناء المؤثر بالكلية من جوامع شيوخه المؤثر  
 وفي ذلك الماد بحسب السلطان ما يخله على الارض على وجه الخراج او الاجرة او المقاسمة  
 في ذلك العادل والجاهل الا ان يخله الجاهل بما يخله على ما يصلح كونه اجرة عادة فلا يثبت له الزكاة  
 الا ان يخله في الجاهل لا يمكن للمالك من منع من ادخلها فلا يثبت حصر الفقهاء والراي  
 ولو جعل الظاهر المالك لا يخله على جميع الملاكات فمن تفصيل من هذا المالك على  
لكن في غير محجب للمعاد ولا محجب المصادرة الزائدة على ذلك كمن يهودى ولو  
 سبق بها اعتبر لا غلب منه علم ان كان كرهه وغيرها للمدعى كان بابا قل ما يجب  
 فيه الزكاة في جميع من معينه من شريح من العلم مما سفت السماء والارض او كان يعلل  
 المشرع اما ما سفت السماء والارض فصف العشر فقلت لا أرض تكون عندنا سقى  
 باله والى شمر في الماء فيسقى بها فقال وان ذاك يكون عندكم كذا قلت نعم قال لا نصف  
 والنصف بصف العشر بصف العشر فقلت لا أرض سقى باله والى شمر في الماء  
 فتسقى السقية والسقيتين سقاء قال وفي كونه سقى السقية والسقيتين سقاء قلت  
 في ثلثين ليلة او اربعين ليلة وقد مضت قبله لكن في الارض ستة اشهر سبعة  
 اشهر قال نصف العشر في اعتبار الاعلية بالاكتمال واما احضاره البعض لعل المتبادر  
 من تحال العبادة او منها ناكل من بعض او نفعا كما من المصنف في حله وركبه ولله اوجوبها  
 الاول سيما بعد ثبوت احتمال ارجاع الخبر المقدم اليه الشافعي لا ما هو الغالب فان كان اكثر  
 من احتياجه في الحق المأخذ واكثر اذ كان الزمان مقتضيا للسقي كما يرى في الجاهل بمضاف

للاقتضاء

الى اعتقاد المخاربان المؤثر انما كثر بسبب فيك ولعلها الحكمة في اختلاف الواجب فان  
 شأنا او ياتسبب فيؤخذ من نصف العشر ومن نصفه الاخر نصف العشر اجاعا كما من الجماعة  
 الخبر المتقدم باعتبار التساوي بالمدة والعدد ظاهرهما بالرفع فالرجح اهل الخبرة وان اشتهر  
 الحال في وجوب الاقل او العشر والحق بالتساوي كاحضاره في هي وكذا ومن لكن  
 او جبريتا من الاصل الاول والاحتياط في الثاني واصله لعل المقام في الثالث والجناز  
فمن المائل لمطلب مبداء لكن في ان الاقل من الضاب بطلان من غير اعتبار بضايا اخر  
 وان قل بل لا خلاف بعين ومن هي لا خلاف بينه وبين العلماء ويدل عليه بعد العلم بالخبر السقي الذي  
 ثبت في باب زكاة الخطة بعد جمل اطلاقه ما زاد على حصره وسق جميعا بين ذلك  
 وفيعلق الوجوب عند بل والصلاحي وهو اقتضاء الحصر واشتداد الحجب واجراء  
 التمرة او اضطررها وقد مر تفصيل ذلك والاخر في عند الضميمة والخلاذ والاخر  
 لهما ومنه يخرج بل وقت عند بل التمرة ومصرق منها ثمة او ينسب بالاختلاف كما يظهر  
 بعضهم بلية هي اتفق العلماء على ان لا يجب الاخر في ذالجوب الا بعد الضميمة  
 وفي الثاني لا بعد التثنية في الجفاف ونحوه من كرهه وفي جنة المارد بوقت والاخر في التمر  
 الذي يصير غنما بالناخرا والوقت الذي يجزى للماء على مطالبة المالك قبل بل المارد  
 الوقت الذي لا يجزى التقديم عليه لضمحيم بجواز مقاسمة الساعي المالك التمرة قبل  
 الجنازة او قبله وعليه يدل مضافا الى العمدة صحيح علمين سعد الا شعرى المروى  
 في كافي باب اقل ما يجب فيه الزكاة من ابي الحسن عم وفيه فهل على العتبة كرهه وانما يجب  
 عليه اذ صير ذبيحة قال نعم اذا حضره خرج زكوة ولا يجب بعد ذلك اي بعد اخراجه  
 زكوة وان يحى احوال ابا ثاقب العلماء على الحسن البصري كما قال في هي وكذا ومن لكن  
 وعليه لا يصح زكاة وعبد المرويت في كافي باب اقل صلوات التمرة مرة واحدة بخلاف  
 باقي الضميمة فانما تجزى كرهه في كل عام مع استحباب شرائط الوجود بل لا خلاف كما مر



بعضهم ويقيم الثمن في البلا والمساهمة وان اختلفت تلك الثمن في الاموال فليظن  
 انه بلغ ثمة البعض خلا الذي يتعلق به الوجوب وكان نصا با اختلفت الزكاة منه ثم فخذ  
 من الباقي عند خلق ما يكمل برضا با فيؤخذ منه ثم من الباقي لا تعرفه خلا فانا كان  
 هي وعن كرامة اجاع المسلمين عليه وعليه يدل العمومات ويضم الطلع الثاني الى الاول  
 فيما يطلع من بين في الشتر على المشهور المنصوص انما مرة سنة واحدة كما اذا اختلف  
 الاموال في شتلها العموم وعن كرامة الله هاب الى علمه الغم حجابا في حكم ثمة سنتين و  
 فيهما تسمى ولو اشترى ثمة قبل البدو على الوجوب الذي يصح شرا فانه زكاة عليه  
 او على المشتري بلا خلاف كما استظهره البعض للعموم ولو اشترى بعد اى عي  
 البدو فان زكاة على السابغ لتعلق الوجوب فانما الذي كان ملكه ولا يجب على  
 المشتري للاصل وفي هي لا يجب الزكاة في الفلانا لا يبيع الا اذا عنت على ملكه فلو اتي  
 غلة او استهلك ورث بعد بدو الصلاة لا يجب عليه الزكاة وهو في العلم اكانه  
 ويجزى لوط والعنبرين مثله لما تقدم في جميع سعد بن سعد ولا يجزى لوط في الضب  
 عن التمر في الزبيب كسالة فلو اخذ بالقيمة السوقية جاز ان جزئنا اخراجه القيمة  
 في غير التقدير وهل يجزى لوط من القراء اخرج بالوجوب كان بقدر الغرض فلو ان  
 احضرها العدم ولا يجزى المعيب كالمسوس من الصحيح قضاء الحق الشكر وفي كرامة  
 الثمة ان كانت كلها جنسا واحدا اخذ منه سواء كان جيدا اكله بدو وهو جيد فكل الجاهل  
 او رد يا كالجود برصان الفارة وعلى بن حريق ولا يطالب بغيره ولو قد شتره  
 اخذ منه كل نوع بجهة ليقول الضرب من المالك يا اخا الجود وعن الفقهاء باخذ الردي هو  
 قوله ما تراه من العلم ان قال ولا يجوز اخذ الجود من الردي لقوله ما ياله وكرايم امر الم  
 فان نطق المالك بما تراه ثاب عليه ولو عاتى المدين بعد بدو الصلاة على الثمن  
 او بعد ان اسلم على القول الاخر اخرجت الزكاة من اصل المال بلا خلاف على ما

بعضهم بل في ذلك عليه الاجماع علا باخبار عباد ومعه ربيعة المديات في كافي با قضاء الزكاة  
 عن الميت ولو ضاقت الزكاة عن الدين وقفا للحق عن اكثر من منهم فاطلق بينهم  
 من فيه بما اذا كانت العين موجودة دون ما اذا تلفت وهو الاظهر لتعلق الزكاة  
 بالعين على سبيل الشركة وعن اليك وجوب الخاص بين ارباب الزكاة والديان ولا وجه  
 له بعد بدو ولو عاتى قبل اى قبل بدو الصلاة صرفت في الدين ان استوعب الزكاة  
 ولا لا وجبت على الوارثان بفضل النصاب بعد تضيق الذي على جميع الزكاة  
 الكلام هنا يقع في ثمة **الاول** ان يكون الدين مستوعبا للزكاة والميت قبل ظهور  
 الثمة ثم ظهرت وبلغت الى الحال الذي يتعلق به الوجوب قبل اداء الدين فذهب بعضهم  
 كما هو ظاهر المالك الى ان الميت المعسر وجوب الزكاة مطلقا على الميت ولا على الوارث ولا وجه  
 ان يبق باننا ان قلنا بعد اشغال الزكاة الى الوارث بل يبق في حكم ما الى الميت كما هو الحال  
 ومنهم الحق فلا يجب الزكاة على الميت لسقوط الوجوب بموته ولا على الوارث لاشغال المالك  
 وان قلنا با لا اشغال الوارث كاشغال الثمة لم يلحقها في حكمه وان زكاة عليه لا يتعلق بها  
 الدين فيما قطع به احوال على ما صرح به من احد لانها ليست جزءا من الزكاة والوجوب في  
 الغرض ثابت ولو قلنا يكون مستوعبا للزكاة مطلقا في الزكاة والثناء على العموم  
 ادلة وجوب الزكاة وعدم ثبوت كون النسخ في الزكاة مانعا من وجوبها في حق المقتضى  
 من اجماع الملة كالمسئلة في يظهر لك **الثاني** ان يكون الدين مستوعبا للزكاة  
 بعد ظهور الثمة قبل لوجها خلا الذي يجب فيه الزكاة مشر بل اداء الدين  
 فقبل بعدد وجوب الزكاة وهو ظاهر كلام المفسر كما عن صريح هي وهو الاجودات  
 قلنا بعد اشغال الزكاة الى الوارث وان قلنا با لا اشغال فيه وجهه وجهها الوجه  
 لما تروى على القول بالوجوب فهل يعرف العشر لادان كما عن بعض سنن لا يبق حق  
 الديان ام لا كما عن بعض سنن لا يكون الوجوب فيها فهو كمنقص القيمة السوقية المنقص



على التركة ام الاول ان كان المتأخرين قبل الوارث والثاني ان لو كان او جرح على القول  
بالفرع لوجب له ان يثب ما لا يخرج من الواجب فقبل القول عليه فغيره لا يخرج قبل  
يعين لا ينفذ في الخارج من العين ثم **الفرع الثالث** انه لا يكون الذي مستوعبا للزكاة  
فانه لو فضل لبعض الورثة ما يبلغ الضاب كان حكمه حكم الاستيعاب فان فضل البعض او  
لجميع ما يبلغ الضاب بلغ المال لوجب قبل اداء الدين ففي وجوب التركة وعلى  
وجهان احدها لا كما من بعض وهو حسن لو قلنا بغيره اشقا لما يفضل من الدين ايتم  
المال وارث قبل ادائه او ما قلنا باسقاطه كما في اكثر حتى قبل ان القائل بخلافه غير  
معلوم فلا جود ثم كما احاطه المتن ونحوه ولو بلغ حصته عامل المارعة والمساواة  
ضابا او جيب الزكاة عليه عند ملأنا كما من كره وحكي عن بعضهم خلافا في غير ذلك  
واما حصته المالك مثلا دعي فيها الاجماع على وجوبها على ما حكى عنه من ابن زهرية  
انما سقطت الزكاة عن العامل ان كان البهمن من المالك لا من الارض الا في العامل فذكره  
على ما للارض فان حصته كالأجرة وفيه ضعف لو استأجر ارضا فزرعها فان العشر على  
المتاجر عند ملأنا كما ذكره وهي لو استأجر ارضا فزرعها فالعشر على المستعير من غير  
خلاف يعرف وكذا الغاصب فله المالك للزكاة فعليه اجرة الارض من حيث المنة  
كما صرح في كره ويجوز التحريم بشرط السلافة لا خلافتها عن بعض الفقهاء من ذلك  
قولا للفقهاء وقت الوجوب فالغلات المستفدين بجملة الاخبار العامة ولا ما يجب  
في جواز الخبز في الخل والكروم وفي جاز في الزرع فلو ان اجدها الجواز لم يمتنع  
هناك الموقوف اخيرا فرفعي **الاول** صرح الجماعة بان وقت التحريم به والصلح لا يثبت  
الاس من المتأخرين وهذا بخلافه ولما دعي ان النبي كان يعجب عبد الله بن رواحة  
خارها للتحريم بطريقه لا قلنا ان مرادهم بالوقت المذكور قبل وقت الجواز لا ان طلقا  
الصحيح المتعارف الاشارة بيقض الجواز الى ان يبلغ وقت وجوبه لا يخرج في وقت كرهه

ان كان

ان كان من اموال احد الان يدور بكل تحلة او شجرة وينظر في الجميع ولما اوعينا ثم بعد ما يخرج  
منه فراوان كان اخراعه من كل نوع على وجه لا لا تراعى مختلف فنهما ما يكثر بطنه  
ويقولونه ومنها بالعكس وكذا العنكبوت ولا يحتاج الى معرفة كل نوع حتى يخرج  
عشرة **الثاني** يخرج من اموالهم احد كاصح الجماعة عن فضل خلاف بيننا اجدد و  
استدل به بغيره بان الامانة معتبرة في غير ذلك انظر الى النص وبان النبي صلى الله عليه وسلم  
على الواحد **الثالث** صرح في كره بان يشترط في الخارص الامانة والمعرفة لان الخارص انما  
يتم بهما **الرابع** قاله بصفة المحض ان تغلب الثمرة لخصان من اموالهم لخصان من اموالهم  
فان بلغ الارض او ساق وجبت الزكاة ثم يخرجهم بين منكر اما شرف بلدهم وبين تعيينهم  
حق الفقراء او بعض لهم حقهم فان احاط بالان كان لهم التقرب كيف شاء وان  
ابوا جله امانته ولم يخرج لهم التقرب بالاكل والبيع والهبة لان بينهما حق المالكين  
ونحوه قال الله لكن قيل في صورة منكر اما شرف ايد بهم بكنهم اهلا **الخامس** لو تلفت  
الثمره بغير شرط منهم مثل عرقها فان الساريرة والارضية او ظلم ظالم سقطت من  
المحصر ولو تلفت البعض سقط الواجب بقدره وفي كره الاجماع حيث قال فان احاط  
المالك بالخطم او تلفها او فزع من بعضه الفقد بالخصر ولو تلفت بجائز من النمل  
او تلفها ظالم سقط المحض الضمان من المتعهدا جاعلا لانها تلفت قبل استقراء  
الزكاة ويقبل قول المالك لو ادعى التلف بغير شرط انتهى **السادس** قال في  
يفتق الخارص ان يخفف عن المالك لا يخفف بركه لا يتقصي بل يقدر ما يكون المالك  
بغير منظره وما يحمل المانة وما يتألفه من امواله وما يتألفه من امواله **السابع**  
قاله كره لاحتاج الى قطع الثمرة اجمع بعد بدو الصلاة في الصلاة في الخطم بعض  
الثمره جاز القطع اجماعا لان الزكاة تجب على طريق المواساة فلا يكلف ما يتضرر  
وبهلك اصله ولا ان يحفظ اصول الفقراء لتكره حقهم ولا يضمن المالك



خمسها بل يقاسم الساعي بالكيل او العترة بل ويطاولة بيع الجميع وبأخذ الساعي  
حصته الفقراء من الثمن ولو كفي تخفيف الثمرة خففها ما خرج الزكاة مما قطع بعد بله  
الصلاحي وهل للمالك قطعها المصلحة من غير ضرورة الوجوه ذلك ان الزكاة وجبت  
بواسطة فلا يجوز تقويت مصلحته بسببها فيقاسم وفي قطعها الغير مصلحت الاشكال  
ينقسم بقدر الفقر بقطعها الغير فائدة ومن عدم منع المالك من التقرب في حاله  
كيف شاء ولو اراد قطع الثمرة لعتين الباقي جاز ان يخرج من اليد لو قطعها بعد الحزب  
قبل الثمن لا لمصلحة بل لاعتبارها ان الزكاة تجزئ بغيرها الى ادر اكها ولم يقرب  
المعنى ما حكى عنه **الثاني** قال في لو لم يخرج الامام حرا صاحب المالك اخراجه  
وان يخرج من غير وجه طلق التقدير والحزب انما بينا ان فائدة الحزب التقدير  
في اخذ شئ من الثمن والبناء عليه عند عدم العلم بالمقتضى ان الزكاة في الثمن انتم  
**الثالث** قال في لو اكل المالك موطا فان كان عبد الحزب الثمنين جاز اجماعا  
لان فائدة الحزب باخذ الثمن وان كان عبد الحزب قبل الثمنين بان حزمه على الحزب  
ولم يرض بحزبه جاز ان يمتد اذا ضمن نصيب الفقراء وكان الزكاة قبل الحزب اذا  
خمسها هو بنفسه ما مع عدم الحزب فلا ولو كان وطبا لا يصير غاليا استحق للمالك  
اعلام الوالي بدس تجزئ عليه بجزءه ثمة حلا ومقطوعا لان القيمة عندنا بغير  
حق لا يبيع او في جملة هذه الفروع مناقش ولتم ما في ذلك وخبره القدر  
المحقق من ذلك جاز البناء على قدر الحزب عند عدم العلم بالمقتضى وجواز الصرف  
في الثمرة بعد الضمان لان ذلك فائدة الحزب وذا ذلك والاجماع المنقول عليه رجاحة  
منه **وهي** عن المحقق الثاني ان المار بالضمان الغرض على الاداء من غيرهما وكان للاداء  
الغرض على اداء الزكاة ونحو ما تعلق به الصرف وان كان من نفس الضمان ليقطع العلم  
بالحجابين احكامه خاتمة الزكاة تجب في العين لا في القيمة على المشهور بل في ظاهره

الاجماع وفي هي ذهب اليه علمائنا اجمع سوا كان المالك حرا او غلاما او غلاما او غلاما  
الكثير اهل العلم والشافعية قولان ومن اهل الرواية اننا قولهم في اربعين شاه شاه  
وفي خمس من الابل شاه وفي ثلثين من البقر يتبع فيها سقت السماء العشرة قوله  
في عشرين شقالا نصف شقالا ولقطة في اللظنية وهي بدل على الوجوب في العين  
واخرجه القيمة انما كان ارفاقا وتسهيلا للمالك انما قول في صحيح عبد الرحمن  
المروني كان باب ما يجب عليه الصدقة من الصاع رجل لو يترك ابله او شاه  
ما بين ضاعها على من اشترها ان يتركها لما مضى لا نعم تؤخذ منه من كونها يتبع  
بها البايع او يردى ذكرتها البايع وفي باب الرجل يعطي من زكاته من يفل في الزكاة  
من ابي الحسن عن الصادق ع ان الله اشرك بين الاغنياء والفقراء في الاموال فليس لهم  
ان يصرفوا الى غيرهم كما هم وبالحجة مقتضى الادلة هو يعلق الزكاة بالعين والمنافعة  
بينها في نحو المقارعة مع غيره وعليه فاعين ع من ابن خزيمة عن بعض اصحابنا  
تعلقها بالذمة لا يملكها الرجل بل على خلاف الاجماع كما عرفت من هي والله  
كرة ومن الشهيد في تبديل حكم بوجوب الزكاة في العين وفي كيفية تعلقها بالعين  
وعين وجهان احدهما انه بطريق الاستحقاق فالفقير شرك وثانيهما انه اشتبا  
يفضل انما كرهه ويحتمل انه كعلق ارش الجنازة بالبعد وتضعف الزكاة بالاجماع  
على جواز ادائها من مال اخر وهو مرجح للعلق بالذمة وعن من بالاجماع على  
تتبع الساعي العين لرباعها المكلف ولو تضمن العلق بالذمة لا يمنع وفي ذلك بعد  
نقل مقتضى الادلة على وجوب الزكاة في العين كون العلق على طريق الاستحقاق  
وهو الفقه من كلا الاصحاب على ما تعلقوا وجوبها في العين ولا ينافي ذلك جواز  
اخراجها من مال اخر جواز الصرف في الضمان في الزكاة بدل ليل اخر من هو  
سيما بعد ما خطه المروني كان باب المصدق في الصحيح من يزيد بن معاوية عن الصادق ع



ان عليا ثم بثت مصدق من الكوفة الى باديتها فقال يا عبد الله انطلق الى ان قال فان انت  
 ماله فلا تملكه الا باذن من انك له الى قال واصنع المال صدعين ثم خيرة الى الصدقات  
 شاء فانيها احثا فلا يقرب له ثم اطلع الباقي صدعين الخبز والمردى والباري الصحيح  
 عن علي بن خنيس قال من الصدقة فقال ان ذلك لا يقبل منك فقال اني احمل  
 ذلك من مالي فقال ثم مرسد قل لا لا يجزى من ما الى ما ولا يجتمع بين المفقود ولا  
 يفوق بين المجمع واذا دخل الماء فليقسم الغنم نصفين ثم يجزى ما جازها الى الصدقين  
 شاء فاذا احثا فليدفعوا اليه الخبز وعلى الخبز فلو باع المالك الضار بعينه الوجه  
 بطل البيع قلنا نعم كاصح غيره واحد لعدم الملكية ونفقة قدر نصيبه ولا واحد  
 على ما قلنا قال ويخير المشتري ما اهل السبعين الصنفه ولو باع الجميع قبل اخراج  
 الزكاة ثم اخرجها فخر الشئ في البيع في الجمع ومن برأه استشكل بان العين  
 غير مملوكة فاذا ادى العوض ملكها ملكا مستانفا فانقص بيعها الى اجارة مستانفة  
 كمن باع ما لغيره ثم اشتراه وعلى هذا فلا ينفذ البيع في غيبة زكاة الامع اجارة  
 المالك يمكن الاستدلال للجميع عبد الرحمن المتقدم منه جدا وينبغي التمسك على  
 امور **الاول** يجوز اعطاء الفتيحة من الضاب اجاعا كما من الجماعة بل يجوز اعطاء  
 من غير جين الفتيحة بالقيمة السوقية بلا خلاف يعرف فيها على النعم بل من الجماعة عليه  
 الاجماع للمروي في كافي باب الرجل يبيع عن ذكره العوض في العيص عن علي بن جعفر عن  
 الجاهل ثم الرجل يعطى عن زكوة من الدراهم ودينارين من الدينارين درهم بالقيمة  
 الجاهل تسقط لا باس به والمعم ظهور الاجماع المذكور في الباقي الصحيح ثم علي بن خنيس  
 البرقي انكرت له ان يجزى الثاني ثم هل يجوز ان يخرج ما يجزى في الحديث من الحنفية والغير  
 وما يجزى الذهب في اهم بقية ما يستحق ولا يجوز الا ان يخرج من كسبه ما فيه فاجاب  
 اياهم يستخرج ومن ذكر الاسناد من علي بن الوليد عن يونس بن ميقن قال قلت للصائم

في الدين

عيا لالمسلم اعطيتهم من الزكاة واشترى لهم منها شيا باوطا ما وادى ان ذلك غير لهم قال  
 فقال لا باس وكن الحكم في الاغفار على السهم المشهور بل من قظاهر الخ الاجماع  
 وهو الحجة مضانا الى عموم موقوف يورث المتقدم كان ترك الاستقلال ويعضده  
 صحيح البرقي المتقدم وما استدله البعض من ان المقصود من الزكاة دفع الحاجة ومن  
 الحاجة وهو يحصل بالقيمة كما يحصل بالقيمة فلا يلحق من المقيد بغير القيمة  
 الا مع الحجة عنها بالقيمة ومن بر المسيل الى الاصل ويمنه انه محقق بما ترمي الى الخ  
 افضل على كاصح بعضهم ما كيا من الخ وغيره لغيره عبد المولى في باب المتقدم **الثاني**  
 يشترى الرجل من الزكاة الثياب السون والدقيق والبطيخ والعنب فيسوقه  
 لا يعطيه الا الدراهم كما امر الله تعالى ذلك وتقدم بعدا في تعق **الثاني** هل القيمة  
 هو وقت اخراجه مطا او يقيد ذلك بما اذا لم يقم الزكاة على نفسه فلو رويها على  
 نفسه ومن القيمة فالواجب ما ضمنه زاد السوق قبل اخراجه او انقص فلو كان  
 اظهرها الا اول اقتصارا ايضا فالقول الى على الشركة في العين على القيمة المتبقين ولا  
 يجوز الخرج عنده بالقيمة من المتقدمة الخيرة لا يخرج القيمة اذ هي في مقام اصل اثبات  
 اجزاء القيمة وليس فيها عموم بيمين برة اما ما تقدمت فجزا الفتيحة في الشرع بعد  
 الختم والقان فما لا يصح الا تمام ذلك فراجع الى هناك **الثالث** لو اخرج في الزكاة  
 منفعة من العين ككنه الدار في العدة ولا نجردها العينة لعموم ما دل على جاز  
 اعطاء القيمة وحصول المنفعة قد يحا لا يصلح للمنع ولو اجر الفتيحة بغيره او عقاره  
 ثم احتسب ماله الا جارة جاز ان كان معضا للفتحة كما صرح عن واحد للعموم المشار  
 اليه حديث تبين ان الزكاة متعلقة بالعين فلو عتق من ابعثها الى الخ  
 او الساعي او الامام وامر بدفع ضمن ولو لم يمكن سقطت وقدره بان  
 الحكمين فراجع ولو ما على الضاب احوال وكان يخرج من غيره فقدت الزكاة



بلا خلاف يعرف العوم المال على الوجوب من غير ظهور معارض ولولم يخرج القرض  
من غيره اخرج عن سنة لا غير اتفاق على ما ادعاه البعض بناء على ان الزكاة مستقلة  
بالعين ومن اوجب زكاة فالذمة يحكم بعدد الزكاة هيها كما صرح به المصنف ولو  
كان المال الذي مال عليه احوال ازيد ونصاب تعددت الزكاة وتجوز الزيادة  
في كل سنة حتى ينقص لنصاب بلا خلاف يعرف العوم فلو حال على ست وعشرين  
تلك احوال وجبت نبت خاص وربع شاة لوجوب نبت خاص في السنة  
الاولى وحسن شاة في الثانية لا ينقص عن ست وعشرين واربعة في السنة الثالثة  
لا ينقص عن حن وعشرين وقاصح بعضهم بان ينبغي تعيين الحكم بما اذا كان النصاب  
نبات خاص او مثلاً عليها او قيمة الجمع نبات خاص وادكر منها بحيث لا يبلغ  
الزيادة قيمة حن شاة اذ مع اشياء تلك الفرض امكن ان يخرج قيمة نبات خاص  
من المحل الا ومن جهة واحدة النصاب يبقى منها قيمة حن شاة عن المحل الثاني  
فيجب الثالث حن شاة القيمة ولو كانت ناقصة من قيمة نبت النبات ينقص  
النصاب في المحل الثاني من حن وعشرين فيجب منه اقل من الحن والجاسوس والبصر  
حن واحد في زكاة بلا جماع كاف في كوة وهي تعجز ذرارة المتقدر في صا  
البقر وكن الاضان والماعز والنجافي يفتي الباء جمع يفتي بضمها وهي ابل  
الحن اسائر كذا اخرج البعض والعرب بلا خلاف يعرفون الماطلاق ويخرج  
المالك من بهما شاء فقد ولو اختلفت القيمة وفاق الجماعة ومنهم الحكم من  
للاطلاق فلا يحكم من هي ذكوة والشهيدان فالقسيط مع اختلاف القيمة  
فلو كان عنده عشرين بقرة وعشرين مائة وستة وقيمة السنة من احدى هاتين  
عشر من الاخر عشرة اخر ستة اى العشرين شاة قيمتها ثلث عشر ونصف  
وعن ان احتمال ان يجب في كل نصف نصف سنة او قيمة اول وما اختلفا للمنفق

الظهور القسيط احوط ويصدق المالك في عدم الحول بنقصان الحن المحتمل  
عادة وابدال النصاب في اثناء الحول والاخراج من غيرهما بلا خلاف يعرف  
لمصحيح به المردى في كافي باب ارباب المصدق ولو شهد عليه اثنان حكم عليه  
بلا خلاف يعرف علما بالمال على قبول شهادتهما ولو ملقها بعد حول المهر مثل  
الدهن فالزكاة عليها اجمع لتعلق الزكاة بالنصاب المملوك لها قبل الطلاق  
فالزوج يرجع المصنف الموهبة بقدر نصف ما فتنم وعلى المرأة اخراج الزكاة  
لانها المطالبة بذلك ولا زكاة لو نقصت الاجناس وان زادت مع الانصاف  
بالنفس والاجماع المطالب اجمع فيما ينبغي فيه الزكاة وهي اصناف الاول  
مال التجارة على الشهدا القريب من الاجماع بل هو من المناخر من اجماع في الحقيقة  
للمنفق من بدلتهم بعضها الى بعض فاعلم ان الحن من بعض علماء اثنان من العقل بالوجوب  
ومن بعض ائمة الظاهر كلام ابن بابويه في ذلك جدا وهو اى مال التجارة رخص  
يتعلق بزكاة ما ملك بعقد معاوضة ولاكتساب عند التملك وقوله  
ما عجز له الحن بل من فيه ما يبلغ لتعلق الزكاة بوجوب بالواستحبابا وغيره وجميع  
بقوله ملك بعقد معاوضة ما ملك غير عقد كالارث وحيازة المباحات وان  
نقص برك التكسب او ملك بعقد غير المعاوضة كالهبة والعقد المأدب بالمعاوضة  
ههنا على ما مر من غير واحد ما يقع طرفاها بالمال فيخرج الصداق ومنه الخلع  
والصلح من ذم المأدب واخره يقصد الاكتساب عند التملك ما ملك بعقد  
معاوضة مع عدم قصد الاكتساب ما مع الذهول او فضلا لغيره والصدقة ببر  
او غير ذلك اما اعتبار ذكوة المال مملوكا بعقد معاوضة فغيره يرد الى اصل بل هو  
اطلع على مخالف بل في ذكوة يشترط ان يملكه بعقد اجماعا فلو اشقى اليه ميراث  
لم يكن مال تجارة ويشترط ان يملكه بعقد من عندنا وبقا لا لا فخره بقصد التجارة







واحد من ذلك الشئ وقت بعد ان قال موضع الخلاف ما اذا كان الضابك لا واحد  
التقديس قال اما لو كان الضابك اول المالين من غير التقديس فلا خلاف في عدم شأه  
التجارة عليه وان كانا عبارة مطلقين توهم التقديس انزل وقد انقلع زال الكلام في  
هذه المسئلة والنقطة قبلها ان اذا اشترى سلعة للتجارة فبقا عنها طول الحول  
في الزكاة فلو ان اذا اشترى بالضاب الذي هو من احد التقديس سلعة فبقا عنها  
على حول الاصل ثلثة اقال واذا اشترى بالضاب الذي هو من احد التقديس سلعة فبقا  
حولها شئ التجارة فمقتضى كلامك وانما لك ان لا خلاف في عدم شأه حول العرض  
على حول الاصل ولكن في غير قابل ومناقشة الا جود في المقام الاول هو ما عرفت  
واما المقام الثاني فغير الاشكال اما المقام الثالث ان لم يكن الضاب سببا في التجارة فمقتضى  
استيفاء الحول خلافا لاصل راقه هو العالم ولو كان راس المال اقل من ضابيهما فاستأنف  
الحول عند بلوغه بلا خلاف يعرف ويتعلق زكاة التجارة بالقيمة لا بالمتاع وذلك  
لأنه من الشئ ومن يتغير ولو اوجد ذلك لكان لا يعتد به في لا جود تغيرها بالعين المأه  
بما من النقص ولكن يجوزنا العمل على القيمة فهو صحيح على وجه المردى في كذا  
الرجل يعطى من زكاة بعض ولو بلغت الضاب باحد التقديس خاصة انجبت  
وتفضل ههنا بان الشئ الذي اشترى به السلعة اما يكون من جنس الدراهم والدينار  
او لا وعلى الاول لا بد من بلوغ الضاب المطلوبين الى النظر الى ما وقع الزكاة فيه  
المتغير وعلى الاول بان ضاب بعض من على ما اشترى به فحقا به وفيه قابل  
واثنان يجزئ سعيد المردى في كذا خبرا بالجمع على شئ المتاع وبين ان كنت تبيع فيه  
شيئا او تجدد راس مالك فقلت زكوة راس المال انما يعلم بعد التقويم بما وقع الزكاة  
به وورد بان انما هو كون النقص الفعلي بالبيع ما وقع الزكاة به ووصل الزيادة  
نظرا اليه ولو بطل السلعة عما وقع الزكاة به بصدق الربح فيلزم الزكاة بمقتضى الخبر ولو

ودورق الشراء بالتقديس وجب التقويم بهما ولو بلغ احدهما الضاب زكاة دون الآخر كان  
حكما والبعض يقول في المثال فيه مجال وعلى الثاني ضمن البعض انه يقوم بالضاب الثاني  
ويعتبر بلوغ الضاب وجود راس المال خاصة في الحول ولو تناوى التقديس كان  
له التقويم بايهما شاء ومن ظاهر بعضهم انه يكفي اعتبار واحد التقديس مع ولو  
ملك الزكاة للتجارة وجب للمالية عند حلول الحول دون زكاة التجارة اما  
عدم اجتماعهما مع حصول شرائطهما فلا منافاة في ذلك وكذا وجه وزارة  
المردى في كتاب زكاة المال الغائب عن الصحة وفيه لا يركب المال الزوجين في  
عام واحد وعليه فاحكامه في بيع من بعض راجع الزكاة في ثلاثين الى ثمانين اليه  
واما تقديم المالية نظرا لكونه عليه اجماع وهو المحجوز عليه في ابتداء التمهيد الثاني  
ووجوده في كل الجزير بما يقين به ولو عاوض الزكاة بمثل التجارة فاستأنف  
الحول للمالية لا لقطع الحول بالنسبة الى المالية على التصور واما على الاستيناف  
للتجارة فلما عرفت من عدم اجتماع هذا القولنا باضرار السيد في قول التجارة ولا  
ينبغي على السابق لكن جواز زكاة التجارة في مثل الحقوة شمول الاجامات المحكية على عدم  
جمع زكاة العين والتجارة في مال واحد في المقام ولو ظهر الرجحان في مال  
المضاد به ضمن المالك الاصل وهو قد راس المال المحض من الرجحان  
بانه يجعلها كالمال الواحد واخرج عنها الزكاة اذا اجعها الشرائط على ما هو  
ويخرج العامل عن نصيبه ان بلغ نضابا واجتمعت بقية شرائط الوجوب  
وان لم ينقص والمراد بالانقضاء تحصيل المال ما هم واما في بعد ان كان متاعا  
كامر بعض تفصيل المسئلة متبينة بان يفي ان العامل هل عليك حصته والرجحان  
او لا بل انما عليك اجرة المثل فكل الثاني في زكاة كلها على المالك والاجرة غير متعلقة  
لا الدين لا يمنعها وعلى الاول فان قلنا انه العامل لا عليك الحصته بحد الربح بل لا بد



من القيمة فلا زكاة على العامل بقية قبل الفسقة لا شفاء الملك المشقة في الزكاة وفي  
سقوط زكاة هذه الحصنة من المالكات بقية وجهان اظهرهما السقوط اقتضاهما فانها  
لا تصلح القدر المستحق من الضوم وان قلنا بان العامل بملكها مجرد الظهور  
كانت زكاتها عليه مع اجتماع الشرط كما من الجماعة علا بالعموم وتام في البعض منها  
للمعروف بحيث يمثل المال المجهول على الاول في العامل فيجوز اخراجه بعد الحول وقبل ان يفرق  
ملكه باقتضائه او الفسخ بعد انقضاء ما اختاره المصنف وغيره او كما من بعض وجهان  
يثان من كون البيع وقاية للرأس المال وعليه فيعلق حتم المال ببرد وتضمنه استقلال  
العامل بالاخراج قال الثاني ومن ان استحقاق الفقهاء الجزء من اخرج ذلك الجزء من الزكاة  
قال اول الشاكي من اضاف ما يتخير فيه الزكاة كل ما ينبت من الارض مما يدخل للمكاي  
والميزان غير الاربعين فيجب فيها الزكاة فيجب فيها الزكاة اذا حصلت الشروط  
المعتبرة في اصناف الاربعين كما استحبنا الزكاة في كل ما انبت في الارض مما يكمل  
او يوزن عند الحفر كالقوت والبادجان والخباز وما شاكله في كل ما يجمع عليه من  
الاختلاف عند ابن الجنيدي فان قال بالوجوب انزل ذلك في بعضه فيقول بالوجوب  
ويدل على الوجوب مضافا الى ما عرفت من انه كان باب ما يترك من الجوز في العرج  
زكاة عن الصاع كل ما كمل بالصاع فيبلغ الاربعين فيكون الزكاة وقال الجليل  
الصدوق في كل شيء انبت في الارض ما كان في الحفر فيقول وكل شيء ينبت من يوم  
الجمعة فيكون الزكاة في كل ما يترك من الجوز في العرج ما كان في الحفر فيقول وكل شيء ينبت من يوم  
في الحفر كالقوت والبادجان والخباز وما شاكله في كل ما يجمع عليه من  
الزكاة بلا خلاف قالوا في الشروط هنا كما في الغلات الاربع من الملك والنفاد لا يعلم فيه  
خلاف ثم قال القدر الخارج العشران في سبعة سبعا او ثلثهم ونصف العشران في سبعة بالذات والى  
لنواحي واشباهها بلا خلاف فيقول الجليل في اختلاف الفقهاء في ثمانية كانت في الغلات

الاربع بلا خلاف وما يتخير فيه الزكاة الملك العلق من الجوهري الملك ضرب من  
لشعير ليس له فسر كما في الحنطة ومن الجملة الملك حبشبة الشعير وهو يغير  
ومن الاظهر ان الحنطة في ملامسة وكالشعير في طبعه وبرد من بعض  
ان العلق مثل البر لا انه غير مستقل خلافا للحكم عن اليه والجماعة وجوبها  
الزكاة بل هو من الاول من نوع الشعير والثاني من البر وفيه انما غير متبادرين  
في إطلاق الحنطة والشعير فليحكم بينهما بقضي الاصل مع ان استفاد صحيح حكم  
ملكه وخراب مريم المرويين في الباطن في الملامسة مع الشعير عليه يحكم عدم الوجوب  
فليحكم بذلك في العلق بقية لعدم القائل بالفرق كما صرح البعض الثالث الخيل الا  
السائمة مع الحول بحسب الزكاة في اجماعها كما في كذا ولكن عنك فمعتق في  
بما ابراهه عن بيان كيمان دينار ان في كل عام في كل منس برزوز وهو فلا  
العتيق دينار في كل عام عند ما شئت اجمع كاذبي ونسب في كذا الاعلانا عليه  
يدل صحيح في كل سنة زكاة المروى في كافا دل باب ما يحسب عليه الصلوة والجوز  
واما الخيل الذكورية المملوثة والفرس على الحول فلا يتخير فيه الزكاة في اجماعها  
كما استفاد في كذا الرابع الحلة المحرم كالخيل الذكورية في كل عام  
بجماعة ومنهم من لا يرون في بعض اصناف ذكوة الحلة ان عاودت  
الصدوق ليس على الحلة ذكوة وان بلغ ما من الفركت بغيره مؤثرا اذ استفاد  
فهذه ذكوة في المال القاسم والمملوثة اذ اضر عليه احوال شمر عادما  
من مفضل لا راجع الخاسر العقار المنقول للنساء يخرج الزكاة في حاصلا استحبنا  
على المقطوع بر في كل عام كذا في غيره ويمكن الاستدلال به بعموم المروى في كذا في باب  
الرجل في شمر الماشي عن محمد بن مسلم ان قال كل ما علمت بر فضلك فيه الزكاة اذا حال  
عليه الحول قال يونس بن عيسى ان كل عمل التجارة في شمره وان غيره فعليه فيه الزكاة وهل







او صنعت او مال يجزى بحيث لا ينقص ثمنها من حاجتها كما استظهره اخر كيف  
 فلم يعلم مخالفة ولو فرض كونهما الفاضل بينهما شاذ محرج عليه بما في الاصل  
 اليه **فان قيل** لو كان له صناعة تجزى بها او صنعت يستغلها فانه كفاه الفلانة ولو اصابه  
 طول السنة او الرجب لم يجز له اخذ الزكاة وان لم يكن جاز ان يأخذ من الزكاة مما  
 به كفايته ولا يكلف الا اتفاق من الصناعة ولا من عن الصناعة للثبوت ومنها  
 المدي في كذا الباب في الصحيح من معوية بن وهب عن الصم عن الرجل يكون له ثلثا  
 درهم او اربعة دراهم وله عيال وهو مخير فلا يصيب نفقة منها اليك فياكلها  
 فلا يأخذ الزكاة قال لا ينظر الى فضلها فينفق منها نفقته من وسعته  
 من عياله ويأخذ البقية من الزكاة وينصرف بهذه ولا ينفعها في كذا باب  
 في المرفوع من سماعة عن الصم عن الزكاة هل يصلي لصاحبها اذ احدث فقال  
 نعم ان يكون داره داره فله ان ينفقها في عياله ما يكفيه لنفسه وعياله فان  
 لم يكن الفلانة تكفيه لنفسه وعياله في طعامهم وكسوتهم وصاجتهم وغنياسرات  
 ففعلت له الزكاة فانه كان غلتها تكفيهم ولا وفي الباب عن عبد العزيز ان  
 ابا بصير قال للصادق ع ان لنا صديقا وهو رجل صدق في دينه الله بما في يده  
 فقال من هذا يا با محمد الذي ذكره فقال العباس بن الوليد بن صحيح فقال له  
 الوليد صحيح ما له يا با محمد قال جعلت فلانة داره سوى اربعة آلاف  
 درهم وله جاريتان وله غلام يستحق على الجمل كل يوم مائة درهمين الى اربعة  
 سوى علف الجمل وله عيال له ان يأخذ من الزكاة قال نعم قال وله هذه العروض  
 فقال يا با محمد فاما ان امره يبيع داره وهي غرة ومسطر اسد ويبيع  
 جاريتي ينفقهن الحرة البرد ويقصون وجههن وجع عياله او امره ان يبيع غلاما  
 وجلة وهي ميسرة وقت بل يأخذ الزكاة فيملأه حلالا ولا يبيع داره ولا غلاما

والجمل

ولا جلة وفي باب في باب سخي الزكاة من هرون بن ابي حمزة عن الصم عن بروث عن النبي  
 اشهد لا يحل الصلوة لغني ذلك الذي مرة سوي فقال لا يصح لغني قلت الرجل يكون  
 له ثلثا درهم في صناعة وله عيال فان استل عليها اكلها عياله ولو يكيف بمجها  
 قال فليظن ما يستغنى منها فياكله هو ومن يعرضك وليأخذ لمن لا يعرض  
 من عياله وربما يتفاد في نفسه مخالفة ثجا لما نقله عن بعض غير معروف وهو  
 على نهن تسليم ضعيف لا يقول عليه جذا في المقام مسائل جلية في انتم  
 الله اليها الاشارة **والثالث** العاملون عليها وهم السادة الخصالها  
 ومن تفسير علي بن ابراهيم عن العالم ع والعاملين عليها هم السادة والجبالة  
 في اخذها وجعلها وحفظها حتى يزدوها الا من يعتمها والفق انه خلاف  
 بيننا فان لم ينسب من الزكاة وان كانوا اغنيا كما استظهره في خبره وذلك  
 عليه اجماع الا حقا واكثر العامة وفيه عندنا انه يستحق نصيبا من الزكاة ونسبه  
 في كذا الى علماء اجمع وعليه يدل بعد لا يترجح وداره ومحمد بن مسلم المدي  
 في كذا ول باب في من الزكاة عن الصم وفيه بعد ذكر الامانة المشايخ كما  
 يعطى هؤلاء جميعا لانهم يعقدون له بالطاعة واما ارب المصدق فعليك بطلان  
 صحيح معوية المروي في كذا في باب في المصدق وفي كذا في باب في الامانة بعث  
 ساعيا في كل عام لحصيل الصدقات من اربها لان النبي ص كان يبعثهم في كل عام  
 فيجاء به باعة ولا يحصل الزكاة غالب الا انهم يبيعون ويحصلون الزكاة واجتنب  
 ما لا يتم به انتم وهو لا يحوط وان كان في عينه نظر نعم ذلك راجح قطعاً في  
 رابع المؤلفين بالكتاب في السنة والجماع كما عن الجماعة وهم الكفار والك  
 يتناولون للجهاد ومقتضاه الاخصاص بالكفار وبين ذلك في جمل العباد بل  
 عن طه المؤلفين قلوبهم عندنا هم الكفار الذين يتناولون بشيء من الصدقات



الى الاسلام ويتالفون ليستعان بهم على قتال اهل الشرك ولا يعرفون ما بها من اهل  
اهل الاسلام وبالجدة قد انعقد الاجماع كما مر في حق شموله للكفار واما ما من  
الكفار من احضوا صريحا للمنافقين فشا من طرده بل يعلم المطلق الكفار واما الخلا  
في شموله للمسلمين انهم فظاهر بخلاف العلم فلهذا لم يجمعوا على انهم من اهل  
من المنع والحق وهو الاقرب لا طلاق الاية والروى في كافي باب في الزكاة  
في الصحيح عن زرارة وعمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم انهم من اهل الزكاة  
عام والباقي خاص بل يستفاد من صحيح زرارة المروى في اصول كافي في الخلفه بل لا  
وخبر يروى في الباب خبر على بن ابي ابيهم المروى في صحيح في باب ايضا اهل الزكاة  
بعضهم بعضها لا بعض انهم قد اقرروا بالاسلام ودخلوا فيه لكنه لم يستقر فيهم  
ولم يثبت بثبوت ايمانهم فلهذا لم يثبت بانهم من اهل الزكاة بل انما هو محتمل فيهم  
فلا ان نظام الاتفاق على دخول الكفار في الخلفه بل في بعض من هو في ذلك  
الاجماع وعما الغنية في الخلافة لما كان معدل عن هذه النصوص بالجملة اظهر  
القيم وفي سقوط سهم المولى بعد النبي صلى الله عليه وسلم فلهذا لم يثبت في سقوط سهم  
الشيء سقوطه في زمن غيبة الامام ودون زمان حضوره كالفرض من التاليف  
انما يكون للجهاد السابق في زمن غيبة الامام بان يدعى المولى العيان بالله  
عند غياب عنه عليهم بحجبه جهاد لدفع الاذى لا للماء الا لاسلافه  
اجتمع التاليف في جاز من السهم لا ارباب من الخلفه وهو في ظاهر  
الاية مضافا الى جواز الاعطاء نظرا الى سبيل الله والعمارة وعليه نقل في ثلثة  
الاخلاف في احضار الكفار او القيم كما اشار اليه الشهيد الثاني في حيث  
لا يوجب البسط ويجعل الاية لبيان المصنف كما هو المصنف نقل في ثلثة الخلاف  
بجواز الاعطاء للجميع من الزكاة في الجملة واسا بالجميع الى الكفار الذين يتوالو

للجهاد

الجهاد والمسلمين بانفسهم الا بغير احد لها فترام نظرا من الشركي اذ اعطى المولى  
بعضهم في الاسلام والثاني في مدينتهم ضعيف في الدين يربى باعطائهم قوة  
الثالث في جاز ان بلاد الاسلام اذا اعطوا امنوا الكفار من دخول اورقهم  
في الاسلام الرابع في جاز من مدينتهم عليهم الزكاة اذا اعطوا امنوا جازها  
منهم واعتنا من عامل والوجه في جاز اعطاء الجميع ما اشار اليه بقوله اذ يمكن  
مد ما عدا اخير الى سبيل الله ولا خير الى العالة والمنتصف الخامس ما ذكره الله  
نعم بقوله وفي الرقاب وهو المحجة عليه مضافا الى السنة والاجماع وهو الكافي  
بالاخرين في العلم او كما من الجماعة لرسول الله المروى في باب الكاتبة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
مكاتبة من مكاتبة وقد ادى بعضها قال تودي عنه من مال الصدقة ان الله يحج  
يقول في كتابه وفي الرقاب وفي غنية انهم ذكرها انه يشترط في اعطاء الكاتبة هذا  
لشهر ان لا يكون معدا من مدينتهم في كتابته وظاهر بعض طلاق انهم جاز انهم  
وان قد روي على حصول مال الكاتبة باليك واعتر الشهود في حضور كسب من مال  
الكاتبة والعبد تحت الشدة باجماعا كما من الجماعة لا طلاق الاية والروى  
في كافي باب في الحجج من الزكاة عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجمع عنده  
من الزكاة الخمسة والسمائة يشتري بها مسنة ويعتقها فقال اذا انظلم  
وقا اخرون حقهم ثم مكث عليها ثم قال الا ان يكون عبدا مسلما في ضرورة فثبت  
ويعتق وما في الخبر من اشتراط الضرورة هنا هو المشهور كما قال بعضهم بل من  
ظاهر الجماعة الاجماع خلافا للحكم عن عدروا في الشيخ والمفيد والحق فله  
يشترطها لا طلاق الاية والروى في العلم في الصحيح عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم  
الحرم عن النبي صلى الله عليه وسلم مملوك يعرف هذه الامور الذي يحسن عليه اشتريه من الزكاة في  
فقال اشتره واعتقه فليت فان هو مات من ذلك فلا فقال لا يشتره ولا يملك الزكاة لا تشتره



اشترى بسهمهم وقد عرفت انهم يبيعون المرد في كافى باب المذلة الواقع قبل باب  
الزكاة ثبت من بلد من ابي محمد الوائلي عن الصادق عليه السلام قال سئل بعض اصحابنا عن رجل  
اشترى اياه من الزكاة ذكوة ما قال اشترى خيره بغيره باس من ذكوة فبشره ان الخاسر  
مقله او في غير ذكوة مع علمه المستحق وعن ظاهرهم وجر الاجماع علا بغيره  
الا يترد موثق عبيد بن زرارة المردى في كافى باب الرجل يبيع من الزكاة وفي جاز  
العتق عن وجبت عليه كفارة العتق ولم يجلد فان واستدل بالرد في  
يبى في باب ايضا اهل الزكاة عن علي بن ابراهيم في تفسيره عن العالم عمه وفيه في  
الوقايه فممن لم يمتهم كفارة رات في قتل الخطاء وفي الظواهر وفي الاميان وفي قتل الصيد  
في الحرم وليس عندهم ما يكفرون بهم من ذكوة فجعل الله لهم سماء في الصدقات فكيف عندهم  
وغيره ان كان مضمونا لاسن لا يصح التعديل عليه مع انه اعم من العتق وغيره وان  
قبل كونه في قاتل يعطى تخصيصه بالعتق وفيه في عندي ان ذلك في القاتل  
لان العتق ببراءة ذمة الكفرهما في عهد بقران ويمكن ان يعطى رشم الرقاب  
لان العتق ببراءة الرقبين وعن طاهر طاعنى ان يعطى من الرقبين من  
تغير في شري هو يفتق من نفسه والسادس الغارمون بالكتار بالشه  
والاجماع وهم الذين عليهم الدين في غير عصية الله فان يخرج من ثلثها  
الاولى ان لا خلاف في كافى ذكوة وعن جرهم في عليه اجماع المسلمين ثم قال  
لو انفق في المعصية لم يقض وهو مذهبنا اجماع ذكوة لاسن ان  
للعصية لو يقض عندنا اجماع اقول وعليه يدل المستفيض منها المردى في باب  
في باب اصناف اهل الزكاة عن تفسير علي بن ابراهيم عن العالم عمه والغارمين فوجد  
وقعت عليهم ديون انفقوها في طاعة الله وغلبت في نفيها على الامور البقية عنهم  
ويحكم في مال الصدقات وخبرنا بخبر المردى في كافى باب الدين والجزان المردى بن صباغ

بن صباغ

بن صباغ والحسين بن علوان وعليه فاعين بر وبعض من متأخر من تحرير الدفع الى المدينين  
في المعصية بعد التوبة لا يترد لغيره ولا يترد من بيع اذا خاسر مقله في الغارمين على من المذلة  
لمصلحة نفسه والغارم لا صلاح له ذات الدين وعن اصحابنا بشرط الفقهاء الاول  
دون الثاني بل ظاهرهم في اشتراط الفقهاء الاول والاجماع وهو ان يخرج مضافا الى  
قرلة امره ان اخذ الصدقة فاعفيناكم فضعها في فقراتكم واماعده لا اشتراط  
في الثاني فلعنه الا يترد لما روي من الفقهاء بشرط في الغارم لمصلحة نفسه هو  
ولم يتمكن من قضاء دينه وان كان ما كالتعاقب الشرع من لا يكون ما كالتعاقب  
الشرع وجهان اوجهها الاول اقتصار فيها خالف لا يترد على العتق المتفق ووجه  
الملازم وتغير بعض شائخنا شهد اليان المعنى مع كون من يبيع الفقر قد  
استقر في غير الاحكام جازا للدفع الى المدينين وان كان عنده ما يفي بدينه  
اذ كان بحيث لو دفعه صار فقيرا لاشفاء الفائدة في ان يدفع ما له ثم ما اخذ  
الزكاة باعتبار الفقر والسابع في سبيل الله بلا ذلة الثلث وهو الجهاد وكل  
صلته يتقرب بها الى الله تعالى كبناء القنابر وعمارة المساجد وغيرها على  
المشهود المنصوص بل عن ابن ذكوة الاجماع وهو ان يخرج مضافا الى اطلاق الاية  
والمردى في سبب في باب اصناف اهل الزكاة عن تفسير علي بن ابراهيم عن العالم عمه  
وغيره في سبيل الله فمن يخرج من في الجهاد وليس عندهم ما يتقون ببراءة قومه  
من المؤمنين ليس عندهم ما يخرجون براءا في جميع سبل الخير فكل الامور ان يطعم  
من مال الصدقات حتى يفتقوا على الحج والجهاد وابن السبيل ابناء الطريق الذين  
يكونون في الاسفار في طاعة الله فيقطع عليهم ويذهب بالمال فكل الامور ان يطعم  
الى اوطانهم من مال الصدقات ولا اخبار الهجرة لغيرها في الحج ولا قال الفقهاء بغيره  
وهي سائر الفقهاء كاصح بعضها ومنها صحيح في المردى في كافى باب الرجل اذا املك



المير الزكوة عن القوم انه مثل رجل اني اعطى من الزكوة ما جمعه حتى خرج به في الغم يا جابر الله  
 من يعطيك خلافا للحكمي من المعيد والديلمي واليمني في تفرقة بين السهم بالمجاهدين  
 ولا وجبر لهم يعقد بر بعد ما تم ودعوا لحقها من لا يتبرع بحكم التباير منوعة وكما  
 الحاجي والزوار ما لکن لغو في السنة وغيره فكل من سفر الزيادة من مال لا في  
 جواز اعطائه من هذا السهم للرجوع ويزيد على ما جزمه الآية المقصود به جميع حوائج  
 مسلم المتقدمين ورجاء مستغنى في ظاهر ذلك اشتراط الفقر بالمعنى المعروف لا وجبر له  
 ولو كان لهم مال يقدر به بر الحج والزيارة في جواز اعطائهم وجهان يثبتان  
 من الاطلاق اذا عانت الحاجة فيكفي تحت سبيل الحج كاصح في كونه فاعلم ومن الله  
 على ان شرعية الزكوة لا تخلو ورفع الحاجة ومن مائة في سبيل المسكين الثاني وبما  
 صح في كونه ولعل الثاني اولى ليل يظهر من الاخبار والكثرة الدالة على انها لا تخلو ورفع  
 الحاجة فراجع الى كافي بان من الزكوة في باب العلة في وضع الزكوة ثم الحكمي  
 عنهم جواز اعطاء الغاني وهذا السهم وان كان غنيا وعليه بدل الملاقاة الآية  
 من النبي لا تملأ الصدقة لغيره الا لثلاثة وعد منها الغاني ويعطى الغاني كفاية  
 على حسب حاله في الناس ابن السبيل بالادلة الماضية وهو المقطع بين  
 غيره بله في اخذ ما يلفظ بله واذا كان غنيا في بلد اذا كان بحيث يجرى  
 النقص في امواله يبيع ويحرق على الاظهر الحكمي من الاكثر خلافا للحكمي من الحج فلم  
 يعتبر النقص في امواله يبيع ويحرق ويحرق ويحرق ما تقدم اليه الاشارة من ان  
 الزكوة انما شرعت لتماخلة ورفع الحاجة وعليه فيعتبر النقص من الاستدانة  
 اذا حاجته مع التمكن منها خلافا لبعض من اخبر فلا يعتبر النقص عنها الا في الآية  
 انه محض بامر كاطلاق مرسل على ابن ابراهيم المتقدم عن طريق وعطى الجماعة الحاق  
 الضيف بمراد اسكان المنفعة للسفر لواجب المنفعة الثاني فاذا خالف ظاهر اللفظ

ومرسل على ابن ابراهيم المخرج هنا بالعلل واما الاقل فهو شكل ان يبقى على الاطلاق لعدم  
 وضع المسند عند المرسل الحكمي من الشيخين وابن زهرة وحيث لا جابر له في المقام  
 سيما ان ظاهر الآية العقلية على العلم به فلا اعتداد به بل من المعيد ارجاء الى  
 ما تقدمنا حيث قال في بعض ابن السبيل انهم المنقطع بهم في اسقاط وقدمات واية  
 انهم الاضياف يراهم من اضياف الحاجة الى ذلك ان كان له في موضع اخر غنا وبيان  
 وذلك اجمع الى ما تقدمناه انتهى وبالحكمة ان كان الضيف مسافرا محتاجا الى الضيافة  
 فهو اولى من ابن السبيل كاصح من واحد والا فلا دليل عليه يعقد بشرط الاجل  
 سفرهما فلو كان سفرهما في بعضيتهم فلا يجوزنا دفع اليه من السهم بلا خلاف  
 بين العلماء كان ذلك بله كونه عليه اجماع وهو الحجج معناه في المرسل على ابن ابراهيم  
 المتقدمين كونه ظاهر كون السفر لاعتد وهو الحكمي من الاسكان في باقي الاصل كاصح  
 البعض على خلافة في كونه باحترام وهو لا يرجح لعموم الآية مع عدم جابر المرسل  
 هنا مع جواز منع ظهوره الشافعي الى شيوع استعمال الطاعة فيها فبالكيفية  
 كاصح البعض بل من ذلك فكون صدقها على المباح على الحقيقة لكنه ضعيف  
 ولا يمنع الا عطاء بغير اقامة العشرة خلافا للحكمي من النبي تحتا حجج وجبر من السهم  
 بالنية بناء على وجوب الاقامة عليه وفيه ما ترى بل يجوزنا دفع اليه في حال الاقامة  
 وان لم يكن مريضا للسفر ما دام يصيد في ماله اسم المسافر وفي الخبر يعطى ابن السبيل  
 ما يكفي له ما يدور عهده ان قصد ما في سفره ببلد اخر شعر العود الى بلده فمؤثر  
 ذلك في قوة مثل مراد الى بلده عرفا انتهى انكل وجهه للاطلاق في غير ظاهر  
 الرواية انه لا يعطى من سهم ابن السبيل لو اراد الاقامة في غير بلده لطلب علم وجاهته  
 اخرى وان كانت واجبة وحكمة من بعضهم القول بجواز اعطائه ذلك انتهى اقول ولعله  
 لا وجبر ما دام يصيد في علمهم انهم المسافرون وابناء السبيل ولشروط في المستحقين

ضد غير بلده ما يكفي لمراده  
 لا بله ان قصده في غيره  
 ان اراد قضاء الحاجة التي  
 قصدها حج



الايمان بالمعنى الخامس هو كماله مع العرش والاعمال لا في شئ من اجابا كما عن  
 الاشعار والغنية وهي وليد عزها من كتب الجماعة للنصوص المتفاوتة عن هذا  
 الاستغناء من الاخر لا في الامور ولا في الدنيا ولا في الدنيا على رأي اكثر المتأخرين  
 وهكذا في وقت من قوم من اصحابنا للاطلاقات المرسل المروي في العلل من بشر  
 بن شار عن ابي الحسن ع ما حدثنا من الذي يعطى الزكاة في محيط المؤمنين ثلثة آلاف  
 مشقة في عشرة الاف يعطى الفاجر بقية المؤمنين ينفقها في طاعة الله ع خلافا  
 للشهور بين القدماء فيعتبر العدالة ومنهم المحقق عن المقيده الكبر والجلد وابن حمزة  
 والحلي والسيد بن مدعبي عليه اجماعا وهو المحجج مضاف الى ما ذكره في وقت  
 حيث غزا الى ظاهر هذه المساجد بل لم يرد منهم مخالفا معروفا عما يحكي عن ظاهر  
 العدل بين والدي حيث لم يرد بها في الشرح وليس ظهوره بذلك سيما بعد  
 الاطلاقات الاحتمال اكثرت عن غيرها بل كرايمان بناء على احتمال اعتبار العمل من  
 عندهم كما يروي في غيرهم من القدماء وكيف كان فلا يضر كلامهم في حجية اجماع  
 المحكي في حق المقام هذا مضاف الى المروي في كافي باب من يحل له ان يأخذ من الزكاة من  
 داود الصرخي قال سئل عن شارب الخمر يعطى من الزكاة شيئا قال لا وصنفه عند  
 مجيبين بامتناعه والاحتياط عن ظاهره لعدم القائل بالعرف بين هذه الكثرة فيها  
 من الكبار كما صرح في حق زكاة ما المدة فالمقصود عدم اعتبارها في العدالة كما تقدم  
 في حجية الجملة وعليه فالجواب ليل مستقل لكن في حق الوصف الثاني في العدالة وقد  
 اعتبرها كثير واعتبر اخرون مجانبين الكبار كالحجر الزنادون الصغار وان دخل  
 بها في جملة الفائق كما دل احوط انتهى وظاهره انها جميع الى عدم اضرار الكثرة  
 الحاصلة ولا يصلح على الصغار واشترط اجتناب اصحاب الكبار وعليه فالجواب ليل  
 لنا في الجملة لا مطلقا لكن لما كان هذا القول شاذ امتدكا فلا اعتداد به اصلا وبالجملة

القول باعتبارها في الغاية وليس الشهرة المتأخرة مما تقدم في مقابلة الشهرة  
 المتقدم من الكثرة التي في خبر جابر ولا جابر له في حق المقام بعيدا عن الاعتدال به  
 في مقابلة ما تروى به في الاطلاقات المتفاوتة في المقام لذهب العامة بل يترجم سياسته  
 يكون من اجله لثمة هذا مضاف الى ان المذكور لم يرد في نفسه المنصوص فلا اقل  
 من ايراد شهور في العمل بالاطلاعات وعليه فلا بد من اعتبارها احتياليا للبرائة  
 اليقينية بعد ثبوت شغلها لثمة في حق الخلاف من عدلها في الغاطين  
 للاجماع على اعتبارها في الثاني كما قاله من احد رده دليل على اعتبارها في  
 كماله وبالعدول في جملة من اعتبرها في غيرهما ومنهم المحكي في كافي في الجمل والاول  
 تضادوا في حجة زهرة والمعتين فالصحة لان كفرهم مانع من العدالة والاول  
 لغرض منهم يحصل بدونها اولا عند اعتبارها بالنسبة الى الكفار بدعي وبالنسبة  
 الى المسلمين ما يظهر من اخبار الدالة على مضاف الى الاصل والاطلاعات من غير  
 ظواهر معانين عند بروي يعطى الزكاة اطفال المؤمنين دون غيرهم  
 بالاجماع كما لا يخفى عند احد المتأخرين ومنها صحيح ابي جابر المروي في كافي باب انه  
 يعطى عيال المؤمنين من الصغار الرجل ميت ويترك العيال يعطون من الزكاة  
 قال نعم حتى ينشأوا ويبلغوا وينكحوا من ابن كان ابي يمشي اذا قطع ذمهم  
 فقلت انهم لا يعرفون قال يحفظ منهم ميتهم ويجب اليهم دين ابيهم فلا يلبسوا  
 ان ينمو ابدن ابيهم فاذا بلغوا وعدلوا الى غير ذمهم فلا يعطون وفي الباب عن ابي  
 خديجة عن الصغار ذمهم الرجل المسلم اذا مات يعطون من الزكاة والقطعة كما  
 كان يعطى ابرهم حتى يبلغوا فاذا بلغوا ادعوا ما كان ابرهم يعطى ابرهم  
 نصيبهم يعطون ابرهم ذمهم لا يستأمنون ولا يلبسوا يرضون بغيرهم عن الصغار  
 عيال المسلمين اعطيتهم من الزكاة فاشترى لهم منها ثيابا وطعاما وادى ذمهم لهم قال ان قال



لا بأس ومقتضى إطلاق جواز إعطاء الطفل ولو كان ابواه فقيرين وخصه  
 عليه الاتفاق وفي كونه لا يجوز الدفع إلى الصغير إن كان ميمنا لا يسير محلا  
 لاستيفاء ماله من الغنم فكذلك أهنا الخ إن قال لا فرق بين أن يكون بيتا أو غيره  
 فانه الدفع إلى الولي فانه لم يكن له ول جازا أن يدفع إلى من يقوم بأمره ويعينه بحاله  
 لتعبد نفسه مقتضى كلام جواز الدفع إلى الصغير ولو كان لم يكن له ولي ولا بأس  
 إذا كان ماصرا نابل لا بعد جواز تسليمها إلى الطفل بحيث يصرفه وجب سبح  
 منها بما انتهى وتعذر غيره واحد لا بأس به للإطلاق وحكم الجوز حكم الصبي غير المميز  
 جماعة غير غفل فلا تطلع عليه ما لا السفيه فجوز الدفع إلى من يثق به لا يجوز بعبه فانه  
 الجماعة من غير غفل فلا ويجوز المحالف لو أعطى الزكوة مشكرا بما للصوم  
 ومنها يصح الفضل المروي في كافي باب ذكره فقط غير أنه لا يترى عن الباقر  
 الصوم في الرجل يكون في بعض هذه الأهواء الحر ودية والمجته والعائنة و  
 القدر بشر يتوب ويعرف هذا الأمر بحسن رابره يعيد كل صلوة صلاها الأمير  
 أو زكوة أو حج أو ليس عليه إعادة شيئا فذلك قال ليس عليه إعادة شيئا فذلك  
 لا بيان في ذلك لا تضع الزكوة في غير موضعها وإنما موضعها أهل الأهلية وفي  
يشترط في المستحقين أن لا يكونوا في وجبة النفقة على المالك كالأبوين  
وأن علوا والأولاد وأن نزلوا وأن وجبة المائنة الغير الناشئة  
والمملوك اجتماعا عن الجماعة مستفيضا بل في كثير من أن لا يكون من يجب  
 نفقة عليه وهو نزل كل من يحفظ عنه العلم فقد دفع الاتفاق بحسب الاتفاق  
 على المالدين وأن علوا والأولاد وأن نزلوا والزوجة والمملوك في غير خلاف  
 يأتي تحقيقه أن الله أمر بالصوم منها المروي في كافي بأن يفضل الفقير  
 في الصبي عن عبد الرحمن بن الحجاج عن الصوم عن عنه لا يعطى في الزكوة شيئا الآب

والأمير والولد والمملوك والمرة وذلك أنهم عيال لا زموه له وغيره استحق وزيد  
 المرويان في الباب ومنها المروي في العلم عن أبي طالب من مئة من أصحابنا  
 يوفرونه إلى الصوم عن عنه لا يعطى من الزكوة الولد والوالدان والمرة والمملوك  
 لا تد يجز على النفقة عليهم وأما خبر عمران عن الله المروي في كافي بأن البايع كتب إلى  
 أبي الحسن الثالث أن لي ولدا رجلا ودنا البحر أن أعطاهم من الزكوة شيئا  
فكتب عنه أن ذلك جائز لأن المروي في الباب من محل بن جزيك عن الصوم أن دفع  
عشر مالي ولدا بني قال نعم لا باس فلا يعقمان في مقابلة الخمار ووجه عليه  
مع جواز عملها على صورة الحج عن كأن النفقة لا باس الواجب بحراز دفع النفقة  
منها كما صح الجماعة من غير خلاف لأن الأطلاق ثابت بل إذا كان عاجزا عن تحصيل  
ما يجب تسليمها جواز تسليمها فيها كما صح غير داخل لا خلاف استحق بن عمار وسامع  
رأى بصير لدي ربا في كافي باب من على الدهان ياخذ من الزكوة وغير الزكوة في الحج المروي  
في باب في باب من على الدهان ياخذ من الزكوة وغير الزكوة في الحج المروي  
من تحصيلها ببرجها القائنا إلى تفصيل صحيح عبد رحمن النفقة نظر المعلم وجوب  
النفقة على المفق وأما ما في خبر من احتمال كون المقصود من التفصيل أن يكون  
لا زمن له بناء على وجوب نفقة عليه غير له الأغنياء فلا يجوز الدفع إليه في باب  
أن مقتضاه في المنع من الدفع للسنة إذا كان من غير المفق عليه النفقة مع  
أنه خلاف ما اخاره كالجماعة حيث صح بما يجوز للعم والله في كافي باب  
من على الدهان ياخذ من الزكوة في الصحيح عن عبد رحمن بن الحجاج عن أبي الحسن الآدمي  
من الرجل يكون أبوه أو عمه أو أخوه يكفيه مؤنة أياخذ من الزكوة في نوع بهر  
أن كان الزكوة يوسعون عليه في كل ما يحتاج إليه هال لا باس في كافي لو كان الفقير  
الذي يجوز الصدقة عليه يحتاج إلى ما يزيد من نفقة حاز دفع ذلك إليه كفقر



زوجته وفادته والتمسعة عليه وقضاء دينه لثبوت المنقضي وهو لا حيا ولا ن  
 مبدأ وحقن بن الحجاج شمر قبل الخبر المنقضي ثم انهم لا يحيطون بالمنع حتى في غير المنقضي  
 سيما في الزوجية بل غير واحد من الجوزين صرح باخراجها من اصل الحكم كالمدروس  
 حيث قال ولما اخذ من غيرنا الخاطب بالانفاق قال في ترتيب جوازها في الزوجية لا مع  
 اعسار الزوج ونفرضها في غيرنا واما الزوجية فالتقدم على الجواز لان نفقتها كالنحو  
 شمر قبل من لا يعطى الزوجية من غير المسكن بطبيعة كانت او عاصية اجابا  
 لتكفيها من النفقة انما قول الزوجية في قليل جيرة لعل الجواز من ان نفقتها كالعرض  
 هو ان الزوجية كذا العقار الذي يتعين بالاجرة ثم جازا واما المملوك فليس  
 ونه القطع بعدم اعطاء العبد وهو لو قيل بملكه الشكال وكذا لو قيل بملكه  
 اذا كان المولى غنيا اذا لم يسمع شكرا ولو امتنع المنفق من الاتفاق جاز الشارل  
 للجميع ولا واحد كما قال في كونه وغيره وهو الرابض وفي غيره ولو امتنع زوجية  
 النفقة عليه لا اتفاق ولم يكن متكنا من اخذ منه ولربما جاز لا اعطاء  
 في الجميع بلا خلاف شمر المشهور المنقضي جاز اعطاء الزوجية وكذا الى  
 الزوج وان كان ينفق منها للاطلاق فلا في الحكم من ابن باير فخرج من اعطاء  
 معه ومن الاسكان فخرج من لا ينفق منه عليها ولا على ولدها ولا علم لها في  
 شمر الصلوة من دون القرابة غير ما نفقة من اعطاء الزكاة عند علمنا اجمع كما  
 في كونه وعليه يدل الاطلاق واما خبرا في جند المدي في باب من يحل له فلا  
 يتوهم في مقابلة الخمار من وجه سيما بعد الاثبات في قليل خبر عبد الرحمن المنقضي  
 اولا وكذا يجوز اعطاؤها لغير الجارية المذكرة من الاثبات في اركان ام لا فلا  
 يعرف بحالة من اخبار المدي في كافي باب فضيل القرابة وفي غيره بل ينفق خبر  
 اسحق المدي في الباب كونه افضل في خبرا في جند المدي في باب من يحل له من

من العلم ثم لا يتطعن في ثبوت الزكاة كلها ولكن اعطاه بعضا واقسم بعضا في سائر الملبس  
 واحتملنا بالادلة وغيره المنشأة عنها ومن المنع بها العدم وجوبا لا اتفاق  
 اتفاقا كما صرح البعض وهل يجوز دفع الزكاة الى المنع بها كما صرح غير واحد  
 اولا كما من بعض وجهان اوجهها الاول لعدم تباينها من اطلاق الزوجية  
 وما تقدم من التعليل في صحيح عبد الرحمن المنقضي واما المنشأة فتقدمت  
 من جرد عدم اجماع على العدم ولتكنها من الطاعة في كل وقت فتستبرأ غنيا  
 شمر ان هؤلاء انما يمنعون من سهم الفقراء ويجوز من غيرهم  
 من سائر السهام على المقتطع برفق كلام الامحاج كافي في جيرة ومن بعضهم في خلاف  
 عند خبر الوائش المروي في كافي في التاويل الواقع في قبل بالزكاة تبعث من  
 بل لا دلالة على جواز شراء الاب وصحح اسحق المدي في الباب لا العاجز  
 دين الاب وفي صحيح زارة المروي في الباب لا جواز من فيها في باب  
 اذامات وليريرث ما لا واما ابن السبل في اخذ منها ما زاد على نفقته لا  
 صلية مما لا يحتاج اليه في نفقة كاصح الجاعة من غير قبل فلا ما طلع عليه ومنهم من يملك  
 قالوا بان المنع بالنسبة الى العقب ثاول النفقة الواجبة خاصة وهي نفقة المحض  
 دون ما زاد على ذلك في يشترط في المسحق ان لا يكون لها شمسها اذا لم يكن  
 المعطى منهم باتفاق الخاصة والعامة كافي جلة من العباء المنقضي من النفقة  
 واما اذا كان المعطى لها شيئا بخلافها شمس من عند علمنا كافي في روي  
 ومن صرح الاثبات والغنية وقت الاجماع وعليه يدل المستفيض والظاهر  
 محض باولا وهاشم خاصة بلا خلاف يعرض من المقيد في الغيرة لا شك  
 فمنها على في المطلب صرح عبد المطلب بغيره زارة في انتم ونية انه في محض  
 المقام لا ينفق في مقابلة الخلا في لا يبرهونها في الحكم فيما خالفه على العدم المجمع عليه



وفي ذكره بعد حكمه بشدة وهذا القول اعجاب من الخبر بان جرح احد ترك العمل بكثرة  
 الاقتصار فلا يخفى بر العموم القطعي انتهى هذا ايضا ان الهاشمي جرح من الاخبار  
 بالاخصاص بنبي هاشم حيث افترقت على ذكرهم خاصة وهي اي الهاشميين  
 لان اولي طالب والعباس والحارث واجلب بغيره لم يعقب  
 واما في زمن النبي فكانوا اكثر من ذلك لا غير واحد من النهاية ان بنو هاشم  
 هم الذين ينسبون الى ابي المفضل بن عمر وجعفر بن المطالب وعقيل بن ابي طالب بن عبد  
 بن عبد المطلب عن الخلفاء بعد نقله وهذا القول ليس بواضح والصحيح ان يعقب بن كلاب  
 واسمه زيد وكان يسمى بجعل الانه جميع قبائل قريش وانزلها مكة وبني دار الندوة  
 ولعبد مناف وعبد الدار وعبد العزى وعبد افاة وعبد مناف فاسم الخيرة فولد  
 وعبد شمس المطلب بن فلا وابا عمرو فاما هاشم بن عبد مناف فولد عبد المطلب  
 واسد وعمرها من لم يعقب فولد عبد المطلب عشرة من الذكور ثمانية بنات اعلم ان  
 عبد الله وهو ابو النبي والزبير وابو طالب اسم عبد مناف العباس ومقر  
 وحمة وضار وابو له اسم عبد العزى والحارث بن العبدان واسد وحمل بالجمع قبل  
 الحاء والمحمل البغوث العظيم اسماء البنات عاتكة واميعة والبيضاء وبرة وصغير  
 واروى وهو الذكور الاثنتا عشرة هاشم بن عبد المطلب  
 ولعقب عبد المطلب من جميع اولاده الذكور اثنان خمسة وهم عبد الله وابو طالب  
 والعباس والحارث بن ابي لهب جميع هؤلاء واولاد هؤلاء وجميعهم عليهم الزكاة القارة  
 مع ثلثهم من اخاسهم وصحتهم وهم واولادهم وبنوهم وبنوهم وبنوهم وبنوهم وبنوهم  
 واختاره في هذه شيئا ايضا في خلافه وانما اراده ان في نهاية الامر لا يوافق  
 لا اعتقادا في ما ذكره من ان عبد المطلب له عشرة ذكور وست فانت وان هاشم  
 لم يعقب من عبد المطلب لم يعقب عبد المطلب من اولاده الذكور اثنان خمسة المذكورين نقله

في ذلك من جماعة من اهل النسب ولو قصر الحسن عن كفايتهم او كان العطاء في النسب  
 او كان المعطى منهم او اعطى على مواليتهم جاز اما جاز من قول الزكاة مطلقا ولو  
 من غير الهاشمي ان اقتصار الحسن عن كفايتهم جاز في جميع ما لا ينص عليه القصة  
 في ظاهرها وفيها المثل في زكاة المولى في بيت في بابا يحل لبي هاشم عن القصة  
 قال مواليتهم منهم ولا تحل الصدقة من الغنيب لمواليهم ولا باس بصدق مع المولى  
 عليهم ثم قال لو كان العدل ما احتاج هاشم ولا مطلق الصدقة ان الله جعل لهم  
 في كتابه ما كان في سعة مائة قال ان الرجل اذا لم يجد شيئا حل له الميتة والفقير  
 ولا تحل لاحد منهم الا ان يجد شيئا ويكون من تحله الميتة وهل يجوز التنازل عن ذلك  
 الصدقة كما هي الاشهر على ما في لفظ امركا احادها بجماعة وجهان اقربهما الا خبر  
 انصارا بنينا خالفنا اخبارا المانعة على القيد المنقح ولعله القطر من المثل ايضا  
 ونسبنا الصدقة بوقت يوم وليلة وما يقم من المثل اضيقتهم كاصح  
 واما جاز اعطائهم من الصدقة المندوبة فيقول على اثنائه المثل العامة كافي  
 ذلك وفي خبره لا اعلم فيه خلافا ومن بعضهم في خلافه ومن مرجح الاجماع  
 للخصخصة ومنها اخبارا بسعيد وزيد وعبد الرحمن وجعفر المزيات في باب  
 ما يحل لبي هاشم ويستفاد من جملة منها جاز ما عدل لكونه واجبا كاللحاق  
 والمروى من المندوبين مرجح في ذلك وقراه في خبره ولا باس بصدق في ذكره خبره  
 الصدقة المندوبة بن عبد النبي ولا غنى عن كفايتهم خاصة لعل من بعدهم وندد في خبرها  
 على النبي في حكمه من اكثر مما لنا عند الخبر واما جاز اخذ الهاشمي اذا كان  
 المعطى هاشميا فله ما يندوبه واما جاز اعطائهم المواليتهم فقول علمنا اجمع كما  
 ذكره ونسب في حق العلم اثنائه عليه يدل بعد الاطلاق جملة في النص والمروى  
 من اعتقاد هاشم كاصح في حق وفيه واما مائة زكاة المقتدر فقد علمنا ان كان



الداعي فاليك لهم وعليه فيلزم منهم القيام بنفقاتهم كما قرأه فان كان الماردين من اعتقدها  
 فلا بد من جعل على الكواثر كما افترض بها الاسكان على ما حكى عنه ولي شرط العدالة في  
 المعامل اجماعا كما ارعاه الشافعيان ووافقهم معه في المروي في كافي بآراء المصنفين  
 في ذابضة فلا فرق كل بركا ناسحا شقيقا امينا حفيظا عزيزا معفيا شريفا وعلى فقير  
الفقير وعلى الماردين ما يحتاج اليه من ثمن المبلل الى عدم اعتبار دفعه العالم الا كفا  
 بوزال العلماء وعن انما سحسره وهو لا وجه للاصل ويحجز الامام من الجحار  
 والاجرة للعامل ويحجز عنه الفقيرين واعطاهم ما يراه الامام كفا في الاصناف  
 الصحيح الحجة المردى في كافي باب من يحل له من الصلوات ما يصح المصلحة قال ما يركبها  
 ولا يقدره شيء ومن ثمة لو عيّن لاجرة فقير السهم عن اجرة ائمة الامام من بيت المال  
 ومن باقي السهام ولو زاد نصيب من اجرة فقير لباقي المستحقين انتهى اعترض عليه  
 بان ذلك انما يتصور لو قلنا بوجوب البسط على الاصناف على وجه التسوية ولو قلنا  
 بالعدم فلا وجه حسن والقادر على التكسب فيصنعها وغيرها لا يفقهها فان  
 كان معه حشون درهمها بلا خلاف يعرف الامام من ثمة بعضا مما يحتاجه من دفعه الى  
 الكوفة من غير اشتراط العسوة كسيرة ديدي بعد اجماع المحققين عن ذلك والناحية على  
 خلافه والمروي في كافي عن لا تحل الصدقة لغيره ولا تقوى مكتسبا وراه كافي باب  
 من يحل له في الصحيح من ذرارة عن الباقر ان الصدقة لا تحل لغيره ولا الذي مر  
 سوى قري شترها عنها وخبر اسماء عن ابى بصير المقتداه في بيان الصنف الاول  
 من الثانية **شبه** قال في كافي ان كان التكسب يمنع من النفقة فالوجه عند  
 جواز اخذها لانها من نفقة فقير الدين اذا كان من اهله وكذلك في غيرهم  
 وفي سنن لو اشتغل بالنفقة لم يحصل له من التكسب جاز الاخذ وذلك لاشتغال  
 من التكسب بطلبه ومن جاز له اخذ الزكاة وان قدر عليه لو تركت ثم لو قدر مع طلب

العلم عاجز عن ذلك شافعيين فثبت ويحرم في كافي ان نقل ما نقله عن في ما سحسره وفي حجة  
 بعد نقل ما في كافي وهذا ثابت بما اذا كان النفقة واجبا بالنسبة اليه لا يمكنه في المشتغل  
 عن التكسب او في طلب علم ديني يحتاجه فقيران فعند الجميع لا ضرورة بالطلب في جميع القائلين  
 لو كان قد دراهم تحصيل المؤثر بكتابتها ويحرمها ويمنع ذلك من النفقة في الدين فقال المصنف  
 في كافي في لوجه عند جواز اخذها لانها من نفقة فقير الدين اذا كان من اهله وهذا حسن  
 والقائل انه لو فرض اخذها واجبة عليه بالعتق كلك والقائل ان الامر في العلم كلك ولا يتجدد  
 الاخذ من اشتغال عن التكسب القادر معه على تحصيل المؤثر بالعلم والمندوبه مثل علم القرآن  
 قراءة وتفسير والحديث والفقرة مع فقه في الحساب بل يطلق العبادة مثل الحج والزيارة  
 والصدقات والصلوة لانها مستقلة بوقوع ونشأ العلوم الدينية فلا يجعل ادخال اعطاء  
 المشتغلين بذلك وان كانوا من درين على تحصيل المعيشة ولكنهم تركوا الثالث العبادة في  
 سبيل الله نعم اذ لا شك في كونها قربة و التحصيل لقرى في الحج مؤيد في الاجتهاد  
 احرم لكثرة المتحاجين بل لا يخرج منهم انتهى قول من اشتغل من التكسب بالعلوم والمندوبه  
 والواجبة بل يطلق العبادة بصدق عليه عرفا انه فقير فلا يميزه حاكمه باعطائه منها  
 والاخبار الناهية من اخذها عززت لعل المتبادر منها غير المعز من هب يمكن المعز  
 منها الاشتغال بالتكسب عليه فتتعارض مع الاخبار لامة بطلب العلم والعبادات  
 والترجيح مع الاخيرة للاكثرية هب عدم الترجيح فيسا اطلاقا فالعلم بالابنة الحاكمه  
 باعطاء الفقراء سالم من المعارض نعم لو قدر مع الاشتغال بطلب العلم والعبادة على  
 حرفة لا شافعيه فثبت علما بالناحية لغيره لكن لا بد كونها لا يقتصر على العرفان  
 لغيره المؤثر وهل يجوز اخذها اذا لم يكن قد دراهم تحصيل المؤثر في طلبها لكونه مع كونها  
 قد دراهم عليها في غير كافي عن السيد في جميع القائلة ان لا يملكه المانعة وجها ان فيها  
 اول علما بغيره لامة وما يتوهم من المعارضة المتبادر من غير الفروض ولو قصر تكسبه



من مثل الشراء لنفسه وماله جاز أن يأخذ الزكاة ولكن كل فقه ثلثها نذرهم  
اجامع كما في كرهه للاطلاع المتصلة بغير واحد من الاخبار المتصلة في الصنف  
لاول من الثمانية ومنه صحيح معنى تزيين ذهب وخبره من ذلك بقوله لا يأخذ  
بالنفس خاصة فلا يجوز ان يغني عنها كما عن بعض وعنه انه استحسن  
تفقد بطلانها ذهب الحرة اكثر كما قاله في واحد بل ينسب بعضهم الى الشهوة بها  
انها الاجابة لاطلاق الآية ولجله من الاخبار منها المروي في كافي بانه لا يعطى  
في الصحيح عن سعد بن عinar عن الصوم تقطير الزكاة حتى تفسد وفي الباب  
في المروث عن عمار عن الصوم كرم يعطى الرجل من الزكاة قال قال ابو جعفر انما  
تأخذ في البابنا الصحيح عن عبد الملك بن عتبة عن اسحق بن عمار عن الكاظم ع اعطى  
الرجل ثمانية درهما قال نعم وزده قلت اعطيه ما ثم قال نعم واخبر ان قلت  
ان نغنيه ولا نقفل من خبرنا في بصير المروي في كافي باب الرجل اذا وصلت اليه الزكاة  
ومنها خبرنا ياد اسحق المروي في بابنا يخرج من الصدقة واما ما عن  
وما ورد في الحديث من الاغناء بالصدقة يحول على عذالك لكن تخصيص من غيره دليل  
واما صحيح معوية المثار الى الصدقة لقوله ع وياخذ البقية من الزكاة فيفرض  
الدلالة بوضوح يعنى بمرعى اختصاصه كان له مال يجزى ويجزى من استثناء  
الكفاية فلا يملك في الكسب لقوله ع ان يعم الخلف الى المستلزم كما يفهم من هي  
حيث قال لو كان معها يقصر من مؤنة ومؤنة عليه جاز له اخذ الزكاة  
لا نرحمنا في ذلك لا يأخذنا ع انه نعمة المورث حولا وليس بالوجه ع عليه  
فالجواب ما من علمه وصرح الدلالة في امضا الى اعضاء العام كذا ياد  
بما في كافي يصلح نحوه ع لتقبله ويعطى من الزكاة صاحب البيت  
وعبد الخادم وافر الكوب ع بابنا لا يأخذ من غيره فلا يملك كافي كره

فلا بأس

قال ع ما من الحاجة الى هذه الاشياء وصدق الخرج بها عن حد الفقر الى الفقة  
اقول وعليه يدل بعد ذلك خبرنا عن عبد العزيز المتقدم في بيان  
معنى الفقراء في الحديث وما رواه كافي باب من يحل له ان يأخذ من الزكاة  
في الصحيح عن محمد بن اذينة عن عinar عن واحد عن الباقر الصادق ع عن الرجل ياد  
او خادم او عبد يقبل الزكاة قال نعم ان الدار والحاد وليا بما له وفي باب  
في باب نسخ الزكاة عن سعد بن عinar عن الصوم فحل الزكاة لصاحب الدار  
والحاد ع لان ابا عبد الله ع لم يكن يرى الدار والحاد مرثيا ع ان الذي من  
كلام الراوى وعن علي بن جعفر ع عن الزكاة ايعطاها من الدار قال نعم وزله  
الدار والعبدة ان الدار ليس فلهما بما له والمنفذ منها بعضهم بعضها الى بعض  
والنظر الى ترتيبها على احصاء الحكم بالملك بل يلحق به كل ما يحتاج اليه من  
الاكلات لا يقتصر بحاله وكتب العلم ليس الحاجة مع صدق الفقر ع كانه الحاجة  
ولو اذادت المذكورات من حاجته بحيث يكفيه فتمت الزيادة لوئى الشرع يمكن  
بعضها صدقة فلا يجد وجوب بيع الزيادة وعلوه جاز اخذ الزكاة حلا لاطلاق  
هذه الاخبار على المقارن مع عدم صدق الفقر ع في اولئك من نعم لو كانت  
حاجة شدة منع باقل منها فتمت فلا يكلف بيعها او شراء الادون منها فتمت للاطلاق  
القله ع ان يخرج من ما يناسب ما له كثيرا بحيث لا يضره الاطلاقات  
وعن البعض لو فقدت هذه المذكورات استثنى اثانها من الحاجة اليها ولا  
باس بركا ع باس بالحان ما يحتاج اليه في الزكاة ع بل لا يعم حاجة اليه كافي  
عنه البعد بعضهم ويصدق في ادعاء الفقر ولو كان فوق ما على المعروف  
من ما يذهب لا يحق له في ذلك ثم قال بل ظاهره في كسبه الثلثة امره منع وفان ع  
بعض الاجلاء ايضا كالمداينة الا فاق وفيه صدقة مدعى الفقر من غير ان يملك

فلا بأس



والا حوط اعتبار الظن الغالب بعد قترانهم يظهر من ط وقوع الخلاف في مسئلة  
 ولكن قلت انهم من المجتهدين وكما يتبين من كتابهم في ذكركم ائمتهم قال  
 في حق ادمي الشخص المظنون عرف كذبته في حق وان عرف صدقه في حق وان لم  
 يعلم حاله فليكن دعواه ولم يكلف بينة ولا يمينا لا يرد على الاصل وهو عدم المال  
 والاصل عدم المسلم فكان قوله مقبولا ان قال ولو ادعى الميضي والشيء او الاشياء  
 الذي هو ضعيف البينة العجز عن الحركة والاكثار في قبول قوله اجماعا لا يرد على  
 ما يشهد له الظاهر بعد قتران وان كان قوي البينة جليا فادعى العجز عن الاكثار  
 قال فربما يقول قوله من غير يمين على بعد الترتولان البينة ثم اعطى الرجلين  
 سالا ولم يعلقها وقال الثالث يخلف في نفي ادعى خلاف الظاهر لو ادعى  
 عيا لا يجزى من مؤنهم فلا ترتب ائمتهم بقوله من غير يمين كما يقبل قوله  
 انه غير مكنت وقال الثاني يطالب بالبينة لا مكانها اشياء قوله من غير يمين  
 ويدل على جواز الاعطاء بغير الادعاء بعد ما تقدمت الاشارة من النبوة  
 وعنه ما رواه كافي باب الفوائد الواقعة في بغير باب الخجل من عبد الرحمن العري  
 عن الصادق ع لا تخلجوا رجل الى الحسن والحسين عدها جلا ان على الصفات  
 فقال ان الصلة لا تخل الا في دين موجب او عزم مقطوع او فقر مدفع فذلك شيء  
 من هذا انما لم يعطيه وقد كان الرجل سئل عن عبد الله بن عمر بن عبد الرحمن ابى بكر  
 فاعطاه وروى بالاه من شيء فخرج اليها فقال لها ما لكما كذا لولا اني عاينك  
 عن الحسن والحسين ع واخبرها بما لا فقالا انما عني يا با العلم هذا وضعت الخد  
 مجبور بالشبهة من امضا في الاصل عدم المال والى ما يقتضيه عدة حل افعال  
 المسلمين واقرانهم على الصحة في جميع المسئلة من ادعى شيئا ولا تناقض له في دعواه  
 والى قول المارة في دخول الحيز وخرج جبر الى قولها بانها لا تدرج لها وبانها لا تخل

المحلل

المحلل بعد الطلاق الثالث والى قول من يقول باخرا في الزكوة والحسن ابدال الضاب  
 في انشاء المحل او عدمه بلوغه ودرجته الضاب وهو ذلك من النظار ثم راجع  
 الى اخبار المارة بالبينة واليمين النادرة بانه لا يجوز لها بحيث يثبت للمقاتل  
 ثم احكم في المقام بما ذكره الاصحاح من غير حصول تردد في الباب سيما بعد الاشارة  
 الى ان المسئلة من الامور العامة للبلوى فلو كان الحكم بينها البينة واليمين لوجب  
 اشتهاؤه كالمشقة وسط الساء مع اننا لا نرى في اخبار ولا في كلام الاصحاح مخرجا  
 بخلاف المحارر وعليه فاشكال في وجهه مما لا وجب له التحكيم بسايع قوله على الفقه  
 سواء كان عاجزا كما ادعى في حق ذلك عليه اجماع مريحا او لا كما هو عليه مما انفصل له  
 اجماعا ظاهر ثم لو علم صدقة او كذبته فلا اشكال الا في الدليل يقتضيه علمه وهل  
 يصدق في ادعاء تلف ما لا يعرف لاصلها كاهو المشهور ثم يكلف  
 بالبينة كما يقتضيه عبارة تلك الحكمة لنادي ك بعد قوله في وتدل بخلاف  
 تلفه العقل بتوقف قوله على اليمين يحكى عن الشيء وحكمه عنه في برانه لم يكلف با  
 ليمين بل قال انه يكلف البينة اشئ وجهان يثبتان من اصله بقاء المال في الثاني  
 ومن حل افعال المسلم على الصحة فلا اول ولعله لا يرجح وان كان الثاني  
 هو الاصح خطا ما ما في ك وما ذهب اليه الشيء لا يجزى عن قوة نعم لو كان المدي  
 عدلا فالظن بقوله انه يثبت فالظن انه احداث قول ثالث في يصدق في ادعاء  
 الكتابة اذا لم يكن له المولى العباد او ادعى الكتابة وعلم صدق دعواه او اقام  
 بينة فلا يثبت وان لم يقم بينة ولم يعلم صدقة فان كذب المولى لم يقبل قوله ا  
 لعبد لان الاصل بقاء الرقبة وان صدقة المولى في حق غيره بقوله من غير  
 بينة واطلق الشيء انه لا يقبل قوله المكاتب في ادعاء الكتابة لا بينة اقر  
 والشهود فربما يقول المسلم بل في ذلك قطع الاصح بقبوله قوله وعن الشيء العقول



او لم يمتنع عرف ان له عبد ار عدم القول احمط من لا يعرف ذلك من حاله وروى في ذلك وهو  
حسن ولو لم يعلم حال السيد من تصديق او تكذيب اما البعد او البعد فكيف قطع  
الاكثر كان لا يقبل دعواه ومن ظاهر إطلاق في العلم في تصديق او دعاء  
الغرض اذا لم يكن بر الغرض سواء صدق او لم يعلم حاله من التصديق والتكذيب  
بلا خلاف يعرف الا ما في بيع وقيل لا يقبل فيحتمل ان يكون مراده بدون الخلف  
او البينة وكيف كان فالقول اشبه لعقل المسلم من غير ظهوره بعارض وعليه  
لما قرأه في ذلك من عدم قبول قول الا بالبينة لا من منع مما لا وجهه فيه وان كان  
مرامته احطه لم يمنع الخلاف لمصلحة نفسا اما القارة لمصلحة ذات البين فلا يلزم  
دعواه الا بالبينة فلا واحدا ولا يحجب اعلام المستحقين للزكاة انها زكاة  
بلا خلاف يعرف لمصلحة الا مثقال ربيع في جبر المروي في نية في باب الجبل حتى  
من الباتر في الرجل من احوالنا يستحق ان ياخذ الزكاة فاعطيه من الزكاة ولا يستحق  
انها من الزكاة يقال اعطه ولا يتم له ولا تذل المؤمن ومقتضاه استحباب الدفع  
الى المترفع عنها على هذا الوجه بل في كره لا يحجب اعلام المترفع اليه انها زكاة فلو حيا  
الفقيه اخذها علانية يستحب ليعاها اليه على وجه الهدية ولا يعلم انها زكاة لما  
في الا علام من اذلال المؤمن والاحتقار به شره فلو لم يعلم في ذلك  
خلافا واما صحيح محمد بن مسلم المروي في كافي باب من خفل له الزكاة فيفسخ من الباتر  
الرجل يكون محتاجا فيفسخ الباتر الباتر فلا يقبلها على وجه الصدقة ياخذ  
من ذلك رفا و استحياء وانقباض انعطيفها اياه على غير ذلك مما الوجه وهي من  
صدقة يقال لا اذا كانت زكاة فلما ان يقبلها على وجه الزكاة فلا تقطعها ايا  
وما ينبغي له ان يستحي ما رزق الله في اغلغله من فضل الله فلا ينبغي منها فقصصا لمعنة  
الحاروان اعتقد بجبري عبد الله والحين المرويين في الباب من المصنف العالمان

مع ان تارك الزكاة وقد وجبت له مثل ما نفعها وقد وجبت عليه ولو ظهر عليه  
الا سقيا او بجعت الزكاة مع المكسر واللا يمكن الا رجوع اجزاء عند  
ولا يجب عليه الامانة الا ما لا يتجاع مع المكسر عينا مع بقائها مثلا او غيره  
مع تلفها مما لو عرف فيه خلافا اذا علم اخذ كونها زكاة لا يله يعصب اما  
مع اشتداد علمه بكونه زكاة لا يجوز ما لا رجوع كان في مستلابان ومنه محتمل في  
والنظر في نيل الرجوع ومن بر مستلابان فقد انها صدقة وفي ذلك وهو  
حيث اذا ظهر كونها كانت او يحتمل كذا كما عن كره لفساد الدفع ولا يبرهنه  
او يحتمل مع بقاء العين واشتداد الغرض المدد على كره المدفع صدقة  
كانت او جبر لعل وجهها اجزاء لا رجوع مع بقاء العين اظهر الصدقة  
واحتال النطق اغاها بالنسبة الى اخذ ما لا يله في ابرهته فاذا عرف  
عليها ارجع اليها مع بقائها ولا مع تلفها لا تسلط على انلاها ما حصل  
برادة ومنه فلا يستحق عمنها فاقا لبعض مشائخنا قال نعم يمكن ان ياتي ان  
للاخذ الا مشايخ من الرد بناء على بثوث المالك بالدفع فالظاهر في المرجع  
اثبات خلافا ولا يختلف في ذلك الحال بين بقاء العين وتلفها الا في هذا المالك  
الدافع ضامن املا وجهان يشان من المروي في كافي باب الرجل يبيع من كره  
في البيع عن ابن ابي عمير عن الحسين بن عثمان عن ذكره عن الصادق في رجل يبيع  
زكاة فالرجل لا يري ان يفسد فله صواب قال لا يجزى عنه قال اول ومن  
اقتضاء امتثال الا من اجزاء قال الثاني ولعله لا يرجع لا رسال الخبر كره ابن ابي  
عمير السند وهو لا يرسل الا من نفعه كما قبل غيره نفع اذا المرسل غيره ودعى  
اجماع العصاة بنه على تبصير ما يبيع عنه وان كانت بوزن اعتبارا له ولكن ليس لانها  
يجب بطن من بر النفس وتحكم بجبرها بجبر الخبر بنفس وان لم يكن له اجابا اصلا



ولو جازيا لكان احتمال رجوع المبيع الى نفسه بن الذي غير خاصته وهذا وان كان احتمالا  
 مرجوحا ولكن ليس مرجوحا بحيث يمتنع لا تورث الزهون في الاحتمال الاخر فانهم قد نفق  
 واما الاجزاء مع بقية الامور يحتاج فلا خلاف فيها اذا كان الدافع الامار او نابيرا  
 على ما قاله في هي لان احتمال الامر ببقية الاجزاء واما اذا كان الدافع هو المالك  
 فهل لا ضمان عليه ايضا كما عن الجماعة امر عليه الضمان كما عن الميعة والمصلحة امر  
 الاجتهاد ونعم به وشركا من يرد هي او جبريها من اقتضاء احتمال الامر الاجزاء  
 فالاولى ومن مرسل الحين المتفق على الثاني ومن المدي في كتابه ان القسط  
 غناؤه ولا يترفع ايضا عن عبيد بن زرارة عن الصادق قما من رجل يبيع حقا  
 من ماله الا طويلا لله بخرجه من ثار يوم القيمة قلت رجل عارضا في زكوة  
 لا غيرها هلها زمانا هل عليه ان يؤدبها ثانيا الى اهلها اذا علمهم قال نعم قلت  
 فان يعرفها اهلا فلما يؤدبها او لم يعلم انما عليه فعل بعد ذلك قال يؤدبها  
 الى اهلها لما مضى قلت فانه لم يعلم اهلها فنفقها الى من ليس هو لها باهل فقد  
 طلب واجتهد ثم علم بعد ذلك سوء ما صنع قال ليس عليه ان يؤدبها مرة  
 اخرى ثم في كرامة من زرارة مثله غير انه قال ان اجتهد فقد ربي وان قصا  
 في الاجتهاد في الطلب نكاحا لثقت والاصح الاول لما مر في المسئلة ايضا  
 عليه في حق المقام ايضا والصحيح المرتب من يبيع بطل بالمقام ولا يملكها اي  
 الزكوة ايضا لعله يحقق الوصف المتفق للاستحقاق فيكون بالاختصاص  
 ولو بان ان المدفع كافرا ناسقا وتلقا باشتراط العدالة اوهاشم وكان الكوفة  
 من غيره او من ينفقته على الدافع قال الذي قطع براءتها كاليه من تبطل ما قاله  
 في خيرة ملة الامارة وهو المستبح اذا امتثال الامر ببقية الاجزاء وهذا مع بقية الاجزاء  
 واما مع امكانه فيرجح كما قاله البعض هو الاحوط واشتبه الفاضلان على ما حكى في ذلك

ما الزكوة المدفع اليه سببا للمالك فادجبا الامارة والحال هذه لعله خرج  
 عن ملك المالك قما فيكون بمنزلة الغنم من غير تسليم واستحالة بعضهم بان ذلك  
 استلزام جميع الصور فان غير المسحق لا يملك الزكوة في نفس الامر مقتضى  
 ملة الامارة وهو التسليم المشرع يحقق في الجميع فلفظ غير مستقيم وامر  
 الاحتياط واضح ولو صرف المكاتب ما اخذه من الزكوة في غير الكتاب  
 والغاري في غير الغزو والغارم في غير الدين استحب اذا لم يبيع  
 المكاتب لما لا السيد بان ابراءه عن مال الكتاب او بطوع عليه مطلق ومن  
 الشبه لا يرجع لا يملكه بالقبض فكان له فيه الضمان كيف شاء وعن الحج الوجه  
 ان دفعه اليه ليصرف في مال الكتاب او يبيع بالخالف لان المالك الخيرة صرف  
 الزكوة في الامانة وفي البعض منه العبد ولو دفعه الى السيد ثم عجز عن اداء  
 في المشروطة سرق فقد قطع الاصحاب كاليه وغيره على ما قبل بعد رجوعه الى الرجوع  
 لان المالك ما عود به فحقها الى المكاتب ليدفع الى سيده وقد حصل الامتثال  
 فليز من الاجزاء واما الفارم اذا صرف ما دفع اليه من سهم الفارم بين في غير قضاء الله  
 فمن المشهور بين المتأخرين انه يرجع لان فيه مخالفة لقصد المالك ومن الحج الوجه  
 لا يملكه بالقبض واجيب بان ملكه ليصرف في وجهه مخصوص فلا يبيع له غيره  
 واما الرجوع المدفع الى الفاري مع عدم الغزو ومقتضى المشهور بين الاصحاب  
 كما مر البعض لا يملكه ليصرف في وجهه مخصوص يستعاد مع مخالفة قالوا  
 وكذا الرجوع الى الغزو ثم عاد من الطريق على ما نقله بعضهم وانما يرجع من هؤلاء  
 مع مخالفة ملة الا ان يدفع اليه من سهم الفقراء حيثما اذن ذلك وجه  
 واضح ويجوز ان يعطى الفارم ما يفيض به الدين الذي انفق في المعصرة  
 من سهم الفقراء اذا كان فقرا جامعا للشرائط ويجوز ان يعطى من سهم الغنم من



جهل حاله فلا يجوز الا يتروك في المشهور فلا في الحق من التمسك ولا وجه له  
 يستدبر في حق المقام الذي لا يبعد اعتقاد الاجماع على المختار بما جحد الالفاظ  
 الذي يرجع اليه في المختار على ما حكى وما لا حجابا للمشار إليها في بيان القادر  
 من الالفاظ اليه في مقام تكون الشهادة الكناشيرة وافتقر لما يستفاد منها ويجوز  
 صفة الفقير بما عليه من الدين للمزك بل لا خلاف بين العلماء كما عن ظاهره في قوله  
 للمبغضه ومنها المردى في كاذب بارتضا من الزكاة بالدين في الصحيح عن عبد الرحمن  
 بن الحجاج عن ابي الحسن الاول ع من دين على غيره قد طال جسر عندهم في قوله  
 على فقنا نروهم مستوجبون للزكاة هل في ان ادعاهم واحسب عليهم من الزكاة  
 قال نعم ومروث ما عثر الله في الباب خبر عقبه المردى في كاذب بارتضا من الزكاة  
 دخلت نادا المظي وغسان بن عمران على ابي عبد الله ع قال افاقا لم رجعا بكم وجهه  
 غنبا رغبها جعلكم الله معاني الدنيا والاخرة فقال له غسان جعلت فداك  
 فقال له ابر عبد الله ع فقال لي ابر عبد الله ع فقال له بارك الله لك في بيارك  
 قال ويجوز الرسل في النبي عليه السلام وليس هو ايان زكوتي فقال له ابر عبد الله ع فقال  
 عندنا بثمانية عشر الف درهم عشرة وماذا اعطيتك اذا كنت كالف درهم من العقيقة  
 ف اذا كان ايان زكوتك احببت بها من الزكاة يا غسان لا تروى فان ربه عند الله  
 عظيم يا غسان انك لو علمت صامنة المؤمن من ربه ما تروى انيت في حاجته ومن دخل  
 على من سره واقله ادخل رسول الله ع وقضا حاجته المؤمن ببلغ المحزون والجاهل  
 والبصير وظاهره كغيره ان المراد بالمقامرة هي المقصد الى اسقاط ما في ذمة الدين  
 على وجه الزكاة ويصح الجماعه فانه الشهيد الثاني من جعلها عبارة عن احتساب  
 الزكاة على الفقير ثم اخذها مقاصد من دينه فبعد وان يقضى عند ابي من  
 الفقير ما عليه من الدين بان يدونها الى صاحب الدين سواء كان الفقير حيا او ميتا

ولو كان القدر واجب الفقير بلا خلاف يعرف كما لا يغيره احد من الفقهاء في باب  
 انه يخطى مبال المروث في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن ع من جعلها  
 فاضل مروث وروث عليه دنيا فلا يخطى به ولو يكن بمقتضى ولا يغير ولا يعرف ولا يغير  
 هل يقضى عنه من الزكاة الالف الا لقان قال نعم وفي الباب الثاني في الواقع قبل  
 باب الزكاة نتجت في الصحيح عن صفوان بن يحيى عن اسحق بن عمار عن الصادق ع من دخل على  
 ابيه دين ولا ينفق من الزكاة اياه من ذكره يقضى دينه في نعم ومن احق من ابيه  
 والمعلم القائل بالفرق على الظاهر في الباب في الصحيح عن زرارة عن الصادق ع من دخل على  
 عليه الزكاة وما في ابوه او شريكه عليه دين او زكوة في دين ابيه ولا من مال  
 كثير فقال ان كان ابيه او شريكه لا ثم ظهر عليه دين لم يعلم به بربر من ينقص عنه قضاء  
 من جميع الميراث لم يقضى من ذكره وان لم يكن او شريكه لا يمكن احدا من تركه  
 من دين ابيه فاذا اداها في دين ابيه على هذه الحالة اجازات عنه وهل يشترط قضاء  
 زكاة الميت من الدين كما يحكي كما لا الجماعه فيهم الحق في الثاني في ما لا سكا في  
 اولا كما عن الفاضلين بالفصل واثني عشر في الشهيد الثاني في الوفاء باستيفاء الدين  
 من الزكاة اما العدم او مكان اثباته او غير ذلك من اجتناب في وان كان غنيا  
 ولا بأس به على العموم ولا يترد عنهما من غير ظن معارض يستدبر ولا يشترط  
 الفقهاء في الغاربي والعامل والمواظفة ولو بهم بلا خلاف في عدمه ويشهد  
 في الغيبة اعني عية الامام ع سهرم الغاربي الا ان يجب الغرض وكذا اذا دم  
 المسلمين عدو يخاف على نفسه اسلامه فلا يقطع في العموم ويقطع في  
 الغيبة سهرم العامل فيهم كما عن الجماعة وقد مع غيره احد يبقا فيهما مع تمكن  
 الحاكم من نفسه ورجس لعموم ولا يترد الى النيابة وسهرم للمواظفة في  
 على ما اخبره الصادق ع هذا وقد تقدمت كلامه في المقصد الرابع في كيفية الاخراج



يجوز ان يتولاه اى خارج الزكاة المالك بنفسه او وكيله على المشع بلفظ  
 ظاهره وكذا اجماع ونيها ولود فع المالك الزكاة الى وكيله ليعرفها ونرى  
 حال الدفع اليه ونرى الوكيل حال الدفع الى الفقراء اجزاء اجماعا وعن ابي المالك  
 من بان ظاهرة وباطنة فالباطنة الدناير والداهم واموال التجارات والمالك  
 بالخيار بين ان يدفعها للامام او من يتوكل به ومن ان يدفعها بنفسه على نفسه  
 بلا خلاف في ذلك جيل افضل حله اموال الظاهرة مثل الماشي والعتلات  
 الى الامام هذا مضافا الى المستقيمة ومنها صحيح زكاة المروءة كقوله في الزكاة  
 نفع من القصة من رجل بعث الى اخيه ليركز زكوة لنفسه مضافا فقال ليس  
 على الرسول ولا على من رآه من الجزاء في باب المصدق في الصحيحين على بن عيسى  
 من اخيه الحسن من يلم صدقة الشرع على لا باس به فقال ان كان فقرا فزكها  
 في مضافها وان لم يكن فقرا فزكها منه رضعها او مضافها عليه فاعلموا بما جازع من  
 وجوب حملها الى الامام وما لا يقضى به وهذا يعتبر عند الوكيل كافتك امروا  
 اقربها ثم علما بالمستأجر من صحيح علي بن يقطين المتقدم وقيل قوله في حملها وانطلق  
 بالزكاة كما مر في تلك الظواهر الاخبار الكثيرة في يجوز ان يتولى اخراج الامام في  
 الساجح ان اذن له الامام بلا خلاف كما مر بعضهم والا اود ان لم ياذن الامام  
 فلا يجزى للساجي فليست بلا خلاف مع ذلك كافتية لانه وكيل من الامام فيكون  
 تصرفه مقصورا على موضع اذن من الموكل ويجب حملها الى الامام في ظاهره  
 وكذا اجماع هذا مضافا الى اخراج من خلافه من وجبه في اولها واجب اثنان  
 من الامم لوجوب متابعتها جميع الامور ولو فرق في اثنان لا اشكال واخرها  
 راي تضاده في كراهة خلافا للحكي من الجماعة فلا يخفى ولا من هين لا خصا من الحكم  
 بطلب الامام ومع ظهوره في وجبه تنفي الاحكام وحال الغيبة زماننا يجب



ونفها الى الغيبة الجامع لشاغل الانفاء ليعرفها في مضافها الشرعية فلا يلحق  
 عن المقيّد بالخجل يجب ذلك وابن زهرة يجمع عدم معرفته المالك لا مطلقا ولا  
 وجوبها يعتقد به وفي جملة من عابا بهم تقييد الغيبة بالمأمن وسرهم لا  
 يتوصل الى اخذ المحقوق مع غنا ثمة عنها بالخجل الشرعية وهو لا يجوز ذلك  
 نافذة الهمة ساقطة المنة وفيها اضرار بالمستحقين ونقض للحكمة المقتضية لا  
 استحباب حملها اليه ويوجب عليها على الاصناف وفي كراهة وهو قول كل من جاز  
 التحصيل والى من يمكن منهم وظاهره الاجماع كاستقرت ما قاله في التحصيل المحجة  
 وفي ذلك قوله لا افضل لغيرها على الاصناف واحصا من جازع من كل صنف  
 هذا مذهب اصحابنا لا يستحب تحصيل اهل الفضل على غيرهم بخبر عن المروءة  
 في كافي باب تفصيل اهل الزكاة بل عن المقيّد بغير تفصيل الفقهاء في الزكاة  
 على فخرها بهم في الفقر والبقرة والطهارة والادب انهم وهذا القول  
 ضعيف لا يجب تفصيل من لا يثبت على الذي يثبت على عبد الرحمن المروءة  
 في الباب تفصيل الا ان روي عن غيرهما المارة في بيان واجبة الفقير عنقه ويصحب  
 صدقة الماشي الى الفقيرين وصدقة الفقيرين وما قيل بالغيب مما اوجب الاذن  
 الى الفقراء المداغين خبر عبد الله بن مسكان المروءة في الباب ويجوز تحصيلها  
 من صنف واحد بها اي بالزكاة وفي كراهة بغير تحصيل بعض الاصناف بجميع الزكاة  
 بل يجوز دفعها الى واحد وان كثرت ولا يجب حملها على الجميع عند علمائنا اجمع  
 شعرا بل بعض الخلافات من العامة ومن الجماعة في خلافه هذا مضافا  
 الى المستقيمة وعليه في كراهة سقطت لبيان المصنف فاعلموا كاذبي في يجوز ان  
 يعطى غنا اي ما فيه دفعه وما يرد على غناه وفي علمائنا اجمع قاله  
 في هي وهو الحجة مضافا الى جملة من الاخبار المتقدمه في صدقة الفقير لا يجب حملها





اي الزكاة عن بلدها اي اذكرة مع وجود المسحق في بلد ذرة فالحق في الشيء  
 بل ذرة تنسب الى علمائنا اجمع مؤذبا لاجماع كامن في لما فيه منع خطر بعض  
 لا تلافيها مع احكامها لا منصفها فيكون حراما ولا شرعا في وجهه في القدر  
 وفي الاول ان من منع بالضمان وقال الثاني بالمنع لما مره موقفه بأنه يكون المقتل  
 بمنزلة الشروع في الاخراج فلا منافاة فلا فالشئ في الحق به لفت جماعة من  
 تاجر كما من العبد واليه في الاقتصاد وغيره وصاحب السبل وظاهر الحق في الجواز  
 بعضها بعضهم بالكره وهو لا ترتيب للعموم والمردى في كافي باب الزكاة تبعث  
 من بلدة الصحيح من هاتين الحكم من الصم في الرجل يعطي الزكاة في قسمها الى  
 ان يخرج الشئ منها من البلدة التي هو فيها المعتبرة قال لا باس في خبره من المردى  
 في التباين صحيح احمد حجة المردى في باب في رجل يملك الزكاة عن الرجل الثالث  
 عن الرجل يخرج زكوة من بلده الى بلد اخر فيصيرها فاحيانا في رجل يخرج زكاة  
 عن بلد ولا ذهاب مدعي الاجماع على الخلاف كان القول بالجملة قويا لكن  
 مع الجواز مع الكراهة في خبره هو من لو نقلها اجاعا وقد مر في خبره في  
 عليه ولو قلنا بخبره نقلها او وصلت الى الفقراء اجزائه اجاعا كما في في  
 ذكره لفت ذلك للعموم وكان المسحق الذي هو من غير بلده حاضرا في نفسه  
 او بكماله في حق اعطائنا بل لا اشكال كالا اشكال في عدم الجواز على القول بلوان  
 الى السبي في البلد وهو اهل له ويحرم تاخير الدفع مع المكث من اهلها  
 المستحقها فيفسد اذا اخرها عند التلف لا بد فيها اي لكن لما مره  
 من قبله ان يكون النقل الى بلد ما للثاوية كاصح البعض ويجوز النقل مع  
 عدم المسحق في بلدها اجاعا كافي ذكره ولا ضمان عليه في خلاف كافي في  
 لما مره في قول المعتمد بشرط الضمان او في في اذا نقلها اقتصرت على اذكار

التي

التي يوجد المسحق فيها اسحبا باعندنا ووجد باعند الغائبين بحجبه النقل في ذكره  
 مع كونهما من الحرمين فلما استشكل ذلك قال ينشأ من جواز النقل من بلد  
 المسحق ومن كونه طلب المبعيد نقله عن القريب مع وجود المسحق في اوله  
 ولا يرى عدم وجوب ذلك ولو قلنا بالحق بمراتبه للصوم من غير ظهور معارض  
 بعينه به ولو حفظها في البلد حتى يحضر المسحق فلا ضمان الله وحيث  
 النقل الحية بلده اذ لم يوجد المسحق في بلده مع وجوده في غيره فضا الحق في الزكاة  
 وبذلك صرح البعض قال وجه لا يبعد ترتيب الضمان على الحفظ في البلد  
 ويجوز صحتها اي اذكرة في بلد المال لو كان غير بلده بلا خلاف في خبره  
 كما قال البعض بل في ذلك هذا عند هه العلماء كما في خبره في كافي باب  
 الزكاة تبعث في الصحيح عن عبد الكريم بن عتبة الهاشمي عن الصم عن رجل قال  
 يقصر صدقة اهل البوادي في اهل البوادي وصدقة اهل الحضر في اهل الحضر  
 ولا يقسمها بينهم بالسوية اذ يقسمها على قدر ما يحضر منهم وما يرى ليس في  
 ذلك شئ موقت ويجوز دفع العوض في بلدة بلا خلاف في خبره في كافي  
 واستظهر خبره فيها المراد بالعوض مثل الواجب بحملان يكون المراد اعم  
 من القيمة والمثل وفي ذكره القطر الاضطررها في بلده ووجه البلاغ في  
 فيه امره كما من الاحتيا وهو المحجوب ويطلب الامام والساعي اذا منصفها اي اذكرة  
 وجوبا على اهلها في وجوب دعاء الامام والرضا وسحابه في ان اظهرها  
 انما في للاجماع على الرجحان في الجملة وانه قد من اموالهم صدقة نظرهم وذكركم  
 بها وصل عليكم غيرنا هه لا تمام ذلك واما الساعي الفقير فلا يجزى عليها انهم على  
 فلا لئلا لا يخرج في يده للاصل واما المسحق فلا يجزى عليها انهم اجاعا على ما حكم  
 ثم في الخبر الدعا بالجميع ويجوز بلفظ الصلة وغيره والقول بتعيين الاول كما في ذلك





ما لا وجه له من كونه ينبغي ان يتن فالله اعلم بما اعطيت وجعل لك ظهورا واما  
 ذلك الله لك بما اقيمت وشهدا من المال لكونه لكن في هذا حله اى  
 كماله والسالى بلا خلاف بين العلماء كان في لغوي المردى في باب الزكاة تبين في  
 المصنف عن عيدين زكاة من الصفة ان قال اذا احتجها من مال فذهب ولم يسبها  
 لاحد فقد برى منها لا من ماله ولو استحبها بابا لهما الى الامام والسالى على ما  
 لا يفيقه الاجزاء والاعادة بخلاف الى دليل مفقود في المقام وكن الكلام بالنسبة  
 الى الفقيه المامون ويعطى ذوق الاسباب كان يكون فقرا عاملا وغاربا غاربا  
 مثلا بكل سببها حصولا لوصف اشغاله المانع واقل ما يعطى الفقيه ما  
 يجزى في الضرائب الاول استحبها ايا ما كان الا قل ما يجزى الضارب الاقل في خف  
 شقاله الذهب حنيفة وراهم في الفضة وهو المحكى من اكثر المذاهب في كافي باب اقل  
 ما يعطى فالصحيح من ابي ولا خلاف من الصفة لا يعطى احدا الزكاة اقل من درهم  
 فصاعدا وفي باب ما يخرج من الصدقة من مائة من عار وعبد الله بن علي الصفة  
 لا يجزى ان تدفع الزكاة اقل من درهم في الفضة وضعف الاستدلال بالثبوت  
 كما قيل بل من الاشياء والقيمة الاجماع خلافة المحكى من الاستسكان والظاهر من هذا  
 في اقل ما يجزى الضرائب الثاني ائنه درهم للاحتياط في الفضة وعشره دينار في الذهب  
 ولم اجد دليل وما حكم من المسائل المصنوعة اقل ما يخرج من الزكاة درهم للاحتياط واجماع  
 الفقه الحنفية من مائة من مائة من المصنف في الجواز واجماع الفقه في المانع في  
 الجواز الاجماع منها خبر جليل في الصفة التي في باب التبرع الى المردى في الزكاة  
 كان لا يثبت عندنا ومنها في مقابلة ما في الجواز في الفضة والعقل بعد النقد في  
 من المحكى في كافي من اجماعه وهذا هو التقدير على الوجوب كما عن ظاهره ان  
 الاعتبار بل من مخرج جلد منها فداد في غيرها الاجماع تبعا لظاهر المردى في الاحتياط

وهو  
 اقل ما يخرج  
 من الزكاة  
 في اموال المسلمين فلا  
 تقبلوا احدا من الزكاة  
 اقل من درهم

كافة لا يجاعز منهم كونه معها عليه اجاعز في اشكال الاول احرط وان كان الثاني  
 له الاول جرد شجرة الحكم المذكور بل يحسن بضابا لفضله كما هو مورد الاجماع في  
 وغيره احرط في الثاني احرط في الاول ليله قليل خبر مومنة المتفكر وجهان ولعل في ترتيب  
 الاول انضار انما خالف القدر على مورد وان كان احرط هو الثاني ثم لو فرض  
 قيمة الواجب من ذلك كما اذا وجبت عليه شاة لاشاوي حنيفة وراهم سقطت الفضة  
 قطعا ولو اعطى ما في الاول شد وجبت الزكاة عليه في المضارب الثاني سقط اعتبار  
 النقد بيا فلم يجتمع معدرا يبلغ الاول ولو كان له مضاربان اول وثان فلا هو في  
 الجميع لراعد خلافة المحكى من الشهيد الثاني وغيره يخرج اعطاء ما في الاول الواحد  
 وما في الثاني اخره في كافي ولا يخرج في القولين واستشكل البعض بالطلاق الذي  
 عن اعطاء ما دون الحنيفة وان كان الامثال بدفع الجميع الى واحد ولو فقل الخوف  
 وجبت الوصية بها اى بالزكاة عند حنيفة الوفاة لتقف الواجب على الفرض  
 في الوصية ما يحصل ببر البروت الشرعي وهو الشهيد ان واجب مع الوصية الزكاة  
 اية وفي حنيفة وهو احرط والظاهر خبره وايداعها عند من يبقى بر ليوصلها  
 الى المستحقين عند خوف عدم الا بقال بدون ذلك الذي هو احرط في حنيفة  
 كحرفها اى الزكاة قبل اى قبل حنيفة الوفاة لا علم خلافا بين الاجماع في حنيفة  
 في حنيفة العقل عند من المستحق في حنيفة عند وجوده في لا اجد هذا القول بجملة  
 من الاجماع ومنها على ما يحكى عند المفسر من ترتيب صحيح في الجواز في باب الزكاة  
 تبين من الباقر اذا اخرج الرجل الزكاة من ماله سماها لقوم مضاعفة او اقل  
 بها اليهم مضاعفة فلا شيء عليه موقوف يرضى بن يعقوب المردى في باب  
 تجزئ الزكاة عن الصفة وكذا في محل على شهر فيصلى الى ان اجب منها شيئا فاشتر  
 ان يجزئ من سبله كونه عندى عنه فلا اذا حال المحل فخرجها من مالك



ولا غلظها بينه واعطاه كيف شئت قلت فان انا كسبتها وابنتها يتقيم في العلم لا  
 بغيره ومقتضى الاجزاء استحباب العمل بعد العمل كما اخذوا المصنف والماد بالقرن  
 في الفاضل كما صرح به عزير احدى مقتضاه كونهما اما شريفا ولا يضمن عند التالف الا  
 مع الشقيط او تاخير الدفع مع التمكن من ابعادها الى المستحق كما افته بغير واحد  
 ولا زمر ذلك عند جواز ابدائها بعد العمل كما قطع برفقك والفرار تابع لها  
 كان او منفصلا على الاظهر فاق لغير واحد خلاف للدررس فلما لا ولا جبر سيما  
 بعد ٢٢ لثقات الى المردى في كافي باب النوازل الواقع في امر كتاب الزكوة من  
 الجهرية عن الباقر عمن الزكوة بحجب على من اصابه لا يمكن ان اورد بها في الغن  
 لها فان اجبرت بها فانت ضامن لها ولها الرجوع وان تريت في حال ما عملتها من  
 عيانه تشغلها في تجارة فكيف عليك وان لم تغلها واجبرت بها فغلب مالك فلها  
 بقسطها من الرجوع ولا يضمن عليها ويجب النية بلا خلاف بين الامام وهي  
 شرط في اداء الزكوة فلا يصح من دونها عند العمل كما مر على الامام في كافي في زكوة  
 ويتعين النية عند الدفع عند علمائنا واكثر العامة كافي في ثم حكى عن بعض العامة  
 جواز دفعها بالزمان البسيط وهو باطل لانه ما سبق ان لم يستد خلا الدفع  
 من النية وان استلزم تحقق الشرط انتهى فتم والماد بالدفع الدفع الى المستحق او لا  
 ماصرا وناشرا وكيل المستحق ان سوغنا الركالة فيه كما هو الاظهر لا يرضى كيبلا  
 في المباح خلافا للحكي عن الغافه والحكي فلا يجوز وسبقهما كوجبة الثقات الى ان  
 اقامت الركيل مقام المملوك في ذلك يحتاج الى دليل ولو ثبت بغير ما عرشنا النية  
 المعينة اغاها المشتبه على الرجوع والرجوع بالدفع على كونهما في الدفع  
 عن ذكوة مال او فطره منقرا وعندك في ذلك نظر قد عرفت وجهه في الطهارة  
 والصلاة ولقد اجاب المحقق النية اعتقاد بالقلب في الاعتقاد عندتها انها ذكوة

نفيها

بقربها الى الله تعالى كذا في ذلك ويكون النية من الدافع اما ما كان او ساعيا او الكا  
 او وكبلا ولو كان كذا دفع غير المالك جاز ان يتولى اهلها اهل المالك  
 عند دفع احد الثلثة الى المستحق او احد الثلثة ويجوز ان يكون الماد ان يجزى  
 شبرا احدا ٢ من غير المالك عند الدفع الى احد الثلثة ونية احداهم عند الدفع الى  
 المستحق تحقيقا لمقامه ان المالك اذا انزى بين الدفع الى ماصرا وناشرا ولو عامما  
 كفي وللمستحق ما عند دفعها الى المستحق اذا مثال ٢٢ مقتضى الاجزاء اما ان انزى  
 الامام او الساعي عند الدفع الى المستحق وللمستحق المالك عند الدفع اليها فهل يجزى  
 ملكا كما اخذوا المصنف على ما سيجي وعن المحققين ام لا مطلقا كمال اليه فانه ام لا ولا  
 ان اخذها كرها والثاني ان اخذها طوعا كما من المصنف ايضا وعن طائفة ان  
 اخذها كرها اجزاء وان اخذها طوعا ولم يتوارى برب المال لم يجز في نية شريفة  
 الله تعالى وليس الامام مطلقا في دفعه نية شريفة او جبر لعل وجهها ٢٢ ولا  
 علا بالعموم من غير ظهور معارض يعتد به واذ انزى المالك عند الدفع الى الركيل  
 عند الدفع الى المستحق فقد اجزاء اجاعا كما حكاه في الخبرين وكذا في ولو انزى  
 المالك عند الدفع الى الركيل ولم يتوارى الركيل عند الدفع الى المستحق لم يجز  
 عندنا في كافي في موميايد ع في اجاع واذ انزى الركيل عند الدفع الى المستحق  
 ولم يتوارى الركيل عند الدفع الى المستحق وذهب المصنف الى اجزاء وهو الحق  
 عن تاخر عنه ولا بأس به لعموم الآية من غير ظهور معارض يعتد به ولو فوجها  
 جعل الدفع احتمل الاجزاء بل هو الوجه مع بقاء الدين وكذا عند التالف اذا  
 علم القابض بالحال لئلا يتأخر في ذمته فيجوز الاحتياط في ما يراى الدين  
 اما على استثناء العلم فكلاهما لا يثبت به اجزاء بالنية بعد الدفع على  
 ما حكاه عن ولو قال ان كان مالى لغايبها لما فيه ذكوة وان كان نالفا



فما قلنا صحيحا بالعموم من غير ظن بمعارض ولو قال او نأخذ بطل سواء قال ان كان  
 باقيا هذه زكوة او نأخذ او قال هذه زكوة او نأخذ فله وعن الشيخ الحكم بغير التاخير  
 لا يرجع الى الشراطين السابقين العيصيين والوجوه ان المخرج ينزله الى ارادة  
 المكلف فان كان ما ذهبت اليه من كون زكوة او نأخذ على تقدير ما حد فلا يخرج  
 ولو خرج عن اهل مال غير غني يعين صحيح وانصرف الى اهل مال بشرط تساوي  
 المالين في القدر الواجب لاختلافه وكان المخرج من جنس اهلها انصرف الى  
 ذلك ايصح لو اخرج ونزى عاى ذمة للعموم بالجملة لا بشرط تعيين الجنس الذي  
 يخرج منه بان ينزى هذه زكوة مالى الفلانى بالاختلاف يعرف ولا فرق فيه بين  
 ان يكون محل الرجاء عنه محمدا او مقعدا ولا بين ان يكون الحق محمدا او محمدا  
 كما يبين من الغم وحسن من الابل او مختلفا كضاب من النعدين واخر من الضم  
 ولا ينصرف المخرج الى اهلها بعينه اذا اعطى القيمة المساوية لكل منها فلو وجب  
 شاة في ضاب من مختلفين ودفع شاة عا دمة بئذ الذمة منها تبقى شاة  
 فادمة وكلها واجب وبقرة ودفع بقر مساوية لكل منهما عاى ذمة وهى  
 يخرج المال بعد ذلك في صفة الى ما شاء منها كما من كرة او تنزيع فيه كما من  
 وجهان وتظهر الفائدة فيما لو تعلق بكن من اخرج الفريضة فاخذ الضاب من الابل  
 المستحق دون الاخر فخط الاول ان صفت الخرج الى الباقي بئذ ذمة وان صفت  
 الى الثالث كان عليه اخراج شاة للباقي وعلى الثاني يخط عنه نصف شاة ولو  
 خرج عن ماله الغائب كان سالما فان قال القاضى ان النقل الى غيره بان  
 من غيره مما وجب عليه من الزكوة ودفع للمحكي عن الشاهد وعن الية المنع من  
 جهاد نقلها الى غيره لغوات محل النية ويروى العموم من غير ظن بمعارض  
 لكن بشرط بقاء العين او علم القاضى بالمال فيكون اشكال ولو قال ان كانت الغائب

بأقايه  
 كالمستبعد ان شرط ذلك انما عند  
 النقل من ماله الغائب الى غيره

باقيا هذه زكوة وان كان قال القاضى الخاصة فلا قرب العترة كما صرح بعضهم ما كيا  
 من كرة ايضا ومن احتال المنع هنا ايضا ولو قوى عما يصلح لم يخرج ولو وصل  
 لغيره جاز الا تباين بالموت قبل دخول وقت ولو قوى الدافع لا المالك  
 صحيح طوعا كان الاخذ او كرها على الاظهر ما منع من قبيل **قال** كره لا يخرج الفقير  
 ان يأكل ولا يأخذ من مال مانع الزكوة نقاصا حقه وجهان او غيرها نعم على العموم  
 المنع المستفادة من المروى في كافي باب قضاء الزكوة عن الميت في الموت  
 عن عباد بن صهيب عن الصادق في رجل نزل في اخا حج زكوة في جوفه فله  
 الوفاة حسب جميع ما كان نزل فيه مما لو من الزكوة ثم اوصى اليه بغيره يخرج ذلك  
 فيدفع الى من يجب له ان لا يخرج ذلك من جميع المال انما هو بمنزلة دين  
 لو كان عليه ليس للورثة شيء حتى يوروا اما اوصى به من الزكوة بعد اللقات  
 المالمدي في كافي باب قضاء من الدين في الحسن او القبيح عن ابي بكر المحض عن  
 الصادق رجل كان له على رجل مال فخره اياه وذهب به ثم صار بعد ذلك  
 الذي ذهب بماله مال قبله ياخذ منه ما كان ماله الذي ذهب به منه ذلك  
 قال نعم ولكن لهذا الكلام من جعل الله في اخذ هذا المال كان مالى الذي ذهب  
 منه ذلك الرجل اخذ منه وان لم اخذ ما اخذته حيا ثم ولا ظلم والمخبر جميل  
 واسحق وعلى بن الحسين والباقى وعبد الله المروى وصافى باب من له على غيره مال  
 فيجده ويعضده قوله نعم ما على الحنين من سبيل ولا ما مر ان ياخذ الزكوة من  
 المانع فقرا مع الامكان وضع غيبة ظلفقيه ذلك لعموم النيات بل للمؤمنين ايضا  
 عن المنكر وامر بالمعروف ونهي عن المنكر في حجة من الاخبار والمروى في كافي باب من  
 الزكوة وجعله من الاخبار والمروى في كافي باب من له على غيره مال  
 وتعلق فله عاقر المؤمنين ودفع الى الظالمين المانع عن حقوق الفقراء المضطرين



ما يوجبها من انكر وجوبها من ولد على الفطرة وثنا بين  
 المسلمين فهو من فضل من عزان يشاب وان لم يكن من فطرة بل اسلم عقيب كغير  
 استيب مع علم وجوبها ثلثا فان تاب ولا فهو من ولد وجب قتله وان كان من فحش  
 وجوبها ومنعها فهو ناقص بضييق الامل عليه ويقا له حتى يدفعها لا تخرج ذاب  
 عليه فان اخفى ماله جسد حتى يظهره فذا ظهر عليه اخذ منه قدر الزكاة لا ازيد عن ذلك  
 اجمع بل يعزوه الى ان قال ولا يحكم بغير المانع مع اعتقاد وجوبها عند ثلثا ومبر  
 قال عامر اهل العلم وقال احمد في رواية انه يكفر وقال في حق ويقا تمل مانع الزكاة  
 حتى يؤذيها وهو قول العلماء الى ان قال ومن طريق الخاصة ما رواه ابن بابويه عن  
 ابيان بن قنبل عن ابي عبد الله ع قال وما في الاصل من اهل البيت من الله تبارك  
 ونعم لا يقضي فيما احدث حتى يبعث الله قاضيا اهل البيت فاذ بعث الله محمدا فاعنا  
 اهل البيت حكم فيها حكم الله نعم الزاقي المحقق يرجع مانع الزكاة بغير اعتقاد  
 لان المنع منقوض بغير على الا ما امر الله مع القدرة قال القاضي وان كان مباحا  
 الا انما يحكم بكفره الى ان قال اما لو علم من انكار وجوبها ان لا يكون كافرا فلا يحل  
 ليحس ذراعي المانعين وان حل قتالهم الى ان قال ان ظهر المانع للامام دون ماله  
 ضيق عليه وجب حتى يظهره وان ظهره ماله ضيق عليه حتى يؤذيها فان اقتصر اخذها  
 الا ما رويها ولو مات من اعتق من الزكاة ولا وارث له فبما اراد الله  
 راي حكيم عن ثعلب بن عزمه عن كثر المبل الى كاهن ابنه في الشجر واستدل  
 لهذا القول بان الا جماع واقع على ان الامام عريش من لا وارث له وفيه المنع من علمه  
 الواجب فان ادب باب الزكاة ورثته الشافعي الى المروي في العلل في الصحيح من ايرب  
 بن المحسن عمن مملوك يعرف بهذا الا من الذي يحسن عليه اشتريه من الزكاة فاعتقد  
 فقال اشتره واعتقد قلت فان هدمت وتزك ما لا فقال ميراثه لا لا الزكاة لا اشتريه

بسم

بسمهم وفضلت اخر بما لم وفي كافي كتاب الزكاة في باب العمل بحج في الموقن من مبدئ  
 زكاة من الصلوة عن رجل اخرج زكاة ماله الف درهم فلم يجد موعضا يدفعه  
 اليه فنظر الى مملوك يباع بين يديه فاشتراه بتلك الف درهم الى اخرها  
 من ذكره في الحديث عن عمر بن الخطاب ع قال نعم لا بأس بذلك قلت فان لم  
 ان اعتق ومارى الحر المحرور واحترق واحدا من الاشياء وليس له وارث فمن يرث  
 ان لم يكن له وارث قال يرث الفقراء المومنون الذين يستحقون الزكاة لا ينفوا  
 اشترى بما لم ينفوا الى ذبا لا كثرة ان وارثا ادب باب الزكاة بل ينسب في الى  
 علمنا شمر بن عثمان بن عبد الله بن المغيرة قال وهما جند اخر وهو ان يقر بيرة الامام  
 كاهن الفقراء لا يملكه ولا يذله ولا يملكه من الزكاة فيكون سائبر ويعقوب بن ابي الزهر  
 منعق الرواية فان في فطرتهما ابن فضال وابن بكير وهما فطريان عزان حقيق علمنا  
 على العلم بها كان اولي وذهب عن جبر اما ما من المعيد بان ما ذكره من المال  
 للفقراء والمساكين بل ادب باب الزكاة اجمع لان التعليل بغيره اقل وهو الذي يرضون  
 خبر عبد الله فلا يضر نقصان الفقراء نعم ذكره في واحد من الاحكام من ذلك في  
 الفقراء لا يتم زيار باب الزكاة وفي حال الغيبة يستحقون ما يرثه الامام ومن لا وارث  
 له غيره فيكون الميراث من باب الزكاة واما التفصيل الذي يظهر من حيث قال  
 وفيه راي في خبر عبد الله الى ان لو اشترى من سرق الدار لم يطل بالحكم الا ان اشترى  
 بشيئ من الاموال غير ميراثه الا ما روي عن الفاضل المقداد بن قيس في بيان الله انه  
 احداث قول ثالث مع ان ظاهر خبر عبد الله وقيل الشراء بجميع الزكاة لا سرق محض  
 مع انك عرفت ان الاموال في الصحيح ما يكتف في دفعه وجره الكليل والوزن  
 على المالك لتسليمه الدفع الواجب على المالك على ذلك فغير الاجرة فتارة الحق المقداد  
 وفاة للشهود خلافة الحكمي من الشية في منع من طه فحسب من الزكاة ولا وجب له

في الحديث لا انا اشترى بالمال  
 الزكاة فله ان يراه  
 فحسب للفقراء والمساكين



فيكون ملكه لما يقصد في برأيه أو بالأخلاق كافي في سواء كانت الصلوة واجبة  
 أم مندوبة ولو اشتراها انفقها البيع وملكها المشتري بالأخلاق بين العلماء إلا  
 من أجل أنه قال بطلان البيع قال ولو احتاج إلى شرائها بان يكون الفرض جزءا  
 من حيوان لا يمكن الفقير من الاستغناء به ولا يشترطه المالك ولا يحصل له ذلك  
 منه ابتداء عنه جاز شرائها وذلك الكراهية إجماعا ولا كراهة في الميراث ونحوه  
 مثل شراء الركيل العام وفيه لو عادت إليه ميراث لم يكن ملكا بالأخلاق إلا  
 من الحسن بن الحسن وابن أوك وعليه يدل الأصل وينبغي ومعه النعم في المنكشاف  
 كاصول الأذان في النعم وانما ضل لا بد والبقية هي من العلم ما ذكره العامة كاصح  
 بعضهم النظر الثاني في زكوة الفطرة والمادة بالفطرة أما الخلف في الماد زكوة  
 البدن أو الدين في الماد زكوة أو الفطر في الصور في الماد زكوة وجوبها ثابت  
 بالكتاب قال الله تعالى فلما أفلى من ثوبه وذكر اسم ربه فصلى والسنة المستقيمة ولا  
 جاع يجب عند هلال شوال أخراجه صاع والتقديم بالصاع إجماع على الفقهاء  
 عن الجماعة علا بالمخاورة عن خلا لا استفاضة وما ورد على نصف صاع من مخطئ  
 محمول على الفقهاء كما يدل عليه خبره في أخباره في بعضها أنه من بلغ عثمان في آخر  
 معونه وأخلفا في وقت وجوب الفطرة فلا ظهر وجوبها بحال السؤال  
 بعد غروب الشمس من آخر يوم من شهر رمضان وقالوا في المحكي عن النبي في الجوارح مرة  
 والمطلوب أكثر المتأخرين علا بالمردى في كذا في الفطرة في الصحيح عن كعب بن عمار  
 عن الصومع من موارده ولد ليلية الفطر عليه فطرة قال لا يخرج من الشهر عن يهودي  
 أسلم ليلة الفطر عليه فطرة قال لا وفي غير ذلك من غير أن يخرج من الشهر عن يهودي  
 عن الصومع في المرودي ولد ليلة الفطر واليهودي في الفطر ليلة الفطر قال من  
 عليهم فطرة ليس لفطرة إلا على من أدرك الشهر بصلية في الثاني الصحيح من زرارة أبي  
 رواه غيره

بصير من الصومعة من قال من تمام الصوم إعطاء الزكاة في الفطرة كما أن الصلوة على  
 النبي تمام الصلوة لأنه من صام ولم يؤد الزكاة فلا صومه وإذا كان متعمدا ولا صلوة  
 وإذا ترك الصلوة على النبي رآه أن الله يحجج مد بها قبل الصوم قال فلا يخرج من ترك  
 وذكر أنهم به فصل بناء على أن المتأخر من قبل النبي متما للشيء هو جاز ٢٢ نيات  
 به بعده وبلا فصل فلا في المحكي من التأخير وقت والمصنف ٢٢ سكا في السيد  
 والقاضي والحلي فطالع الفجر من يور الصلوة في وقت في باب في زكاة الفطرة في  
 الصحيح من العيص بن القاسم عن الصومع عن الفطرة في وقت في باب في زكاة الفطرة في  
 قلت فان بقي منه شيء بعد الصلوة فلا بأس من حفظه عما لنا منه في وقت من في  
 كتاب من إبراهيم بن يونس عن الصومع الفطرة أن أعطيت قبل أن يخرج إلى العيد في  
 فطرة وإن كان بعد ما يخرج إلى العيد في وقت من بعد احتمال كون يوم الفطر في  
 للصلوة أن قبل الصلوة كما يعم عند طبع الفجر فلا فضل في يوم قبله وعليه العلم بالنسبة  
 إلى الحارث بن عمار القائل بالفرق بين المضاف إلى ما قبل بان المتأخر في السابق أن الماد  
 والقبلة إنما هو بالخط المقابل لما بعد الصلوة لا المتأخر الذي منها حقيقة وهو  
 ما ذهب إلى الصلوة مع أنه لا فاقل بمرضا لا اتفاق على كون ما بعد الفجر غير فضل في  
 مع أنه من متبادر منه وأما ما أجاب في كذا من رواية الحارث بن عمار إنما دل على  
 وجوبها خارجي عن أدرك الشهر على أن أول وقت وجوبها أخراجه الغرض  
 وأحدهما غير الآخر فزده لا طلاق أنه كان لنا وما يورى له كلامه بان موضع النزاع  
 إنما هو في وقت أخراجه لا في تعلق الوجوب في غير خلاف ما ينفرد بالحاجة ما  
 لا ينفرد ذلك القول بان محل النزاع أن كان في وقت تعلق الوجوب بغيره الدليل هو  
 ترجيح ما رجحناه وكن أن كان في وقت أخراجه ثم لا حول التأخير إلى طبع الفجر أخرا  
 بالمتيقن عن الجماعة من إخبار الحارث بن عمار بالصلية قال لا الصاع أربعة أملا د











كيف يذوله عليه قبل دخول شوال وبقائه عنده انما يدخل وان لم يكن قد اكل  
 كاحضاره الشهيد الثاني فلا عفت ما قاله من ان كيف ذكركم بشرط الاكل عند  
 الضيف كالصانع له الا فظا لسفرا ومرض كما يميل اليه جميع الفائلة او جبر الذي  
 يظهر من الاخبار ان المناط صدق الصلوة عرفا فلو جوب تابع له وثقة الجماعة  
 لا صدق الضيف كما تقرر بعضهم ولا سناد في هذا التقم الخ المردى في تير في باب  
 زكاة الفطرة في العيدين من مخرجين بن يدعي العم ثم من الرجل يكون عنده الضيف من  
 اخائه فيخرج من الفضل فيؤدى عنه الفطرة فقال نعم الفطرة واجبة عليك من العم  
 من ذكره ان في صغيرا وكبيرا ومملوكا فغيره جبراد عنه لا كفا في الجواهر في قوله  
 نعم والاراد ان يقول الفطرة واجبة عليك من يقول اني مثله ان المناط ان  
 لضعيف ايضا هو الصلوة وان هذا هو المعيار والقانون فاضا في الفطرة عن الغير  
 فليش اطلاق الجرا ينضم ولا انك عالم بان دلاله الكلام حين اشتغال المتكلم  
 بمرئيه ان لا يستقر باي عهد بمرئيه الا بعد انقطاع كلامه وعليه حكم بعده لا خلا  
 في الجواب بشيخ واما اجماع المقلد من الاضمار وقت القول الاول فهو من بشدة  
 الاختلاف الذي تراه واحوط الا تزال ما احضاره الشهيد الثاني في شرحه مقتضى اطلاق  
 النص والفتوى عند الفرق في الضيف بين المخذ والمقلد وكذا ان الضيف لكن  
 في ذلك لو قلنا الضيف في حيث عليهم بالنسبة انزل وفهم في الاطلاق في كل  
 بل مقتضاها ان يجزى بالصاع الكامل في كل واحد من الظاهر النص في الفتوى  
 عليه وجب في خارج ما زاد من الصاع الواحد لنقص واحدة وعليه فيحكم بالسقوط  
 من الاخر لو اخبر احد الضيفين بهذا الكلام مع بيان الضيف انما مع اعساره فيسقط  
 عنه لما مر في شرط الفطر وهل يسقط عن الضيف لغيره مع بقاءه كما احتل البعض كما  
 الصلوة او يحجب عليه الاخراج كما في غير واحد وجهان اقربهما الاخير عملا بالعمومات

وفيه ظهري

من غير ظهوره بخصه لما في هذا المقام وهو ان يقطع من الضيف المسمى بغير الضيف المعين  
 كما من بعض وكذا ذهب اليه اضرار الاول مع اذن الضيف والا لثاني كما احضاره لك  
 او جبرتها او سطلها للاصل وكذا الكلام لو تبيع الغير هو من كان ام معسرا باخراجها  
 من الموردين او باذن او سقوط التكليف بفعل الغير يحتاج الى دليل فيفقود في هذا المقام  
 ويثبت في قضاء العبادات عن الميت وبنوع المقرض يدفع الزكاة عن المقرض  
 غير نافع في نحو المقام كحكمة القياس في الشريعة لكن عزت في الخلاف في الاجزاء  
 اذا اخرجت من وجه المورس عن نفسه باذن الزوج وهو المحجج المختصة للفائلة  
 فذا عابا البعض فيه ايضا للاعداد اجزاء من وجبه وهداها المستاجر ان يجزى  
 الفطرة منه الا حيز المشروط نفقته على المستاجر لا كافيا من ثوابه ايضا وجهان  
 يشان من انه كغيره لا الاول ومن ان الفطرة المشروطه لا جرة في الثاني في  
 كذا يخرج الفطرة من المولود كذلك اي كان منه قبل الهلال بحيث يترك الهلال  
 ويظهر لك كغيره انه متفق عليه بين العلماء وعليه يدل خبر معتبر المتقدم في قوله  
يجب عنده هلال شوال كذا الكلام في المملوك المخذ في ملكه في العمومات ولو  
 كان بعد الهلال لو يجب للاصل وخبر معتبر المتقدم من هناك ولو جبر  
 بعض المملوك وجب عليه الفطرة بالنسبة واستدل لذلك بان ضيف المملوك  
 يجب نفقته على مالكه فيكون مظهره لا من رعا ما اضطره فلا يجب على السيد  
 اداء الزكاة عنه لا من رعا في بر الوفاة بل يكون ذكوره واجبة عليه اذا ملك بغيره  
 الحر ما يجب بر الزكاة علا بالعموم ويحكم في ذلك من الثاني ان في سقوط الزكاة  
 عنه ومن المولى اذا لم يعلمه لا من ليس بغيره في حكم نفسه ولا هو مملوك فيكون بغيره  
 على ما لا نرى من خبره ولا هو في صلوة موليه مثله من فطره لكان الصلوة ثم  
 قال في ذلك لا يخرج من قوة وفي خيرة لو قبل عليه الفطرة ان ملك ما يجزي الزكاة كان



في باعلا بمجره الا دلالة قال وعليها ذكره ابن بابويه وجوب فطرة المكاتب على نفسه وان  
لم يجز به من شيء في وجوب هذا الى قوله وراى من العوم بخلافه في سب  
في باب ذكوة الفطرة في الصحيح من عبد الله بن يونس عن الصادق ذكوة الفطرة صاع  
من تمر او صاع من زبيب او صاع من شعير او صاع من اقط عن كل انسان حر او عبد  
صغير او كبير ليس على من لا يجنبها قصد في بر حرم ولو وجب لهذا الفطر قال في الخبر  
لكان في باب الجليل والاحقر مراعاة من ادعاء السيد ما حكم به المصنف ولو بالسر  
المولى وجبت الفطرة عليه بلا اشكال لكان العيلة ولو بسخر للفقر في  
من نفسه ومن عياله عند علمائنا اجمع الا من شذذ في ذلك في جعله لمراده بالانزال  
سكان لقال في وجوب على ما حكى فقهاء الاشارة وعليه يدل بخبر الفضيل في  
في الباب ولما استحق اخذها او دفعها مستحقا الصحيح زكاة المردى في الباب في  
ضاف عليه في خبر اخرها ايضا بان يدل بصاحها على عيال من نفسه  
علا بالمردى في كل باب الفطرة في الصحيح على الفطر من سبعين عمرة عن اسحق  
بن عمار عن الصادق ع الرجل لا يكون عنده شيء من الفطرة الا ما يزدى من نفسه  
يعطيه عياله او ياكل هو وعياله قال يعطى بعضهم عياله شربة يعطى الاخر من نفسه ينفقها  
فيكون منهم جميعا فطرة واحدة وفي ذلك لو كانوا عيال مكلفين او بعضهم تولى العيال  
ذلك عنه ولا ينكح اخراجه ما صار ملكه عنه بعد ان يثبت ثلث في الزكاة المالية  
ولو بلغ قبل الهلال اي قبل عن ذيل الشمس الى العيد واسلم او عطل  
من جوفه واستغفر وجبا خراجها عليه اما الوجوب مع استكمال الشرائط  
في الوقت المذكور من موضع وفان بين العلماء في ذلك ويدل عليه خبره في الفطر  
في قول المصنف عنه هلال في غيره وجوبها على الكافر وعده حجة اخراجه  
منه وسقطها عنه بالاسلام اجماعا بيننا ولو كان اهل الكوفة بعد اي بعد

الهلال

الهلال المنسوب بغيره بالشمس الى العيد استحب الاخراج ما لم يصل العبد للمردى  
في يتر في ذكوة الفطرة من مولى من ماله من الباقي مما يجزى الرجل اهل فطره  
الفطرة قال في ذلك من جميع من يقول من حر او عبد او صغير او كبير من ادراك منهم  
لصلوة او الظاهر من الصلوة صلوة العبد وفي الجار من الفقة الرضوى ولذلك  
مولد يوم الفطر قبل الزوال او بعد فطر هذه الخبر لم يعرف في الحكم المذكور  
مخالفا الا ما من المصنف ان ولد ذلك مولد يوم الفطر قبل الزوال فوقع عنه الفطرة  
وايه ولد بعد الزوال فلا فطرة عليه وكن اذا اسلم الرجل قبل الزوال وبعده والظاهر  
ان اراد من ذلك الاستحباب كاصح في يتر في الباب المتقدم والمراد بقول المصنف  
ما لم يصل العبد قبل الزوال الشمس كان من يتر في باب الاخراج من الجنين بالا  
جامع كاصح في يتر في ذلك للاصل مقتضاه عدم الاستحباب ايضا ويخرج عن الزكاة  
والملوك وان كان شرف طاهر لم يعملها غيره بلا خلاف في وجوب الاخراج  
منها في الجمل عالا بالمردى في يتر في الباب ذكوة الفطرة في الصحيح من صفوان عن اسحق بن  
عمار عن الصادق ع من الفطرة فقال اذا عطلتها فلا يضرك من اعطيتها قبل الصلوة  
او بعد هاد قال الواجب ان يعطى عن نفسك وابيت وامك ولولك وامراك  
وخادك وفي الباب في الصحيح من عبد الرحمن بن الحجاج عن ابن الحسن ع من يعطى  
على رجل ليس من عياله الا ما يتكلفه نفقته وكسوته اتموه عليه فطرته قال لا انما  
تكون فطرته على عياله من نفقة وندرة قال العيال الولد والمملوك والزوجة وامه  
ونفقته وجوب اخراجه الزوجه ع الزوجة الواجب نفقتها عليه ولو لم يعملها الزوجه  
خلان الحكم من بعضهم فلا يجب الا مع العيلة واخاها ذلك وخيرة نظرا لانهما الحكم  
في الاخراج على العيلة ويروى الهلال في خبري ما روي عن المذكور في كماله  
ما في ذكوة يجب على الرجل المسلم الفطرة من زوجة محرمة عند علمائنا اجمع وفي يتر



يجب على الزوج اخراج الفطرة من زوجته وهاهنا على ما نشأ من افعالها غيره  
 يجب الفطرة عليه لا على الزوج كما لا يجب على السيد لعمال العبد غيره بل يجب على  
 الغرض خاصة بلا خلاف بينهما كما مع البعض لما يظهر من الاخبار في كونه الفطرة  
 من كل واحد من صاحبه واحد وعنه لا ثانی الصدقة وبالحكم الاظهر وجوب اخراج  
 الزوج من زوجته الواجب نفقتها عليه اذا لم يعملها الزوج ولا غيره لما مر من انصار  
 الاطلاق الميزة المفضة من على ثلث عندى فاصل العمل بالعموم نعم اذا لم تكن لاجبة  
 النفقة كغير الناشئة فلم يعرف قالوا لا يجب اخراج الزوج عنها على  
 من عايله ما اخاره الاجماع وهو ناذ كما مع في حيث قال لو نشئت المرأة  
 في فطرته نفقتها ولا يجب عليه فطرتها وهو قول العلماء الا من شذذ  
 ابن ادریس يجب عليه الفطرة الى ان قال وادعاء ابن ادریس اجماعا بناء على ذلك  
 ضعيف اذ لو بحث برأى من على ما نشأ من علم ولا احد من الجمهور الا الشذوذ  
 فكيف يفتقر الاجماع في الزوجية الصغيرة وعين المدخل بها اذا لم يمكن من نفسها  
 لا يجب عليه نفقتها ولا فطرتها لما نقله خلافا لابن ادریس وعن تركه بعض المتأخرين  
 من الزوجية لا يجب الفطرة لابعثان وجوب مؤنتها ثم تجزئها الخرج  
 من الناشئة والصغيرة التي لا يمكن الاستمتاع بها ولم يرد على دعوى الاجماع  
 على ذلك وما عرفت احد من فقهاء الاسلام فضلا عن الامامية او جبال الفطرة  
 على الزوجية من حيث هي بل ليس يجب فطرة الا من تحت مؤنتها او تبع بها فعليه  
 دفعها اذن عن غيره من الشؤى من الاخبار انى وعليه يجب الحكم بعدم وجود الخراج  
 من الزوجية الكفاية سواء قلنا بشمول الخبرين المذكورين لها باطلا فهاهنا لا حكم  
 التامر اما المملوك فحقه تدافع اهل العلم كما مر على وجود اخراج الفطرة من  
 السيد الاخرين غير المكاتبين والمعتوبين ولا يفتقر وعبد النجاة صفارا كانوا

اوكبارا الى ان قال العبد الغائب يجب على المولى فطرتها ان علم حيته وكذا الايت  
 والمرهون والمعتوب سوى زوجي عنده او ليس منه وسواء كان مطلقا او موهوبا  
 كما لا يبرهنه اليه على ما نشأ من غيره قال الشافعي واحد واكثر العلماء انى اقول ويدل  
 على الوجوب على المالك مطلقا الخيلان المقدر اليها الاشارة من بعض من  
 علمه الوجوب لا مع العيلة مما لا وجبه لم يمتد به ولا وجبه للمالك من غيره  
 وجوب اخراجه من العبد المقتوب لا على المالك ولا على الغاصب بل على المالك  
 الغائب الذي لم يعلم حيته نعم وجوب اخراجه عنه كما من الخلع وعلمه الوجوب كما  
 اخاره الجماعة وجهان يثبتان الحكم من الخلع ارضائه البقاء لا يبرهنه منقذ الكفا  
 اذ لم يعلم عوته وهو انما يتحقق مع الحكم ببقائه ففطرته من ان لا يعلم ان له  
 مملوكا فلا يجب عليه ذكره وان لا يجازي على الفطرة فيقف على ثبوت المقتض وهو  
 الحيوة وهي غير معلومة وان اصل عصمة مال الغير يوقف اشراعه على العلم بالباب  
 ولم يعلم ذلك على الخلاف في هذه المسئلة غير محتمل فان كان المملوك الذي  
 انقطع خبره كما ذكره الشهيد في رد المحتار القول بعدم لزوم فطرتها لثبوت ذلك في الجب  
 وان جاز عنقته في الكفاية بدليل من خارج فان ابن ادریس ادعى اجماع على الجواز  
 ورواه الكليني في الصحيح عن ابى هاشم المجتهد قال سئلت ابا الحسن ع من يعمل قد  
 ابن منه مملوك اجوز ان يقتصر في كفارة الظلمة فقال لا بأس به ما لم يعرف  
 منه موتا وان كان على الخلاف مطلقا المملوك الغائب الذي لا يعلم حيته ينبغي  
 القطع بالوجوب مع تحقق العيلة اذ لا ينقطع خبره وان لم تكن حيته معلومة  
 بل لا مطلق من كافي الولد الغائب وعينه اذ لو كان العلم بالحيوة معناه الوجوب  
 اخراجه الفطرة من غائب وهو معلوم بالطلاق ويدل على الوجوب مضافا الى  
 العمدة ما رواه غيره نقل المروى في كافي نأ الفطرة في الصحيح عن جميل بن دراج عن النعمان



لا بأس بان يحيط الرجل عن عياله وهم غيب عنه وبأمرهم ينطقون عنه وهذا في غيبته لا في  
وما ضله وجبته لا يظهر الوجوب في الفرض الاخير معك ولو لم يتحقق العاقله لنا  
على عدم الوجوب في الفرض الاول اصاله البراءة بعد الاثبات الى ان المتأخر لا يثبت  
الامة بالوجوب هو غير المقام على الوجوب في الفرض الاخير فخره هو حكم المباد  
مخصص به وشموله للفرض الاخير غير معلوم واما المكاتب الذي لم يتخير عنه شيء فخره  
على العمل بالاختلاف يعرف من في في تبر للملكي منه في باب ذكره الفطرة عن  
على بن جعفر عن اخير عنه عن المكاتب هل عليه فطرة شهر رمضان او على كونه وجوب  
شها وتروا الفطرة عليه ولا يتخير شها وتروا بعد اطلاق الخبرين الاولين  
ما رواه في كافي باب الفطرة عن محمد بن احمد وفرد عن الصادق ع يؤيد في الرجل ذكره  
الفطرة عن مكاتب الخبز والتمر معك واما لو ملك عبدا للتجارة وجبت فطرته  
على المولى على ما لا يعرف خلافا للحكي من جماعة والعامة في فطرته لا اعطاه وبهم اصلا  
شوا العرب لا يجب فطرته على من يبيع الا مع العيلة للاصل خلافا للحكي عن الشيخ  
في الابواب والجلاد والادلاء والكتاب اذا كانوا مسلمين كما في فقهم وفطرته عليه  
واجب عليه بكونهم واجبه النفقة ومن ديان الفطرة تابعة للنفقة لا لوجوبها وهو جلد  
والفطرة الفطرة عن الزوجة الموصية والضيف الغني بالاحراج عنه  
بالاختلاف يعرف الا ما عن ظاهر الحكي من اجاب الفطرة على الضيف المضيف وهو  
وان كان في قبضته لم يوجب فطرته وهل يجب الفطرة على الزوج الموصية اذا كان ذوا  
مصر كما اخاره الجماعة ومنهم الحكي من الحكي الا لا يجب على الزوج كمن لا يملك ولا يملك  
وجهاه ان يملك الاول للغير وغيره هو مخصص في المقام واما ما ضله في الفرض  
ان بلغني ان الزوج المطلق يقطع عنه نفقته الزوجة بان لا يفضل منه شيء التبع فالحكي  
ما قاله ابن ابي ابي ان لم يثبت الخالة فكيف كان الزوج يتفق عليها مع اعشاره فلا فطرة

هنا واحتق ما قاله في الفرض لا يبيع الاستناد اليه كقصيد الاخر بان الفطرة اذ كانت با  
لاصاله على الزوج سقطت لامساره منعه اذ كانت بالاصالة على الزوجية وانما  
بفطرته الزوج سقطت عنه لفقره ووجبت عليها على الاصل اذ كانت المص في العمل  
بالغير من قبله المخصص في المقام وهو بعد لم يظهر وجوبه العبد المملوك  
عليها اذ اعلا له او لم يعمل احد وفاقا للحكي عن اكثره وعن بعض الفقهاء  
بعدما لوجوبه وعن ابن بابويه لا فطرة عليهم الا ان يملكوا كل واحد منهم راس تام  
وتعتبر بعض متأخري المتأخرين ولا اخير ضعيف في اداة المروى في في باب  
ذكره الفطرة ولا اكثر فيها الحق وعبد الرحمن المتقدمان في في قوله المص ويخرج  
عن الزوجة باسقاطه الا جاع المكاتب على الفطر وهو لا يملك بل واظهره  
ولو قبل وصبر الميت بالعبد قبل الهلال المتقد بعين النسي  
وجبت الفطرة عليه لا خلافا كان في الحق الملكية والاي وان لم يقبل  
الوصية قبل الهلال سقطت عنه وعن الوارث على ابي اخاه الله  
ومعز كما عن طه واما السقوط عن الموصي له فيني على ملكه بالقبول وكون  
القبول نا قلا لا شفا واما عن الوارث قبل الوصية الوصية عن ملكهم للعبد  
خلافا للحكي عن الشهيد بن محمد على الموصي له وهو ميت على كون القبول كاشفا  
عن الملكية وعن بعض مجتبه على الوارث اذا المثلت لا بل من مالك وهو اما  
الموصي له او الوارث اذا الميت لا ملك له وحيث لم يكن ملكا للموصي له لتوقف ملكية  
على القبول فحين كون ملكا للوارث فوجب الزكاة عليه وفيه ما ترى ولو لم يقبل  
الموهوب فلا زكاة عليه بناء على كونه القبيض بشرط العن الحبس  
ولو مات الموهوب فلا زكاة على الوارث اي وانما الموهوب لم يملك  
الا الموهوب له وعن طه لو قبل الموهوب ثم مات ثم قبض الوارث قبل الهلال وجبت







يصح الغفلة الذي يتيقن في باب وقت ذكوة الفطرة عن الباقر الصمعي عن الرجل ان يعطي من كل  
 من يقول من حره عبد صغير وكبير يعطيه يوم الفطرة نفقا افضل وهو في سعة ان يعطيهما فاذل  
 يوم يغفل في شهر رمضان الى اخره فان اعطى من اضعاف كل ما سواه ان لم يعط من اضعاف صاع  
 كل داس من خطه او شغل الجرد لله في عن الفقهاء في وقت ذكوة الفطرة لا يقول به  
 غيره ابراهيم في كماله المفضل في الباب في حجة فاذل الا في الجواز وان كان الا في الجواز  
في يوم اخرها بعد كمال المأثرة في قول الحق في عند هذا السؤال وتأخيرها  
المقبل صلوة العبد افضل وفاقا للحكم من المشهور في من الاجماع على ان تأخيرها  
 يوم الفطرة قبل الصلوة افضل وهو تأخيرها الى الخروج من خلاف من مؤثره خلاف للحكم  
 عن النبي ابو بصير في رساله والمقتضى في فضل وقتها اخبر عن رمضان في عن الفقهاء  
 الرضوي ويرده ما قرأ في خرج وقتها وهو وقت صلوة العبد  
عزها اخرها احلها لا تخاف اخر وقت ذكوة الفطرة في شهر الظهور في جواز  
 تأخيرها من صلوة العبد بل من مرجع الغيرة الاجماع وفي ذكوة لوائحها من صلوة العبد  
 اختيارا اتم عند علماء كذا في لكن بزيادة اجمع لكن في العبد اسئلة في عند جواز  
 تأخيرها من الصلوة وتأخيرها من يوم العيد وتغير بعض متأخريها المتأخريين وفيه  
 بعد ما قرأ ذكر في وقت يقول لوائحها من الزوال في هذا المباح بالاجماع هذا مضافا الى  
 من اخبار الدلائل على الحار ومنها اخبار ابراهيم المقتضى في قول الحق في عند هذا  
 آه والمدة في الجاه عن الفقهاء الرضوي وهي ذكوة الى ان يقبل صلوة العبد في اخرها  
 بعد الصلوة في صدقة وعن العياشي في سالم من تكرار الجاه عن الصمعي اعطى الفطرة  
 قبل الصلوة الى ان قال وان لم يعطها حتى يتصرف من صلاة فلا يعيده فطرة وفيه  
 لا قبل من الصمعي في يوم ذكوة الفطرة قبل ان يخرج الناس الى الجاه فان ادأها  
 بعد ما يخرج فانما صدقة وليست فطرة ومنها صحيح العبد المقتضى في قول الحق فيجب

عند

عند هذا الدلائل الى صدقة ولا يعارضه الذليل اذا الصدق يرجع منه وجودها  
 مع قوة احتمال كون الماد من الذليل هو صورة الغزل واما الافضل في المودعة  
 في صحيح الغفلة المقتضى من غفران في مقابلته فزينة بان المفضل عليه نقد بها  
 اول الشهر كايضا انشأ الى ذلك بالمدوى في كافي باب الفطرة في الصحيح عن عبد  
 بن سنان عن الصمعي ويزيد واعطاء الفطرة قبل الصلوة افضل وقبل الصلوة صدقة  
 هذه ايضا في الاجواز قبل الا فضل على ما لا مفضل عليه له وبالحكمة الذي يظهر في الاجاز  
 المذكورة وغيرها هو ان صلوة العبد هو اخر وقتها قبل الصلوة باثم ولا فطرة  
 واجبة لذهاب الوقت باثفا وفيه يقول في ومن يتغيرها لا وجب في يتغيرها  
 في لغزبان اخرها زوال الشئ بها المحاكم في من الاستكافي سند لا بانها يجب قبل  
 صلوة العبد وقت صلوة العبد عند الزوال في هذا الاخر في الاذكار الوقت  
 في غير ما قرأ واما ما من الاحتمال من المباح في الاحتمال من الصلوة في عن الفطرة  
 قبل الصلوة او بعد ها فان ان اخرتها قبل الظهور في فطرة وان اخرتها بعد ا  
 الظهور في صدقة لا يجزئ قلت في اصل الخبر واعزها واعكث يوما او بعض يوم ثم  
 الصدق بها في لا بأس في فطرة اذا اخرتها قبل الصلوة الحديث فلا يقول في  
 مقابلة ما قرأ من وجه بل استقر بجواز الاحتمال ان لفظ الظهور في الخبر وقع سهوا من  
 لراوى او غلط في النسخ وانما هو الصلوة في هذا المذهب في اخر الزمان  
 في فطرة اذا اخرتها قبل الصلوة الدال على انها بعد الصلوة ليست بفطرة واما  
 ما من الخلق ان لا يخرجها قبل الصلوة وجب عليه اخراجها وهي صدقة الى ان يخرجها في بعض  
 اصحابنا يقول لكن قضاء بعضهم يقول سقطت ولا يجزئ اخراجها والحق انه يخرجها  
 ويكره اداء الثمن في وقت من بيت العتيقوت مع انراوه في البيت ثم المار في الصلوة  
 المشي اليها وقت الفطرة صلوة المكلف في وقت صل العبد في البلد لا يصل المكلف



بعد وقت فطره راق علاما فله من اجابة المسئلة من اول مايت الحلف بال  
 الحلف الصلوة ففت فطره راق الى ما يقرب من الزوال بما يمكن الاثنان بالصلوة  
 مخفف بل ولو بادراك ذلك من اكله مع التمكن من الاخراج ولو لم يتمكن لم يات  
 بالتأخير اجاعا كما في هي والفرير عند اذا غل الفطرة بان يفيها في مال المحرم  
 اخبرها الا المسحق وان خرج وقتها بلا خلاف يعرف بجله من الاخبار ومنها الذي  
 في تركه في باب زكاة الفطرة في الصحيح عن النبي بن عمار عن الصم عن عن الفطرة قال  
 اذا غلها فلا يقبل في اعطينها قبل الصلوة او بعد ها وفي باب في زكاة  
 زكاة الفطرة في الصحيح عن النبي بن عمار وغيره قال سئل عن الفطرة  
 قال اذا غلها فلا يقبل في اعطينها قبل الصلوة او بعد الصلوة وقال الباب  
 في الموقوف عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن الصم عن الفطرة اذا غلها وانت  
 وانت تطلب بها الموضع او تنتظر بها رجلا فلا يات في الباب في الصحيح زكاة  
 عن الصم عن في رجل اخرج فطرته ففعلها حتى يجد لها اهلا فقال اذا اخرجها من  
 فانه قد برى والافق منها من حتى يوديها الى اديها وفي باب في الفطرة  
 من تسليم بعض المروزي قال سمعت بعض ان لم يجد من تصنع الفطرة فيه  
 فاعلمها تلك الساعة قبل الصلوة وتقتضي الاطلاق جواز الفطر مع وجود  
 المسحق وعد من ذلك صحيح البعض ما كيا عن اطلاق الاصحى اقول وخبر  
 المروزي لا اعتد به في مقابلة ما قرره في البعض لسقته من ظاهر الامتنان  
 مع الغل يخرجها اداء وان خرج الوقت في ذلك عن بعض المتأخرين المتأخرين  
 فيه وهو ظاهر من الاقوال في كتب الظاهر الاخبار اقول ولا امر فيه من كفا  
 بالفتنة وان لم يعجز لها وجب فضاها على راي عن الجماعة ولا  
 وجرام يعتد به لغوات الوقت بغوات وقتة والقضاء ببعض جليل لم يثبت

بعد واضعف من هذا القول ما تقدم عن الحلف من كراهة فاذن السقوط اجد وفاقا  
 للحكم من المبدأ وابقى بآب وبرو الحلف والقاضي دابن وهدية مدعي عليه اجماع وهو الحجة  
 ايقن سيما بعد الاقوال في جلة الاخبار والمال على انها في سدة فدان كان الاول  
 هو الاخر وفي ضمن لو عزل وعنك ومنع بلا خلاف يعرف وعلم بالاسحق  
 مطالب بانه هذا حال فيكون انما بالتأخير فيكون ضامنا كما في الامانة المطالبة وفي  
 القليل ناعل قد تأجل نقد المرسلة خبر زيادة فلا تغفل عنها ولا يضمن مع علم  
 المكنة لانها مع الغل بقربا ما تدفعه فلا يضمن الا بالتقدي والتفريط ولا يجوز  
 حملها الى بلا اخر مع وجود المسحق لما عرفت في زكاة المال اذا  
 الخلاف هنا يتفرع على الخلاف في كراهة الجماعة وقد اثار المصنف هناك الحجة و  
 حيث احضرنا هناك الجواز لنقل بالجملة ان هذا ايقن لكن في خبري على بل بالفضل  
 المروزي في باب في باب في الفطرة ما يدل على المنع هنا فهو حوط واولد ان كان  
 في القين تطلب بضمن اذا حملها مع وجود المسحق بلا خلاف كما صرح البعض في  
 يجوز مع علمه والاختصاص بلا خلاف كما صرح البعض في مجتهان بنو  
 المال كاضا جها بلا خلاف بين العلماء كما عن يرمي والافضل ذهابها  
 الى الامام او ناشئة او الفقير الذي هو نائب الامام ومما ثبت في  
 لا خارج لانهم اجمعوا فيها واعلم بما لها في خبر الفضيل المروي في الباب المتقدم  
 الامام اعلم بضعها حيث شاء ويصنع فيها ما يرى وفي كافي باب الفطرة من علم  
 بن دامت في سئل عن الفطرة لمن هي قال للامام وقلت في خبر اصحابي قال نعم  
 من ارادت ان تظهره فلا للحكمي من الحجة وظاهر المصنف في اجابة اجاب  
**تفسيره** من اعطى فيه الزكاة لغيرها على مسقطها وكان مستحقا للزكاة جازله  
 ان ياخذ منها بعد ما يعطى غيره الا ان يعين له على قوا راعيا منهم فانه لا يجوز له



ان ياخذ منها شيئا ولا ان يعدل عنهم الى غيرهم وفاقا للحكم من النهاية وذكوة ط  
وابن الداجي ومن عده ان رواه خلافا للحكم في لغة عن الجزء الثاني من كمال  
اذا وكله في شهر ثلثة في الفقراء والمساكين لم يجز له ان يعطى في ثلثة شيا  
وان كان فقيرا مسكينا لان المذهب الصحيح ان الخاطي لا يخلو امر الخاطي ليا في اس  
غيره فاذا امر الله فم يمشي بان يامر من ان يفعلوا كذا الذي يخلو في ذلك  
وقلت هذا الكلام في غير المنع في باب الزكاة ايقن ان لا فارق بينهما ان  
او ليس منع ايقن من المذكرة اقول ويرد هاجله من الاخبار المروية في كتابنا  
الرجل يفتح اليه الشيء ومنها صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن عمن الرجل  
يعطى الرجل الدارهم يفتحها ويضعها في موضعها وهو من فعله الصدقة  
قال لا بأس ان ياخذ لنفسه كما يعطى غيره ولا يجزى له ان ياخذ اذا امره ان يضعها  
الى موضع سماه الا باذنه وفي كتابنا الصحيح عن الحسن بن عثمان عن ابي جابر  
في رجل اعطى ما لا يعرفه من رجله ان ياخذ منها شيئا لنفسه ان لم يسم له قال  
ياخذ لنفسه مثل ما يعطى غيره ولا يعطى الفقير اقل من صاع فاقا  
للشعر بلية لفت لولا احد من علماءنا السابقين فولا يخالف ذلك سوى  
قولنا ذلك في تيراه ذلك على الاستحباب لان قال لنا انه دخل فقها شائنا  
و لم نعتك على مخالفتك فوجب المصير اليه وما دواه احد من عمل عن بعض اصحابنا  
عن ابي عبد الله ع قال لا يعطى احد اقل من راسين لا في هذا الحديث ولا في غيره  
منه عليه لا نقول المجتزئ في قول الفقهاء فانما يجزى مجزى الاجماع واذا انزلت  
الخير بالقبول لم يجز الى سئل النبي وما فعله من احد من عمل فقده واهب في باب  
مستحق الفطرة لكن المرسل الحسن بن سعيد الذي روى عنه احمد بن محمد هذا  
وبالحجة فيما ذكره لفت مجتاه مستقلان مضافا الى ما مر من صريح الاستحباب وطلاه

الفيرة

الفيرة من دعوى الاجماع وعليه خبر اسحق بن المبارك المروى في باب في التبا والافق  
في مقابلة الخنا ومن وجوه عديدة منها عديده منها جواز صدقه من جراب  
الفيرة تكون موافقا للمذهب جميع العامة كما عن الجماعة وعليه فلا وجه لما تقدم  
عن باب وجاعته من المتأخرين من الذهاب الى جواز الام مع الاجتماع  
والفصو بحيث لا يمتنع لم الفطرة الواحدة فيجوز التقري في كل من  
اليه والجماعة تقبيل المنفع ودفع الا ذرية المومن لا حكمه عنهم ولا بأس بارتفاع  
بما خالف لا يصلح على القدر المستيقن ويجوز ان يعطى غناه وهو في ذي  
يجوز ان يعطى الواحد اموالا كثيرة بغير خلاف سواء كانت من دافع واحد او من  
جماعة على التقاب و دفعة واحدة ما لم يحصل الفقة في صورة التقاب لان  
المقتضى وهو الفقير مع وجود الكثرة القليلة مؤبده ما رماه لم يخلو خبر  
في رواية لا تعرف فيه خلافا اقول وهو المجزئ الى الاطلاق في باب الفطرة  
في كمال الصحيح عن اسحق بن عمار عن القاسم لا بأس ان يعطى الرجل من راسين وثلثة  
واربعة يعطى الفطرة وفي باب الزكاة الفطرة عن علي بن بلال ان كتب الى  
سكري ع هل يجوز ان يعطى الفطرة من عيال الرجل هم عشرة اقل او اكثر  
رجلا محتاجا موافقا فكتب نعم اقله هذا الكتاب ملاقة لا بأس بان يفتح  
عن ثقات ومن يقول الى واحد وليس حب احضاض الفراء بها  
شتم الجبر ان مع الاستحقاق لما في كتاب باب الصدقة على الفقراء والكوف  
عن القاسم ع سئل رسول الله ص الى الصدقة افضل له على ذي الرحم الكاشح  
وعنه لا صدقة تدور من محتاج وعنه ع جاز الصدقة اخواتها وسجدت في جرحها  
الفضل في المعرفة وروى في باب يادنا الزكاة عن عبد الله بن محمد ان الكوف  
الباقية كذا في بابها في الشيء بين اصحابنا اسلمهم بركة فاعطاهم فقال اعطاهم على الجرة



في الدين والفقه والعقل النظر الثالث في المحسن وهو من ماله بيت لغيره  
 ما شتم بالكتاب والشرع والاجماع قال الله تعالى واعلموا انما غنمنا من شئنا فان الله عليم  
 به وهو واجب في غنائم دار الحرب حواها العسكر ولا اذا لم يكن  
 مفقوصا باجماع المسلمين كافي في نفسه ولا يترد النقص ومنها المروق  
 في بيت في باب المحسن في الصحيح من عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام ليس المحسن الا  
 في الغنائم خاصة وفي الكتاب من الجلب من الصم في الرجل لا يحيا بنا يكون في لوائهم  
 يكون معهم فيصيب غنيمته يقال يؤدى جنا ونظيره وفي باب غنيمته الغنائم  
 في الصحيح من ربي عبد الله بن الجارود عن الصادق كان رسول الله اذا اتاه الغنم  
 اخذ صفوه وكان ذلك لم يقسم ما بقي حنة اخماس وياخذ حنة ثم يقسم بينه  
 اخماس بين الناس الذين نالوا عليه ثم قسم المحسن الذي اخذه حنة اخماس واخذ  
 حنة الله في نفسه ثم قسم الاربعه الا اخماس بين ذوي القربى واليتامى والمساكين  
 واتباء السبل على كل واحد منهم جيبا وكان ذلك الامام واجدا كما اخذه رسول الله  
 ثم المشهور من المصنف على الفرق في وجوب المحسن بين الغنيمه القليلة والكثيرة  
 خلا بالاطلاق وعن المعتمد في الغنيمه اعتبار بلوغ عشرين دينار او واحد وجهه  
 ثم المحكوم على اكثره في حكم غنائم دار الحرب في غنيمته والبيعة الله هواها الاكثر  
 واما ما اخذ من اموال اهل الحرب بقره او غنمه فليس من الغنيمه ولا يجزئ فيه  
 المحسن وقيل بوجوبه مستند لا يفرق بين حصص بن النخعي الذي في باب المحسن  
 عن الصادق عليه السلام قال الناصب حيث ما وجله واذا دفع اليه المحسن مقطوع  
 اليد المروية اليه الناصب ما لا الناصب حيث ما وجله وابتاع اليه المحسن في نال  
 كافي فيه وغيره ثم لا فرق في غنائم دار الحرب بين المنقول وغيره كالاراضه وما  
 حواه العسكر وما لم يحرم للغير وفي المعادن كالذهب والفضه والياقوت

والياقوت

والياقوت والزبرجد والكحل والعنبر والفضه والنفث واللبان  
 وجوب المحسن في هذا النوع اجماعي كما عن الجماعة للفقهاء ومنها الصحيح محمد بن مسلم  
 المروي في الباب عن الباقر عليه السلام عن معادن الذهب والفضه والصفه والحديد والياقوت  
 يقال عليها المحسن جميعا وفي الباب في الصحيح من الجلب من الصم في الرجل لا يحيا بنا يكون في لوائهم  
 يكون معهم فيصيب غنيمته يقال يؤدى جنا ونظيره وفي باب غنيمته الغنائم  
 في الصحيح من ربي عبد الله بن الجارود عن الصادق كان رسول الله اذا اتاه الغنم  
 اخذ صفوه وكان ذلك لم يقسم ما بقي حنة اخماس وياخذ حنة ثم يقسم بينه  
 اخماس بين الناس الذين نالوا عليه ثم قسم المحسن الذي اخذه حنة اخماس واخذ  
 حنة الله في نفسه ثم قسم الاربعه الا اخماس بين ذوي القربى واليتامى والمساكين  
 واتباء السبل على كل واحد منهم جيبا وكان ذلك الامام واجدا كما اخذه رسول الله  
 ثم المشهور من المصنف على الفرق في وجوب المحسن بين الغنيمه القليلة والكثيرة  
 خلا بالاطلاق وعن المعتمد في الغنيمه اعتبار بلوغ عشرين دينار او واحد وجهه  
 ثم المحكوم على اكثره في حكم غنائم دار الحرب في غنيمته والبيعة الله هواها الاكثر  
 واما ما اخذ من اموال اهل الحرب بقره او غنمه فليس من الغنيمه ولا يجزئ فيه  
 المحسن وقيل بوجوبه مستند لا يفرق بين حصص بن النخعي الذي في باب المحسن  
 عن الصادق عليه السلام قال الناصب حيث ما وجله واذا دفع اليه المحسن مقطوع  
 اليد المروية اليه الناصب ما لا الناصب حيث ما وجله وابتاع اليه المحسن في نال  
 كافي فيه وغيره ثم لا فرق في غنائم دار الحرب بين المنقول وغيره كالاراضه وما  
 حواه العسكر وما لم يحرم للغير وفي المعادن كالذهب والفضه والياقوت

عند ملأنا اجمع وفيه كمال المحسن في كل ما يخلق عليه اسم المعلق سواء كان منطبعاً



بانفراد كالرمضاني والفاخر الحديدي او مع غيره كالزيتوني وعينه منطبعة كالباقر  
 والفيروزي والبلخي والعقيق او ما بقية كالقار والنفط والكبريت ذهب الجبل  
 علمنا اجمع وفي ذلك قد حصل التوقف في مثل المغرة ونحوها لذلك في اطلاق  
 اسم المعدن عليها على سبيل الحقيقة واشقاء ما يدعى على وجوب الحسن فيها على  
 الخصوص وجوز الشهيديان باسناد جيد في المعادن المغرة والحصى والنورة والطين  
 الفل والجمارة الرمي وفي كل توقف ومن الشك في الجبل بحسب الحسن في  
 عشر من جنس واحد وعن الحق الاعتراض عليه بان هذا المحصر ليس بما لا يدرك في حلة  
 ذلك المحصر ولا الزمرد ولا المغرة ولا النورة ومن المعترض ان الشيخ لم يقصد  
 بذلك المحصر بل عدل بالمعادن اقول ظاهر الاخبار سيما صحيح محمد بن ابي  
 عبد الله الثقات الى عبارة الاستحسان كما في نسخة وهي دافع لتوقفك فيما تفتقر  
 لو من غير ذلك فالوقوف في حله وجوب الحسن في المعادن انما يكون بعد الموقر  
 بلا خلاف جرت بل من كان هو ظاهر غيره الا جماع للروي في كتابي الباري المنقذ  
 في الصنيع عن ابن ابي خراش كتب الي في جعفر الحسن اخبرني قبل المؤثر او بعد المؤثر  
 فكتب بعد المؤثر **وبلوع عشرين ديناراً** او قال في المحكي عن النبي في بئر  
 ركة وابن حمزة والمتأخرين قال طبرستان في كتاب في زيادات الحسن عن البرقي  
 عن ابي الحسن ع ما اخرج المعدن من قليل او كثير هل فيه شيء قال ليس فيه شيء  
 حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكاة عشرين ديناراً خلافاً للمحكي عن زرارة والرازي والقا  
 وظاهر لا سكان والعماني والمعبدي والديلمي وابن زهره والمريفي فلا يضاهيه  
 اصلاً بل عن زرارة والرازي الا جماع للاطلاق في قوله ما منه اجماع موهوب  
 بمصر عنه الى الخلاف للمحكي عن الحلبي فاعتبر بلوغ قيمة ديناراً للروي في البا  
 عن محمد بن علي بن ابي عبد الله ع عن ابي الحسن ع ما يخرج من الجرس من الزكوة والياقوت

الكتاب محمد

والزمرد ومن معادن الذهب الفضه هل فيه زكاة فقال لا يبلغ قيمة ديناراً  
 فيه الحسن فيمنه لا يقو في مقابلة ما من وجه فليحار على الاستحسان وعلى  
 غيره وفي اعتبار اتحاد الاخراج في الصفاة او الذهب او الفضة او الفضة من مال  
 طال الزمان او مضى اخرج في الاول وغيره في الثاني وجب بل اقول ان قيل  
 او وجهها الاول للاطلاق ولا يشترط في الصفاة اتحاد المعدن في النوع للاطلاق  
 وفي قال غير واحد فلا في الرخصة ما كيا من المعانيقة فيشرط ولا وجه ليعتد به  
 ولو اشرقت جماعة في استحسان المعدن اعتبر بلوغ نصيب كل واحد منها بما كان مع غيره  
 واعدت اقصاداً على المتيقن ويحقق الشركة بالاجماع على الصفة الحية ولو اقص  
 احد هم بالاختيار وادخلوا بالفضل ثالث بالسبب فان نزل الحيازة لنفس كل واحد  
 لدفع اجرة النافذ السابق كاصح الجماعة وان منع الزكاة كان بينهم اثلاثاً  
 ان ثلثاً ان نية الحازن تشرع ملك فيه وهي يجمع كل واحد منهم على الاخرين  
 بثلاث عمل ولو وجد معدن في ارض مملوكة فهو لصاحبها كما من الجماعة وعليه الحسن  
 ولا شيء للخروج بان كان في ارض مباحة فهو للخزينة وعليه الحسن كما من الجماعة قال  
 بعض الاجلاء والرازي من راسب المعدن لم يخرج من اخلاله في الجاهل متفقاً  
 انه لو علم السادى حاز ولو اخذ منه دراهم ودرنايز او ملياً والظاهر ان الحسن في  
 السابك لا يخرج في ذلك وجيزة لو لم يخرج من المعدن في علمه دراهم او درنايز او ملياً  
 اعتبر في الاصل مضاب للمعدن ويعلق بالان ايهكم المكاسب انتهى روي في كتاب  
 الحسن الصحيح عن زرارة عن ابي ابراهيم ع عن الصادق ع ما فيها فقال ان كان كان فيه  
 الحسن قال ما عاينته بالكيفية اخرج الله حجارة مصفاه الحسن ظاهر اخرج  
 الحسن في المصنف خاصة وجوب الحسن في الكون لما خوذ في دار الحرب  
 ملكاً سواء كان عليه اسلام ام لا او الماخوذة في دار الاسلام وليس







فلم يزل معروفاً كرها حتى ظهر الكفر كيف يعين قال سئل عنها أهل المنزل لعلم  
 بعرفتها قلت قد لم يعرفوها قال يصدق بها لكن زيد مناف لما ذكره من التملك  
 مع عدم المعنى ١٧١٠ يجوز على الاستحباب وغيره مما يجمع مع عدم الإطلاق الحكم بكونه  
 لراجه مع عدم اعتراضها سائل ما عليها في الإسلام وغيره لكن عن الشيخ الإجماع  
 على كونه القول لقطر فانه ثم ولا كما هو الظن المستفاد من غيره أحد بل في الكفاية في باب  
 اللقطر ولا كثر على عدم الفرق بين ما عليها في الإسلام وغيره انتهى في الإطلاق  
 الصحيح لا إطلاق الضم اما ما عن الشيخ انه حكى قولاً من الذين يكون ما لا أثر فيه لقطر  
 اذا لم يعرف المالك ولا البائع انتهى فضعف جداً ويدفعه الضرر الظاهر سقوط  
 وجوب التعريف على بعض المالك اذا علم اشتقائه عنه كما استظهره البعض  
وكذا لو اشترى دابة فوجد في جوفها شيئاً فانه يجزئ فيه البائع  
 فان من غير ضرورة وان جهله فهو للشرى حالاً بالردى في كافي باب اللقطر في الصحيح  
 من صحيح الله بن جعفر كسبت الى الرجل ثم اسئلة عن رجل اشترى جرة من اديبة  
 للاصاحي فلما انجزها وجد في جوفها حرة فيها درهم او دينار او حرة لمن يكون  
 فوقع ثم عرفها البائع فان لم يكن يعرفها فليس له ان يملكها اياه والاطلاق  
 يقتضيه على الفرق بين ما عليها في الإسلام وغيره بل الظاهر ان الدرهم والدينار  
 مكره بكذا في الإسلام وفي ذلك دلالة فيك هو الوجه في الإطلاق انهما الحكم  
 في هذه المسئلة والتفصيل في المسئلة السابقة اقول وعليه فاجزاء الخلاف والباقي  
 هنا انتهى كما يتفاد من بعضهم بما لا ينفك اليه والمستفاد من الخبر المذكور وجوب  
 تنبئ من حيث يله على الدابة من المالك في ذلك وجبة وهو كالحمار عند حريان  
 بل المالك المتفكر عليه ولو علم تاخر ابتلاعه الدابة لم يعد سقوط تعريف البائع  
 انتهى وعليه فالدابة محمولة على الغالب بما وجب ما يحسن فمقتضى في كلامه انتهى

كانت

كافة في وجبة وعليه يدل الدال على وجوبه في الارباح ودخل في الكثرة بعيداً عليه  
 نكاهه الا نسب اياه كالمسئلة الاخير في الارباح ولو اشترى سمكة  
فوجد في جوفها شيئاً فهو للواحد من غير تعريفه بل الحسن  
 اما عدم وجود التعريف فلم يعرفه خلافاً لاما عن الدليل في الحل كما لا يخفى  
 من جوف الدابة ويروده المهرية عن الواسط على ما يقتضيه انبياؤنا وانما  
 ونفسه من لينا العكرى الظاهر على تعريهم ثم لتلكم فيما وجد في جوفها  
 من غير تعريف المجهز لها بالشبهة فلا وجب تعريفه للفقير بالتعريف هنا قبل  
 هذا اذا كانت السمكة ما اخذ اصله فلو كانت مملوكة كالموجود في ما يخص  
 مملوك فحكمها حكم الدابة وان الدابة لو كانت مباحة بالاصل كالقائمة فكيف  
 حكم السمكة والطلاق الحكم فيها من على الغالب بما وجب الحسن فليدله  
والحسن اجابته في الغوص كالجواهر والدر عند علمائنا كافي  
 وكذا في من زيادة اجمع ومن مرجح الاشعار والغنية الإجماع على ان الجواهر  
 صحيح الجبل المتفكر في المعادن وانما يجزئ في الغوص اذا بلغ قيمة ديناراً  
 بلا خلاف يعرف الاما عن المقتضى في الغنية فضا بـ عشرة دنانير كالمعادن  
 ومن مرجع على وضع مسئلة شاذ بل على خلافه الإجماع في ظاهره وفيه كما  
 من مرجع الشيخ ويريده خبر محمد بن علي المتفكر في ضاب المعادن ولا يعين  
 في ان ذلك ضاب بما بل لو زاد قليلاً او كثيراً وجب الحسن لافي ولو اشترك  
 في الغوص جماعة فالمعبر بلوغ ضيق كل منهم بضاباً وفي غيره قالوا ويضم اثنان للمخرج  
 بعضها البعض في التقسيم ولو خرج حيوان بالغوص فهل يتقيل بجرم الغوص  
 كما عن من من بعض من عاينه أم لا بل يكون من بالارباح كما اخاره غيره واحد  
 وجهان والاضحى انهما اذا المتبادر ان اوله الغوص غير والحسن انما يجزئ الغوص



بعد الموت بلا خلاف يعرف لما فيه المعدن ولو اخذ من الجرسين  
بعض غوص فلا خمس فلا المستقيم كما حكى في الغوص ولا خلاف  
 فيه من على المتكلم في نصاب المعدن وفيه ان المتبادر منه غير المعروف من خمس  
 فيه الحسن باعتبار كون من لا ربح كالمطوح في الساحل وعليه فيغير مؤثر الشر  
والعبران اخذ بالقوص فله حكم في حكم الغوص وان اخذ من  
الماء معدن وفاقا للمحكى من اكثر وعن الغبران نصابه عشرة دنانير  
 وعن ظاهرها انها تروى بحسب الحسن فيه من غير اعتبار وقواه في ذلك وجهه وهاتان  
 ولعل الاجود الا ذلك العمود لا يخار الدالة على الحسن في الغوص وفيها مرفوع  
 احده من عمل المدي في سب في باب تغيير اهل الحسن مرفوع عامر عيسى المدي في  
 نصابه القناتم بعد الا لقائله الدال على اعتبار الدنانير في الغوص المعتم  
 الشق الثاني عدم معرفة فيه القائل بالفضل ثم حقا والاحتياط مطلوب في خوا  
 لمقام حله من القاموس الغبران الطبيب في رتبة ابراهيم بن ابي حنيفة عن  
 عن الماحظ في كتاب الحيوان الغبران في رتبة الجوز في كل من شئ الاما  
 ولا يفرق طاب منقاره الا فضل فيه منقاره واذا وضع رجله عليه فضلك الظفا  
 ومن عن اهل الطب انه جازم يخرج من عين الجوز كبرها ونزله الفصقان من  
التي انشأت في الجوز الحسن اجاب فيما يفضل عن مؤثر سنة  
لن ولعل المن رباح التجارات والصناعات والزراعات  
 وجميع انواع الاكتابات على المشهور بل نسبة في رتبة العلم اننا كثر مؤثرنا في  
 الاجماع كما من مخرج الاستصار والفسيدون وظاهرها الشهيد للاية والاهتمام المستقيمة  
 بلا المتأثرة على ما في رتبة المدي في اصول كافي باب الفقه الموثق من سائر  
 عن الجاحظ من الحسن فقال في كل اداة والناس قليل او كثير في التباين حكم من الصمم

من قول الله تعالى انما غنمتم اذ قال في ما لله الا فادة يوم ما يوم الا ان ايجعل شيعته  
 في حله ليركبهم وفي الباب عن محمد بن عيسى بن زيد كسب جعلت لك الفداء بثلث الف  
 وما حله ابقاها اذ كان من على ببيان ذلك كذا اكون مقبلا على احرام ولا صلوة في  
 ولا صوم في كسب الله لقائله ما يفيد اليك في تجارة من ربحها وحرث بعد الفداء ربحا  
 وفيه في باب الحسن من عبد الله بن سنان عن الصمم على كل امر غنم او اكتسب الحسن  
 مما اصابه فاطمة بن علي امها من بعد هاهن ونزيتها الحج على الناس من ذلك لهم  
 خاصة فيمنع من حيث شأن او حره عليهم الصلوة في الحلال بحيث لا يتجسس في ذلك  
 قلنا انه قد اثنى الا من اهلنا من شيعتنا الطبيب بمراد لولا ان لا يرضى عنه الله  
 بعد القيمة اعظم الزنا ان يرضى صاحب الحسن فيقول يا رب سل هذا يا ابي حنيفة  
 اليك عن محمد بن الحسن كتب بعض صحابنا الى ابي جعفر الشافعي عن الحسن على جميع ما ينفذ  
 الرجل في قليل وكثير جميع الغروب على الصبايح وكيف نكسبت بخل الحسن بعد الموت  
 وفي التباين الصحيح من ابي علي بن اشد قلت له امرته بالقيام بامرته واخذت ما طالت  
 موا اليك فكف قال لا بعضه واني شئى حضر فلم ادها اجبى هذا الجليل من الحسن في ذلك  
 في ابي حنيفة قال فامتنعهم وصاياهم قال والتاجر عليه الصانع بيده وذكاة امكنهم بعد  
 منتهى وفي باب النجاسة الصحيح عن الويان بن الصلت كتب الى ابي حنيفة ما الذي  
 يجب على امرأته غلة رحيمة الارض فليعلم في ذلك من سئل به بردي وفضل ابي جعفر  
 بوزن القطيفة وكتب بجعلك في الحسن انتم الله وفي التباين الصحيح عن علي بن مهزيار ان  
 جعفر بن محمد كتب الى ابي حنيفة ما الفداء في ربح اجبة عليهم في كل عام ولا الله فقهوا على  
 انما غنمتم وسان الاية الى ان قال في القناتم والفران يد بجلت الله في القيمة بغيرها  
 والقابض بغيرها والجارية لا اذنا بلاننا ان الحظا خطرت الميراث الذي لا يحسب من ميراث  
 ابي حنيفة بن سنان عن جعفر بن محمد قال يرحل مال يرحل لا يعرف له صاحب من ضرب







وزادوا ومن ذلك عند الميراث والصدقات والحب فلا فالحكمي من المصلحة في ميراث  
والحب والهدية اتيته ولعله لم يقصر عما ذكره ويصحح ابن مهران وجوز بن الحسن والزميني  
الساقيات والمدعي عن مسطر فانت السراير فقلنا من كتاب محمد بن يحيى قال كتب  
اليه الرجل يهدي اليه مولاة والمنقطع برهد يبرئهم الله درهم او اقل او اكثر هل  
فيه الحن فكتب عليه الحن في ذلك وعن الرجل يكره في دارها لسان فيه الفاك فقلنا  
العيال انما يبيع منه النبي بما به درهم او حنين درهم هل عليه الحن فكتب اما  
اقل فلا فاما المبيع فمعه هكذا الصياح وما يرى اليه المديونة كان باب النبي عن علي  
الحسين بن عبد ربه ربح الرضا فبطل الماني فكتب اليه الرجل على فمنا سرح الحن  
فكتب اليه لا حن عليه فمنا سرح برضا حيا الحن ولو كان في هذه القصة فقلنا  
الحل هذا شي لم يذكر احد من اصحابنا عينا في الصلح كان قويا العمى بعض الاجاب  
على اشكال ينشأ من ان المشاوير من الامة والاستفادة هو سبق منع تكسب  
بغيره تحصيلها فمنا العمى الامرة جلا ولا اخرى الميراث والهدية بعد  
لقا الى عدم معرفه فقلنا الفصل لكن مع الشدة ولا حرج للفقهاء في سبب بعد  
اللقا لا عموم جملته في الاحباب والحل لله الحن فقلنا فخرج منه ما خرج بدليل ولا دليل  
على الخوف في خصوص ما نحن فيه وعليه فمنا اعتبر المقتين للحل ما لا وجه له يعتد به  
واما الاحتياط والاحتياط والاحتياط فلا عرف برق لا كما مخرج بعض الاجلاء  
قال ان الصلح عن من البضع كمن المبيع فلا يكون رقبته القيمة ومثله لو دفع  
اليه مال يخرجه بركاراه ثم نقل المديونة كانه بالقبض باسناد يسهل زياره من  
عليه مهران قال كتب اليه يا سيدي جلد دفع اليه مال يخرجه برهد عليه ذلك المال حين  
يصل اليه الحن ادخل ما ضل منه به بعدا يخرجه فكتب عليه السلام ليس عليه الحن قول القوي في  
خروج الصلح منه يعرف فيه القائل بوجوب الحن لا ذكره فاما هذا الخبر فنقضناه

منه الحن في الغاضل عن المؤنة اتيته بالاعتماد عليه بعدا للقا لا ضعف منه وهو  
عن بعضه سمعنا المتفق من شكله وان لا جود القيمة واماني خزانة فلا حن على  
الغائب لها ولو كانت ايلة من مؤنة السنة للاصل مع عدم ظهوره في مال الحن  
**الثاني** لا يخرجه فريد الا كتابا او لا يخرجه في الخيارات الزمانية الا فيما فضل  
عن مؤنة ومؤنة عيال السنة كما لم ينعط لنا كافيته وهي عملا بالمسقية منها خيرا  
محمد بن الحن واجل المتقدمان وعددا لثنا لها على ان الماد بالمؤنة ما يغلق بالسنة  
غير ضاير بعد ذهاب الاحتياط من خلاف يعرف بكرة الماد في ذلك ظاهره وكذا  
كما من مرجع السراير الاجماع وظاهريه وكذا حيث بنا اعتبار السنة الكاملة للعلمائنا  
اشترط يكتفي بالحق في الثاني عشر في الزكاة وهو كذا كما من مقتضى ثم الماد في  
هنا ما ينفع على نفسه وعياله الواجب الفقير وغيرهم كالصيف والهدية والصلح  
وما واخذ الظاهر منه فمنا او يصاغ غير اختيار او الحق في الامانة لم يبدل وكفارة  
ومؤنة الشرايح وما يشترطه من دابة وامر ونحوها والعيال مع الاحتياط  
ومؤنة الحج وسفر الطاعة كالزيار او ما يدفع بالدين السابن والمقارن للمال مع الاحتياط  
عملا بالاطلاق فمنا العيال ما يجب الفقير من مزايا المنة وبها كمن السراير  
تغيب للاطلاق من مؤنة ليل ولو كان الدين مؤجلا ولم يبلغ اجله فحل الرجح فظهر  
عدم اشتراط الرجح الشئ ثم حصل له الرجح فمنا حلول اجله فمنا شئ او  
من الرجح ما به بعضهم الا ظاهر الاحتياط جميع بعضهم فلا استقرار الحن في مال بعض الخواص  
لو سبق من ما يجد في الزمان فمنا حصلت الاستطاعة على استقاده من احوال مقدرة وجب  
الحن فيما سبق عام الاستطاعة وكما شعور الرجح في ذلك العام فمنا الشئ وذلك  
والظاهر اشتراط سفره في سقوط حن فضلا عما استطاعة في بله مع عدم السفر  
بمنزلة الفقير فمنا ان ثم بالناس في شئ ثم الفقير المؤنة ما يلبق بحال عادة فاف



حسب عليه ما زاد وان قتر حسب لما نقص وفيه الجماعة حلا لا مطلقا لقائمة المشتراة بحكم  
التبادر الى الشايع المتعاد لهما اليه الناس **الثالث** لا يحجب ثلث الغنى راس المال  
بالربح الحاصل من ماله الاخر وان كان الثالث في عام الربح للعموم ومقتضاه ان  
لو تلف اصل المال الذي حصل له الربح بعد ما حصل الربح لا يحجب الثالث من الاصل  
بهذا الربح نعم لو باع بخر سعي واحد امتنع عليه به بحيث حصل الربح في بعضها  
والخسران في ماله بالمال بالنسبة الى اخره يعلم ان الربح الذي خسران لم يحصل له الربح وفائده  
بالنسبة الى المجموع فلا يوجد جبر الخسارة بالربح **الرابع** لو كان له مال الاخر من نفق  
حتا بالمرشدين او من الربح المكتسب احثاره الجماعة او منها بالنسبة الى جبره  
ثانيها لا مطلق المستشير للمؤثر في الربح المقتضى بخلاف وضعها بتمامها فيها لكن الاول  
احث الثالث فلو كانت المؤثر ما شتره او باع ما بينه والمال الاخر ثلثا مثلا  
بطلت المؤثر عليها الخامس انقطاع من الربح فيها ويحس الباقي وهو اربعة  
وهكذا لو زاد قيمة ما اخرج من الخسار او ما الاخر في اصله لا يثبت زيادة في  
مقتضى كالحق في الخسار والعظم والارتفاع في اشجار او منفصلا كالحال  
وجبر الخسار للعموم في حق المؤثر وأما لو زادت القيمة السوفية من غير زيادة في  
ولو سعى في مخرج المقتضى وغيره بعد الخسار من البعض وجبره في غير انكسار  
من العموم في الثاني ومن السيرة في الاول وان كان عليه الوجوب لا يحجب عن ربحان  
ما حله للاقامة على المتعارفين كالحال المحقق في قولنا من ماله فأكبر على الشايع المتعاد  
وعليه فلا يكتفى بمجرد ظهور الربح في امتنع التجارة بل يحتاج الى الاضمار في البيع كما  
استقر عليه عند اصحابنا وذكره في مخرج ظهور الماء المستعمل في الخيل والشيء كالمقتضى في جبر  
الخسار بل لا بد من البيع ونحوه سواء كان من شأن الشجر والخيل او من شأن شجرة الصوبر  
والخلاف المقصود به ما يبيع اعيانها او من لابتية مثلا والفعل من الغنى الذي يكون المقصود

منه البيع فلا كمال مثلا ولو يكن من شأنها ذلك شجرة الغضار والكثري ونحوها ولا يشترط  
من الغنى غالبا انقصا بالمتبادر من الافادة ويؤيده السيرة اذ لو اكتفى بمخرجها  
الفاء الوجه المحقق في الاشجار في كل سنة وكان اذا جبر ان يحصل السن فيه في البيع  
والصيف غالبا ليست ترى سيرة مخرجها بل لو كان كذلك لاشتهر له على السيرة  
الحاجزة والى البطنة ثم شتر ما يعرفه التجارات والمكاسب والازاعات ما يأخذ  
السلطان او من خسارة الدكاكين والدواب والاشجار المحتاج اليها بخر في مخرجها  
لعدم صدق القائلة اذا كان الربح ما وبها للمدكن **الخامس** العمل المأخوذ من  
الجبال وكل من الربح المحقق بالغلط يعرفه الا ما من المقتضى في جبره الى المال الثاني  
فقد روي عن عبد الله بن مسعود لا يجمع بينه وبينه من مخرجها ما يبيعها بعد انقصا  
للموجب قبل العمل مراده في وجهه المعدنية او جهة اخرى من جهة الكسب لا ينفق  
معه ومثلا الكلام في قول المقتضى في ان المثل لا يشترط فيه **السادس** لو ربح المال  
في اشياء الخول او اشترى بغيره لم يقطع ما وجب كما اخبره من غيره للاصل  
من غير ظهور معارض **السابع** قد عرفت استثناء مؤثر السنة في الربح وعليه  
ناجيا محقق في الربح الا كما لا السنة بلا خلاف بينه كما مرح البعض لا خال بخلافه  
مؤثر بل من الخلل عند مخرج مخرج الاخر في قبل فاعلم ان حيث قال لا يحجب الخسار فيها  
بعد اخذها وحصولها بل بعد مؤثر المستفيد ومؤثر من يجب عليه مؤثر سنة  
هذه اليه على جهة الاضمار فان فضل بعد نفقة طول سنة حتى اخرج الخسار  
يجب عليه ان يخرج من الخسار بعد حصوله واذا ربح ما يكون بقدر نفقته ان حصل  
برادة الذمة واذا ربح في ذلك على العترة او وجبره في ذلك الوقت يحتاج الى دليل  
شريح في البيع قال من بلا اجابنا منعت على ان لا يجب الا بعد مؤثر الرجل ملك  
فانما فضل بعد ذلك شيئا اخرج من انشئ وهو نادر ودون الاطلاقا فاما الموجبة لغنى



٢٢٠ و باء معتدل مذكور في الترتيب على اعتبار مؤثر الشئ هو اعتبار الجنس بعد  
 وضعها و لا يستلزم بقية اجزاء زمان الشئ بل الظاهر ان من عداه على ذلك  
 بل في كونها بتجديله بان يحسب اول الشئ ما يكفي على القضاء و اخرج جنس  
 لباقي كان افضل لان افضل فيه تجديلا بالطاعة و ارفقا بالحاجة انتهى فلو جعل مؤثر  
 المؤثر في انشاؤا الحول ففي جواز رجوعه الى المستحق و عدمه فصيل قد نظير في ذلك  
 فراجع رهل يعتبر اول الحول من حين الشروع في التكب كما يتفاد من سائر من  
 حين ظهور الرجوع كما في الشهادتين الثاني وجهان و الاخر اذ يتكافؤ مع حصوله  
 بالبيع و نحوه افتقارا بالمسايرة من ظاهر النصوص و عليه فحل الارباع بالحصول في انشاء  
 هذا الحول لا تمامه بغير بعضها الى بعض و يستلزم من المجمع المؤثر في المدة المشتركة  
 بينهم و بين ما سبق و يخص بالباقي و هكذا امثاله لوضع ثلث اشهر مثلا من الرجوع الاول  
 ثم حصل الرجوع الثاني اشتركا في ثلث اشهر اخص الاول بالثلثة السابقة  
 و الثاني بالثلثة اللاحقة و هكذا اهدا قلنا بالآخر و على الاول فيهم ما حصل في ثلث  
 اشهر في الثلثة الماضية و يستلزم من المجمع المؤثر وجهان يشان من البيرة فاك  
 و ظاهرا لخصوص الموجب للجنس و منها موثق سماعة و المستثناة للمؤثر بعد ذلك  
 الا ان بان الماد منها مؤثر الشئ الثاني و يمكن ترجيح الاول بان خصه بموثق  
 سماعة و هو حسب الجنس بعد اقامة ملك من غير اعتبار مؤثر فضلا عن مؤثر الشئ  
 و القدر الذي عليه النصوص هو اعتبار المؤثر من غير بيان بان الماد من المؤثر هو  
 مؤثر الشئ و غيرهما فيقتضي ان لا يطلق على القدر المتيقن من النصوص و الشرعي  
 وليس الا المدة الاول اذ لم يتبين من القدر اعتبار مؤثر الشئ التام و النسبة الى كل  
 ما يحج عنه و لا لا جبر في كل يوم من ايام الشئ ارباع كثيرة فله احوال تافهة  
 بعد الارباع و تم تحيز تأخير جنس كل ربيع حتى يتكامل حوله تمامه بالاطلاق كما هو الدال

ثم يحسب الباقي كما استحسن  
 و حيزه ام تكل حوله بانقلبه كما  
 احاد الشهادتين الثاني فتشوع  
 المؤثر مع

على الطبيعة المطلقة من غير دلالة على الغلبة الزاخرة و القدر المتيقن ظهوره من القدر  
 مدد جواز تأخير جنس كل ربيع بعد تمام حوله فليقتضيه الاول ان يبرر ليعمل فيه و يفتقنه  
 الاول ان هذا الجنس من هذا الجدة الاول بالنسبة الى استثناء المؤثر و الثاني بالنسبة  
 لا جواز التأخير و اختتم به الا ليقين فالتأخير في كلا واحد ثم لو اشترى بقر او غنما  
 مثلا في عام الرجوع منه لسد حاجته و تولد من ماله و هو محتاج اليها فلا جنس فيها  
 و لربما احرأ عليه للاستعجاب بل مضطرا و عدمه الجنس فيها و لو استغنى في الحول  
 الا في عامها و اشترى بستانا او ضيعة بالرجوع في عامه سدا لخلته بها فيه نعم  
 لو اشترى بها بالرجوع لثمة اللاحقة من غير اشتغال و سد خلته في عام الرجوع فله الجنس  
 للصور و لو اشترى دارا او بستانا بالرجوع لسد خلته في عام الرجوع لكن يمكن سد حاجته  
 بادر و منها ما يقتضيه نية عند الناس فله الجنس في القدر الزايل للصور و لو كان  
 راس ماله لا يفي بريحه مؤثر الشئ فله على الجنس في الرجوع الذي يصغر في راسه  
 حتى يكفيه بحيث يبقى بريحه مؤثر الشئ امر لا وجهان يشان من عموم الامر بالجنس في الاول  
 و من استثناء المؤثر فكان ان ساء نحو الغنم و البقر و الجاموس و الدار و الضيقة و الخا  
 و الحول مع احتياجها اليها و ما يقتضيه نية عند الناس من المؤثر المستثناة فكذا  
 هو محتاج الى راس المال بعدد ما يكفي بريحه لسد خلته في الشئ فليكن هذا منها ايضا  
 و لو لم يدر بريحه و دخل اوله فيها و ربح الاخير الثاني و لعل الاول ربيع اذا  
 لم تادر من المؤثر غير المرفوض فليعمل بالعموم من غير ظهوره معارضه في المقام و الجنس  
 و احب اليه في ارض الدي اذ اشترىها من مسلم عند ثمانية اذ  
 و كذا مؤثرنا بعد هذا الجاع كما من الغيبة للصبي المردى في ثياب كذا بالجنس من ارباع  
 الخنا و من الباقي اياما اشترى من مسلم او منافان عليه الجنس عليه فام كن من  
 القدر من ماله و ذكرهم لم ينفوا بوجوب ما لا يضرها و ان حكم من الشهادتين

هذا المصنف في هذا الكتاب قد ذكر في  
 اواخره في بعض الاقسام من  
 ذلك الجواز في الرجوع الى عامه و ارجع  
 في هذا الموضع في بعض الاقسام من  
 و الاخر في بعض الاقسام







منه فخذ العقل لا ثمة له بل لا يشترط باقي مثله قبل العقل انتهى فاقم هذا مضافا الى  
انه منتهى الى التبرير احوط كما من الجماعة بناء على ما عرفت من اختصاص العقل بقر  
المحتمل عليهم بالزكوة المفروضة واما ما نقله عن ك وجبه من جواز الانقاص على  
عزل ما يتفق اشقا شرعا فيخرج للاخبار المتقدمة بالبراة او نقيد بها الى الفرد  
الانفرد وهذا مع علمه فانها با حلاله على الظاهر مما دون شرط الفتاة ولو عرف الجرم  
قدما فصاحبا فليدفع اليه ان كان حيا والى وارثه ان كان ميتا والى الامارة ان يكن له وارث  
ولو عرف المالك الخاص صاحب الجرم بما يرضى به المطلب في ذلك اعم يحصل بيقين  
البراة مع احتمال الانقضاء يدفع ما يتفق اشقا شرعا ويقتل على ظنه لكن الاول  
احوط ولا يخفى عليه في الاختلاف يعرف وعليه يدل التقييد المتعارف من خبر عا  
فان لبا المالك الخاص في كونه اخرج منه لئلا يلا هذا المقدار حبل الله مطهرا  
للمالك وفيه اشكال كما صرح غير واحد لما عرفت من خبر عا ولو عرف المالك  
خاصه دون المالك تصديق بغيره في الياس من المالك سواء كان بقدر  
المحسن وان يترك منه او انقص كاف في خلافه لبعض الاحكام في المحسن هنا ايضا مط  
لعموم فيه واحد من الاخبار المتقدمة وللمحكى عن الجماعة في المحسن عند الصدق  
بالزيادة في صورة الزيادة وخيرا لا يقال او سطرها كن لا خير احوط ولو لم يعلم  
المتبعين لكن علم انه زائد عن المحسن لا يظهر وجوب المحسن فقط وكذا لو لم يعلم  
تكن علم انه اقل من المحسن امر لا احتياط واضح ولا يبين المالك بعد اخراج المحسن  
او الصلة فيه وجهان الضمان لا يرضى بغيره ان المالك وعلمه للاذن فيمن  
الثاني ولا ينفق فيما ذكرناه بين ان المختلط من كبر او ميراث يعلم ذلك كبره كالمع  
حاكيا من المحسن والتمهيد فيهم ثم قال والظاهر ان حكم الصلة والهدية بينهما كذا اقول  
هنا الحكم اذا يتفق بالجملة واما مع الشك فيها او المظنة فيخرج من احتياط الدين الى

نقل

الفقر ومط كذا في صدق الشيق بخياط بالزيادة عن المحسن بل ولو قلنا بوجوب صرف ما يعلم  
كثيرا ذلك من المحسن لا يظهر جوازا اعطاء لمطلق الفقراء لعدم دليل على الانقضاء  
بالعادة هنا فقلنا في هذا ذكرنا في كل موضع حكما بوجوب المحسن بغيره وصف ما يركب  
خاص وفي كل موضع لم يحكم بوجوبه وعلمكم ببر ولكن نتخذى عنه وجوبا او احتياطا  
فيخرج من ماعدا المحسن لا مطلق الفقراء ولو كان الحليط بالحرام في اية المحسن بغيره  
فيجب اعطاء حصة بغيره ولا يكتفى المحسن المطهر عن الحرام عنه وجوب المحسن على الرجل  
الكنز والمعدن والغوص صغيرا كان الواجد او كبيره  
كان او عيبا لعدم تكن الخاطب بالامارة هو الولي اذا لم يكن الواجب كلفا  
والولي بناء على ان مال المملوك لولاه ويلو من نحو العانة اعتبارا والتكليف المحض  
في غير هذه الاوضاع الثلاثة وفي ك وهو من كل على اطلاقه فان مال المملوك لولاه  
فيعلق به حصة نعم اعتبارا والتكليف فالجميع من غير ولا يعتبر الجول في الخبر  
بل في حصول ما يجب فيه المحسن وجوب المحسن وتوخر الارباح حولا  
احتياطيا له للاختلاف يعرف في علمه عتاره في غير الارباح بل في ك انه يجمع  
عليه بين الامتناع بل عن هي انه قول العلماء كافر وامان في الارباح فانه شهيد اعتبارا  
فيها بغير وجوب المحسن فيما علم زيا د تدر على مؤثر الشر وجوب ما موسعا من حين ظهور  
او يبي لا ينافر الجول فلا يتعين عليه الاخرى من حين ظهور الرجح وحصوله ولا الثاني  
الى انقضاء الجول بل لا القديم والتاخير احتياط للمكسب لزيادة مؤثر تجدد  
العوام من التي لو يربتها كجند ولذا ومملوك او من وجبه وحصوله غراما ويخربك  
وخلافا على كونه من سابقا شر وقد عرفت ما يرد عليه الارباح فيراجع لامناك  
والقول قول مالك الدار في ملكية الكنز مع بينة اذا اختلف  
المالك والمناجر وفيه ان دار المالك عليه فكان العقل قوله خلافا للمحكى عن



ومستقبل لعل قول المتاجر بناء على ان المتاجر علم كان القول قول وان  
 لما لا يدعى خلافه اذا المالك لا يكرى دارا فيها فليس كان القول قول مدعى  
لظاهره يمينه ويديه اصل العلم نقله وضع اكثر على اجابة قول القول قول  
المتاجر في قوله هذه اذا كان المتاجر منكرا للزيادة ولو انكر كان القول  
 قول المدعى ويقيم الجحش من اقسامه المشقة المضافة ثلث منها  
للامام ع سهر وسهم الله وسهم الرسول وقلث للبناني والمالكين  
وابناء السبيل لقد لا يترو المستقيمة منها موتى عبد الله بن بكر المدني  
في سب في با عنه بنا هل الجحش من بعض اصحابه من احدهما في قوله الله ع والمالك  
انما اغنتهم من شيء لا يترو الجحش الله للامام وجنى الرسول للامام وجنى ذي القرب  
لضاربة الرسول لا مار والبناني يا الى الحوصل ولما اكن منهم وابناء السبيل منهم  
ولا يخرج منهم الى غيرهم خلاف ما احكامه في هي من بعض اصحابنا انفسه خسرة سهر الله  
لرسوله وسهم ذي القرب لهم والثلثة الباقية لبناني والمالكين وابناء السبيل وكم  
من الثاقفة والجنيفة انفسه للمدني في سب في باب بعضه الغنائم من ربيع بن عبد الله  
من الصحة كان رسول الله اذا اذا اه المغن اخذه صفوه وكان ذلك ثم يقسم بما يجب  
خسرة اخاص وياخذ خسرة ثم يقسم او غير اخاص من الناس الذين قاتلوا عليه ثم  
قسم الجحش الذي اخذه خسرة اخاص ياخذ خسرة الله ع للفقر ثم يقسم الاربعة  
الاخاص من ذي القرب والبناني والمالكين وابناء السبيل يطبق كل احدهم جميعا  
وذلك الامام ياخذ كل اخذه رسول الله ص ويرويه بعد جاء نا سقاط ص و جاء  
صدقه من جرا لن النورة المستقيمة المخيرة بالثمة القطيرة العتيرة من الاجماع  
بل لعلها الاجماع في الحقيقة كما عن المهتد وابن ذهرة وعليه فلا الثبات الى هذا القول  
بالد ثم الماد بن ذي القرب الامام خاصة عنده لما انما له فكر من ذ نا بعض الاجماع كما

من اليه بجزء الاخبار ومنها خبر ابن بكير المقتدر وعليه فاحكامه في الحسن المبطوع  
 اصحابنا ان سهر وذي القرب لا يجحش بالامارة بل هو لقرا بتر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ثم قال ورواه ابن بابويه في كتاب الجحش وكنا لا نجحسه الفقير وهو اختيار  
 ابن الجنيب فان قال وهو مقتدر على ستر اسمهم لله على امره اما والمطهر وسهم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس ببرحما وقرتهم اليه شيئا وسهم ذي القرب لا فرب رسول الله  
 من بعدهم وبنو عبد المطلب بن عبد مناف من ولد من ولد اهل العدل اثني عا  
 لا ينجي الا لثلاث اليه لا غنى والحق بالعرض مع ان الكافر مشرط فالعارة عند علي  
 لثنا وقللا ما من النصف من الجحش سمان وراثة من اليه وسهم اصله كاض في ذلك  
 من سمان المدني في اصوله كافي باب النقي من العبد الصالح ع وبنو سمان الله وسهم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من بعد رسول الله وراثة ثلثة اسهم سمان وراثة وسهم  
 لسكنهم مقتدر من الله فلا نصف الجحش ولا نصف الجحش الباقي من اهل بيته  
 منهم لبنا ما هم وسهم لسكنهم وسهم لا بناء سيلم يقسم بينهم على الكتاب الشارح بانفسه  
 بر في قسمهم فان فضل منهم شيء فهو للمدني وانه محج او نقص من استقنائهم كان على الوا  
 ان ينفق من عتده بقدر ما يستغنون به وانما صار عليه من غيرهم لان له ما فضل عنهم  
 وانما جعل الله هذا الجحش خاصة لهم دون ما اكن الناس ابناء سيلم ومضاهم من  
 صدقات الناس تنزيها من الله لهم لقرا بنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرهم من الله لهم  
 من ادساخ الناس محجول لهم خاصة ما يقسم ببر عن ان يقسمهم في موضع ذلك  
 ولا باس بعد قات بعضهم على بعض وهي لا الذين جعل الله لهم الجحش ثم نابة النجبة  
 الذين ذكرهم الله تعالى والقرعة عشر ثلثة لا يبين وهم بنو عبد المطلب انفسهم الذين  
 منهم ولا ينفق ليقوم منهم من اهل بيته تات فيش ولا من العر بعد ولا منهم ولا منهم في بنا  
 الجحش من مواليم وقد نخل صدقات الناس لمواليهم وهم والناس ولا وهم كاش لهم



من بين هاشم وابره من سائر قبضتين فان الصدقات غلله وليس له من الخبز شي لان  
يقول او عوهم لا بانهم اخبره بقضائه ان المعينة الاصناف الثلاثة لا يغيره ان يكونوا  
**من الهاشميين** خلافا للحكمي من الاسكان في جزئه من المعينة من المسلمين مع  
استثناء القرابة وهو شاذ بل في الاصناف الاجماع على خلافه للحكمي منه والمعينة  
الغنية يجوز اخبر الى بني المطلب وهو شاذ انه لم يعرف موافق لما في ذلك  
بل في كراهة الادب النجاشي والمالكين وانباء السبل في اية الخبز من اقتضاها هذه الصفا  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولعل المطلب هاشم وهم الاله اولاد ابي طالب والعباس  
والحرف ابي طالب خلاصة دون غيرهم عند عامة علماء النجاشي ويروى صريحا انهم اخبر  
المقتله ومعهما كاري عدله استحقاقه من ينسب الى الهاشم بالافاضة وهو كل على  
المشهور المشهور بل قيل عليه عامة اصحابنا على المقتله وهو نادر في الاطلاق والولد عليه  
بعد تلبية غير محبة في هذا المقام هذا مضاف الى ان هذا الشخص ما يحكم له بحجرا اذ خلا  
للكوفة والخبر معا لكونه يورث الصديق الهاشمي المحرم لا هذا الخبز من هبة الخبز بجانب  
الامر ولصدقا القرينة المضاف الى الهاشمي مثلا الجوز لا خذ الزكاة رهاية بجانب الجوز  
او بعدم الجوزان كذا تكون كل من الجانبين مصادا ما للآخر والجوزان بالنسبة الى الزكاة  
والجوز بالنسبة الى الخبز ترجح الجانب الايجاب والعكس ترجح الجانب الاصل لا سيما  
في الاول لا اتفاقا والاجماع على الظاهر خلافا ولا الى الثاني لكونه في القابل لا اعتبار  
ولما يتفاد من الاخبار من تقليل وضع الزكاة والخبر مع اتفاق الاجماع على الظاهر  
خلافا ولا الى الرابع اذ يروى عنه ترجيح جانب الاصل مع ان المرجح في ترجيح  
جانب الاصل في الشيء الثالث هو المضاف الى الماعنة من النص بالخبر بالعلم وحله  
على التقية خلافا لاصل مع ان مقتضى الحكم موافق لما ذهب اليه من ما يورث  
الوهن في الحكم على التقية من متأخري المتأخرين من اهل هذه المسئلة بنقل الآيات

والاخبار والدال على كون الاغرة على علم انباء رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك لا يجرى بعد ذلك  
المسائل المتقدمة المخبر بالعلم الدال على عدم جواز اخذ الخبز الا من انتسب الى الهاشم  
من جهة الاب مع ذلك فكيف يجوز الاعتقاد والكون الى العقل النادر في الشاذ  
لمزود اذ لم يعلم خلاف للحكمي الا المقتله او ابن حمزة ايقن كما منه اليه في نسخ وكما  
يشهد في اصناف الثلاثة الهاشمية كذا يشهد ان يكونا من **المؤمنين**  
وفاقا لما حكاه في نسخ عن المقتله لعله لعموم التقوى من استفاد من رسول  
هما والمقتله المقتله كعمم المختلة لا شرط هنا كما هو شرط في الزكاة اجماعا  
ولما دل على النهي من المودة اذ هم في الباطن اشرب من الكلاب باحتش منهم  
و محادون على بكرهم الباطنية والظاهرية اقيم ويرد الشرايع في قوله الملاق  
الاية مع عدم ذلك وهو من ما لم يقتضيه والمسئلة لا يخرج من اشكال وامر لا  
خياط واضح واما العدل في غير معتبرة بالاختلاف يعرف للاطلاق كذا ما بدنته  
من غير ظهور معارض في **تخصيص الواحد على كراهية الكلام**  
هنا يقع في مقامين **الاول** لا يجب استيعاب كل ما انفرد الثالث بل وانفرد  
كل ما انفرد على واحد جان على المعروف من كل هبة لا سيما كانه له ذلك وحية بل في نسخ  
نفي الاختلاف وعليه يدل المروية اصول كانه باب الفقه في الصحيح احمد بن محمد بن ابي  
من الرضا عنه عن قول الله واعلموا انما انعمت من شيء فان الله جود وللرحول ولذي القربى  
فقيل له فاكان الله نفع هو فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقيل له انما بينه كان صنف من الاصناف الثلاثة صنف اول ما يصنع بركة الله  
له الامام اريت رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يصنع اليس افا كان يعطي ما يري كذلك الامام  
وعليه فابوي الى كلامه من بعد ان تنظر اعتبارا في اصناف الا اصناف ما لا يخفى من ان  
ولا يجوز النقل الى بلحاظ الامر مع عدم المقتضى انما لا يكتفى اليه **الثاني** جبره شخص



النصف الذي لا يتحقق الا مام واحد من الاصناف الثلاثة على المشهور بين المتأخرين  
 كما لا ريب في صحة بل نسبة بعض اصحابنا الى المشهور بقوله اطلاق فلا للحكم من ظاهر  
 لا والشيخ فقال الاول وعلى الامام ان يقسم هذه الاسهام على قدر كفايتهم  
 ولا يخص فيها منهم بل يعطى جميعهم وعن الجلي ويزن من وجب على الخبز خراج سطة  
 للامام والسطا اخر للمالكين واليتامى وابتاء السبل لكل من سفلت السبل  
 وقرى قول ما في خبره واستدل للشيخ بظاهر الآية بناء على ان اللام للملك بالاولا  
 والعطف بالواو يقتضي التثنية في الحكم وفيه الظاهر ان الماد بيان المصنف كذا ذكره  
 وكان كذا كيف لا واللام في كل هذه في الآية للملك والاحتماس قطعاً فكيف يقضى  
 وتسبب السبل لليتامى والمالكين وابن السبل على مدخل هذه امضا في المعدل حاز  
 حمل الخ المالكين على العموم اذ عليه يفرخصه له واحد لما عرفت في المقام السابق فلا  
 شيء دون حيز الفناء هذه امضا في المناقشة الظاهرة على الاخطار على كل حال  
 العموم وارجاع ضمير ضمير السبل الى اخطار باقى الآية كذا عرفت فليجوز الاية على  
 ما حملناها من ايمان ذلك واما الاستدلال بخبر من اجل ما ذكره في كفايتهم في  
 من الكفاية ومنه ويقسم الخبز على ستة اسهم سهم الله وسهم رسول الله وسهم  
 وسهم لذي القربى وسهم لليتامى وسهم للمالكين وسهم لابتاء السبل وسهم الله وسهم  
 رسول الله ولا امر الى اخرا ما عرفت في سبل هذا المقام من الهاشمية  
 فيضع مع ضعف السند وعرف الخا بيان في ذلك لزمنا في اصلنا على اهل الكمال  
 مع انه في هذا المثل بعد ما قلناه باسط في خبر من العشر من الخبز يسقط السواد  
 سيجان ضعف العشر مما سبق باله والى النواحي فاخذ ه والى في الجهة التي وجهها الله على  
 ثمانية اسهم للفقراء والمالكين والعاملين عليها والمؤلفون لهم في الزكاة والديار  
 على سبل الله وابن السبل ثمانية اسهم يقسم بينهم وفي اصنافهم بقدر ما يتفقون به بينهم

بلاصيق

بلاصيق ولا تقية الخبز وقد عرفت في كتاب الزكاة ما يثبت بان ذلك على جهة الفضيلة  
 لا الوجوب وهذا مما يروى وجب الاستدلال بهذا الخبر لخص المقام فليجوز في غير  
 الخبر على المتقدم وبوجه بعد الاثبات الى اعتضاده بالشهرة الحكيمة من غير ظهور  
 معارض من حيث يرد امر اختياريا واضح ويقسم الامام الخبز بين الاصناف  
بقدر الكفاية والفاضل للام والمعون عليه على المصنف المشهور  
 كما لا ريب من واحد بل في ذلك هذا الحكم مقطوع به في كلام الامام على ما لم يسلحوا بالمقتضى في نفسه  
 السهام ومن نوع احد من ثمة الذي في سب في اخرا باب غير اهل الخبز من بعد الحكم بان  
 النصف للامام خاصة وال نصف لليتامى والمالكين وابتاء السبل من النصف الذي  
 لا يحملهم الصدقة ولا الزكاة عقيم الله كان ذلك بالخبر من يعطيه حتم على قدر  
 كفايتهم فان فضل شيء فهو له وان نقص عنهم ولم يكفهم اتم لهم من عنده كما صار للفاضل  
 كذا في خبر من النصفان فلا في الحكم من الخبز فلا يجوز له ان ياخذ فاضل بعضهم ولا يجب  
 اكمال ما نقص لهم لوجه يرد هذا الخبر ان الخبز ان الشهرة العظيمة بل يتقارون من يركونها  
 مجعاعا عليها بين فداء اصحابنا ومن جامع المقاصد بعد اختياره المختار ويتفرع عليه ان  
 صرف حصته في حال الغيبة اليهم وعده جازا اعطاء والى على مؤثر الشئ في ظاهر  
 غيره اية ١٦ انه يشكل بان قد توقف جماعة في المسئلة ومع ذلك فقد هبوا الى الجواز  
 حصته في زمان الغيبة اليهم على وجه التفرقة لفاضل في الخبز يوقف وصاحب حق مع  
 ذلك فالمنفع على المختار والوجوب لا الجواز الا ان يراد به المنفعة اعم الشامل لا اقل  
 ويمكن رفع الاشكال الجواز ولا لة دليل اخر على جواز صرف حصته في زمان الغيبة  
 اليهم ثم الماد بالكفاية مؤثر الشرع على سبل لا نقصا فلا يجوز الزيادة على المختار فلا  
 الزكاة فانك لا تعرف جازا اعطائها بما يزيد على غناه وليجوز في التجهيز وهو الفضل  
 الذي لا اب له الفصل وفيما في الحكم من الشهرة على ما لم يسلحوا من عبيد المدين كذا



في باب الفهم من العبد الصحيح وفيه ليس مال المحن كونه لا نقله الناس جهلا زعمهم  
في اموال الناس على غايتها منهم فلم يبق منهم احد جعل الفقراء ذرية الرسول فضعف المحن  
فغناهم بر من صدقات الناس صدقات النبي صلى الله عليه وآله وعلى امره يوقى فقير فقيرا فقيرا فقيرا  
ولم يبق فقير من فقراء قريظة رسول الله صلى الله عليه وآله وقد استغنى فلا فقير ولا مسكين ولا عالة  
النبي صلى الله عليه وآله لا يوقى فقير محنا في الجنة فلا يحكمه ولا يحل ولا يعجزه الا  
وبقية ما لم لا يروا عبره لو يكن حيا واسر وميد احيا لكان له في الدنيا كذا لا محالة  
على الصلوة والصلوة الوسط ويجوز في ابن السبيل الحاجة عندنا  
وظاهر العبادة عند خلاف ذلك كما استظهره غيره واحد ما ماعن الرسول واليتام  
وابن السبيل يعطيه مع الفقير الغني فلعلم المراد الغني ببلده لا محلة اذ لا يعجزه فيه  
الغني ببلده اجماعا كما في ذلك في تلك الاية ولا في بلده وعليه ذلك الاطلاق  
ولا يحل نقله اي المحن الى غير بلده مع المسقى فيضمن لو نقله وفاق  
للمحكوم من الجماعة فلا اخرى فحينئذ ومع الضمان وهو لا يرى كافي الزكاة ويجوز  
القول مع علمه اي عدم المستحق فيه فلا ما هنا كما مر بعض قضاء الحق  
الواجب المطلق ويجب مع ميق الوقت والانقال جمع نقل وهو لغة  
القيمة والحجة على ما من القائم ومن اظهر ان النقل لما كان زيادة عن  
اصل قيمته الضامن بذلك ان المسلمين فضلوا بها على ساير الامم الذين لم يحل لهم  
انعام باسم صلوة القطوع فافله لانها نائلة عن الغنى ولا فقر ووهنا الحق  
ويعقب فافله اي زيادة على ما سئل المراد بها انما يخص بالامام  
بالاشغال اليه من النبي صلى الله عليه وآله بعد ان كان محض ابر وفي كل ارض موات سواء  
ما لم يبق الملك ولا اجماعا كما في الجماعة للشيعة والمراد بالموات  
ما لا ينفع به لغير الله باستجابه او انقطاع الماء عنه واستيلائه عليه وهو ذلك

من مواضع الاشتغال بحيث يعد مواظبة وظاهر العبادة ان ما تاجدا احيا  
للا ما مر ان كان لما لك معروف وهو المحكى من بعضهم لكن عن هي الصحيح باسقاط  
عدم وجهه ما لك بالفعل بحيث تخففه في حله وكل ارض ملكك واخذت  
من الكفار من غير قتال سواء اخلت اهلها او سلوها طوعا بلا  
خلاف يعرف للشيعة ومن ولى الجبال ويطون الاوردية والاحام  
للشيعة ومقتضى اطلاق النص وكلاهما اكثر الا حجاب عدم الفرق بين ما لو كانت  
الثلاثة في ارضه المملوكة لعمامة خلافه المحكى عن الحل فقيدها بما اذا كانت  
في ارض خاصة ولا وجوب له وضعف السند لا يصير بها اما لا اعتضاده باطلاق  
نصه الاكثر اذ اكثر الروايات فلا يصير ضعف السند ومقتضى لولان في بعض  
من الغنى المدعى في كافي باب الفى بطون الاوردية ملحق الاخران بها القائل  
ما افضل كما مر بعض هذا امضا الى الاعتراضات كما حكى عنه بانه يفيض الى التكاثر  
وعند القائدة في ذكر اختصاصه بهذين النوعين والاحام بكثر الخيرة ونحتها  
مع المراجع اجرة بالخير والى الشجر الكثير الملتفك اذ خيرة وقنة وغيرها  
وهي ارض المملوكة من العقب وحقه في ثلث الارض المملوكة وعن الصباغ المنير  
الاحام والاحام الشجر الملتفك المجمع اجم مثل قبضة وقبضة الاحام جمع الجميع  
وصفايا المملوكة من دار الحرب وقطاع يعرف غير المعصومين من مسلم  
او معاهد بلا خلاف يعرف بجملة من ارضها ومنها حرمها مائة ودار المدينا  
في باب الاقال والضايط كلها يخص بسلطان دار الحرب مما لا ينقل  
ولا يملك او بما ينقل فهو للا ما مر كما له النبي اذ اكل من معصومين من ثمره المأكل  
وقضا الصفايا بما ينقل والقطايع بالارض ويربها بالضايط وكيف كان  
فما بيناه من الضابط هو المنع ويصطفي الامام من الغنى ما شاء



مثل الفرس الجراد والشوب الرنق والجارية الحناء والسيف الفاخر وما اشبه ذلك  
ما يرجع بالغاين ذهب اليه علما اننا اجمع قائله في كل من الاخبار وعنده  
من قائل يعتبر ان قوله على المنصور الحكيم من المشهور بل من قائل الجاهل الامام  
 الذي في قائل في اخراج باب الانتقال من العباس الذي في من جعل مائة من الفقه  
 اذا عجز في غيره الامام فصفوا كاشفاً للقيمة للامام فاذا عجزوا باول الامام  
 فصفوا كان للامام الحسن هذا امضان الى صحيح معتبرين وهذا المخرج في كل كتاب  
 المهاد في اول باب قيمة القيمة عن الفقه السنية يعنيها الامام فنجيبون غنائم  
 كيف يصح ان قالوا عليها مع ايراد الامام عليهم اخرج منها الحسن فله القول  
 ومن بينهم ثلثة اقسام وان لم يكونوا قائلوا عليها المشركين كان كل ما عجزوا الامام  
 بحله حيثما عليه قائل استجوده كذا في القوي في من سادات ما عجزوا بدين  
 مع ما عجزوا بدين من الامام فله قائلوا على الامام من الشيعه بان على  
 الرسالة المتقدمة على الامام فله قائلوا على الامام فله قائلوا على الامام فله قائلوا  
 في اول الحسن فلا يصح الاستناد اليه جلا من الانتقال من الامام فله قائلوا  
 علما اننا اجمع قائل في ذلك وهذا المحج مضاف الى ما ياتي في مقامه انتم الله وهل  
 المعادن الظاهرة والباطنة في غير ارضه من الانتقال كما من الشيعين والباطنة القائل  
 والكلية وعلى اربابهم امر بل الناس فيها شرح سواء كما اخاره الجماعة ونسب من  
 الى الامام فله قائل من المروي في تفسير علي بن ابيهم في سورة الانتقال من ابيه  
 من فضا الذين ارباب من ارباب بن عيسى بن عمار قائلوا بامام الله  
 من انتقال القائل هو القائل الذي في قائلوا على اهلها فله قائلوا في ما كان  
 للملك فله الامام وما كان من ارضه فله قائلوا على اهلها فله قائلوا في ما كان  
 لا في الجاهل المعادن منها من مات ليس له في الانتقال وفي الجاهل العباث

من داود بن فله من الفقه من فله ما الانتقال قال بطون الادوية وروى الجاهل الامام  
 والمعادن وكل ارض لم يرجع عليها خيل ولا ركاب كل ارض ميتة فله اهلها  
 وقطاع الملوك ومن الموصوف ليعتد باعينا الله فله الانتقال فله ما  
 الانتقال قال عنها المعادن والامام وكل ارض لا رجاء وكل ارض باء اهلها فله  
 ومن الاصل وعنده وصنف سند الاخيرين وعنده وصنف ولا في الاصل الاصل  
 الصغير الى الارض كالاتقال ومن يقول براء المراء ارضه بل على الاصل فله  
 يكون الواقعة للعطف كالاتنيان المجمع في نقل المقام سيما بعد ملاحظة كل منها  
 وملاحظة كل الانتقال الواقعة في اخر الخبر فله هذا مضاف الى ما ياتي في نقل الامام  
 خبرا الكثرة عن معادن المعادن وبالاخبار الدالة على ان المعادن مما يجزئ الحسن  
 فله الحسن فله المخرج الى ان يكون اجاب بعض الجاهل ان يكون الحكم في المعادن ان  
 من اخر جبر باذن الامام يكون من الامام والباقي له كما صح في الكل في سائر  
 فله ما كان للمجمع ان له القوي في المجمع باذن والمنع فله الاخبار الدالة على  
 ان في المعادن الحسن ان من اخر جبر على الوجه الشرعي كان عليه الحسن هو ان يكون  
 مع اذن الامام فله قائل ان هذا الجاهل بقايتي مع شوق كونه في ذلك  
 جبره الا فلا ريب في ان خلافاً للناس الى الله من عند فقد الدليل من ذلك  
 الاخبار بالجملة القول الاخر عند ما يرجع كامن الشهادة اماما من القائل في  
 من على الجاهل من الانتقال فلم اعرف موافقا لها بل مرجع عز واحد بعد عز فان المستند  
 ويمكن ان يكون المستند ما في الجاهل باب الانتقال من حصص من المخرج من الفقه  
 ان جبريل الذي بعثه الله في ارضه ولسان الماشيعة الفرات دجلة وقيل مصر وهران  
 ونهر الخ فله قائلوا في الامام والجار المطيع بالدين فله قائلوا في الامام  
 الامام فله قائلوا في الامام فله قائلوا في الامام فله قائلوا في الامام فله قائلوا



في حقنا لا باذن بل خلاف بعين لا ترقى في مال العزيز بغير اذنه عليه  
 يدال جله من الاخبار وقد تقدم بعضها ومجيبا لوفاء فيما ق طح  
عليه ان كان قد ق طعة اياها على شيء معلوم فعمل له الباقي في ولكن امام  
 غائبنا ساع لنا خاصه دون غيرنا من المخالفين المناكح على المشهور بل  
 في ذلك اياه الامنة لشيعة المناكح في حاله ظهور الامام وعينه عليه علمنا  
 اجمع للمخالفين من هذا الاستغناء ومنها المروي في بابنا وادان الحسن في الصحيح  
 من الفضيل عن الصادق من وجد بر حينا على كبده فليقل الله على اول النعم قال علي بن  
 نقاش ما اول النعم الطيب الزادة ثم قال ابو عبد الله قال اير المومنين عفا  
 اهل فضيلت من التي لا باء شيعةنا الطيبين ثم قال الصادق انا اهلنا انما شيعةنا  
 لا باء لهم لطيبوا وفي الباب عن خريش عن الصادق ان الذي من اين دخل الناس على الزنا  
 قتل اذرى فقال من قبلنا اهل البيت لا شيعةنا الا طيبين فانما نحن اهل  
 وليلادهم وفي الباب الصحيح من سالم بن مكرم عن الصادق قال رجل انا صاحب كل  
 في الغزو ففزع ابو عبد الله فقال له رجل ليس بذلك ان يعثر من الطريق انما  
 يستلك غادا ما يشيها او امرأة يترفعها او ميانا يعبسها او تجارة او شيئا اعطيه  
 فقال هذا شيعةنا فلا لاشاهلهم والغائب والميت منهم وانما هو ما يولد  
 منهم الى يوم القيمة فقولهم حلال اما والله لا يحل الا من حلالنا ولا ما الله ما اعطينا  
 احدا منكم ما عندنا لا اهل ههنا ولا احد عندنا من ان وفي الباب الصحيح عن ابي بصير زارة  
 ومحمد بن مسلم عن الباقر من علم من علم هلك الناس في بطونهم وفروجهم لا هم لم يزدوا  
 البنا حقنا الا وان شيعةنا من ذلك واما انهم في كل في الباب الصحيح عن ابي بصير في قوله  
 من الصادق ان لنا امورا من غلات تجارنا فخذ ذلك فقلنا ان للشيعة حقنا قال فقل  
 اهلنا اذن شيعةنا الا طيبين لا دلتهم وكل من والى ابايهم في عمل ما في ايديهم من حقنا

تليق الناب الغائب ونحن نعيش مولينا العسكري عن ابايهم عن علي بن ابي حمزة قال قال رسول الله  
 فاعلم ان من سلك من بعدك تلك المخصوص وجبر مستقلا على من السيرة والقائم  
 يسعون ولا يحل لشركه ان يفسد فيروى وقد ذهب جميع من كل من طلب شيئا من ذلك  
 من شيعة الخلفاء منهم من مأكلا ومشربا ولطيب مواليدهم ولا يكره اولادهم اولاد  
 حرام قال ثم ما تصدق احد افضل من صدقتك وقد تبعت رسول الله ثم فعلت  
 احل للشيعة كل ما كان فيه من غيرته او بيع من نصيبه على احد من شيعة ولا احلها انا  
 وانت لعينهم وفي رواية باب الحسن فيقول يا رب حسني فليطبا وتك شيعةنا الطيب  
 ولا دهم او تركوا لادهم وعن اهل الدين عن محمد بن عمار الكوفي عن محمد بن يعقوب  
 عن اسحق بن يعقوب قال سالت محمد بن عثمان العمري ان يوصل الى كذا بافتلك  
 فيه من ما نل اسكت على من في التوقيع بخط مولينا صاحب الزمان ثم اما  
 ما سالت عنه الحان قال اما المستلبون باموالنا من اسحق منها شيئا فكل  
 فاما يا كل النيران اما الحسن فقد ايج شيعةنا فقلنا من دخل الى وقت ظهر  
 امرنا الطيب ولا دهم ولا بحث وفي العلل في الصحيح من زارة عن الباقر انه  
 قال ان اهل المومنين هم حلال من الحسن عبيد شيعةنا طيبين عداهم وفي الكتاب  
 عن داود الرقي عن الصادق اننا سلكهم يعيشون في فضل غلاتنا الا انا اهلنا  
 شيعةنا من ذلك غلاتنا للحق من الحيلة فكلما اصل الخليل عدا من الاسكافي فلا  
 يصح الخليل الا صاحب الحق في زمانه لا يصح خليل ما عكس فيه ويردها  
 بعد الشدة وما تقدم من الاخبار وما تقدم من هي وفي ذلك ابن الجند  
 ضعيف لان الروايات ظاهرة العموم وعليه طباق الامامية اولا ليس هو  
 اهل المومنين من انفسهم وعليه فاجبر على خليل ما عكس فيه والطاهر  
 الجاهل ان لا باخرة غلاتنا لا خليل على انظاره المخصوص بقية من بعضها الى بعض

عن محمد بن مسلم عن اهلها  
 ان اسد ما في الناس يوم  
 القيمة ان يقوم صاحبهم



والاداء بالمناجى المجرى المتعجب من داء الحبيب ندر حجب شرفها واداءها وان كانت  
 باجتماع الامام كما اذا اعتقت من غير ان ندر بها خبرها الذي وجد عن السري  
 من الرجوع وهو يرجع الى المؤثر المتشابه في وجوب الحجة الارباب في شرط في زمان  
 هناك على السكال لعدم التعديل في غير واحد من الاخبار وظاهر من استثناءهم  
 الزمنية من جميع ما يجب في الحق عليه فلا يحق الارباب في دفعه للماد بالمناجى  
 الامتد المسببه حال الغيبة ومنها وهو الزمنية من الارباب في كون اساغ لنا  
المساكن والمناجى على المشهور كافتة وغيرها وهذا المنص في بدل عليه بل هو  
الحلة للحق في ما رواه بعض الاجلاء عن صاحب كتاب عن النابى من سلامه  
 انه سئل بعض اصحابنا فقال يا بن رسول الله ما حال شيعتكم فيها حكم الله اذا  
 غاب عنا شيعتكم واستترت عنكم قال اما انصفناهم ان اخلاف الله اجابناهم ان  
 عاقبتهم بل ينسج لهم المساكن وينسج لهم المناجى لظن بكلامهم وينسج لهم المناجى لظن  
 اموالهم بضعف السند بحسب راي الشهرة وعليه فاعلم الحجة والاسكان في حق الاقوال  
 في المناجى والمفتد فاحضر العقل بالمناجى مما لا ينفصل اليه ومن لم يكن بما يتخذ  
 منها عما يخص بالامام من الارباب في دفعه ان ينسج من الارباب في كل  
 ممكن فازاد ورجع الاول الى ان يقال المباحة في زمن الغيبة وان كانت بغيرها  
 والثاني الى المؤثر المتشابه من الارباب في قبله لا بعدله يكون المراد به ان السكون  
 بما في الحق من غير المناجى باقية من الغيبة الماخذة من اهل الحق في حال الغيبة  
 وان كانت باسرها او بعضها للامام مرة وغيرها الخايرة متعلق الحق في الحق  
 فلا يجب على المشتري اخبار الحق ان ينسج فيه ويرجع ومنها بعضهم بما يكتسب من الارباب  
 واشجار الحق في الاول والاخير من بعضها الى الاقوال وكل القاسم بالاباس به  
 ان الله واما ما ساء الاقوال في هذا بابها للشبهة في المشهور في حق الله وعلمه

الاخبار

والاخبار في حق علم النصف كالحج في ذلك لهم فادعى المرات على بله على الاجماع  
 كما ياتي في مقامه فضلا ان الله وعليه في بيان كل ما هو ظاهر عن الحق في بعض  
 المحل هذا بالمساكن والمناجى لوضوحها بالمخلة من ارضها الاقوال فيكون الجمع بين كلام  
 ممكن باذن عنانية ونسب الاستبصار في ابحاث الاقوال حال الغيبة كالنصف في  
 الارباب المرات في الاجام وما يكون بها من معدن وشجر ونبات الخ في رواية  
 يونس والحادث في انباء الميراث لا لفقراء بل للميت اقول ولا يجد عليه  
 اعتبار بل للميت كما ياتي في بحث الميراث وعن ن هـ شرط في المباحة له الفقر ذكره  
الاختلاف في ابحاث فادعى الوارث اما غيره فلا ولا يجب من حصص الو  
جود بين من المالكين واليتامى وابناء السبل في كل واحدة المناجى  
 واخبر المراد انه لا يجب من حصص الاصناف الثلاثة في المناجى والمساكن ما  
 المناجى اليهم على انظار الاخبار الكثيرة المنص من حيثها للتعديل الذي عرفت خلا  
 الاسكان كما عرفت في ان لا يقنع به لما عرفت من ظاهر الاخبار ولكن الامام اقام  
 من انفسهم فلذا حكم من الحق بعد عقل يحصل كلام الاسكان في هذا السبب في ان  
 الامام لا يحل الا ما يعلم انه لا يولايته في تحليله ولو لم يكن ذلك انفسه في التحليل على  
 دفانه ولو يقيد به بالاداء ويؤيد ذلك ما رواه ابو خالدا الكاظمي قال قال  
 ابن ابي عمير صاحب هذا الامر يعطى كل ما في بيت المال رجلا واحدا فلا يدخلون ثلث  
 شيء فاشترى ابا عبد الله اقول الخبر مردى في باب ما رواه الحسن في راجع  
 الى الباب فانظر الى خبره من يزيد ونحن حتى يظهر لنا الخايرة في غاية الظهور  
واما غيرها اي غير المناجى والمساكن والمناجى فيجب من حصص الا  
صناف اليهم وما يخصه اي الامام في حفظ له في حين ظهوره  
 او بغيره من اهل البيت الحكم وهذا الفقيه الامام في العدل الجامع لشرائط الاقوال







قلت ففهم ان ذلك في جميع من استحل محرما فافضل في ذلك المحرم على غيره قال والذبح  
 بحث محرما بالحق بشرط ان لا يظن بعد ذلك في التمتع فوجهه قد اقبل على ما وقع في  
 بسم الله الرحمن الرحيم لعنه الله والممثلة والناس المحبسون على امرهم وما لنا  
 درها حراما وقد يترى بابا الحسن عن ابي بصير عن الباقر عليه السلام ما يدل على العبد  
 النار قال واكثر من مال اليتيم ودرها وعن اليتيم وفي كافي باب الفري من ابي بصير الباقر  
 كلش قولا عليه على شهادة آله الا الله وان هذا هو الله فان لنا حصة ولا حصة ولا حصة  
 ان يترى راجح شيئا حتى يصل اليها حصة في سب في الزيادة من ابي بصير الباقر  
 واشترى شيئا من الحسن لم يبيعه الله اشترى ما لا يحل له ثم اشترى من الحسن من الحسن  
 الطبري لم يبين في التبا والجز على من يضمنها والمدة في التبا الى الشقة العظيمة وقد  
 الخالف كما صرح بعضهم المصنف باخبار التحليل المدونة بعد التقيم بحيث يترك  
 المقام فلو جاز الخالف العوم الكفائي ما عثر من عليه ولا بعد المقاومة وثامنا  
 يحل على المناكح واختيه وحمل العومة الدالة على المحار على ما عداها جميعا والناهل  
 الشهرة وغيرها ثم ثبت فيما صنفه الفقهاء الناقلون الناظرين لاخبار التحليل العاد  
 صحيحا وسميها من بندهم لها ورا ظهورهم مع ذنبهم ودرهم بصاحب الشرع  
 ودفنهم وظاهرتهم اجمع بين المذكورات وبين ما فصلناه في الاصل في غير  
 في مجموعها ثم انقل ما قاله في بعد ما قلناه من القول السابق ما لا باعده والفرق  
 بين على وجه التحليل كما ذهب اليه بعض اصحابنا فهو غلط انهم شعروا بكلمة الغلط يكون  
 فاملا في الغاية ثم انكر بعد الخطوء ليقول ان مقتضى الدليل وجهه من جهة ايضا  
 الثلثة اليوم وهو الاشهر كما صرح بعضهم ولا يخفى حصرهم في هذا ما نرى الا الفقهاء  
 يعرفونهم بل يحرم ان يتولى بيعه ولا خلاف في معرفته للاطلاق وان يقع في الفقه ليعرف  
 وهو الاصل لما ترة الزكوة ولان لا يخرجها احد الاخبار على نقل الحسن كلا اليوم ثم في ثبات

مصر في حصة الاضاف

مذاهب

ودها بعض الاجلاد الى وجوب ذلك في الفقه المذكور في الاصلية عموما والسياسة للفقه  
 لو اختلف اليه ليعرف بحصول البراءة القينية وان يتولى بوكيله الشقة ولو لم يكن فيها  
 لما يظهر في البراءة والتسليم في الاخبار وعندها بالمعطين للحق المستحقين بانفسهم  
 بل ربما كان ذلك من باب عيشة مع امين اليهم فراجع للاخبار الواردة في حال  
 لقائم عموما وعندها في صحيح الحسين بن عثمان المديني كافي كتاب النكاح في باب العمل في بيع  
 النبي ليعرف عن ابي ابراهيم ع في رجل اعطى ما لا يعرفه من رجل ان يخله ان يخله منه  
 شيئا لنفسه وان لم يسم له قال ياخذ لنفسه مثل ما يعطيه غيره هذا مضافا الى ما في  
 يجوز ذلك في الزكوة اجماعا والطاعة عند الفرض بينها وبين الموقوف في ذلك ولو لم  
 يكن الوكيل ثقة فنية اشكال في ذلك بالنسبة الى جهة الطوائف الثلاثة واما ما  
 فلا ظهر جازم فيها من غير ما صرح به الحسن من مؤنة من الطوائف الثلاثة  
 على وجه التتمه واما من عرفت في القول السابق لما ظهر في قول المصنف وبقية فقهاء الكفا  
 اة ان لم يحن في حاله عموما في صيغة عدم الكفاية فليحكم ببقائه للاستصحاب  
 ويكون الغيبة واقعة له اول الكلام فان اردنا المديني فقلنا اضطررنا الى الغيبة  
 ثم في حرم الامانة وكما سيجي بالنسبة الى رحامة وبقية الرسول وانيامه كما ياتي  
 بذلك وصاياهم من نصرة الدين في راجع الى الحوائج كتاب الحسن في باب بيع الدين في كافي  
 في كتاب الزكوة في باب الصدقة ليعرفها ثم عن النبي ع اني سافع يوم القيمة لا يهتبه اضاف  
 ولو جاز اذ ان يخل الدنيا بخل بغير ربي يخل بغير الله لانه يخل بماله الحق في رجل  
 احب ربي بالان من القلب بخل بغيري في حوائج ديني اذ اطره وادش وائم النكت الى  
 انهم عموما في الحسن هم كثيرا ما اخلوا جميع الحسن لولا انهم تركوا فضلا فراجع الى خبري حكم من عليا  
 وعمر بن يزيد المديني في ثبوت زكاة الحسن الى غيره فاطنك بالنسبة في خبري مجمع في ثبات  
 اللقط بالصدق الى الفقهاء مع عدم التمكن من اصيلها الى ما اكها فثبت بان هذا المال

مصر في حصة الامام



لا يمكن ايصاله الى الامام وذلك لتأخير مظنة التلف بالادب ان اى فقيرا من خيرة بني سواد  
 ما من مالت اكثر من الامام وادعم من شدة الوقت فانيا لا نخط الجوع من حيث  
 هو مجوع ثم احكم بان ذلك احسان نحن وما على المحسنين من سبيل هذا مضافا  
 الى ما يظهر من الحكيم من المفيد في الغيرة من مودود وابتدئ بك حيث قال  
 كافقت وفيه فقد ما راكحت واشهدت الحلال الى ما عليه الناس في هذا الوقت  
 من فقد الوصول اليه وعدم المعونة على ثلثة الغيبة وضره الى استئانة  
 ومصل الى اصناف ما يجب فيه الخس فجاءه الى بيتي الى الحد وما كتبهم وابتداء  
 سبيلهم ولتوقر فقط ولذا في هذا المنة ثلثة ضره ثم اليه بعد ولا يجهل من صلته  
 وغالاهم بطلبهم اياهم ولا يكون قسمها في هذا الحال كقسمها عند ظهور  
 الامام لثقله ذلك وفي الرواية عن ائمة العظمى فيكون ما يخص من الخس  
 في هذا الوقت على فقراء اهلهم وابتداء سبيلهم يخرج ذلك اليهم من مطلبهم وعلى ما  
 يقع بعد الحسن من القصور انتهى ثم على هذا وهذا الحكم على الجواز والوجوب  
 قولان كما عرفت في القول السابع اجودها الثاني للدليل الاول ومقتضاه مباشرة  
 الفقيه العدل الامام المجامع لشرايط العتوى لانه قضاء تحت النيابة وهم وراثته  
 الانبياء فيقول من الامام الا تمام للاصناف الثلثة اعوان نصيبهم كما يجب على  
 ذلك مع ضرورة كونه من الغيرة جواز تولى المالك لثالث بقتل  
 ويمكن منع ظهوره باعتراف في صلوة المحبة على من ظهر في هذا الحال فضلا اعتداد  
 به في حق المقام فليحكم بلوغه مباشرة الحاكم الشرعي غير نزول ولو فرق عن  
الحاكم ضمن عنك من اوجب من الى الاصناف في ذلك ان يكون باذن  
 فيكون كافيا ومن غيره مفسد كان ما كانا من قضاء تحت النيابة وكان له ذلك  
 بلا شبهة مع عدم دليل على اختصاص بعضه البيرة بله بما يولى مباشرة الحاكم

لا انفسا بحج المنة الشريفة وهل يجوز اذن لغير العادل الا حوط العاد وهل  
 دفعه الى الحو الى كالدنية كما استحسنه ابن حمزة وفي المفيد عن بعض الفقيهين  
 ما يحكي عنها امرا او القليل بين وجود المسحق من الغيرة فلا وفقدت فمع كالحج  
 اليه البعض وجرا وجهها الاخر اذ ليس على المحسنين ان يسبلوا بل ينسبوا الى الحو الى الفقر  
 والسلاحة والساد كما يظهر من ابن حمزة ام لا وجهان وامر الاحتياط والفتح ولو لم يبلغ اليه  
 الى الفقيه فينا الشريعة فهل يجوز للمالك ان يفرق حصة في الاصناف بغير اذنها  
 ام فيها الاول اذ ليس على المحسنين من سبيل وينبغي البيرة الى الاول ظاهر ادلة  
 تعلق الخس بالعين ويجوز اخراج الفقيه اجماعا على ما ادعاه بعض شائعاته  
 وهو ان الخس المعقولة باليرة ولعل في صحيح عن يزيد المدي في سب في زيادة الخس  
 منع دلالة على الاجزاء الثاني هل يجوز اعطاء الخس للفقير من المدي للثاني  
 مع ام لا بد من البيرة او استفاضة ام الاول مع ظن الصدق والثاني مع ظن  
 ام الاول مع العدالة والثاني مع علمها او خبرها من قبلة حلف المصل  
 وقوله على الصحة فالاول ومن اصابته حصول العلم في حق المقام صريح صورة البيرة  
 والاستفاضة بدليل ولا دليل على حرج في ميزها فالثاني في اصل المذكور بعد  
 ملاحظة ان المسلم يدخل افعال المسلم واقرا على الصحة هو صورة حصول المظنة  
 فالثالث ومن معه آية التبا والاربع ولعل جواز الاعطاء مع ظن الصدق  
 اجود كما مر نظيره في الزكاة في المدي للفقير بفضله ما يدل عليه من اهل الاخاء  
 من عدم تكليفه للعرض في جبر الحاشا المدي في اصول كافيا بالجهة المؤمنين الثاني  
 اخذ المسلم هو عينه ومراثة وليه لا يجوز ولا يخلع ولا يظلم ولا يكتف ولا يفتا به  
 وفي بار من المؤمنين عن ابي المأمون عن الصادق من حق المؤمن على المؤمن المدة الزمنية  
 المان قال وان لا يجوز وان لا يخلع له وان لا يكون بغير خبر في باد الكسب عنه غير سائر



من علمه ينبغي للرجل ان يعلم ان يجتنب مواخاة الكفاية فيجب ان يتجنب مواخاة  
 فلا يصدق والمنافسة ولا لا المدركات وان امكن ذلك فكل النظر في شئ لا يحد  
 وملاحظة النظائر التي قد تميز الزكوة فيها ان يقول قول مدعي الفقر الصانع  
 حصول المظنة بل يجب ما لم يحصل العلم بالخل او على اشكال تام وصورة غير المخلاف  
 هذا امضا في الاجازة الاستدلال للثنا ويقتله نعم ان كان موثقا كان فاسقا لا  
 يستوي اذا نظر ان المواد بالحق هنا عدم الايمان والاحتياط فاما المفاضلة  
 مطلوب بعد **الثالث** قال في سنن رجب في المقامات بالحق والميت على الاقرى  
 لا وجه الغرم اقوى في جهة المسكن والتكفين ببرائتي **الرابع** هل يجهل للبد  
 الفقير ان ياكل ياخذ من مال تارك المحتسب فاحصا الحصة وجهان احل امرهما  
 الجواز لما يظهر من الاخبار بان جعل المحتسب غنا هو كمن منع حصة السادات  
 كالزكوة بالنسبة الى الفقراء وقد ظهر انهم تعلقوا بالعين وكنز شرعا مع فساد  
 منع من الساداتهم يكون ظاهرا بالنسبة اليهم فاذا اخذ السيف اجل الله  
 يكون محنا في نفس الامر قد قال الله ثم ما عكس المحتسبين من سبيل وعدو يحقق  
 نية القربة مع كونها معتبرة في العبادات فيمنعنا بما ذهنا حفات  
 حق الله وحق الناس في ذلك لا يخلص بخلص من الثاني وعليه هذا  
 السيد محسن بالنسبة اليه ولا وجه لغير هذا امضا في المارة  
 في الزكوة في حق قول المصنف ولو نرى المانع لا المالك في العاقبة  
 فراجع الى هنا في النسبة وكذا الظاهر في عفاضة الفقير لم يزل  
 المانع لما وجهه فهاك مقتضى ما ذكره كل من كان له الحق  
 شخص لم يعط لظلالا ومما في المظن ان ياخذ بقدره الى  
 ولو كان الحق في المحتسب الصلة الواجبة في حق الله

في الزكوة في حق قول المصنف ولو نرى المانع لا المالك في العاقبة  
 فراجع الى هنا في النسبة وكذا الظاهر في عفاضة الفقير لم يزل  
 المانع لما وجهه فهاك مقتضى ما ذكره كل من كان له الحق  
 شخص لم يعط لظلالا ومما في المظن ان ياخذ بقدره الى  
 ولو كان الحق في المحتسب الصلة الواجبة في حق الله







شرى استحقاقه بالاطلاق الإجماع بما مع اختلاف عبارته من جهة كونه زهرا وقت  
 وعينها على ما حكى بمقتضى هذه المصنفات إلى دلالة جملة الأخبار بالعلم في الطهر  
 ويحكي بغيره بمقتضى ما مر من مقتضى رمضان كرمضان كما من الجماعة للمردى  
 في كافي ما يبين أن طهره الصحيح من ابن سنان كشيء إلى أن عبد الله قد ذكره في  
 شهر رمضان وقال في الصحيح بالعلم وأما الجنب فإبنته فلم يغسل حتى طلع الفجر  
 فاجابته لا تقم هذا اليوم ومن غدا لصبي عبد الله بن سنان المردى في باب  
 ما يجزى من أفطر بموتى جماعة للمردى في شيء بالكفاة ومغيرة الملائق الض  
 وكلامهم فيقتضيه الفرق بين من أصبح في النوبة الأولى والثانية ولا في القضاء بين  
 المرسى والمضيق واحتل الشهيد الثاني جواز القضاء مع التقصير لمن لم يعلم  
 بالجنب حتى أصبح أو قبل العلم بالاطلاق هو لا جرم ثم الحكم على الجنب بالجنب  
 أو غيرها والحض والنقاس فاذا انقطع ومما قبل الفجر عليه ما لا يتأهل  
 ويطلق الصور بالاطلاق فلا يجوزها إلا في المردى في شيء في باب الحيض والنفاس  
 في المردى من المردى من الشهر أن طهرت بليل من حيضها ثم قامت أن تغسل في وضوء  
 حتى أصبح عليها قضاء ذلك اليوم وقد عرفت في نقاش الحكم النقاس كالحض  
 وأما غسل الاستحاضة فقد عرفت في بحث الاستحاضة توقف الصور عليه هل يجب  
 التيمم على المجنب وروايت الدار عند نقل الماء كما مع البعض أو لا كما مع البعض  
 أجودها الأول لعدم المنزلة المستغفرة فيجب التيمم بمقتضى ما علم وجه البقاء  
 على التيمم إلى أن يطالع الفجر فلا لبعضهم فيجب ذلك كاستقاء الفاذة عند الاستغفار  
 بالنوم وإن النوم ناض التيمم فلا يجوز البقاء على الجنب إلى أن يطالع الفجر كما  
 نقض التيمم والعود إلى الجنب كذا استدلال البعض في نظر المسئلة مشكلة ولعل  
 الأول لا يفي عن رجحان ما لا مزيد عليه أن استقاء بالنوم لا يجب إلا بعد تحققة وبطل

في حيز البقاء على حد البقاء

في وجوب التيمم على الحد

يقطع التكليف لا تخالفة تكليفه الفاذة فليست على الاحتياط فيحتمل ما لا ينبغي أن يترك  
**تنبيه** لو اجتمع لها رافض رمضان نائما أو غير قصد لم يقطع به وهو في بعض  
 وجهين له تأخير ولا يعلم منه خلافا قال في في في صحيح الفجر يعلم الإجماع عليه يدل  
 الملائق موقوف ابن بكيد للمردى في كافي ما يبين **واجب** **وعن النوم عليها** أي  
 الجنب **وعن نيل الغسل حتى يطالع الفجر** علا للمردى في كافي ما يبين **واجب**  
 في الصحيح من الجنب من الشهر في رجل احتلم أول الليل أو أصاب من أهله ثم نام ثم  
 في شهر رمضان حتى أصبح قال في يومه من ذلك شيء فيقتضيه إذا أفطر في شهر رمضان  
 ربه وفي الباب في الصحيح من محمد بن مسلم عن أهلها من الرجل صبي الجنب في شهر رمضان  
 شيء من قبل أن يغسل قال في يومه من ذلك شيء فيقتضيه ذلك اليوم إلا أن يستيقظ قبل أن يطالع  
 الفجر فإن اشترط ما بين أو سبق فطالع الفجر فلا يقضى به ومن سبق في الكفاة  
 في الصحيح من أهل بيته محمد بن وهاب بن أبي نصر عن أبي الحسن عن رجل أصاب أهله في شهر رمضان  
 أو أصابته جنبته ثم نائم حتى أصبح فقال في يومه من ذلك اليوم وعليه قضاءه وفي الباب  
 في المردى من ساعة قال سئل عن رجل أصابته جنبته في خوف الليل في رمضان فنام  
 وقد علم بها ولم يستيقظ حتى بطلت الفجر فقال عليه أن يتم صومه ويقضى يوما آخر  
 فقلت إذا كان ذلك من الرجل وهو يقضى رمضان قال في كل يومه من ذلك شيء فيقتضيه فإنه  
 لا يشبه رمضان شيء من الشهر خلافا لصبي غير واحد من متأخري المتأخرين فلا قضاء  
 أصلا أصلا بالأصل ولا يبارضه الأخبار المتقدمة الشافعية لا بدلا لطلاق صحيح العيص للمردى  
 في شيء في باب الكفاة للمردى في الباب في الصحيح من معاوية بن عمار عن الشهر من الرجل  
 جنب من أول الليل ثم نائم حتى أصبح في شهر رمضان قال في كافي ما يبين شيء فيقتضيه  
 استيقظ ثم نام حتى أصبح قال فيلحق ذلك اليوم عقوبة إذا اضبان الأول أما  
 شاملة للنوم وقد يفتقد بهذا الصحيح إذا المصنف كما في ظاهرة للنقطة الأولى في الجنب على



از نام او است

2

مكمل بما نتم لابد من احوال الامناء وعن معاودة النوم بعد اتيانها  
لما يحتمل من وجوب القضاء في معاودة النوم بعد اتيانها فمما اولى وانما اقرها  
لانها توجب الكفارة كما يحتمل فاداد الفصل بين ما يوجب الكفارة وغيرها ومن  
بضال الغبار الغليظ الى الحق على المشهور المصنف بل من مرجع السرائر  
وتبع الحق وظاهر الغيبة والشفقة الاجماع وهو المحجة مضانة الى المذهب في  
باب الكفارة عن سليمان قال سمعته يقول اذا غفص الصائم في شهر رمضان  
او استشقق بعد الاوشم والحقرة غليظة او كنس بينا فغسل في انفه وحلقه غبار  
فغسل يومه شهرين فتابعين ذلك وكذا مظهر مثل الاكل والشرب المتكاثرة وصف  
السند بحسبها من الاستئمان على ما لا يقل بغير ضار اذ هو في كماله المصنف  
في الباقي بحجة واما المردية الزيادة في المرفق عن عرب سعيد عن الرضا عن الصادق  
يتبع بعبارة او يفرض لك مثل فعل الذخيرة فحلقه في العائز كما باس به ومن الصائم يخل  
الغبار فحلقه في الاكياس الموقد بالماء في الباقي الصريح عن قول من في الباقي الايض  
الصائم ما صنع في الذخيرة اربع ضال الطعام والشراب البناء والاقناس في المادون  
مال الى غيره واحد من متأخري المتأخرين وفيه دخل قول السيد بن عيسى علم الامناء  
بذلك انه لا يقوم في مقابلته ما من وجه عليه فليحار على الفقيه  
او مضمون في هذا المحجور كما يستفاد في اولى الغبار الرقيق كما ذهب اليه الفضيل  
جامع بل من المشهور وهو المصنف على ما في الغليظ بما في الرقيق بالاصل وعموم  
الفضيل مع علمه جابر بن سليمان في تحق المقام وان شئت فقل جمع ما بين اكله والشرب  
الشبهة المقدمة عليه في الحكم بالمنع وطلق الغبار كما يستفاد في بيعه وقعه وذلك  
والحق ما لا وجب له يعتد به وهل يلحق بالغبار والذخيرة الغليظ الذي يحصل منه اجزاء  
وتتعلق الى الحلق ونحو ذلك من غير ما كان في غيره الى اكثر المتأخرين وفيه الى



لما خرج من اماكن اثاره كجيرة ودهان والسيرة فاعلم ان لا يكون بالنسبة الى القضاة  
 لقليل ومن هنا ترى المسلمين انهم يتركون ما يدخل شهر رمضان شره الى الجبل ويعلقون  
 اليه كالكين المصنوعة لذلك **وعن الامثلية** وانزال الماء ولو بالملا اعتبر  
 والفيلة والملاصة مع العمل اجاعا كما عن الجماعة علا بالسقيفة وقتها صحيح  
 لرحم المروي في كتابه من افطر من الصادق عمن الرجل بعيت باهل بيته رمضان  
 حتى ياتي قال عليه من الكفارة مثل ما على الذي يجمع والمهم الاجماع المذكور فيها خبر حسن  
 المروي في الكتاب وصنف جماعة وجازي بغير المرويات في زياد الصور والمروي عن  
 الفضل الرضوي ومقتضاها عموم الحكم المذكور للماء الحاصل عقب الامانة ولو لم  
 يفتل انزاله في الحكم عن المشهور بل من جملة الاجماع عليه قبل وقتها حيث  
 ادعى الاجماع على لزوم القضاء والكفارة بذلك على الاطلاق وعليه فان كانت الامثلية  
 ذلك فافضل الصور انما انزاله بذلك في الاقضية برأى المراسل المروي عن  
 من بعدهم لو ان رجلا لصق باهله شهر رمضان فافطره لم يكن عليه شيء مما لا يوجب الاستناد  
 اليه فاعلم منه ربح اب النوبة الا ان القول بغيره من هذه فافطره الا انفسار  
**وعن محمد الف** على المشهور المصنوع بل من مع وقت بظاهر الغيرة وفي الاجماع  
 للشيعة منها المروي في كتابه بالاصحاب يتقيا في الصحيح عن الحلبي عن الصادق ع اذا قضيا  
 الصيام فغلبه قضاء ذلك اليوم وان ذرعه القوم من غير ان يتقيا فليتم صومه واما ما  
 من المذهب والحل من انه لا قضاء به وان حرره وما صحيح عبد الله بن ميمون المروي في كتابه  
 في باربعكم العلاجي فيه انه يحول على غيرها الى التعلل بها اذا المشهور انه لو ذرعه القوم  
 اي سبعة غير اختياره لو فطر به في ذلك على اتفاق الاختلاف في ذلك وفي الاجماع للشيعة  
 عن الاسكافي انه يقضي من الحرم ويكفر انهم لا يكره مع شدة ذرعه غيره اذ هو المأخذ  
**وعن الحنفية** بالمبايع بالاختلاف بين في المحنة الا ما عن الاسكافي في كتابه

وبعده الله

ويرد المروي في كتابه ما قبل الصيام في الصحيح عن اب الحسن ع من الرجل يحقن في  
 برة فقه شهر رمضان فقال الصائم لا يجزئ له ان يحقن في برة فقه شهر رمضان  
 بل من مشقة القضاء ومنهم المذهب في التامرات نائيا لخلاف من قال في الجوار لا قضاء  
 وكذا في ذلك ما في اصحابه وانه ذرعه في الغيرة مدعيه الى ان يقضي فافطره او ظاهره ام  
 كما اثاره الجماعة ومنهم من حكى عن المذهب في الجوار والى من قوله والحل في برة  
 وعنه من الجماعة وجهان اوجه الاول لا يصحح المشقة المشقة للمشي المشقة للقضاء  
 بشهادة التبع وما نقله الاجماع والحكي فلا وجب بعينه لا احتمال على افتقار القضاء  
 واما الاخران بالجملة فيكون اوجهها الجواز للاصل والحال المتعارفين في صحيح محمد بن  
 مسلم المروي في كتابه باب الصيام في الصحيح عن علي بن جعفر عن الكاظم ع عن ابي  
 والمارة هل يصح له ان يستغفر الداء وهما صامان قال لا بأس بذلك اب الحسن  
 كتب الى اب الحسن ع ما نقله التلطف من الاشيا في يستغفره الا ان كان وهو صائم  
 لا بأس بالجملة واما صحيح البرزخ في المشقة فالتباعد من غير المقام تبارا حقيقيا اذا اظلم  
 مع ان الخبرين كانهما لا يفرق في غير المقام ولو وصل الداء فاحلله فصل الى حرفه ففطر  
 وقتقرب لفت انه يفطر الا قرب العلة وفاقا للاكثر للاصل وصح عن محمد بن مسلم الخ  
 ولا وجب للمخالف بعينه بركا لا وجب للحكي عن ذلك وقتقرب لفت من انه لو فطره في برة  
 وصلته الى جرحه لو فطره ان امره هو ان لا يفطر برة او فعل هو بغيره فافطره او ما فطره  
 الداء فالاذن فالشهر المصنوع انه غير مفطر خلافا للحكي عن الحلبي في فطره ويرد بعد  
 الاصل والصحيح الحار جرحا واحد وجب لغيره المرويات في كتابه بالاصحاب يسقط **وعن**  
**معاودة النوم** للحنابلة بعد ان ناسا هتة كان اجنب شهرا وانه انتبه ثم نام  
 ولم يستيقظ حتى طلع الفجر فان عليه القضاء وبلا خلاف يعرف على الصحيح بغيره التقييد  
 فانوم على الجنا بغيره ومقتضاه لكان كلمة العقب بغيره النوم الثانية خلافا للحكي

في كتابه ما قبل الصيام  
 في المتن



رتبة تلاخذه النعمة الثانية والثالثة والاربعية لا يظهر بل يظهر فلو  
فصل شيا من ذلك بالامكان بطل الصوم ثم كان معنا  
 بالاصالة رمضان او بالنذر وشبهه كالعهد بالبين وجب  
 القضاء والكفارة لا بفعل الثلثة الاخرة مع تعدد النعمة  
 ومعاودة النوم للجنب بعد انتباهه فانه يجب بها اي بالثلاثة القضاء  
 خاصا من اماره بها بالاكل والشرب المتعارفين فاجامى كامن الجماعة وكذا غير  
 المعتاد على الاقرب للفطر بركا فيشمل المروي كافي باب من افطره الصحيح في سنة  
 بن سنان من الصائم في رجل افطره شهرا مضاه من بعد ايام واحد من غير عدد  
 قال يعقوب شهر او بصور شهرين متتابعين او عظم سنين مسكنا فان لم يقدر  
 يقدر على ما يطيق خلافا للحكي من بعض غيرهم في وجب القضاء خاصة ولا وجه له  
 وباني على قول المذهب والاستسكان في عدم القضاء ويعقوب ولا الثقات عليه واما وجوبها  
 بالاجماع قبل ان يبايع من المسلمين كامن الجماعة وبالقضاء وكذا ادبر على الشفاعة  
 بل هو في الاجماع بل ظاهر الفقه من ذلك الاجماع على وجوبها بالنسبة الى ابناء البيعة  
 والميعة اجمع ولو لم ينزل لكن المحكي عنه في وقت علمه الكفارة فيا لواني البهيمه ولم  
 ينزل واما الاحتياط واخبر بما بعد ملاحظة جواز العقل بحصول الفطر بركا  
 فيشمل الصحيح ثم واما وجوبها بتعدد البقاء على الجماعة من الجماعة عليه الاجماع وهو  
 المحكي مضافا الى الموقوف الذي يصير له في كافي بالالكفارة من الله ثم في جليل جنب  
 في شهر رمضان ثم ترك العقل متعللا حتى اصبح قال يعقوب وشبهه او بصور شهرين متتابعين  
 او عظم سنين مسكنا والجنب المروي في التبا عليه فاعلم العاني والمذهب في ذلك  
 قوليه وبعض المتأخرين من العقل بالقضاء خاصة مما لا يقنع به وان امكن الاستدلال  
 لهم حتى يصح الحجة المتقدمة في النوم على الجنابة او هو لا يقع في مقابل الدال

على الفطر

على الحاد من وجوه عدده ثم لا يظهر بالنسبة الى العقل الحيف والنفا من الاستحاشه عند  
 الكفارة علا بالاصل من غير معارض وكذا بالنسبة الى العا من عزية الغل للكل  
 من غير ظهور معارض واما وجوبها لمعاودة النوم بعد شأهين من الغيبة  
 والوسيلة بجاء المقاصد اجماع وهو المحكي المروية باخبارنا في صحيح سليمان وعبد الجليل  
 المروية في التبا فان ذهب اليه الجماعة من عدم الكفارة بما لا يقنع به واما وجوبها بالاجماع  
 العباد الغليظ الى على من صرح في المحكي وظاهر الغيبة اجماع وهو المحكي مضافا الى  
 المحكي المتقدم المخير الى تحقق الفطر بربطها بالمعنى خلافا للحكي من النية والحكي  
 بالقضاء خاصة انقضاء على المجمع عليه فينقل واما وجوبها بالاستسكان فمن  
 في الاجماع وهو المحكي مضافا الى الفاعل هناك فاعلم الاستسكان في اجماع القضاء خاصا  
 من واخبر المأخذ واما عدم وجوب الكفارة لتعدد الفطر فله احد في غير الفاعل اما  
 من المذهب انه حكى من بعض علماءنا انه موجب للقضاء والكفارة وبوجه الاخبار  
 المنقولة على وجوب القضاء خاصة من غير اشارته الى الكفارة مع انها اوردت في بعض  
 الحاجة والاجماع الفقه المستظهر في بعض العباد واما عدمها للمعنى فله اهل  
 من غير ظهور معارض يعقوب وشبهه وما حكاه المذهب في الجمل من قوله من احبنا من القول  
 بوجوبها ايضا فيقول واما عدمها لمعاودة النوم بعد شأهين من الغيبة  
 منهم وعليه يدل الاصل من غير ظهور معارض هذا كله بالنسبة الى رمضان واما  
 القضاء بالفطر في النذر المعين ونحوه فلا اعرف فيه خلافا ويمكن الاستدلال عليه  
 بحجة القصد المروي في باب حكم المأذنة كتاب الصوم اذ هو كالعام المختص بحج  
 في التبا واما الكفارة فلا يساق اليه الله وجوب القضاء ايضا بفعل  
المفطر بل مرعات الحج مع القدرة ويكون الحج طالع  
 عند علماءنا كافي في مؤذنا بوجوب الاجماع كما هو صريح الاخبار على ما لا ريب



في كافي باب من اكل الفخج من الحلب من العظم من وجعل شحم من بطنه وقطع الفخج  
 وبتين قال يتم صوم ذلك اليوم ثم لم يقصر عن شهر رمضان بعد الفخج فطر ثم قال  
 ان كان ليلة يصلي وانا اكله ففطر فقال اما جعفر فذا كل شرب بعد الفخج من وجعل  
 فافطر ذلك اليوم في شهر رمضان وقال الباقر المرفوع من سماعة قال سئلت عن رجل اكل  
 وشرب بعد ما طلع الفخج في شهر رمضان فقال ان كان فافطر ثم لم ير الفخج في كل عباد  
 فزاد الفخج فليتم صومه ويقضى بها اخر لا يشرب بالاكل قبل النظر فليعد العادة <sup>المري</sup>  
 في التباين على من اذخره <sup>و</sup> مقتضى الاخبار لا اصل له الكفارة بل لو اطلع فيه خلافة <sup>شبه</sup>  
 في الاماثل ان كان مقتضاها عدم الفرق في القضاء بين صورة الظن ببقاء الليل <sup>الثالث</sup>  
 به وان قبله الجماعة فيهم في الظن لكن عبا وكثير من أهل الصوابين معها وجوب كون  
 ولا كفارة في الغايين للاصل وظاهر الاخبار المذكورة حيث لم يثبتها وظاهر الآية حيث  
 قال تعالى حتى يتبين ولا اصل عدم وجوب تحصيل العلم بحصول شرط الراجح الشرط بل هو  
 له اما سقوط الكفارة فلا اصل واما حدة الغفل او الاخلال في جواز فعل الفطر مع  
 الظن بالحاصل في استحباب بقاء الليل بل مع الثالث في طلوع الفجر فيقتضي التكفير  
 انتهى نعم لو ظن الفجر في الاخطاء عدم فعل الفطر مع المراءات بلا اخطاء في صورة الثالث  
 ايقن ذلك ومن قال على الاحتياط ان كان القول بالجماع في الصوابين لا يجزى عن رجحان  
 ما تم مقتضى التيقن بالقدرة منه وجوب القضاء على العاخر من المراءات كالحج من  
 والاحتياط بلا خلاف يعرف خلافا للاخبار بما يعلم الاخطاء قليل خبر ما عدا غير المرفوض  
 ومقتضى خبر ما عدا عدم وجوب القضاء لو ما ذكره علماء المراءات وعليه يدل ايضا المروي  
 في التباين في الصحيح من معتز بن عمار عن العظمى ان رجلا من ان شغل طلع الفجر اكره ففطر  
 لم يطلع في كل شهر انظر في حله فطلعت عين نظرت قالتم بملك ثم تقضي ما  
 انك لو كنت انت الذي نظرت ما كان عليك قضاء بطلها في وجوب الاحتياط

ولو ظن بعد المراءات بالفجر ففطر بخبر الاكل ونحوه وجهان الاظهرهما خلافا لآية وليس عليه  
 قضاء ايقن خلافا لاصل كون الاحتياط ما لا يثبت ان يترك التوبة وهل يحضر الحكم ا  
 لقضاء بالمصادرة مع عدم المراءات وعدم المراءات بمضاء امر يعبر والواجب  
 المعين كاختاره الجماعة بل هو ما يكون ظاهره وهو الاحتياط وجهان اظهرهما الاخير  
 خلافا لجمهور مقتضى معتزلة المتقدم ولا يباينه مقتضى الحلب المتقدم لاحضار حكم التباين  
 الناشئ من ملاخطة سياقة بما اذا لم يراع واما مقتضى الاحتياط وجوب المراءات في التباين  
 في ورودها في قضاء رمضان مما لا يقوتان في مقابلة ما ذهب تكاثر الدلائل  
 ولكن المراجع اعني ما تقدم عن مقتضى مع الاحتياط هذا امضا قاله عليه وعلى مية حصول  
 الاخطاء والشرعي في مثل وان هذا الصور المرفوض والعلة كالاكل ناسيا وعليه مقتضى  
مقتضى الاشارة الى امر صوم وجوب القضاء ولكن يفرض جديك ولو ثبت واما  
 الواجب المطلق فينبط المصادرة صوم مقتضى ولو بعد المراءات من غير نظر في الاحتياط  
 اجبه عليه يدل مقتضى الاحتياط وجوب المراءات والمعلم الاجماع المالك في القضاء  
 بتعليق خبرا مقتضى هذا امضا في الاقتضاء فاعلة الاشتغال بذلك كذا الكلام في الصور  
 المتدرب خلا بتعليق خبرا مقتضى في وجوب القضاء ايقن دون الكفارة بالادوار  
 لاخبار العبر بعلم الطلوع مع القدرة على المراءات مقتضى بالاختلاف يعرف  
 خلافا مقتضى معتزلة المتقدم والطلاق العتوى يقتضي عدم الفرق في الاحتياط في الواحد  
 والمتقدم وروى في حفظ القضاء لو كان الفجر عدلين وكان اجهها العلم  
 خلا بتعليق خبر ما عدا المتقدم المتقدم المتقدم مقتضى الاحتياط المراءات المتضمن لتقدير  
 كذا اكلت مع ما وجب معتزلة المتقدم ولم اطلع بعد على ما يدل على محمية  
 البنية فقط وعاد ذكر ظهور العدل الواحد وبلا اخطاء مع الاخبار بطلوعه  
 لظن كذا به والقدرة على المراءات مع طلوعه مقتضى ما قطع به الاحتياط



في شهر رمضان واصحابه يستحبون في بيت فطر الى الفجر فانه اهم فقلت بعضهم فطر  
 بعضهم انه يخرجه فكلوا ليم صومهم ويقضي في الجاهل من الفجر الى ان يفرجوا فاما بعضهم  
 سالوا احدهم انه يخرج ويظهره فطلع الفجر ثمرة له فطلع الفجر ففطر بعضهم انه يخرج  
 فكل وشرب كان عليه قضاء فكل الجوع ولا فرق في الخبرين العادل والقاسق فلا خلاف  
 وذلك استقصا لدواعيهم فكم الجماعة بينهم بين القائل والقاسق المقتضى  
 وكذا في الخبرين وجوب الكفارة متكافئان فاما حجة من جهة فكون كسعد الاطوار وهو  
 حيد لم يثبت عن النبي وهو يعلم بظهور هذا الحديث امر لا يحتاج الى دفعه وبالافطار  
للأخبار ما يحول الليل ثم ظهر القضاء وبهذا لا يخفى ان لا يثبت  
 قال هذا الاطلاق في كل ان المفطران كان من لا يسع له التقليل فيجب ان يكون  
 عليه القضاء والكفارة وان كان من يسع له ذلك انجز الحكم بسقوط الاستانارة فقله  
 الا ان الشارع على هذا التقدير لا ان ذلك يقتضي سقوط القضاء كذا في شاذل  
 المفطر قبل خروجه من البيت فلو ثبت دليل الوجوب هنا كما ثبت هناك  
 انتهى قوله مقتضى قوله ثم اعتوا الصيام الى الليل وجوب الامساك عن المفطرات  
 حتى يحصل العلم بل قد لا دليل على كفاية المظن في نحو المفطر الموضوع  
 في المفطر قبل علمه بدخول الليل ثم وجب عليه القضاء والخروج ما دل على وجوده لا خلا  
 اليه في طلوع الفجر مع جواز الفطر هناك متكاملا متقاهما الليل ومن الغيرة  
 الاجماع على وجوبه وان افطرها كما راما استفاء الكفارة فلا اصل لعدم جزمه  
 الموجبة لهما مع الاطوار بحيث يشمل المقتضى هذا اذا لم يكن من يسع له التقليل  
 في الحكم بوجوب القضاء اذا افطرها كما لا خلاف في الجماعين المحكيين ما لا يصلح الظن  
 بالليل في وجوبه على اشكال لعدم دليل عليه في المقتضى من جهة ما في فطره

القضاء بما لو كان المزمع من قول ان اجدها الزيادة بعد قوله فاما حجة من جهة  
 مع وبلا فطر للظلمة الموهمة دخول الليل لا خلا ولا يخرج البعض  
 وجوب القضاء ان اريد بالوهم معناه المعرفه او الشك في مقابل الظن وانكسر ما  
 لوهم وبقاء النهار لما اقتضى من الغيرة وتوالت في المثار اليها عن عاد ولا على وجوب  
 بفعل احد وجبانه لا يظهر لنا في الجماعة الكفارة ايتم العمل واذل لهما ثم لو ثبت  
 ودخل الليل لم استمر الاشتباه فالجواب عن الكفارة للاصل من غير فطره معارض  
 يثبت به وان كان ما تقدم عليه كما يقتضيه القضاء من غير خلاف يعرف لما تقدم من الغيرة  
ولو اريد بالوهم ظن الليل لم يفتقر فلا يجز عليه القضاء وانه الحكمي من  
 لصديق والفتاوى والقاضيه بينهم في دفع الجماعة وتنازع المتأخرين للشيخ  
 منها الذي في كافي باب وقت المغرب في الصحيح من ذراة عن الباقر ثم وقت المغرب  
 اذا غلب القمر فان اذابت بعد ذلك وتصلبت في عملة الصلوة ومضى سورت  
 وتكلم في الطعام اه كنت اصبت منه شيئا الشاكا الابد على الجوز وفيه في  
 زيادات كتاب الصوم في الصحيح عن ابان عن ذراة عن الباقر ثم وقت افطار  
 الصائم قال حين سبكه ثلثة ايجم ولة لرجل فظن ان الشمس قد غابت فافطر ثم انصر  
 الشمس بعد ذلك قال ليس عليه قضاء وفي باب حكم الساهي عن ابي الصلاح عن الصادق  
 من رجل صام ثم ظن ان الشمس غابت ففطر ثم انصر الشمس فافطر ثم انصر الشمس فافطر  
 الشمس لم يشرب فقال قد تم صومهم ولا يقضيه في كافي في ذراة عن الصادق ثم قيل  
 صام ظن ان الليل قد كان وان الشمس قد غابت وكان في السماء غماما فافطر ثم انصر  
 اقبل في ذراة عن الصادق ثم صومهم ولا يقضيه فلا في الجماعة في القضاء بل في حكم  
 با شهرية الذي في كافي باب من ظن انه ليل في الصحيح عن ابي بصير ثم سأل عن  
 في فطره ما شهر رمضان ففطرهم بخلافه عند غروب الشمس في ان الليل ففطر



بعضهم ثم ان السخا اعطى ذاك الشخص قال على الذي نظره صياحه ذلك اليوم ان الله تعالى يقول انما  
 الصيام الى الليل ان كل قبل ان يدخل الليل فليقله قضاءه لا ينزل كل متعلما وفي كتابه في الموقن  
 من سماعه في مسئلة من فقهوا صوابا شهير مضان نفيسهم سخا اسود عند زوال الشمس فظنوا  
 ان الليل فظنوا ثم ان السخا اعطى ذاك الشخص فقال لا اخرا خبرا لمقتدره وفيه ان ما فقد اكثر  
 عدوا واصبح ولا يجوز ان يقول بغيره بغيره بان الامر بصيام ذاك اليوم غير قبل ان يكون  
 باقيا من وقتهم كون الاضطرار في الاشياء وسجاءه في الباقي ولا ينافي الاستدلال بالاشياء  
 بل هو باين من ذلك كقولنا لا ينزل كل متعلما بناء على جواز العار في الفطر بالمظنة مع العذر وما من  
 من عذر جاز ان الغنى بل عليها مع الضميمة مما لا يلحق بالبلد ذلك لا خلاف بين علما  
 ظاهرا في جواز الاضطرار عند قلن الغرض في اليركس للظان طريق الى العلم انتهى ولا يفتقر  
 المحجة لعارضتها بما فقد خبرا بغير الجهد كما في قوله والذين كفروا فلا تهم فاذر الظاهر  
 ما اشار اليه من امانا من الخاسر الفرق بين ضعف الظن والقضاء وفيه في العذر  
 واضمح الماخوذ واما عمله لكفارة فانما في هذا القول المستظهر في ذلك **وحكم الموطو**  
 قضاء وكفارة واما حكم الواطى بالاختلاف يعرف كافي في **وحكم الواطى**  
**للاية المار في جهره الكذب على الله وسوله والاعتراف**  
 بلا خلاف في اشكال وانما الخلاف في انه معصية للصوم وموجب للقضاء والكفارة  
 فالظاهر فيهم وفاق المشهور كافي من الغنية والاشعار والاجماع وهو المحجة  
 مضافا الى المذهب فيهم ان جهره الصوم ان الكذب على الله تعالى وحده وعلى الامنة بغير  
 العاصم ومنه في جهره في المروية من الخصال عن الصائم قال حنة اشياء فطر العاصم  
 الاكل والشرب والجماع والارتياح في الماء والكذب على الله تعالى وسوله والامنة بغير  
 الصائم وفي ما يتم بغيره من الصوم الغنية وهي النية وترك الكذب على الله تعالى وسوله  
 ثم ترك كل ما يشبه الشك في الامانة في الماء واستعفاء العلف فانهم هذه الشروط على

ملفوظه

ما وصفناه كان مؤديا للضمير الصوم معتقلا منه شبه الله وفيه منع اخر اذ في صومك  
 حنة اشياء فطر لك الاكل والشرب والجماع والارتياح في الماء والكذب على الله تعالى  
 وسوله وعلى الامنة والحنا من الاكل والنظر الى ما لا يحرم والمجته في بعض سماعة التي  
 في ما ينفذ الصيام من يمين والمناشرة في جهره منها وان كانت امدة لكنها في الغام  
 غير ماضية خلافا للحكي من الموضع في الجمل والمطل لا ينفذ الصوم وسجاءه الجماعة بل قبل  
 انه المشهور بين المتأخرين علا بالاصل المعصية بغيره من صوم صبيح ابن مسلم المتقدر في الغبار  
 واما الكذب على الله تعالى وسوله والامنة على نفا بغير الصائم بلا خلاف كان  
 وفيه في الاجماع وان حرمه **قبحه الارهاق** على المشهور من المتصنفين وعليه  
 يد بغيره في كل من سئل المتقدر في الغبار وخبر الخصال والرواية في المتقدين في قبل  
 الذين صحح المحجة وحرمه من علم المروية في باب كراهية الارهاق خبر احسان  
 والصيقل المروية في الباب خبر اسحق المروية في باب الكفارة عن اسحق بن عمار  
 عن الصائم من اجل صيام امرته في الماء متعلما عليه قضاء ذلك اليوم قال ليس عليه  
 قضاء ولا يعيدون واما ما خبر عبد الله بن سنان المروية في الباب عن الصائم من الصائم  
 ان يرمس في الماء فيما لا يصلح المعارضة تلك الاخبار الخالف العامة اذ في ذلك  
 حكم العقول بانهم مكرهه بمنع من مالك واحدا من الحسن والشعر وعن باقي الجمهور انه  
 غير مكروه وعليه فهم متفقون على عدم الافساد وعدم الحرمة فليحل هذا الخبر القاصر  
 سند بل دلالة لعدم تسليم شئ من اصطلاح الجهرية من الصدور واما ما في الحرمة  
 او على التقدير وعليه فلا يفتقر الالفاظ الا ما من المذهب في احد قوايه الخا غير ما من العقول  
 بالكرهية ولا قضاء **ولا كفارة على راي** اخبار المعتمد وجماعة من  
 المتأخرين كما من المذهب في الجمل والغاي والمطل للاصل وخبر اسحق المتقدر فلا في المشهور  
 كافي في نجيبان بل من الغنية والاشعار والاجماع وهو المحجة معناه ان الصائم في كل



المتقصد فالعيا حيث علمه في سلك الأكل والشرب الشاؤفة ثم والمخبر المختار المتقصد  
 في الكتب المعتمدة بالرموى بناء على أن ثبوت الألفاظ مثبت للقضاء بالإجماع المكرب  
 على التقدير الثاني لكفارة لشذوذ الفصل الآتي يمكن جعل الألفاظ بنفس موجبا لها بعدا  
 لألفاظ التي يصح عبادة بن سنان المتقصد في بيان وجوب القضاء وكفارة الأكل  
 والحكم من الحيلة فيحضر خاتمة واحداه الدعوى وهو ثاذا لا يثبت اليه وبالجملة لا يرجح  
 وجوبها مع كونه أحوط ثم المراد بالآية مناس المنع عنها غير أن في الماء وإن  
 كاه البدن خارج الماء فإنا للجماعة الثقات إلى الصحاح المثل اليها الناهية لغير الرأى  
 وعليه فافق لو من أسرف الماء وقصره على التعاضد في الحارة بالمراس نظر  
 انتهى فما لا خلاف فيه كالأحلاق في اشتراط الدعوى والاشباهة إننا في الخلط بين  
 المقام وبين الفعل والظن كما استظهره بعض الأجلة أن الرقية عند اخله في الماء في  
 الرقية ودخلها في الفعل لا يستلزم الدخول هنا وأما اتصال العقل بالقرية بعين التامد  
 كلها وقصره وان كانت منابت الشرح خارجة من الماء فضعف جدا في الأحكام الشرعية  
 ثم مقتضى إطلاق الفقه الفقيه عدم الفرق في الحكم بين صور الفقيه والنافلة والوجه على  
 المختار من كون مقتضى إجازة فعله في صور النافلة كالأكل ونحوه وعلى العقل بالقرية فقط  
 بخلاف القرية كالتكليف في الصلاة المستوية ولا باحة لا نراها من أفعال المخطئ إجازة فعلها  
 بطريق الأولى **تنبيه** في ذلك يظهر ثالثة القرية في الإجازة من غير فعله ثم في بعض فاسدا  
 للفق من بعض أجزائه المقصود للقضاء في العبادة انتهى يمكن العقل باليه القائلين في نفي السأ  
 عن خمس راسد وبين الأمر بالمثل العموم في وجوبه عليه فيقتضيه التحقيق عدم القضاء في مثل  
 ما أم الله إلا أن ين أن الأمر ورد بخصوصه على الأمر فاس وهذا لا ينفك عن خمس  
 الراسد فلا مادة اتفاق هذه الجهة ولكن يمكن دفعه بأن وجوب الأمر يطلق العقل كغيره  
 لأن مقتضى خصوص الأمر بالمراس مع نفي الصيام عن غير راسد القاءة ثم في ذلك لا يتم العمل

من كان ناسيا أو رفع حدثه لغيره فجزأه إلى الله تعالى وهو جدي وبكره **تقبل البناء**  
**ولسهمين وملا عيبتهم** مع ظن عدم الإساءة لمن خلت شهوته من ذلك إجماعا  
 أو مع كماله فيقتضيه إطلاق أكثر الأصحاب كما قيل في الأول أن من أنسب بخصيص المسئلة كخبر  
 الحيلة ومفسر المرويين في كافي باب الصيام يقبل وخبر زارة ومحمد المروى  
 في كافي باب حكم الساب وخبر علي بن جعفر المروى من نزيل السند ومحمد بن عيسى بن علي  
 ما مر بنا على الغلبة وأما خبر أبي بصير المروى في الباب فلا يثبتان الكراهة  
**والأكل إلى باب من صبر أو مسك** أو طعم يصل إلى الخلق وليس يقطعه ولا  
 يخطون منه على ثبوتها في ذكره وكان في كافي لكن باسقاط الصبر جميعا به أخبار علي بن  
 مسلم وابن أبي عمير وعبد الحميد والحسين المرويات في باب حكم العلاج في دين  
 خبري الحسن والحيلة المرويين في الباب بعد الألفاظ الجزئية مما عرفت ومحمد المرويين  
 في الباب فلا كراهة نفي ليس ليطعم يصل إلى الخلق كما من أكثر الأصحاب لكن من بعض الأصحاب  
 الإطلاق وعليه فلا يراه الجواز والثانيان للكراهة والثالثان لشدها **ولنج**  
**الدم ودخول الحمام الضعفان** بالاختلاف بعرفت الأخبار الحين والآخر  
 وعبد الله بن ميمون وعبد الله بن سنان والحيلة المرويات في الباب بعد ضم  
 بعضها إلى بعض في الأول بخبر علي بن مسلم بابي بصير المرويين في الباب بعضهم بعضها  
 إلى بعض في الثاني **والسقوط بما لا يبعد إلى الخلق** كما من للشعور  
 المسعود للأصل المعتضد بصحح محمد بن مسلم المتقصد في العبادة ويعبر خبر محمد بن مسلم  
 وابن أبي عمير المرويين في الباب الثانيين لباس من الكحل أو علا في الأول  
 بأنه ليس بطلاء ولا سرائنة الثاني ليس بطلاء ولا يكل ويحوى إلى الجواز أكثر  
 بالاطمئنان يصل إلى الخلق بعد الألفاظ الجزئية لا يدرى كافي في الصيام يسقط  
 دية فأنزله إلى السقوط بغيره عن الفقه لا يجوز للصيام أن يقطعه أو ينشأ ولا يعط

من كان ناسيا أو رفع حدثه لغيره فجزأه إلى الله تعالى وهو جدي وبكره  
 تقبل البناء



بناء على عدم بطلانها في حق المقتضى لا يثبت حرمة فعله فانه مقتضى ما لا يليق بعمله  
 ان يحكمه عن نومه من اجابته من اجابة القضاء والكفارة وعن الجلب والقائه  
 من اجابة القضاء فانه من اجاز من غير كراهته كما من ظاهره لا سكا في الفسخ  
 ولا يفتنه بربيل مضموني الاصل المختص بالبيع المنار الى غير ذلك من اجاز ولو تعدي  
 الى الخلق ومن هنا عبر الشيخ في وقت الجمل ويزيد ما حكى عنه بالكرهية عن السوطي  
 جعله ثم حكم في وقت من ط ان وصل فقال انه مكره سواء بلغ المبلغ اذ لم يبلغ  
 الا ما ينزل الخلق فانه يقطع بوجوب القضاء ثم قال في وقت الا في وقتنا هذا ان  
 وصل الى الخلق متعمدا وجب القضاء والكفارة ولا نلنا ان وصل الى حلقه المقتضى  
 متعمدا فكل من عليه القضاء والكفارة لا لو وصل الى حلقه لغيره ثم يري وجه الشك  
 الاخر وفيه ان يحسن ان ثبت عموم ذلك على العترة القضاء والكفارة بحيث يشمل  
 الحق القام وهو بعد لم يثبت عند العبد وشتم الربا حرام في جميع مكان وهو  
 ما طارعه من الشك كما من نراه في الفقه خصوصا التحريم للاختلاف  
 فيها ونسبها في حقنا انما اجمع عليه يدل المستقيمة المردية في باب  
 حكم العلام في كاذب باب الطيب يفتنه بعضهم البعض واما المردية كاذب  
 من المحرمين واشتد من القصة ان كان اذا صار طيب بالطيب فيقول الطيب  
 الصائم فحينئذ على الربا حرام جميعا ولعله خلاف كما من الجماعة في احكام الربا  
 نعم ان الجماعة المسك بالربا حرام المردية في التباين غيات بزايم من جعفر بن  
 ثم ان عليه كره المسكتان بتطيب بر الصائم وكما من بربنا فادله الكراهة  
 واما ما من النهاية والقائمة بان شتم الربا حرام الغليظة التي تصل الى الجوف فوجب  
 القضاء والكفارة وان امكن استئصاله بغير سليمان المتعذر في العبارة كما لا يحصى  
 الاستاذ الذي في حق القام اصلا لعله جازم لشدته وعده مقامه للاصل والبيع الحرام

للقه

المقتضى هناك وهو التقليل المقتضى عليه خبر الكل الشهادة العظيمة العترة من الاجماع  
 بل لعلها من المتأخرين اجماع في الحقيقة وبل الثوب على الجسد بالجملة  
 يعرف بجملة من الاخبار المردية في باب وفتاب كراهية الانقاس بعلمهم بعضها  
 لا يفتنه وعلى المرأة في الماء على المشهور المقتضى للاصل والبيع الحرام  
 وهو التقليل في خبر الكل وخبره ان المردية كاذب الباء عن القصة المرأة لا تستحق  
 في الماء لانها غير الماء بغيرها وانما حملناه على الكراهة لما عني وعليه فلو ان  
 ظاهره المقتضى من الحرمة وعن الجلب من اجابة القضاء والقائه الكفارة انما اذا تعدي  
 على الا يفتنه بربا ولا احتياط واما ولو اجنب ونام فزاد بالفضل  
وطلع الفجر واجنب نهارا او نظر الى امرأة فافقه او استمع  
فافقه لم يقصد موصرا اما الاولان دفعهما بما راما الثالث فبطل عليه  
 الاصل مع عدم دليل يقضي التقييد بل من وقت دعوى اجماع على عدم القضاء  
 والكفارة اذ اكبر النظر فانزل غير متعلق لانزال لم يقصد شيء واما ما من الشيخين  
 والليالي غيرهما من وجوب القضاء اذ كان الى عمر فقير وانما المأخذ واما ما استقر  
 في وقت انزال فبطل انزال فانزل وجب عليه القضاء والكفارة مطلقا سواء كان  
 النظر الى محرم عليه او لا وان لم يقصد الا نزال فانزل لتكررها النظر من غير قصد  
 بل كره النظر بغير الماء وجب القضاء فاحتمل شيء فلا وجب له عند بغيره  
 الاولان تفصيله جلد لما مره الاستثناء ولو تقصير للبرد فدخل الماء  
حلقه فالقضاء بخلاف من مضى الصلوة والنداء والعبث على ارض  
 قال في حق التقصير لم يقصد بالاختلاف بين العلماء كاذب سواء كان في الظهارة او غيرها  
 ولو تقصير فدخل الماء الى حلقه فان تقاطع الماء وجب عليه القضاء والكفارة  
 وهو في كل اوجهها باكله واكثره وان يقصد بل يتلوه بغير اختياره فان كان قد

ومن المائل لنا من غيرنا  
 انما انظر الى ما لا يحل النظر  
 اليه فانزل



للصلاة فلا قضاء عليه ولا كفارة فانه كان للبرء والعبث وجب عليه القضاء خاصة بهيئة العلمانا  
 وفي كونه ماء مضمضة الصلوة والاستباق لها الرتبة الى الخلق من غير قصد لوفيقه  
 ولا كفارة فيه ولما كان للبرء والعبث وجب عليه القضاء خاصة عند علمانا وفي الاشعار  
 وما انفردت الامامية به القول بان من غشض لطهارة فوصل الماء الى الجوف لا شيء عليه  
 من قضاء ولا غيره وان غفل ذلك لغرض طهارة من تبره الماء وغيره فعليه القضاء خاصة  
 الى ان قال ولا يجوز في مذهبي الاجماع ان يترك لسبق الماء الى الخلق في مضمضة صلوة الفريضة  
 فلا شيء عليه بالاجماع المحكية وبالاخبار ومنها موثقة سماعة المروزي في سب  
 في زيادات الصور قال سئل عن رجل غشض بالماء يتخفف به من عطش فدخل حلقه  
 فقال عليه قضاؤه وان كان في روض فلا بأس بمضمضة طلاق منقوط الموثق بغير الحكم  
 لصحة ان قلنا انما هو المشهور بين اصحابنا في الخبر وفي طلاق الاجماع لا يفتي  
 بهما الفرق بين صلوة الفريضة والغسل المتيقن بغيره الطلاق اجماع الاشعار  
 بل من مرجع الاجماع لكن روى في الباب في الصحيح عن الحلبي عن الصبيح في الصائم  
 يتوضأ للصلاة فيدخل الماء حلقه قال ان كان وضوءه الصلوة فمضمضة فليس عليه قضاء  
 وانه كان وضوءه الصلوة فافترق عليه القضاء وبرافق في ذلك وقال في ذكره وغيره  
 في هذه الرواية ويظهر من في الخبر انما يقع في وقت في المسئلة فيدخل من طائفة  
 من الاحكام الملبس اليه التفصيل اول الاظهر للقيم لما مر في الصحيح في باب  
 سيما بعد الفاتحة فيجب حمل على التفسير في روى عن عبد الله بن عباس ان  
 ان نزعنا لمكنون لم يطرده ان كان لنا انظر وسبق في الصحيح في ذكره ثم الاحكام  
 في نزع المتام فطلب بجلا شتم في طلاق الموثق واجماع الاشعار بغير الحكم بالنسبة  
 المطلق الطهارة ولو لغرض الصلوة كالذكر في الطهارة ومعه وهو الحكم عن الطلاق كثر  
 وصحح السرازمكي الرمن الشئ في الجمل والعقود ودية وعليه فانه بايقين من نحو عبارة في

الجمل  
 في باب  
 وضوءه

ذكره

وكذا والمتى على المسكال تاور من التخصيص بالصلوة بما لا يقضى به ولو سبق ماء المضمضة الحلقه  
 وكما ثبت للبرء والعبث فعليه القضاء اجامعا لا يفتي في صريح الاشعار وظاهره وكذا  
 عملا بجموع مضمومة جزى سماعة والحلبي المتقدمين ويظهر من المتن وجود خلاف  
 في الثاني ولست اعرض معي ان لا وجه له نعم ينبغي ان يشترط من هذا اما اذا كانت  
 لا ذلة الفجاءة والنداء كاصح ببعضه فاشترط احكاميا عن كونه روض وغيرهما  
 مستدلا بالامامية شاملا فلا يفتي بان شيئا مع بعد الاصل في الاطلاق اليها جلا واما  
 ما لم يفتي في باب الكفارة المضمضة المشتق اذا كان للصلوة فلا شيء عليه ما  
 يخل من حلقه وان كان لغرض الصلوة فدخل حلقه فعليه القضاء ولا يبرأ من الكفارة  
 مستدلا بحديث سليمان المتقدم في البناء وما لا يقضى به في حق المتأخر جلا سيما جلا النفا  
 الى المدي في الزيارات في المرقن عن عمار عن الصبيح في الرجل يتخفف في حلقه الماء  
 وهو صائم قال ليس عليه شيء اذا لم يتعد ذلك قلت فانه غشض في الثانية فدخل حلقه الماء  
 وهو صائم قال ليس عليه شيء قلت مضمضة الثالثة فقال قداسا ليس عليه شيء ولا قضاء  
 به امضا قال لا بعد العقل بوجوب الكفارة مع كونه الفعل حائرا اذ لم اجله في الجحان  
 فلا انزال الاستصحاب فيكم بعد حجاب المضمضة للبرء وهو شاذ نادر مردود عليه  
 حاد المروى في كاف باب المضمضة مع الصبيح في الصائم يتخفف في شئ من الغم ولكن  
 لا يبالغ في الباب من زيد عن الصبيح في الصائم يتخفف في شئ من الغم ولكن  
 ذلك ثلث مرات وفي الباب من يرضى قال الصائم في شهر رمضان يستاك في شاة  
 وان غشض في وقت نزعته فدخل الماء حلقه فعليه الاعادة ولا فضل للصائم اه لا  
 يتخفف وهذا المستدل في قتاد وفيه ما ترى بل كونه دليل الجواز بما لا يشبهه  
 نعم فيه امر بالقضاء اذا كانت المضمضة في وقت الفريضة والقضاء الى ان قالها اذا  
 كانت للفريضة لكن لا اعشاء بوجوب الجمل الى الاستصحاب على ما اذا كانت للفريضة







وجوبا كماله من الاكل والشرب بل في ذلك لا يشبه الاكل ولا شربا وعمود المردى في رتب  
 في بارضلا الساحل من عبادة بن سنان عن الصمعي عن نفعي في المسح بمردها  
 في جوفه من بلاء في جوفه ١٢٠ من خلافة الحسن وتبع نفعي ما ابتلع الخارجة الصلة  
 ما لم تفضل عن الفم والمنع من ابتلاع الخارجة عن الراس وان لم يصل الاضواء  
 الفم ولا وجبه ليعتد بركعتي الشهيد وعد ذلك بالجواز ما لم يقتضه قضاء الفم  
 ولو قد تم على اخراجها وكون الخافعة قبل الخروج عن الفم حيثما منع هب بمشاة  
 ولكن حرمته كالجيش بهذا الموضع ما ينصرف عنه الطبع غير معلوم وعليه فإني الجازم  
 بل حرمته من جهة تخافه الانسان على نفسه للخائفة لا ينجي الا لثقات اليد فليعلم بالاضافة  
 الا باخرة واما ابتلاع الريق فنسب كرهه عند حصول الفطر به الى العلم بالاشارة بآية  
 اجماع قالوا جميعا في فم شربا بلعدا ولم يحجز عليه بل في الخوف ما تقدم في الخافعة  
 نعم لو انفصل عن الفم ثم رده بلسانه او غيره وابتلع وبقية غيره او خافته فليعلم  
 والكفارة لعدم واقعة من وجوبها بالاكل ولا بالاشارة ولا بالمرحمة في رتب في بلاء  
 الصور الدالة على جواز دخول ريق الغيرة المحوت فلم يعرف بها عا مالا فليطرح او يحل  
 على غير حال التمدد في فمها واما اخبارنا بصحة على من جفف المديبات في الباب الدالان  
 على جواز من لسان الغيرة ليس فيها دالة على جواز ابتلاع ريق الغيرة المصحح من لوف  
 له باحدى والثلاث في كرهه لو خرج الريق الى الفم من فم شربه بلسانه او غيره  
 وابتلع بطل موصوفه عندنا واما لو خرج لسانه وعليه الريق ثم ابتلع ما عليه لم يطل  
 موصوفه عندنا او لم يدب على عدمه المطلق في الاستحباب بل ما لا يشكال الله في  
 بقوله لو تم ذلك في فم حصة وشبهها واخرجها وعليه بلسانه الريق كغيره ثم اعادها  
 وابتلع الريق ففطر وان كان قليلا فاشكال في ثبوتها من اشارة كغيره على طهارة المصنف  
 ومنه انه لا يلى ريقا مفضلا عن غيره ففطر به كالكثير اشارة في فم ففطر ان كان عليها

من الريق وان كان مجرد الرطوبة والبلية فلفظ عند الفطر الاصل مع عدم ظهوره فيقول  
 الدال على حرمته كالاكل في فم ففطر بلسانه الفم عند الشرب وذلك ان ابتلع الخافعة في فم  
 فان كان في خارج الفم وجبت الكفارات الثلاث لغير شربها ولها في علاجها الصيام وكذا  
 لو شاول تخافه غيره او يفتروا ان كان احدا من وجبين وما ورد من شرح الانصاف  
 لا يسلطه الا ذمرا ولو كان الشاول من الفم بحيث يخرج ففطر وجوب الثلاث او الواحدة  
 ففطرنا هذه الثلاث في فم ففطر بلسانه على غير الصيام والمحققين هو وجوب الواحدة انتهى اقول  
 ما ذكره اخبارنا من وجوب الواحدة فقط وجوبها كذا وجوب الثلاث في الصورة الاولى  
 ان ثم القول بخبرنا ما يخرج من الفم ببله بعض الاجلاء ان بعض فضلاء المعاصرين  
 ادعى اجماع الاصحاب على حرمته ابتلاع فضلات الانسان من ريقه وعذره ودمه  
 وعذرها وادعى اتفاق الاخبار على ذلك اقول اما اجماعهم فانهم لم يوافقوا في ذلك  
 فالاخرى عند علماء الاصل واما الاخبار فلم اجد بل يرويه بعد خبرنا بصحة على  
 لمقدمين المؤيدين بخبرنا ولا المقلد المخبر الذي نقل بعض الاجلاء عن كائين  
 صححه عن الحسن بن زيار الصيقلي عن الصمعي الدال على اخراج النجاسة اللعنة من فم  
 واعطائها على امرأة فتناولها والمرى في اخر الملهوف من الصمعي ومنه ان السجدة  
 بيك حتى يبل طعامه من دموعه شربا بلسانه بدموعه فلم يزل كل حتى ياتق  
 ثم لو ثبت نفي الفطر لوجب الحكم بالحرمه نظرا الى فاعلة النجاسة في فم  
 مدارا للنجاسة وهل هو ثابت في كل تخافه الغيرة في كل تخافه نفسه بعد اخراجها  
 وكذا الريق حتى يكون ما ذكره لك من وجوب كفارة الجمع وجهها امر لا وجهان والذي  
 يقتضيه النظر الدقيق انه لا شك في شفا الطباع السليمة عن ذلك ولكن لم يقدم دليل  
 انه ما يكون الطبع عند شفاه يكون عند الشرب حرما او ليس الطبع مشفرا عن الماء الذي  
 احل فيه الرياح الخبيثة الرجح الخبيث في فم لم يجر كذا روية التي جعلها الاطباء



ونحوها والعقل ليس مستقلا الحكم بحجته ذلك بل يكون مستقلا الى الشرع ولا ينفذ  
 المنفعة الطبع جدا ولا يحكم بغير حكم بجلية ما ينفذ منها الطباع مطلقا ثم رباكم  
 بذلك كمال الشكر القائل المنفعة عنها الطباع ولو شئت في التقيح العقل الحكم  
 بالجلية عملا بالاصل وعليه نشأت المنفعة فمما نحن فيه محل نامل وعليه الحكم  
 بجلية وعلا على تقدير ينبغي ان يحكم بجواز اكل من القاسوق بعد ادخالها في الفم  
 وبجواز اكل قطعات البلطج مثلا بعد الغض الشرب من الكثر مع بقاء الرطوبة  
 عليها انما عرفت ان المناط يقتضي العقل وهو نحو المقام عن باب فصل  
 عدم هذا مضافا الى ما ذكر من البرية وفصل المفطر بانما سهوا  
 بانما صام بغير خلاف يعرف بل من الجماعة في خلاف من يرون بعضهم عليه اجماع  
 وهو الحجة معناه الى المستقيمة المروية في كماله في كماله في كماله  
 وشرب في باب في باب حكم الساه في باب ما يجب على افطره فيها  
 الجلية المروية في الاخير في الباب من الصائم من رجل شرب في كل وشرب في كل  
 فطره فاهو شئ من فطره فليتم صومه في الباب من عارضا للموت عنه من الرجل  
 ينبغي وهو صام في مع اهله في ينزل عليه والمم بالنسبة الى ابرار المفطر  
 عدم القائل بالفرق كادعاء بعض من تحتنا وفي حق لا فرق بين انواع المفطر  
 في ذلك ولا تعلم فيه خلافا في مقتضى اطلاق الضم والشموي عدم الفرق  
 في الصوم بين الواجب لذنب ولا في الواجب بين المعين وغيره وبذلك صرح غيره  
في لو كان وقع المفطر عملا او جهلا بالحكم فتد اما العامة فواجب او  
 الجاهل فعلى عليه القضاء والكفارة كالمال كمن اكثر اهل القضاء خاصة كاد  
 الجماعة منهم بركا ولا يجب عليه شئ كما عن الحجة الى يميل في الباب الى اوجب  
 تنشأ من عموم الامر بالقضاء والكفارة فلا تدل ومن عموم الامر بالقضاء وتعلق الحكم

بالكفارة في الصوم على تقدير الاضطرار لا نقل الفعل في الثاني من المروية في سبب باب  
 الكفارة في الوثق من علم من الحسن بن فضال بن محمد بن علي بن علي بن النعمان عن علي بن  
 بن مكان من ذرارة والي يصرح بالافطر من رجل في اهل في شهر رمضان وفي اهل  
 وهو محرم وهو لا يرى الا ان ذلك جلال له قال ليس عليه شئ في الثالث اوجهها الاول  
 اذا التقاض من بين عاملي وبين الخبر الاخير العموم وجبر والرجوع معه وامام انفسه  
 في الكفارة في شهر رمضان عبد الرحمن المنفعة في الاستثناء وموقوف جماعة المروية في زيار  
 كتاب الصوم وخبر عبد السلام الا في بيان الاضطرار بالخبر نعم في كل الامر بالنسبة الى الكفا  
 في الجاهل الغير المقصر عملا بعد الاثبات الى لفظ الكفارة في الحال الى انفسه  
 في شفع الله والي الخبر المنفعة في الاخبار المتقدمة في كتاب الصلوة والالطاع  
 الجاهل اذ كان الاضطرار بالنسبة اليه ايقن بالاكفارة ايقن والا كراو على الا  
فطار وغيره ففصل بالفرق كادعاء الجماعة اذا جبره خلقه في معناه الا كراه  
 بحيث يرتفع فضله او يذهب اخباره كالوقفة فاهو بغير شك في كماله او بغير عظيم  
 لم يملك امره ولم يكن له بين الفعل للاخلاق يعرف واما اذا ابلغ ذلك الحد بان  
 بفعل لا يلبق عا له ويغض المثل من ضربا ومنته ونحوها وشهدت القرائن بانها  
 لان لم يفعل الا ان اختياره لم يذهب فضله لم يرفع ففلا صوم ففلا انفسه  
 العلم لقوله وما استكرهوا وفيه منافاة ومقتضى الدليل القضاء لصانع العلم  
 والامساك عن شئ في القضاء فيثبت القضاء لعدم القائل بالفرق ولا كفا  
 عليه في الاصل مع ان الواجب فلا بها في المقام في حكم الفعل في شهر رمضان  
 ويكفي في الضم للمحبة للاضطرار من الضرر كما يستفاد من الاخبار خلافا للحكم عن س  
 في غير جوف الثالث على النفس ولا جبر له بعد في وفاي عمل الجناية في  
الشهر الى اخذ بعض الصلوة اجماعا في الصوم على راي مشهور عملا











صدم تمام اليوم غير هذا وما جعل منه المسئلة على امرا مع العلم بان شاء المثلث  
غيره خير مما ان يكون وجوب الكفارة مبنيا على وجوب الصيام بحسب الجواب عليه  
فالمدالي على وجوب الكفارة بالاصطلاح في شهر رمضان بشمل هذا المقام ومن هنا من  
الاكثر العقل بعدم السقوط بل من قاتل اجماع وهو محتمل اخرى نعم لو انكشف بعد  
الاظهار ان ذلك اليوم من سوا قال فالفعل يسقط عنها اقوى بلا خلاف لاجل بلوغ  
كلام المقصود والشبهة الثانية انما هي انما هي الاصل من غير ظهور  
معارض ما في عبادة السقوط ما لو اختلف المكلف سقطت عبادة الكفارة  
كالحج والجماعة ومنهم من كره وعليه بل لا يصح ذرارة المردى في كذا في باب  
المال الذي لا يحول عليه الحول في كذا ان موضع الخلاف انما اذا لم يكن السقط  
من فعل المكلف بحيث يقصد به إسقاط الكفارة فانها لا تسقط والآخر اسقاط  
الكفارة عن كل فعل باختياره والاصطلاح على المحرم ما عمن يقبل الشهادة الثانية في  
الكفارة بالسفر او لا ثلاثة سقطت عنها موطا اذا كان موجبا للمقصر ومن سقطت عنها  
بغير التفصيل من السفر المردى وفيه وبعض العمل للاظهار فان  
عاد عن شهر رمضان ان عاد عن رمضان عاد في الشهرين فان عاد في الشهرين كما مر في بعض  
علا بالمردى في كذا في باب من اخطأ في المعنى عن سماعه قال سئل عن رجل  
وجد في شهر رمضان وقد اخطأ في شراسته قد فرغ الى الامام مثل ذلك قال قبل  
في الثالث رمضان الى يومه ويشترى المردى في كذا بالحدود من اهل الماشرك  
قالا معاد الكفارة كلها اذا اقيم عليهم احدى مرتين قتلوا في ذلك خلا في كذا من بعض  
فيقتل في الرابع لارواه الشيخ عنهم ثم سلا ان اصابوا الكفار فيقتلون في الرابع بالحدود  
اظهر ان كان الثاني حيا فخطأ في امر الدنيا وقتله في الثالث والرابع فافاضوا  
الى الامام في كل مرة ومنه لا ينبغي عليه المقصر بخاصة كما مر في الجماعة ومنه كرهه علماء المتقين

من العتوى والرواية انما اذا لم يكن مستحلا ولا فله مرتبة اجماعا ان كان من عتوى  
فواعلا اسلامه وكان اخطأ به بعلم بتغييره من دين الاسلام ضرورة كالاكل والشرب  
المقتارين والجماع قبله لا يكفر المستحل بخبره خلا في كذا من الحجة في كذا لاجل ليله  
بهذا اذا لم يبلغ الشهادة المحتملة في هذه والاخرى من الحد في صحيحه وبها المردى  
في كذا في باب من اخطأ في عمل من الباقي من جعل شهده عليه بشهادة انه اخطأ في شهره  
رمضان ثلثة ايام قال لا يستلزم له ليل سوا اخطأ في شهر رمضان اثم فان قال لا فان  
على الامام ان يقبله وان قال نعم فان على الامام ان ينهك ضربا واللكره لو حذر  
بالجماع بخلافها الكفارة للمردى في كذا في باب المتقصر من الفضل من  
عن الصلوة في رجل ان امارته وهو صائم وهي صائمة وقال ان كان ان سكرها  
فعلية كفارتان وان كانت طاعة فغلبت كفارة وعليها كفارة وان كان اكرهها  
فغلبت ضرب من سوطا نصف الحد وان كانت طاعة فغلبت ضرب من سوطا  
وضرب من سوطا وعشرين سوطا ولا يضر ضعف السند العتوى لا كذا بل اجماع كما مر في  
والشيخ بل في كذا من كذا ان احكامنا ادعوا اجماع على مقصرها مع ظهور العمل  
بها ونسبة العتوى الى ائمتنا واذا عرفت ذلك لم يعيد بالناقضين اذ يعلم  
اقوال ارباب المذاهب يستلزم اتباعهم وان استدلوا فلا اصل الى الضعفاء انتهى  
وعليه فانما من ظاهر العتوى من كفارة واحدة للمردى كالمطاعته ولا يقبل به  
وصومها يصح لما مره مقامه خلا في كذا من العتوى عليها القضاء ولا رجوع  
ولو لم يعد صومها البصم وكفرت بلا خلاف للمقصر المتقدم  
وبعض الواطى بحسنه وعشرين سوطا وكذا الموطوءة بلا خلاف للمقصر  
المتقدم ولا شيء عليها ولا فرق في الزوجية بين النافعة والمنفعة بها كما مر في  
الجماعة من غير خلاف يعرف للاطلاع ولو اكرهها من فريضة الا فطارا المسافر في



عليها فكل كفارة فوجهان الوجه الأول في الخل عن الأجنبية  
المكروه قولان أحدهما العدد للأصل وهو في الشهر والمهنة كمن دخل  
 خلافاً للمحلى من بعض فيقول في شهره على النكاح المانع الذي انغلط حكمه فيكون له المأخوذ  
 والتكفير نوع منها وهو ضعيف في وجهها لا يناسبه النسب لثبوت الكفارة في الدنيا  
 مع وجود النكاح الشرعي وقيل إن الامتناع بالزينة لأن أحوطها ذلك مما جعل في الخلطة  
 ما قيل بتعينها امرأة خفيفة لغيره ويستحق الحي بالنكفر في الميث  
 على أصح ما في بيان ثبوت الصلاة من أن كل عمل صالح يصل إلى الميت وينفعه خلافاً  
 للحكم من بعض فلا وجوب له بعد موته في جواز التبرع عن الحج كما أضافه في حكايا  
 عن طائفة آخر كما أضافه الجماعة في أن نسبته إلى الأصحاب أمر يرجع في الصور الوفاة  
 كائناً ما كان وجوب وجهها أو سطوها عللاً بالأصل من غير ظن معارض بغيره خاتمة  
يكفي في الصور المتعين رمضان والنفذ المعين نبذة الصوم علا  
منظراً لأنه إلى الله يتم لوجوبه أو لا بشر فلا يقتصر إلى المتعينين  
 بل خلافاً لجله في رمضان من نادره من غير وجه حكمه في غيره ويده الإجماع  
 المحكي كره كامن الضميمة الشفيع على خلافه هذا أصنافاً إلى الأصل والأطلاق  
 ثم لو نوى بغيره ليشكل الأمر من الجماعة حكم بالبطلان من أصله وعن آخرين  
 الحكم بالعمدة عنه دون غيره وأما في النفذ المعين ففي عدمه لا يقتار قولان معروفان  
 أحدهما العدد للأصل من غير معارض يعتد به كل من انما يتوكل على القول بكون  
 النية الصورة المحظرة وأما على العقل بالداعي كما هو المنصوص وقد عرفت في طائفة  
 كلام في نفي القامات بآراء وأما نية الوجه فقد عرفت عدم لزوم اعتبارها وفقاً  
 فلا وجوب للإطالة ولا يلب في غيره من نية المتعين وهو القصد إلى  
 الصور المحض كالقضاء والكفارة والنافلة لوقوعه على وجهه على عدة متعدياً

إلى المتعينين لغيره من غيره ويحذف ذلك متى لا يمتنع من جرمه نادره الإجماع  
 كائناً ما كان صحيح التحريم وظاهره في الشفيع لكن من الشهيد في استثناء المتعينين  
 كإمام البعض في عدم اعتبار نفذهم إلى المتعينين بل ينعرف بعض تحقيقاً في الحاق المتدينين  
 مع المتعينين لغير الصور في جميع أبواب الشرع إلا ما استثنى واستثنى الجماعة في  
حجب بقاعها أما النية لئلا في أوله أو آخره لا يعرف خلافاً بين  
 الأصحاب في صلاحية كل جزء من الليل لا يقع نية الصيام إلا من المضي وقت  
 لنية الصيام الواجب من قبل طلوع الفجر إلى الزوال وحمل على أن المراد وقت التيقن  
 وفيه كامن في وقت الإجماع على جوازها في الليل ثم المشهور وجوب إيقاعها  
 ليلاً ولو في الجزء الأخير من خلافاً لما حكاه في ذلك من ظاهره الثاني حيث قال لا يبعد  
 قولهم ولا بد من حضورها عند أول الجزء من الصور أو تبينها بالقطعة المراد  
 بحضور النية عند أول الجزء من الصور وقولها في آخره من الليل وتبينها وقتها  
 قبل ذلك في أثناء الليل المانع قال ومن ظاهره من القليل أنه جزم بتبني النية  
 وربما كان لغرض المقارنة فإن الطلوع لا يعلم إلا بعد الوقوع فتقع النية بعده  
 وما ذكره في توجيه كلامه الثاني وجهه وإن سبق في ذلك جله في بعدان نسب  
 إلى ظاهر جماعة العقل بتجتم إيقاعها ليلاً وعليه فلا ظهور في كلامهم في الخلطة كيف  
 كان فالذي يقتضيه الدليل هو وجوب إتيان الصيام مع النية والأصل في ذلك  
 أنه لا يقع جزء منه بغير نية وعليه فلا بد من نية إتمامها على اليوم ولو شئ قبلها  
 فقله في ذلك وأما ما نقله عن المرتضى وكلامه المقدر وما حكاه عن أسكافين قوله  
 يستحب للصائم من رمضان وغيره من يبيت الصيام من الليل لما يريده به وجازين  
 أن يبيت على نية وقد بقي من بعض النهاضين بسبب من واجبه الم يكن أحد  
 ما يقتضيه الصيام ولو جعله نظراً عما كان أحوط أن يغير من قبل بالليل بل يعرف



لما وافق في حجة لا علم خلاف بين اصحابنا في انما نأخذ النية لاختيار من اولى الخصال  
 التي هي سوى ظاهر كلامه في معنى ما نقل عن ابن الجوزي انه يريد ما ارادوا في معنى  
 عليه السلام لا يصار من له يثبت الصيام من الليل وعلى الحار فلو اكل بالنية ليلا فمضى  
 لغوات الشرط وجب القضاء وهل يجب الكفارة كما عدا عن ان اراد كراهه من بعض الناس  
 ان لا ياكل اشارة للجماعة وجهان احدهما ان لا ياكل من غير نية معارض بغيره في ذلك  
 مع مطلق ان النية بفعل من اكل الصوم بعد نية قبل طلوع الفجر وان كان جاعا او غيره  
 وعنه ان التزود في الجماع وما يبطل الفعل بعد القطع بان الشاغل لا يبطلها ولا يوجب  
 بطلانها **والثاني من مجلد النية الى الزوال فان زالت فان**  
**وفتها الى نية وقضه** الصوم على المشهور المنصوص من جميع الغنية وظاهر  
 برهانه في الاجماع وهو المحذور عليه فاعلم العاقل من المطلق وجب بطلان النية  
 عدم معلومته في الفقه ما لا يثبت اليه كذا انما نية الواجب اليقين واما الواجب  
 الغير المعين كالقضاء والنداء المطلق فله قطع الاحتياط في جميع الجماعات وفي وقت النية فيه  
 يستمر الليل الى الزوال اذا لم يفعل المضاف للتعقيد منها المروي في كل باب الى اجل  
 يصح في الصبح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابن الجوزي في رجل يبدو له بعد ما يصبح  
 النهار في صوم ذلك اليوم يقضي من شهر رمضان ولم يكن نوى ذلك من الليل قال  
 نعم يصوم وليقله ان لم يكن احد شيئا ومنها يصح الحجة المروي في الباب في نية  
 وصحها عبد الرحمن المدياني في نية الصيام وخبر صالح مروي في الباب من انما يراهم  
 جعل جعل الله عليه صيام شهرين يصح وهو ينوي الصوم ثم يبدو له فيفطر ويصبح  
 وهو ينوي الصوم فيبدو له فيصوم فقال هذا كله جائز فيقف المطلق الفقه في القوي  
 وصرح غيره ما حدده الفرق بين حالتي الاختيار والاضطرار حتى لو اكل لخلال بالنية  
 بلا نية في الصوم قبل الزوال كان فيقف المطلق بعض الاخبار جواز ايقاعها بعد الزوال

ايضا

ايضا لكنه يقيد بالمدى في الباب في الصبح من هشام بن سالم عن الصمغ عن الرجل يصوم ولا ينوي الصوم  
 فاذ اقل الى انها رقت لراى في الصبح فقال ان هو نوى الصوم مثل ان شذو الفرج ليجب  
 من صوم من نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذي نوى في باربعين شهرا مضان  
 في المعقوف عن عمار عن الصمغ عن الرجل يكون عليه ايام من شهر مضان ويبدو ان يقضيها  
 في يديان ينوي الصيام قال هو بالخيار الى ان شذو الشرحان كان نوى الصوم فليقيم  
 كان ينوي الاضطرار فليفطر سئل ان كان نوى الاضطرار يستقيم ان ينوي الصوم بعد الزوال  
 الشرحان قال لا سئل ان نوى الصوم ثم افطر بعد ما زالت الشمس قال قد اساء وليس عليه  
 شيء الا قضاء ذلك اليوم الذي اراد ان يقضيه ما تقدم في ذلك جميع هشام احتج  
 الصوم من الرقعة الذي نوى ذلك كناية عن ضارده اذ فيه الصوم ثم ايقضه كونه زاول  
 صائما بالاجماع كما عرفت خلا لما تقدم من الاستسكان في نية من فيها الا ما عرفت في النهار في  
 وشبه حجة القائل لا يصح عبد الرحمن المدياني في باب نية الصيام الدالة على جواز  
 ذلك وقد ذهب عامة الفقهاء وسلسلة البرزخ الى المروية في التبادلية انها لا تقوم ان  
 في مقابل ما يدل على الحار من وجه عليه منها الشهرة المعتمدة بما عرفت من انما  
 لا يجزئ عندنا الا بنية قبل الزوال بل ظاهره ان نوى دعوى الاجماع على الحار فيلزم عاشر  
 كما ما بين النية الى الزوال اما جازا او حقيقة القائل الى ما قيل بان ما بين طلوع الفجر والزوال  
 اكثر نصف النهار ثم اظهر في الصوم المندوب يستلزم وقته باعتمادها فيها ونية  
 بعد الزوال الى ان يقضي من النهار فقل ما يكون صائما الى وقت الجماعة بل نية في نية  
 اكثر علما لنا بل من السديد في الخلاف في الاشعار والغنية السرا في الاجماع وهو المحذور  
 الماروي في كتابه ان باب الرجل يصوم في المشرق من ابي جعفر عن الصمغ عن الصائم المطلق  
 في الحاجة قال هو بالخيار ما بينه وبين العصر ان مكث حتى العصر ثم اكل ان يصوم فان  
 يكن نوى ذلك فله ان يصوم ذلك اليوم ان شاء في باب نية الصيام في الصبح من هشام



تيسر من ايجافهم على علم اذا لم يفرق الرجل عطف صياما ثم ذكر الصيام قبل ان  
 طعاما او يشرب شرا باول يوم فبطونها بخياره شاء صام وان شاء افطر في صحيح هذا  
 الروي في التيامن الصائم كان امير المؤمنين ع يدخل اهله فيقول عنكم شئ ولا تحت  
 فان كان عندهم شئ افوه به ولا صام خلافا للحكي عن الثاني وظاهره في الزوال  
 يغتفر وقتها ونسب في حج وحجرة الا لا شهره لم يصح هذا والحج المفضل في قبل  
 وقيل انها لا تقوم ان في مقابلتها من وجوه عليه **ولا بد في كل يوم**  
**من رمضان من نية على اي عكس من اكثر المتأخرين** ان صوم كل يوم  
 مستقل بغير فلا بد له من نية خلافا للشهور كافي لك بخبري نية واحدة ليام  
 الشهر كله وهذا يظهرها عن النبي في وقت والسيد فاشعاره والرسبة رابن زهره  
 من دعوى الاجماع وهذا المحذور ونسب في هي وكرة الى اهلنا من غير مثل فلا بد من  
 الحثا مع عتق في الطهارة والصلوة من كونه النية عبارة عن الداعي فانهم في هي  
 ان قلنا با لا كفا بالنية الواحدة فان الاولى تجديدها بالاخلاف وتزداد في الكفا  
 بنية واحدة فيما لو قلنا من اول الشهر لغيره في ثلث ليلة او ثلث ليلة للبا  
 من الشهر عمن ان استوجب عليه الكفا وفي هي انية لثلاثة اشهر او اياما  
 معينة فتا جبر لو يكفيتها بالنية الواحدة اما عندنا فاعلمه الضيق اما عندنا  
 فلان في بين صوم لا يقع فيه غيره وبين صوم يجب ان يقع فيه سواء وفي من يتعد  
 النية بعد ذلك ايام في غير شهر رمضان اجماعا انتهى **ولا يكفي النية المنقذة**  
**عليه راي على رمضان للناس على راي عكس من الشهور بين المتأخرين**  
 خلافا للحكي عن الشيخ في شهر وطه وقت بخبري تغلبها ما ذاق في احواله كاهما  
 مؤذنا بعد عكس الاجماع ولا يخفى من وجوبها على القول بالداعي لم يثبت المقارنة  
 بالخبر الذي ذكره وعن كذا لو ذكر عند خلا الشهر لم يجز الفرض السابق ولا واحدا

وفي لغاتنا الاجماع على ذلك **ولا يقع في رمضان غيره** اي غير الصوم  
 الواجب في رمضان بالاصناف فلا يجوز له ان يصوم في رمضان ثوبا وان جازنا  
 لا الصيام المتدرب في السفر كذا واجبا بالنسبة المقيد بالسفر المظهر بالاخلاف  
 يعرف الاما عكس من طه من تجزئ الصيام المتدرب من الماشية رمضان وهو شئ  
 مما يرد في ايجافهم على المحن المديان في سبب كتاب الصوم فاحذر باب حكم الماشي  
 المتجزئ فعلمنا بالشبهة **فلو نوى غيره** اي غير رمضان نية لم يجز عن احدهما  
**على راي** اما علمه الاجزاء وعناؤه فاجماعي كذا في من واما عدمه من رمضان  
 فقد اثنان الجماعة وهو الاظهر لانه تعالى نية القربة ثم يقع من رمضان هي  
 الجماعة بالشهر افاقا كما استظهره في كذا وخبره وغيرها فلا عتق بغير الاحتياط  
 يوم الثالث بنية الدلب خلافا للجماعة فخير من رمضان لو نوى غيره المقاتلة لاجل  
 نية القربة وما زاد لغيره لا يجه برفيقه ان النية على التحقيق هي الداعي وليست شئ  
 كيف يحصل هو مع هذه النية الحافض فحق وعلى هذا فالحل الاجود على من زمر  
 الكفارة عملا بالاصل من غير ظهور معارض يعتبر **ولا يجوز صوم يوم الشك**  
**بنية رمضان** فلو قلنا انه كان من رمضان لا يجوز غيره على المشهور المصنف  
 ومن طه النية الى الاحتياط شعر ابدع في الاجماع للتحقق بغيرهم بعضها الا بعض  
 ومنها اخبار محل نزاع شهاب وخبره وعلم المدعيان في باب فضل صيام يوم  
 الشك وخبره شام المروي في باب علامة اول شهر رمضان وخبر سماعة المروي في كذا في باب  
 اليوم الذي نزل فيه من الصائم واما خبره بغيره ومضرة سماعة المروي في باب  
 فغيرها كان لعارضا لغيره من وجوه عديدة سيما المصنف عليه فاعلم الاسكافي  
 الثاني واليه في وقت من الحكم بالاجزاء مما لا يصح في له **ولا يجزئ النية صوم يوم الشك**  
**بنية الوجوب على تقديره** ان تقديره كونه من رمضان **والندب ان يكون**



كانت وفاة الجماعة بلعن أكثر المناشرين وهو لا يظهر في سماع المروى في التباين العظم  
 وميزة انما جاء يوم الثالث من شعبان ولا يصوم من شهر شعبان لا يفرق في شهر  
 الاثنان في الصيام في يوم الثالث واغابوا في الليلة ان يصوم من شعبان فان كان  
 من شهر رمضان اجزاء عن بقض الله عز وجل وباق وسع على عباده ولو لا ذلك لكانت  
 الناس خلافا للجماعة فيجب ذلك الزيادة وكذا المروى كان قويا على الدليل ولكن  
 لا وجه للعدد في غير فلو فاه مندوبا اجزاء من رمضان اذا ظهر في شهر  
 اجماع على الجماعة ولا اخبار بذلك فتبينت منها مرفوعة صاعدا في مقدمه مقرب  
 ومقتضاة كغيره استحباب يوم يوم الثالث فاعين المقتضاة فيجب مع الثاني في الهلاك  
 لا مع الصوم وارتفاع الدافع ويكره مع السهو في رفع الدافع الا ان كان صاحب  
 قبله اشقى مما لا التفات اليه بل على خلافه اذا جاع من صبح الجماعة والحق الجماعة  
 في ذلك كل واحد يصيب في غلبة نية التدب مع عدم العلم ولا بأس به على خلافه  
 من غير ظهور معارض يعتبر في تحمل تمام المقصد بخلاف المروى في يوم في باب  
 وجه الصوم المقضى لقول علي بن الحسين لان الفرض انما يقع على اليوم بعينه انتهى  
 سلالا لاجزاء الصوم يوم الثالث بنية التدب من رمضان ولو ظهر في اثناء  
 النهار جدد نية الوجوب ولو كان قبل الغروب هذا على اعتبار نية  
 واما على الحمار فيمكن البقاء على نية الفضة ثم لا بد ان لا ينفى ما ينافي الوجوب بحسب  
 الله مثال ونية الفضة ولو اجمع في يوم الثالث بين نية الافطار وظهر انه  
 من الشهر لو كان تناول جدد نية الصوم واجزاء ما نزل الشئ بالا  
 خلافه من بل ظاهر في ذكره كما من ظاهر في اجماع وقدم المسئلة ولو  
 زالت الشمس امك واجبا وقضى بلا خلاف يعرف في الاماكن التي  
 اجماع وفي ظاهره ذكره انه لو نجا الفضة احد من العلم الا الناحية من الغاية واما القضاء

تفصيات

تفصيات الصوم بعبادات وقت نية بالزوال الخط الا في كراهة مفصلا ولا بد من الظاهر  
 النبي حكما بان لا ينفى نية شاذ النية الاولى فلو جدد في اثناء النهار  
 نية الافطار بطل صومه على اي حذارة في وقت لكن حكم بوجوب القضاء  
 خاصه وحكي من الخلق القول بوجوب القضاء والكفاية معا ولا وجه لها يعتبر بل  
 لا ظهر الحكم من الشهور الصخرة اذا التواضع محصورة وليس المذكور من جعلها  
 من ادعى الزيادة فعليه الدليل مع انه قد تقدم محقق في كل الحاضر المتواضع في  
 الطعام والشراب النساء والارقياس في الماء ثم من ظاهر اصحابنا في ان لا بد  
 في نية الصوم بعد نية الاظهار من تجديد نية الصوم والا كان باطلا وهو لا يخطئ  
 كان اثباته بالدليل لا يحج عن اشكال ولو نفى الافطار شرحه بدنه  
 الصوم قبل الزوال المحذور على اي مشهور بل من ظاهر الجماعة انما  
 لما رت قبل في قوله المقضى والناسي يجدد وعليه فالتبع كما من ظاهر الشيخ من ا  
 لقول بالعموم لا وجه له وحديث هشام المتقدم في حق المتن المشار اليه المتبادر  
 منه اما النافذة او غير المعين واما حكم يوم الثالث فقد عرفت انه ليس كذلك بل  
 عليه جدد نية الوضوء كونه من رمضان ولو ارتد في اثناء النهار بعد  
 عقدا لنية بطل صومه وان عاد فبطل اي في اثناء النهار بناء على  
 شرطية الاسلام في حق العبادة واشتراط الجزئية بطلان اثناء اكله فلا في الحكم  
 من اليوم والحق والجماعة فلا فساد لو عاد الى الاسلام فيقبل يومه وهذا الدليل  
 اقرب واما ما نقله للشيخ فغير متأكد وفيه كراهية لو ارتد من الاسلام فقبل المخلات  
 من اهل العلم وعليه قضاءه هذا اذا ارتد في اثناء اليوم اما لو ارتد بعد القضاء  
 مع صوم ذلك اليوم ولا قضاء عليه خلافا لبعض الجمهور الثاني في اتمام النظر  
 اذا الصوم ونية مطالب الزوال الصوم على اربعة اقسام واجب



هو رمضان والكفار أو قبل الله والنذر وشبهه والاعتكاف  
الواجب وقضاء الواجب بالاختلاف يعرف في وجوب هذه الأضاح السنة  
خاصة كافي حجة وفي ذلك عليه إجماع الأصحاب **ومندوب وهو أيام النذر**  
علا بالاطلاقات **لا ما يشته ولا يجب** الصور المندوب بالشروع  
بالاختلاف يعرف وذلك عليه إجماع خلا بالاصل وبالمستفيض المذنب في باب  
قضاء شهر رمضان وما أخبر سعد المدي في كتابه من القسم من أسبوعه عليه السلام قال  
الصائم يقطع ما يلحقه من الدنيا وبين نصف الدنيا وإذا انشفت الدنيا سقط وجوب الصوم  
فلا قال سفيان بن عيينة على تأكد الاستحباب كقول الجعفي نعم ما في استحباب الاطوار إذا أدى  
الاطعام وطه بثلث قوله ولا يجب صورة المناقلة بالتحمل فيه وكذا القول في جميع  
التأخيل عند الحج والعمرة فانه يجب بالالتحليل فيقرب باني انما لها على اطرار  
الرجوب والاعتكاف على تفصيل **باب في والدة أي الصور المندوب اول**  
**خمس من كل شهر واخر خمس منه واول اربع في العشر الثاني**  
علا يصح حاد بن عفان المدي في يوم في با صوم السنة وهذا الخبر كجمله من الأخبار  
ما يرد ما من الشهر من الخمس من صور اربعين خمسين اربعين اربعين  
والعاش من خمسين اربعين اربعين اربعين اربعين اربعين اربعين اربعين  
والاستكاف من صوم شهر اربعين خمسين واخر خمسين اربعين اربعين اربعين  
الاخبار يصح المدي في باب في با صوم ثلثة ايام وهذا لا يقو في مقابلة  
ما من وجوه عليه ومنها اعتقاد الحنابلة في الشهر كالا بقوله استدل الشيخ  
اعني جليله في باب في البا الحنابلة ان كان العمل بالخمس لا يحج من فضل بكر الفضل  
الملك في المشهور ومن اخبرها استحبابه فضاءها كما من مرجح استحبابه عبد الله بن  
سنان المدي في كتابه من جعل على نفسه صوما ومقتضى الجمع بين صحيح سعد المدي في

في باب

في باب صور الطمع وخبر عن آخره والمذنبان المدي في كتابه خبر في باب في  
العاجز عن الصيام بعد الاوقات التي الساجح استحباب القضاء فيها في باب في السفر المضي  
وان لم يتأكد منها كغيرها ويجوز تأخيرها اختيارا من الصيف الى الشتاء وبكره مؤدرا  
للسنة بخبر ابن حزم المدي في كتاب في باب تأخير الصيام الثلثة وان تجز من الاوقات  
بالثلاثة استحبابه لا يصدق من كل يوم عليهم او بملحزى معين وعقبة المدي في كتاب  
في باب كفارة الصوم في المحكي **باب في ردا الى ذلك اذا امرت صفا**  
وامرأتان نقل من صور السنة في كتابهم ثلثة ايام للشهر الذي تليها في خبره وعليه  
يدل المدي من الفقر الرضوي واما الثاني الذي في سنة جذا المديان الثاني في الثاني  
الا جلاء يمكن حمل على الثاني من الصيام في السفر لا من نقد غير ذلك ولعله لا يحج من بقى  
لا ريب ان الرضوي يرضى جذا التقديم في صور ايام البيض بالاجماع كافي  
لقدره وعن الغيرة وهو مخصص ومقتضاها انها الثلثة عشر والرابع عشر  
والخامس عشر بل كره عليه إجماع العلماء واما ما من العاش في انها المدي في باب في  
الاول والا ربعا الاخير العشر الاوسط وخمس العشر الاخير في كتابه لا يتأشير في السنة  
سواء قلنا في وجهها بمقالة المشهور من ياض ليا لها بعضه القرا او بانقضاء  
الحزب المدي عن ابن معمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لو نذر صيام هذه الايام  
بما شاء واما ما من في في العلل انه منوف في بالخبر في اول الشهر اربعين في  
الشهر جذا في احراك شهر في ذلك **باب في يوم الغلب وهو الثامن عشر**  
في باب في الاختلاف للصوم والمباهاة وهو الرابع والعشرون في باب في الحج  
على الشهر مشيلا واستحبابا من بعض انه الخامس والعشرون منه وهو ذلك  
**الشمس** ص المدي في باب في با صوم الا ربعة ايام من لي اسحق من علي بن محمد في  
قال **في ثلثة** عن الايام التي تضام فيها وهي الا ربعة اولهن يوم التاسع والعشرين







لعبدان بإجماع العلماء كأي كره دعي ومن جملته من لم يثبت له من مذهبهم  
عند علمائنا أجمع كأي كره وإيام التشريق وهي الثلاثة بعد عيد الأضحية  
في الجملة على الظاهر الحق من الجماعة لكن اختلفت العبادات في كل من بعض الأطلاق  
تكون الأجره القليلة بما اشار إليه المصنف بقوله لم يكن يجب أخذها بالمتين وعلا  
بصحة معتبة المروي في باب يجب الصور بل في هذه الأجماع وأما القليلة الأخر  
التي ذكرها المصنف بقوله فاسكتا فبده اطلاق النص اللهم ان يحارجه الغالب  
لكن حكم البعض بنسبة هذا القول ومقتضى الإطلاق عدم المنع في العبدان  
وبده الثلاثة لكن عن الشيخ ان القائل في أشهر الحرم بصحة شهرين متتابعين وان دخل  
فيها العبدان وإيام التشريق منسكاً بصحة ذرارة المدي في كأي باب وجعل يوم  
شهرين لكن قلنا العمدة المعتبرة بالإجماع وبالأخبار المتواترة لا يجزئ تخصيصها  
بمثل هذا الخبر لثاناً لثاناً كأي من فقه ويوم النحر معان بالإجماع  
كأن الغيرة تكون شرعاً محرمات وقد مر شرح المسئلة في هذا المصنف بحمد شكر الله  
ترك الإيجاب وقد ظهر ونجراً على العكس بالإجماع كأن الجماعة والصفت بالإجماع  
لا جماع كأن الجماعة للوضوء والماد بمران يتولى الصور ساكتاً وأما الصور ساكتاً  
بدون جعل بعضها للصوم بالنسبة فلا بأس كما مر في واحد والوصال بالإجماع كأي  
للضوض وهو تأخير العشاء إلى الحرة ذرة لا أكثر على الصحيح الجلي وحسن  
المرويين في كأي باب بعد العشاء فلا يحكي من الأقفا والسرور ومنه صور  
يؤمن مع ليلة يومها الخبر سليمان المدي في باب صيام شعبان وهو لا يقدر وفقاً  
بما مر من وجه وان كان هذا الصفة محرمات للشرع لكن ليس لكلامه في دفع الجماعة  
بل من أضافان تخيير تأخير العشاء إلى السحر إنما يكون اذا أتى كونه جزء من الصوم  
لا ما لآخره بغيره فانه لا يحرم وهل يطل الصوم بالاعتك كأي غير واحد عن

ظاهر

ظاهر لا يخفى أم لا كما احتدل البعض وجهان الأول اقرب لغيره ثاني شبه القصة وكأي  
البطالان بالوصال لما مرنا استظهر في جهة من عدم البطلان لا وجه له عندنا في  
الصورة الواجب في السفر لا النذر المفيد أو بالسفر وبلداً  
والبلدة للمقبض على اقبل غروب الشمس به عرفة ومن يحكم الحاضر  
كالملامح والكاري في قول اما صحة صوم النذر المعين المشروط سفر أو حضراً أو سفراً  
خاصة في السفر فلا خلاف فيه كما عن السرائر والمشهور عن صريح البعض اتفاقاً  
عليه وهذا المحرر المصنف بخبري براهيم بن عبد الحميد وعلي بن محمد بن أبي الربيعين  
في باب حكم المسافر من كأي بالصوم وأما صور بدل الهك والبشر بالبطولة المتفرد  
في السفر فيا في البيان في الحجج ائمة وأما علمه صحة الصور في السفر واجبة في  
المشهور المفسر للتفصيل القصة من التواتر وهي ما بين عامة جميع الواجب  
ومما مر بالنذر وغيره خلافاً للحكي عن المرفوع في النذر المعين وان لم يقيد بغيره  
المثار إليه بغيره من معان باق في من وجوه وعن المصنف مطلق الواجب على  
ومعان وللصدوقين في جلاء الصدق ولم يجد مستنداً له مع شذوية هذه الأقوال  
وددورها كما عن سن وهي نعم يتشبه من هو بحكم المقيم ككثير السفر العاصم ومن  
تتأخر العشرة أو عنه عليه ثلثون يوماً منة وإلا فاقترع لما مر في الصلوة  
في الصور الواجب في المرض مع النضر بالجملة بالكتاب الشرا بالإجماع  
قال الله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر وفي غير كتاب  
الصور في باب جلاء المنة المصنف عن حماد بن عمار عن الصادق عليه السلام اذا خاف على عينيه  
اضطرب له كل اضره الصور فلا فطار له واجبة لئلا في الموتى عن ذرارة عن  
الصوم ما حد المنة الذي يطره الصائم ويبيع الصلوة من قيام فقال بل لا امان  
على نفس بصيرة وهو علم بما يطره في كأي الباب الصحيح عن حماد بن عمار عن



لا العلم ما خلا من الذي يعطيه صاحب المهر الذي يقع صاحب الصلوة من قيام  
قال بل الانسان على نفسه بصيرة وقال ذلك الله هو اعلم بنفسه وفي الباب الموقوف من  
قال سئل ما خلا من الذي يجب على صاحب من الاطوار كما يجب عليه في السفر من كان رها  
او على سفر قال هو مؤتمن عليه من غير ان يبرهان وحده فليقطعه وان وجد قوة  
فلهصر كان المهر من ان في الباب الموقوف من عار من العلم في الرجل عليه راسه  
وجاه من صلاحه شديد هل يجزئ الاطوار قال اذا صلح صلاعا شديدا اذا لم يجر  
شديدا واذا لم يزلت عيناه بعد استبدلها فليقطعه الاطوار المعززة من الاضار  
شكر لا ينفذ في خوف المهر المسوغ للاطوار من ان يكون الخوف من زيادة المهر او  
بدنه او حصول مشقة لا يتجاوزها عادة او حله وشدة العجز القطع بالنظر في  
سيرة الرجل يقول فاسق اذا كان في الاحمال المادية اشكال ورجح الجعظ الاطوار  
لحرج وادارة البرد لعله لا يجر من رتب مما بعد الاوقات المصححة من المقتضيات  
الخوف في بحر المقام سواء على هذه القول بالفرق ولو تكلف الصريح في حصول الضرر  
لم يجزئ اجماعا كما صرح البعض قال للفرقة المقتضية المصادرة عند قول وان شئت  
فقل لعله لا يجر من الصور في العباد ولا ينعقد صوم العبد تطوعا بانه  
اذن مولا لا اجماعا كان ذلك في حق من في خبر الزهري المدي في باب رجمه  
له من السجادة ومنه المنة لا يصوم تطوعا الا باذن من جهار العبد لا يصوم  
تطوعا الا باذن سيده والضعيف لا يصوم تطوعا الا باذن صاحب رخصته المروي  
في كتاب من لا يجزئ له صيام وغيرهما رها يظهر القصة كما عن الغنية الخالف ولا جبر  
لها يستلزم ذكره بعد حكمه عدم الاعتقاد اما الغرض فلا ذلك البرهان في الصوم  
الا باذن مولا وهذا كله لا خلاف فيه ومقتضى اطلاق النص المشي على الفرق بين ان  
يكون الموطأ حاضرا او غائبا ولا بين ان يضعف للعبس الخلق لم يزل ولا الولد بالحق

اذن والاذن وفاته للشافعي ومقتضى من خبره المثار اليه ولا يجد الكراهة وفاته  
للمشهور علة بالاصل بعد الاوقات الخيرة المذكور المقام من اقامة التحريم في  
المقام لكن مقتضى التوقف على اذن الراديين وهو لا يحيط والزوج من يمين  
اذن الزوج اتفاقا كما عن بر وغيره للشفقة ومنها خبر الزهري وهما المثار  
اليها وحلته من الاحزاب الى دية في كافا الباطنية بما يظهر للبرهان من السيدين  
من الخالفه عما لا جبر له بعيد بر مقتضى اطلاق عدم الفرق بين ان يكون زوجها  
حاضرا او غائبا وذكره ولو كان عليها صوم واجب لم يعتبر اذ لم يجب عليها فطر  
ولا يحل منعها من ذلك كان الواجب من سماعي جواز منعها من المبادرة لو طلبت  
التجمل اشكال ولا الضيف بل وكن اذن المضيف وفاته للشافعي كما عن من  
خبره عن الزهري وهما المثار المذكورين وخبر الفضيل المروي في كتاب الباب عن الباقر  
عن النبي صلى الله عليه واله من الفقه الرضوي وغيره لكن الكل فاصح ما في الخبر اما  
سندا او دالة فاذن الاصح الكراهة وفاته للحكي عن المشهور واما ما ذهب  
اليه من عدم انعقاده مع النهي فهذا تفصيل لم يعرف لموافق مع عدم وضوح  
مشكلة ولا النافذة في السفر وفاته للحكي عن الصدوقين بل عن المعين  
لا يجزئ ذلك الا ثلثة ايام للحاجة الاربع والخميس الجمعة عندئذ في النهي ثم دفعه  
من مشاهد الاثمة قال وقد روي حديث في جواز الطرح في السفر بالصيام  
وجاءت اخبار بكراهة ذلك وان لم يمس من البراءة في السفر في النهي كما في الخبر  
العلم عند فقهاء الصحابة فمن اخذ بالحديث لم يأثم اذا اخذ بوجه الاستباح  
ومن علم على اكثر الروايات واعتقد على المشهور منها في اجتناب الصوم في السفر  
سوى ما عده فانه كان اولي الحق ان يثبت في الحكم من الحكم المثل اليه ويثبت  
وخبره على الجمل من الاخبار ومنها المروي في كتاب الصوم في باب حكم المسافر في الصحيح



عن احمد بن محمد عن ابي الحسن عليه السلام في الصيام عكة والمديته وعن سفر قال وفيه قتل ولا لكنه  
تطوع كما تطوع بالصلوة فقال يقول اليوم وعنا قلت نعم قال لا تقم وذا ان يات غدا  
لم يبق عن عمار بن الصلت عن الرجل يقول الله على ان اصوم شهرا واكثر من ذلك اقل  
فمن لم يزل به من ان يات فيصوم وهو فرقة اذا سافر فيعطى ولا يحل له الصوم  
في السفر فيصوم كان او غيره والصوم في السفر فيصوم خلافا لما كان كما ادعاه الجماعة في الكراهة  
جواب ما من بين خبري اسمعيل والحنان المديين في كتاب الصوم في جملته  
المخير ففهمنا فيكون لا كذا سيما بعد الالفات الى سوال الفرق في مقام الجواب في محمد احمد  
ولولا الفرق لا يجزى الجواب للاسهم وعنا نفاذ في كل من ابن حرة في الجواز من غير  
كراهة ولا وجوب في الصلاة المسئلة كالحج عن اشكال وان كانت الكراهة لا تجزى عن ترتيب  
ولكن لا يحط الركبة بما قبل الالفات الى ما قلناه من العند الا ثلثة ايام الحاج  
بالمناظرة فانه يجزى من غير كراهة فيصير معوية المروي في كتابه في المناظرة وذلك  
لجواز الفقه الرضوي ولا يصح في السفر شيئا في الصوم الفرضي ولا المستحب ولا التطوع  
الا صوم كفارة الاحلال فلا حرام ان كان بمراة من راسه وصوم ثلثة ايام لطلب  
حاجة عند قبر النبي وهو يوم الاثنين والجمعة في الجمعة وصوم الاثنين في المسجد  
الحرام وصوم يوم سبيل الله وصوم الكوفة وصوم المداين واما الحاق المعيد في صلاة  
المتعلقة وشاهدا لا غير فلا اعرف مسئلة ومن الصدوقين والحكاية استثناء الصوم  
في المساجد لا رجعة له في الرضوي لمقتضى كذا لا يستأد اليه في مقام اشكال  
ويذهب الى ان تاديبا للمساكين اذا لم يجدوا طعاما بله او طبا في غير صلاة  
عشرة فما زاد او قل بعد الزوال وان لم يطر وكذا المديين في ايامهم والظاهر  
والنفساء اذا ظهر تاديبا لا شاء والكاف اذا اسلم والصوم اذا بلغ المحرم  
اذا افاق والمخيم ولولا الزوال ولولا تاديبا لو اشيا في خبر انه لم يرد في

في باب

في باب وجوه الصور واما صور التاديب فان يوم القيامة اذا راقق بالصوم تاديبا  
وليس بفرض وكذلك من اخطأ ليلة من اول النهار ثم في بعد ذلك امر بالامساك  
بقية يومه تاديبا وليس بفرض وكذلك المسافر اذا اكلم من اول النهار ثم في بعد ذلك امر  
بالامساك بقية يومه تاديبا وليس بفرض وذلك الحكم هذه المعاطن السبعة  
موضع وثاق وادعي بعض مشايخنا بعد الاجماع في جميع الايام والكاف اذا زال  
عدوها قبل الزوال ولولا تاديبا لا يقبل بوجوب الصوم عليها في اول ربياتنا  
الفصيل وضعف قول القيل والصوم الواجب ما مضى ليس له  
بدل يجزي كرمضان ونصاء والنذر والاعتكاف بلا خلاف  
يعت كافيته واما غير رمضان بالصوم في غير رمضان الحج الصمد  
وكفارة اذى الحلق وسب ان الله يفصله وكفارة رمضان وقد سبق  
بيان واما مرتب وهو كفارة اليمين قال الله لا يؤاخذكم الله  
للغف يا اياكم لا يتر وقيل الخطا وانا لا يحكي من المشقة لا الله ومن قولنا  
خطا لا يتر وياني سائر انتم والظهار قال الله والذين يظاهرون من نساء  
لا يتر ودم الهدي ويجزى في مقام تفصيل الكلام ان الله وقضاء  
مضان لما يجزى ان الله في مقام المطلب الثاني في شرائط الواجب  
انما يجب على الكلف الليم من الضر يراى بالصوم فلا يجزى الصوم  
على الصبر ولا المجنون ولو بلغ وفاق بعد الفجر بلا خلاف في غير الامم  
التي في كتاب الصوم من وفاء وجب على الصبر اذا ابتلى بالنية وبلغ قبل الزوال  
وهو مع عاقر لما عنى كتاب الصلوة نادى خلافا لاجماع من صرح بالشرط هذا  
معناه في المحرمات اخذوا بالماله للفقهاء من الكاف والحاوي وهو انه في كافي  
في باب من اسلم شهر رمضان في الصحيح عن عيسى بن القاسم عن قيس بن ابي حمزة عن







وابه حرة وعامة المحللتا خزين للسقيفة المقدسة في كتاب الصلوة في سجدة قول المصنف واغناء  
للحكمة منها الاشارة الى امضاء الى استئذانية البعض من خري ما ترة الصلوة من غير  
وجوب قضائها عليه مع عدم قائلها بالقرن بينهما كما عن لفظة فالتحكي من القيد  
سلا ودالقائه والمهني فوجوب القضاء اذا اتم على قبل استهلاله وعلوه اذا كان  
بعده وهو يعقل الصيام وعزمه عليه قبل شعور الاية بوجوب القضاء على المهني والماس  
في الصلوة من الدالة على قضائها بناء على ما مضى من عدم القائل بالقرن بينهما وفي الاول  
منع اذا لم تكن رمضان هجريه تكون لا تملك الكري بما قبله لا خلاصة ما ترة الثاني المعاد  
بانه والزوجي معر فالحكمة الامرة على الاستحباب المحكي عن الاستحباب فلا قضاء عليه في اليقين  
وسبب اخله على نفسه ولو رفق في اليقين فانه افاق ولم يفعل القطع ما ذكره للجمهور وان  
كانت القلة من غير قضيته كل فاته ولم اعرف على هذه التفصيل مشدا بغيره كالحكي عن  
من القضاء اذا عرج بالمعظم مع ان المحكي من اية الذهاب الى الحار والكافر الاصلي  
بالاجماع والنصوص ومنها صحيح غير المنقذ في عدم وجوب الصوم على الصبي ولو  
استبحر الى الفرج عليه قضاء ما فات من العبادات لم يجب عليه القضاء ما اتى به  
والعبادات سوى الزكاة لما ترة كتاب الصلوة في سجدة قول المصنف او كفاصل ويجب  
لقضاء على المرتكس سواء كان من فطرة او عن كفر بلا خلاف يعرف من كلامه البعض  
واما لعقد الصوم على اشهر من شهرين فله عتق ان الاظهر من مضمون ذلك  
لجماعه وخلافه لآخرين والحايض والنفساء المانة الطهارة والنام  
والساحي مع عدم سبق النية منها بلا خلاف اعرف لما حكم في بيان شرط  
يتوقر النية بعد الاوقات الاصح الحيلة الرتبة كان في قضاء شهر رمضان  
من العموم اذا كان على الرجل في روضه شهر رمضان فليقضه في شهرين اياما  
متتابعة فان لم يستطع فليقضه في ثمانية ايام فان فرغ من ثمانية ايام فليقضه في ثمانية ايام

مع سبقها فيصح صومها بالاجماع وامامنا من الخط ان النام غير مكلف بالصوم وليس صومه  
شرعا فلهذا مراده ان الاما لا تها في حال الصوم لا يوجب بوجوبه لا يوجب  
بالصحة لكنه يحكم بالصحة في استحقاق الثواب عليه للاجماع القطعي على ان الصوم لا يجل  
الصوم ولو اسلم الكافر اوافق المجنون او بلغ الصبي قبل الفرج  
صوم ذلك اليوم بلا خلاف ويعتصم الشرائع من موانع ولو كان شيء  
من ذلك بعد اى بعد الفجر لم يجب صومه ذلك اليوم لما ترة شرائط الوجوب  
فراجح ولو فات رمضان وبعضه من ومات فمضى سقط  
بالاجماع كان كونه دني وعن ذلك للثبوت ومنها صحيح عن عبد بن مسلم الذي كان في باب  
لعل يموت وعليه من شهر رمضان عن احد هاهنا عن رجل ادركه رمضان وهو رضيع  
فتوفي قبل ان يبرء قال ليس عليه شيء ولكن يقضى عن الذي يبرء ثم يموت قبل ان يقضى  
والجحيم والنفساء كالمريض في الحكم المذكور بغيره مضمون وصحة رواية الربيع بن خثيم  
في باب من اسلم في شهر رمضان واسحب لولي القضاء عند ما بان كان في  
وعليه فلا الشك في الجواب بغير المدعى في الباب الثاني للقضاء ولو اسلم من حضر  
الى رمضان آخر سقط الاول وكفر عن كل يوم من بعد على الاشهر كالمظهر  
بل يفتى عليه ما ترة من تأخر التجاوز من هذا الاستغناء من المدة فيجب في التاكد في كذا  
من قولنا عليه رمضان فانه في غيرهما فليقتل به اطلاق قوله نعم فدية من ايام اخر عليه  
فان الصدوق والحق والحلي والعماد من القضاء دون ما من الكفاية وما لا يصح  
يعتبر وان قراء المصنف في التحرير واما القول بالجمع بينهما كما عن الاستحباب في تأخر  
لا يقضى به واما موصفة سماعة المدعية فيجب في ما بين اسلم الحرة اما على النية او الف  
بالقضاء وهذا هو الصحيح في حقها وعلى استحبابك يرتد اليه صحيح مبداه بن سنان  
المدعية البتة العموم من انظر شيئا من رمضان في عملة شهر او مائة من رمضان اخر



مريض فليصدق بعد كل يوم فما اذا فاضت تصدقت بقضاء كل يوم او ما اذا فاضت تصدقت بقضاء كل يوم  
احدا من هذه من كونه الغد به كل يوم ولا فاضت من النهار والقاضي واجب حمرة  
من كونهما من ولا وجبه وما تكلفه في وقت اجتهاد في مقابلته النص كاجاب  
وهل يحجب الحكم الذي من فاضت الصورة لغير النص ثم حصل له المرض المستمر لان من صحيح  
عبد الله المتقرب والمريض في العلة راسنا ومعتبر من الفصل بين شاذان من الرضا عما  
ويترقان قال فلم اذا مرض الرجل وسأله شهره من فلم يخرج من سفره ولم يقف في  
حتى يلحق عليه شهر رمضان اخر وجب عليه القضاء الاول بسقط القضاء واذا فاضت  
بغيره اذا فاض ولم يقف وجب عليه القضاء والقضاء بطل ذلك الصورة الجبره لا دل ومن ثم  
الاوله الدالة عليه القضاء ومنها الاية الثانية والاول اظهر ان القضاء حاكم على المطلق فكذلك  
الاظهر انما بالحكم بيا لو كان الفوات بالمرض والمانع من القضاء غيره كالسفر والمرض  
او كان الفوات اتيه بغير المرض فلا فاضت بعضهم لعدم الدالة على القضاء وبيده بغير العلة  
المقدمة ثم لو اخر القديس سنتين او ما زاد فقل تقلد بتجديد السنين كما ذكره اولا  
كان في وجهان واخيرا من الفصل ثم الحكم من المشهور عدله الفرق بين رمضان واحد  
واكثر وعليه يدل على اطلاق المروي في الجماع العياشة عن ابي بصير في مسئلة من رجل  
مرض من رمضان الى رمضان قابل ولم يصح بينهما ولم يطبق الصورة في تصديق مكانه كل يوم  
افطر على ما يمكن من طعام وان لم يكن حظه من ثم وهو قول اهله فدينه وطعامه يمكن  
فان استطاع ان يصوم رمضان الذي يتقبل والا فليزجره رمضان قابل فيقضي  
فان لم يصح حتى رمضان قابل فليصدق كما تصدق مكان كل يوم فافطره ما اذا صح فيما بين  
الرمضانين شواقي ان يقضي حتى جاء رمضان الاخر فانه عليه الصورة والصلوة جميعا في  
الصورة ويقدر من اجل ان وضع ذلك المحرم لصيام ثم الحكم من شهر المتأخرين  
ان صحت هذه الصلوة حتى الزكاة واسجد بعضهم اخضاعها بالماكين معك

صحيح على من سلم المروي في كافي باب من نزل الى عليه رمضان وهو وجبه لوقتنا بان اسوء  
ما لا من الغيرة ان لا يدخل احدها ثانيا عندنا لا نقرأ دونه قلنا بالاجل عندنا لا نقرأ  
فلابل الشهورا جده ولوليل بينهما اي من الرضا بين وقرأت القضاء  
وقاضيه الاول وكفره وان لم ينهاون فاضه بغير كفارة على شهر  
المفسر بغير العياشة المتقرب وتقرن مع الماء الذي قبله من واي بصير المروي في كتاب  
من اسلم خلا في الحكم من الخط فلم يوجب التكفير به كما لا بأس ولا يصح بعد المروي في كتاب البنا  
وفيهما لا يعقبان في مقابلته ما من وجهه عديدة والحكم من الصدوقين والعلي في المطلق  
التكفير بالناحية ما حثوا جماعة من المتأخرين للاطلاق في بعض الاخبار وفيه ان العيد  
حاكم على المطلق والظاهر ان الماد بالتهاد من عدم الفرض على القضاء سواء عرف على الذكر  
او لا وبغير التهاد من هو الذي عرف على القضاء فاضا للعدة واخر اعترافا عليها فاضا ان  
الوقت عرفا المانع كالحض والمرض والسفر والمريض ويستفاد من ذلك كونه هذا النقيض  
هو المشهور بل من بعض النسخ الى الاحتياط ولعله المتبادر بغير من التهاد والقاضي عرفا  
وهل يحجب الحكم المالك في فاضت بغير المرض من سائر الاعذار فلا يشاهد من احصاء  
هذه الاخبار بالمرض من ما ذكره بعضهم بان ثبت وجوب الكفارة فاعظم الاعذار هو  
المرض فيقضي بغيره وانما هو من بغيره في ذلك فليأمل وامر الاحتياط واضح ولو  
ما ان بعد اسنظر امره عليه بان تمكن من القضاء ولم يقضه وجب على ابيه  
القضاء بلا خلا اعيده الامن العلي فوجبه الصلوة من كل يوم بعد طعام  
وهو نازحه بعد الاخبار المستقيمة الاجماع الحكمي عن الشيخ في الخط في السرائر  
كما هو ظاهر في ذلك اتيه حيث عني القضاء المعطى ثانيا واما خبري من المروي في كتاب  
في باب من اسلم عن العموم المشهور لقوله فان صح ثم مرض حتى يموت وكان له مال فاضا  
منه فان لم يكن له مال تصدق عنه وليه في مناسبتهم لغيره بطاير العام على قبله



في شهر في بريقضاء الصور من الميت وفي كافي باب الرجل يموت وعليه شهر رمضان  
 مغاير اذ فيها وان مع ثم من شهرات وكان لم يصدق عنه مكان كل يوم عبد وان لم  
 يكن له مال صام عنه وليه وفلها ارجح من فله ومع ذلك فلا يوقف في مقابلة المختار  
 من وجه عليه ومن الحكمي من الاستسار من وجه الصدقة ان فلفها او لا في غير  
 القضاء عليها عليه الاجماع وفيه انما انهم يحدون بمصره علاه الخلاف ثم اخبر المقلد  
 على مثل كافي وان دل عليه ولكن لا يجمع الاستناد اليه في مقابلة الاجماع في الحكمة والثقة  
 العظيمة والاختيار الكثيرة الدالة على المختار فظهر وجوب حملها على اشتباهه في المتن لا على افضيه  
 متعين واما ما يدل عليه بعض الاخبار في فضلية الصدقة من الميت من الصيام فمعظم  
 ظهورها في غير فضلية الصدقة فلهذا لا يمكن ان يكون له في اولاد ومن  
 يبذلها على وجه قضاء الصور من الميت بما فات عنه في السفر ولو لم يكن للميت  
 من الايمان بدينه كما يجوز بعض المرد في غير باب من اسلم عن الصائم في الرجل ياف  
 في شهر رمضان ولو لم يصب حتى مات لا يقضى عنه وبالردي في الحديث او الصحيح من قوله  
 في امرأة مرضت في شهر رمضان او طشت او سافرت فماتت قبل ان يخرج رمضان  
 هل يقضى عنه فقال اما الطلث والمريض فلا واما السفر فممن وفي كافي باجماع الحائض في  
 الصحيح عن ابى حمزة عن الباقر عليه السلام امرأة مرضت في شهر رمضان او طشت او سافرت  
 فماتت قبل خروج شهر رمضان هل يقضى عنها قال اما الطلث والمريض فلا واما السفر  
 فممن وفيه ان هذه الاخبار لا تصلح لقاعدة الاصل وجب على جرحه عليه السلام بكلمة  
 في نيب في باب من اسلم اعضاها بالثمة وشهدت هذه الاخبار بمجموع اليه ارجح عنه  
 المختار في طلبها عليه الاجماع فيلزم ان لا اخبار المتناهي على الاحتياط بالبرء واما ما ذهب  
 اليه الشهيد الثالث من التفصيل بين السفر الفرضي فلا يجزئ القضاء بعينه فلا وجب له  
 عند الاعتبار لا يجمع الاستناد اليه في احكام الشريعة ثم يقتضيه اطلاق جمل من الصور من

في شهر رمضان يموت قال يقضى  
 عنه وان امرأة طاشت في  
 رمضان فماتت لم يقضى عنها  
 والرحمن محمد بن

والعشرون على الفرق في القضاء عنه بين ما فات عنها او خلافا للحكمي عن الجماعة فممن  
 لا راجح لها على الغالب الاظهر لتعريفه اذا كان القضاء بالعتق والعتق سواء كان  
 المرجع له للميت رمضان او اليه من العتق والعتق للاطلاق واما ما في كافي من ان  
 كل صوم واجب على المومن واجد الاسباب المرجحة كاليمن والنفق والعهد اذا مات  
 من وجب عليه مع امكان القضاء ولم يقض وجب على وليه القضاء عنه والصدقة  
 وعليه لست بمؤمن الضميمة التي تقتضيها التغيير بين القضاء والصدقة والاجرة  
 تعين القضاء وهل يقضى الوط من المارة ما زكته من الصيام على ما يقضى من اجل  
 وجوبه لان نبأه من صحيح محمد بن مسلم المقتدر في كتاب الصدقة في بحث القضاء عنه الصائم  
 يقضى عن الميت الحجج الصور والعتق ونحوه الحنيفة وجب على وليه حجة المقتدرين  
 عنقوب باصالة المثار كروى الاصل مع ضعف امارة الشركة في بحث المقام ومضى لا  
 الاخبار اما الاول فلان التقيد وان كان مقدما على حمل الامر ما في معناه على الجواز  
 ولكن لا يتم الا قد مية حتى في بحث المقام المستلزم تخصيص اكثر في كل كلمة يقضى على الرجل  
 المطلق ويتوقف واما الاخباران فلما عرفت عنقوب فاذن لا رجح العلم وان كان الاصل  
 على ذلك لا يجازيه ما لا خلاف فيه كما اوعاه بعضهم وهو اي الولي الكبر والاولاد  
الفتكوس واما الحكمي من المشهور الذي في كافي باب الرجل يموت عليه شهر  
 رمضان فاصح من خفض من البخري عن الصائم في الرجل يموت عليه صلوة او صيام  
 لا يقضى عنه اولي الناس به ان شئت فان كان اولي الناس به امرأة فقال لا الا اول  
 وقال الباقر حاشي عثمان عن ذكره عن الصائم عن الرجل يموت وعليه من شهر رمضان  
 ويقضى عنه قال اولي الناس به قلت وان كان اولي الناس به امرأة قال لا الرجال بعد  
 الا لغات الى المرد في بريق قضاء الصور من الميت في الصحيح عن محمد بن الحسن القضاء  
 انكرت الحاشي محمد بن الحسن على ما في جملها من عليه قضاء شهر رمضان عشرة ايام وله



وليان هل يجوز لها ان يقضيها جميعا تحت ايام احدا للولين وحسن ايام الاحد فرفع  
يقضي عند اكبره عشرة ايام ولا اياه شأه وفي ق من التوقيت على مع وتبعنا الى  
عنه من الحسن الصفا بخطه على ان مقتضى هذه الاخبار بعد علم المطلق المعين  
هو العقل بان الولي الذي يجب عليه القضاء هو اكبر من الاصل على ما شرع من الذكركم ولا  
للاناث حكمه عليه فيقتضى الاطلاق وان كان الحكم بولاية عن الاصل ولا ولا على ما شرع من  
استظهر البعض عدلهما لقال على ولا يتصور في هذه اصنافا الى جهة احتمال وقوع الاطلاق  
لا ثبات القضاء على الولي في الجملة غير نظر الى تشخيصه كناية في بدو كسبان الخبرين الاولين  
حيث اطلق في صدرهما الحكم بالقضاء عليه عن تفصيل شيء فصل في دليلها بعد السؤال  
من عدل النساء وحيث كس الاطلاق في جملة جلاله خبر جلاله خبر لخالها  
الاصل براءة ذمة الوارث الا ما حصل الاثاق عليه ودفع ما اغتصب من خبره في ولايته  
الاطلاق على التعميم عليه فيلزم كالملاك الى ان الولي هو الاصل بالمبادىء من الذكركم لما كان  
اولا ولا وجبر له يقتضيه ما استبرك لغير الاول ولا للنساء مطع خلافا للحكم العقلاني  
والمعنى والاسكان والقاضي حيث قال الاولان معصومان الرضا والى والمعتد بان يمكن  
له وارشاد من الرجال يقضي عنه وليا شره له ولا لهم بدواه لم يكن الا من النساء ومن  
بعد حكايته من المعنى وهو ظاهر لعد ما والاخبار والخبار انما هو الاسكان لولي  
الناس بالقضاء عن الميت اكبر له الذكركم واكثر له ليا لثا لير ان لم يكن له وجه على القاض  
ولا وجبر له على الاطلاق وفيه ما عرفت وما المردى من الفطر الرضوي واذا كان الميت  
وليان فليكن اكبرها من الرجال ان يقضي عنه وان لم يكن له ولي من الرجال فليقضي عنه وليا من النساء  
بحيث لا جابر له في المقام ولا يلقف اليد اما ما تقدم عن ذلك وجهه فيه ما عرفت ولا خلاف  
في هذا المقام وطلب بعد استمر المار بالا كبره من طوكان الميت واحد من الذكركم وجب عليه  
علا بالاطلاق ولا ينافيه اقل التفصيل بهل يشترط في تعلق الزوج بالحي بالبرعة

بذلك

بدليل قوله اجمدها العلم فلو انك شرها بان بلغ وجب عليه في خلا بالاطلاق ولو لم يحد  
او اكبر ولا ذكركم فليقضيها بالنسب فقط دقة الحكم من اية واجاعة بل للمعنى  
كايضا على الاطلاق بعد الاوقات الماشاع الترجيح من غير مرجح خلافا للحكم على  
ملاصفا ولا وجبر له بعد الاطلاق اما ما في الفتا عن القاض فان لم يكن له الا ولا ولا  
فما ان كانا غيرين في القضاء فان اختلفا اخرج بينهما انتهى لمقتضاها هذا يستلزم  
استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والجارى منه ومع ذلك يستلزم استعمال النسخة في القضا  
والنسخة في القضا في تغييره وبالحكم الا حوط هو العقل الاول بل لعله لا يظهر من شرط  
فعله فليقضي البعض على البعض الا خلافا لظاهره ولا بالاصل عليه فيقضي اوليان  
او الاوليان بالنسب وان اختلف الزمان ولزوم الكسرا على الكفاية  
ولزوم احد سقط عن الباقي بل لا يظهر من السقوط بعد قيام الغيرة  
وليان كان او اجنبيا بالاستنباح او التبع وقع الفعل باذن الولي او المامر كتاب  
الصلة فيجب القضاء ما من الجملة في رغبة الاجزاء بفعل المبرع وان وقع بان  
من تعلق به الزوج مما يرد به فبفتح الفرض ولو كان الاكبر انما لم يجب  
عليها لما عرفت من كونه كان في الاول ذكركم عليه في نصديق عن كل  
يوم على من تركه والقول بوجوب الصلة مع عدم الولي للمعنى على الفتا  
ومن سئل خبرا بغير المصلحة في قول الله ولما بعد استقراءه وجباة وليس  
عليها ولا كاصح الجماعة كمن مقتضاه بوايه كما وتيرة للمعنى كاصح الخبر  
ومع عدم الممان كاشبه في الفتا الى البنح وبالحكم اثبات الزوج بهذا الخبر بشكل  
فلا جبره عند الزوج بالاصل كمن مقتضى واضح واما ما حكاه الفتا على الجملة لانه  
لو لم يكن له ولي اخرج وباله الى على يقضي عنه فاذ لا يثبت اليه وليس له وجبر عليه عليه  
ولو كان عليه شهرا من متابعان صام الولي شهرا ونصديق في تركه الميت عن اخر



وفاة المحكي عن الجماعة للرأي كذا باب الجبل يوقت وعليه شهر رمضان من المحسنين  
 على الرضاء من الرضاء اذ اقامت جبل وعليه سائر شهرين متتابعين من علمه فله  
 ان يقصد من الشهر الاول يقصد الشهر الثاني واخذت من سدا بل وكذا لا خلاف  
 للمحكي عن الجبل والجماعة فعليه قضاءهما الا ان يكن من كفارة خيرة فيجوز فيه ومن  
 اعتق او اطعم من مال الميت وهو لا يقر بحدود المال على وجوب القضاء على الكو  
 في العينة للاصل في المحقة بل يقضاه عند الوجوب فيها اصلا لكن شهرة الاجماع  
 دعنا لا نقول ما اشار به المحكي من تيقن المسئلة شواهد بخلافه تيقن ما قلنا  
 لكن ظاهر النافع بغيره الجواز ولا وجوب ايضا ويجب تباع القضاء  
 على المشهور بالمصنوع المحكي من الاخبار ومنها صحيح المحكي وابن سنان المديان  
 في تبك في بار قضاء شهر رمضان فلا للمحكي في السرا من بعض القسري اصل  
 ومن القيد المليل اليه لا وجوب بعينه واما موثوق حار المديان بالآثار في قوله  
 الحار من وجه عتيقة وينبغي الشرح على امور الاول المشهور بالمصنوع وجوب  
 العترة في القضاء للمصنوع ومنها الجوزان المشار اليها خلافا للمحكي من ظاهر المحكي  
 فالقضية لا وجوب الثاني مقتضى الاصل منه وجوب العترة في قضاء الصوم وفاته  
 الجماعة وهل يجزئ فيه الاول فلا ولا اخاره الشهيد الثاني اذ وجهان واستشكل  
 في ثالث ولعل الصوم اتمحج للاصل اللهم الا ان يقي بالسامح ولو بعض الفتوى من ضيق  
 شدة المشقة ما لا يجزئ الترتيب بين افراد الواجب كلقضاء والكفارة وعن العائ  
 لا يجزئ صوم عن نذر ولا كفارة لمن عليه قضاء لشهر رمضان حتى يقضيه بده الاصل  
 السامع المعارض الثالث لا يجزئ الصوم القطوع لمن عليه صوم واجبه عند ما قاله  
 في ذلك عليه ما لا الصدوق في ذلك الاخبار والانا من الاثر عا اذ لا يجزئ ان  
 يتلوع الجبل بالصيام وعليه شئ من الفرض وما رواه كافي باب الجبل يتلوع بالصيام

من الجبل

من الجبل من الصائم من رجل عليه من شهر رمضان طائفة يتلوع فقال الله يقضيه عليه  
 من شهر رمضان وخبر كنان المروي في الباب صحيح زائدة المديان في باب  
 وقت ركعة الجبل خلافا للمحكي عن الميرضي الجماعة فاجوز للاصل ولا وجوب له بل ما  
 والدارك فضا المنع بما ان كان الواجب من قضاء رمضان ولعل كلامه كما يرى اليه  
 علا في المنع بالاجاز المشار اليها المحقة بما لا روق الجواز فيما عدا صوم والمنسج  
 بالاصل وقية ما عتقه في الصدوق ولو لم يكن فقل الواجب عليه صوم شهرين  
 متتابعين في شعبان فانظر ان الصوم المنذور بغيره واما كما من بعضهم  
المطلب الثالث في صوم شهر رمضان وهو واجب باصل الشرح  
 بالكتاب والسنة والاجماع على جامع الشرائط وتذكرها ويجزي صومه  
من الصبر المهيمن على الاطهارة للجماعة في الشهر كما قيل بل ظاهره في عدم الظل  
 اذ الاما لا امر خلافا للجماعة فصار اتم من يسيروا وجوبه بقيد بوقوع  
 في كتاب الصلاة بتفصيل المسئلة والثامن مع سبق السنة وان استمر الصوم  
 النهار بانفاق العلم وكاف كذا واما ما من المحكي التام غير مكلف بالصوم وان صوم  
 ليس شها فذلك وخيرة ان مراده الفعل في حال الصوم لا بوصف بوجوبه لا  
 نذب فلا يوصف بالصحركه في حكم الصحيح في ترتيب الثواب اسقاطا للقضاء  
للاجماع القطع على انه الصوم لا يطل الصوم ولو استمر بوقف من الليل قبل  
لبنه الى الزوال ففقه لا خوات الشط الذي هو البنية يتلوع فان المتلوع  
 والقد ان لا كفارة للاصل ومن المتأخذ اذا فعلت الاعمال ان وجب  
 فان اخلت في فضلت وكان الجحش في غير رمضان وتذكر تفصيل المسئلة  
 في كتاب الطهارة ولو اصبغ جنباً فمراى في رمضان او في الصوم المهيمن  
 ثم صومه للاصل وفي غيره اي غير رمضان والمهيمن لا يتعطل عنه الاظهر



تقنا ومضان لم يجرى من سنان وجبر ساعة الشا إليها فتح قول المصنف وعن تعدد البقا  
على الجائز وأما على ولا نقضاً في غير ذلك فلم اعرف عليه دليلاً اعتبر ومن  
لم يرض ذلك لم يرض به بل لا شك في الظاهر حيلة لا أخباراً السابقة في  
في قول المصنف والواجب في الموضع وعلم رمضان بزوية الهلال  
ولما انفرد بالاجماع والضموم ومنها المردى في كان باب الإهلة في الصحيح  
الحلي من الصحيح عن الأهله فقال في أهلة الشهرة فإذا رأيت الهلال فقم  
وإذا رأيت فافطر وفي باب في الزيادة في الصحيح عن علي بن جعفر عن أخيه عم  
من الرجل يرى الهلال في شهر رمضان وحده لا يصره غيره له ان يصوم قال  
إذا لم يشك فيه فليصم ولا فليصم مع الناس ويشاع واشتهر به  
لناس بلا خلاف كما في وعن يروى في كره والعقبة الإجماع وذكره لا نرفع تواتر  
بغير العلم ولم يحصل العلم بل حصل ظن غالب بالزوية لا في القبول عليه  
كالشاهدين فان الظن الحاصل بثبوتها مما حصل مع الشيعاء انتهى مقتضاه  
جواز القبول عليه ان حصل من الشيعاء المظنة الثالثة وتعتبر في ذلك  
وقته كمن في ذلك عن موضع من ذلك اعتباراً بزيادة الظن الحاصل من ذلك على  
ما يحصل منه بقوله العدلين ليحققوا الزوية المحيرة في مفهومه الموافقة  
اعتراضك بقله ويكمل بان ذلك يتوقف على كونه الحكم بقبول شهادة العدلين  
معلوماً فانما الظن ليتعلم ما يحصل به ذلك فيحققوا لا لزوية المذكورة  
وليس الغرض من هذا التعليل وإنما هو مستبعد فلا عبرة به مع ان المأذون  
من اعتبار ذلك أكفاء بالظن الحاصل من القرائن إذا ساء الظن الحاصل من شهادة  
العدلين إذا كان أقوى منه وهو بطلان إجماعاً واضحاً اعتباراً بالعلم كما أحياه مرفق في  
ومع برهانهم في كتاب الشهادة من هذا الكتاب لا يخفى ما يدل على اعتبار الشيعاء

بكون ذلك

بدوه ذلك وعلى هذا فيبقى القطع بجريان في جميع المراتب وحيث كان الغرض من العلم  
فلا يخفى الخبر دون في عدد ولا يفرق في ذلك بين خبر المسلم والكافر الصغير والكبير  
والذكر كما تقرر من حكم التواتر انتهى بتعبير الحكيم وهو جيد بما عدا الفئات والآيات  
والأخبار الناهية عن العمل بالظن والي صحيح محمد بن مسلم المروي في كتاب الأهله  
عن الباقر إذا رأيت الهلال فقم أو إذا رأيت الهلال فافطر ليس بالراجح كما  
لنظرة الخبر وأخبارنا عن بن عمار بن محمد بن عمار القاسبي وأبراهيم بن عثمان المرويات  
في باب علامة أول شهر رمضان وبأجله المناط هو حصول العلم فلا اعتبار  
بالظن مطلقاً وعرضي ثلثين من شعبان بالاجماع بل عن بعض من منزه رايان الذي  
والمشهور في علمنا كافي كره وتنبه الجماعة إلى أكثر وبعضهم إلى عاقبة من تأخرهم  
الدال على حجة البينة الشرعية مضافاً إلى حصول حيلة من الأخبار ومنها المروي  
في كان باب الأهله في الصحيح عن الحلي عن الصحيح عن علي بن جعفر عن علي بن  
الأشهادة رجلين عدلين وفي كتابنا في الصحيح عن حماد بن عثمان عن الصحيح عن علي بن  
لا يجوز شهادة النساء في الهلال لا يجوز شهادة رجلين عدلين وفي كتابنا في  
علامة أول يوم من شهر رمضان في الصحيح عن منصور عن الصحيح عن لزوية الهلال  
وافطر لزوية فان شهد عندك شاهداً من هذين بانه رأى الهلال فافطر المعتبر بذلك  
من الأخبار الكثيرة ومن لا يقبل مع الصحيح الأحسن نقضاً ومع العلة تقبل شهادة  
عدل من داخل البلد وخارجها ومن لا يقبل في الغيم الأشهادة رجلين أو  
مع الصحيح فلا يقبل من أحدهما عدلاً وأما من خارج البلد وعن الأهلة  
والأخبار لا يقبل مع الصحيح أحسن من خارج البلد ومع العلة يقبل من أحدهما  
الأشهاد من غيره وعن المصنف لا يجوز الشهادة في زوية الهلال دون هذين رجلين



القائمة ويحرم شهادة رجلين عدلين اذا كانا من خارج البلد او كان بالمعركة وفيه اختلاف  
الا ان من ذكره وجعل خيرا وجيب المرويان في نيب فالبار لا يصح الاستناد اليهما في غيره  
عدله وقلاجاب عنهما جربان اشتراط الخمين لم يوجب حكمه سوى امتثال الأمر شمر  
لا بعين البصير بل قوة النظر وهي تحصل بشهادة العدلين ثم قال وبالحجة فانها في الأصل على  
علم المسلمين كما ذكره كان سافطا وفي هي الشهادة بين العدلين في الفقرة وغيرهم العلم بقول الناظر  
نكان المصلي اليه متعينا اما حلا الخبرين على حصول التمسك فترقب وعليه فلا كلة او من شرط  
العلم بالبيئة ارتفاع التهمة وانما كانت سلا في قبول شهادة العدل الواحدة او لم يضاف  
غرضه بل على خلافه في كل ما من وت والغنية لأجاء واما صحيح ~~المرويان~~ في بابنا  
من البازن على ما اذا رايتهم الهلال فانظروا او شهد عليه عدل من المسلمين وان لم تروا  
هلالا لاسر وسط النهار واخره فاعلموا الصيام الى الليل وان تم عليكم فذلكا اثنين  
ليلة شمس انظر في دفع كلة على خلاف ما عليه اللطيف من القبول في اول شوال او لمة  
ومنع انظر في متخرج حيث رواه في موضع اخر من الباب هكذا اذا رايتهم الهلال  
فانظروا او شهدوا عليه عدل من المسلمين وفي ما في بابكم الهلال كالأول في باب  
علامه اول يوم من شهر رمضان اذا رايتهم الهلال فانظروا او شهدوا عليه ببينة عدل  
من المسلمين مما لا يقع في مقابلة الدليل اعتبار العدلين من وجوه عليه هذا  
مضاف الى ما في كلة بان لفظ العدل لعمدة بعد قبحي القليل والكثير يقال جليل  
ورجلان عدل ورجلان عدل وعليه فليفتد الاطلا في عماد على الخاثر شرنا على  
القول ببشيرة بالراحلة جري ذلك غير اول رمضان بل في اخره في باب كلة لا يثبت  
غير الصور الا حكم المتعلقة بشهر رمضان كالأول كان مشتملا جلد من اربعة او ثمانية  
او نحو ذلك نعم قد ثبت به هلال سؤل بقا وان لم يثبت ما لا كلة في ثلثين يوما  
بذلك الشهادة فانما يجب انظر ويحكم بغير سؤل وجوب الفطرة وغير ذلك لا سؤل

ثبت وجوب الصوم في كل سنة ~~منها~~ **الاول** لا يفتد في ثبوت الهلال باننا حكم الحاكم  
بل يجب الصور والعطلة من يسمع شهادتها كما صرح الجماعة خلا لاجز يسفر  
المشقة وغيره بل بان الصور والعطلة مع ثبوت عدل التماسك وان بها كره شهادتها  
لعدم معرفته بعد التماسك **الثاني** اختلاف الشاهدين في وصف الهلال فيجب عدل  
العدلين على شهادتهما كما صرح الجماعة ولا يقد فيها اختلاف في زمان  
الرؤية مع اتحاد الليلة ولو شهد احدهما بروية شعبان الاثنى واخر برؤية  
الاربعاء ففي القبول وعدمه وجهان من الاتفاق في الفقرة واختلاف في الشهادة ولو  
قال الشاهد اليوم الصور والفعل لم يقبل بل لا بد من الاستقصاء لاختلاف القول  
في المسئلة فيجوز استناده الامر لا يوافق راي النامي **الثالث** هل يثبت الهلال  
بالشهادة على الشهادة كاحثاه لك ذلك ام لا كما احثاه كره عازيا الى الهلال اثنا  
وجهان يثنان من عموم الدال على قبول الشهادة على الشهادة ومن اصل والاضح  
احول بل واظهر لو استند الشاهدان الى الشايع المعين للعلم لزم القبول للرأي  
في كلة باب علامه اول شهر رمضان في الصحيح عن هشام بن الحكم عن الصمغاني عن  
شعير وعشرين قال كان في لبنية عازلة على اهل مصر ثم صاحوا ثلثين على روية  
فبشرع **الرابع** هل يجب على المكلف العمل بحكم الحاكم متى ثبت ذلك عنه في حكم  
امر لا بد من سماعة سيف من الشاهدين ظاهرا لا محاب على ما حكاه الاول وفي  
هل يكفي قول الحاكم وحده في ثبوت الهلال الا في بغيره وعنده في كلة يوم واحد  
على ان الحاكم ان يحكم بطله ولا نه لو قامت البينة في ذلك وجب الرجوع الى حكمه  
كغيره من الاحكام والعلم اقوى بالبينة وكان المرجع في الكفاية بشهادة العدلين  
وما يتحقق به العدل لا قوله فيكون مقبولا في جميع المواضع ~~انهم~~ **السادس** هل يثبت العمل  
بحكم الحاكم اعل مثلهم في ذلك الاحكام الدالة بالظواهر او يحرمها على وجوب



كالمدينة من غير أن يخطئه فإذا حكم بجنات فلم يقبل منه فأنما استخف بحكم الله وعليها  
 مرد والواد علينا الزاد على الله ومن قد وقع الحق بن يعتقد من القائم عواما الحوادث  
 الواضحة فارجعوا فيها المرواة حديثا فأنتم محققون عليكم وأنا حجة الله ومحمد فستقبل في محجة  
 محققين من الباقين إذا استشهدوا على ما شاهدوا انما دارا بالجلال عند اثنين يوعا  
 اولا ما ولا يظن بالحدث والناقش فيها وان كان محال ولكن يمكن وهو ما يعجز بعضنا  
 البعض شدة الشكالات الى ما نفكره من ظاهرا لا محققا من وجوب العمل بحكمه عليه فاعين بعض  
 متأخر على المتأخرين من القول بالعدو فكم كان الاول الدالة على العظا والصياح الاخبار  
 انما ونبه الكلف بغيره وبثوبها بالثبائع او السماع من جلين عدلين او خمسة ثلثين يوافق  
 او شهر رمضان اما ما ثبت دليل خاص وهو حكم الحاكم فلم يجد له ما يعقل عليه من اليقين  
 مما لا يصح ليدان كان قوله هذا القول فله ثبت عندنا كغيره من الما فلا دليل انما يحل  
 الكلف لا جنابا منه وعلم الظهور من كون الحكم بان دخل الوقت فترى ان معين فلا يحل  
 هذا انه يجمع للكلف ايقاع الصلوة فيرد ان لا يلاحظ ولا يخط واستقر له بغيره الخ  
التي توجبها اصول والمفارقة وهو الحق لا يختلف على القول بالثبائع  
 كالبعذار والكوف مختل حكايلا الشكالات في الحلاله احد هاد في الثبائع  
 وجبا الصورا العظم مثلا على الكل بخلاف المسألة فان حكمه فله فلا يوافق  
 علاننا كاحكام في كره حكم هذه كالاول والاول اظهر كانه يبرر جماعة منهم غير الخلفين  
 فالايمان بينه هذه المسئلة على ان الاصل هل هي كبرية او مسلمة لا توجب قول كانه الكلف  
 تطلع في المساكن الشرقية قبل طلوعها في المساكن الغربية وكان في الغروب يحل للغير في بلد  
 من الشرق بالقبيل فاضرب عنه عند ب الشرق ساعة واحدة فافترقا في كل جهاد  
 الكسنة لغربة حيث انشأت في ساعا اقل من ساعا بلدا في المساكن الغربية واكثر  
 رتبا في بلدنا في المساكن الشرقية فمقتضا او غريب الشرق المساكن الشرقية قبل طلوعها

وعندها في المساكن الغربية بعينها في بلدنا وكاشا من مسلمة كان الطلوع والعدو  
 في جميع المواضع في وقت واحد ولا يارب على خط من خطه نصف النهار على الجانب  
 الشمال يزداد عليه ارتفاع القطب الشمالي وانخفاض الظل الجنوبي وبالعكس الاول منه على الاول  
 والثاني على الثاني انتهى قوله واما الاستدلال للاخبار اطلاق الاحبار الدالة على قبول الشهادة  
 فيجب وجوبها المتبادر منها غير المفروض وبالحجة القول الاول بحسب الدليل هو انظر في كل  
 حكم نفس اذ علم الاختلاف واما اذا لم يعلم فالتساوي هو الحق كما صرح في حق بلان في الظاهر  
 والاخبار الواردة في الايام المتبركة الكاشفة للشهور كالاعتقاد من بعضها ومنها قول الشافعي  
 في الصحيح في غير كاشفة الجملة اللهم ان هذا يوم مبارك يكون والمسلمون فيه يحبون آه  
 ان الواقع الحارجه هو اتخاذ والمدار فانه عليه كما يعارض ذلك السيرة حيث لم يختلف  
 اهل البلاد من فحاشا الشهور الصلوات الاول الى الان عليه فلا خلاف الذي يختلف  
 الاهله مجرد زعم لا يكاد ان يحقق واما ما ذكره الفقه بغيرها على الحارجه بقوله فلو سافر  
بعد الزوال الى بلدة بعيدة شرفه والحمد لله رب العالمين صام  
 معهم وبالعكس بقطر التاسع والعشرين فلهذا شكال بناء على عدم ثبوت  
 تحريه الفرض من الدالة على الصلوة والعظا للزونية لا حياطينها مطلقا جديا  
 ويستحق البشارة مورد لا يقبل منه شهادة النساء منفردة لا مصنفات مع الرجال  
 اجماعا كما في حق ذلك وعليه بدل الاخبار ولو حصل باخبار النساء الشيع المعتبر  
 للعلم وجب القبول عليه فطعا كونه ليس من باب الشهادة وذلك واضح الثاني لا  
 اعتبار بالجدول وهو ما قبله صاحب محض من ما عذر من غير الفهم مرجع المصلحة فاما  
 وشهنا ايضا في جميع ايام الشريعة يابا لثامر الحمد على الاصل خلافة كونه  
 عن شاذنا وهو من ذلك محقق عليه بالاخبار الحاضرة وفي كره قبله واليه من الذي  
 من سماع كلام الشيخ فقال ان من صدق كاشا او بخلافها انزل على محله وهو الشيخ







فإنه قد ثبت ما يدعى الإجماع كما من الغيبة فلا بالأصل إلا أخبارا خاصة وخصوا  
عنه من غير المنفعة في قوله الله سبحانه على من يخرج من الدين إلى غير ما كان  
باب حكم الهلال من الصوم كما رأى هلال الشوال بنهاره رمضان فليست سيا في الباب  
من من يصيب كسب إليه جعلت فلا شرعها في هلال الشهر رمضان فترى في  
الهلال قبل الزوال ورماد أياه بعد الزوال فتراه فقط قبل الزوال إذا أياه أو لا  
كيف تأخر ذلك فليست عليه إلى الليل فإن كان قاما أو قبل الزوال وأما جميع حماد  
وسبق عبد الويان قال لا بد إلا أن على أنه في الليلة الماضية فما لا بد منها في النهار  
عليه ما كان الحكم من المصلحة في المائل الناهية إلا ما بدت فلا بد منها في العلم  
ظاهر كما يصح حيث روي صحيح حماد في باب الأهلة بأن في نية أهله حيث كوفي باب  
على الناس إذا صح عندهم الرواية بعينه على شمس لم يجز أن تكون هذه العبارة من  
جلته ويجز أن يكون من كلامه صوته إذا رأى هلال الشوال النهار قبل الزوال  
قد سألوا عن شوال وإذا رأى قبل الزوال في ذلك اليوم شهر شعبان أم في ذلك اليوم  
شاذ كما صرح الجماعة بغيره ولا خلاف في ذلك إلا جماعين كان يجب اليقين في الظاهر  
الخبير أو يجرى على الغيبة أحكامه في كراهة من بعض العامة فلهذا إن كان الحق في بعض  
واستدلوا به ولكن معهما إلا اعتدوا به جاز وأما ما استدلوا به في لف القليل  
بين يوم الثالث من شعبان فالمرضى ومن رمضان فالخيار وضعيف على العمل أهل  
قوله ولو أشبه شعبان على حجب ثلثين لعدم جواز الحكم به  
بجدة الاحتمال ولو عرفت الشهر راجع في الأولى ولا ظهور العمل بالعد  
فيعد كل شهر ثلثين وفان الحكم من أكثر عملا بالأصل إلا أخبارا خاصة خلاف القضاء  
قاعدة من كبره وعينه فيعمل برؤية الحجة والحكم من بعض فيقتضيه منها أو جبر لها  
رواية في غيرهما موضع الخلاف ما إذا عرفت شهر الشهر كلها أم أكثرها ثم قال في حيزه

والأشهر

وأما الشهران والثلاثة فلا يعتدوا بالعدد والقلة أنه لا خلاف في قوله وما استظهره  
القلة وأما عده ما إذا عرفت أكثر الشهور في موضع الخلاف فغير مناقشة فراجح العبارة  
والجوس الذي لا يعلم شهر رمضان يتوحي أي يختار شهره بطل على طه  
أنه رمضان فيصور فيه فانه وافق ذلك شهر رمضان أو تأخر عنه آخر  
والإعارة إجماعا كما من في كراهة خبر عبد الرحمن المروي في زيادات  
الصحة ولو لم يظن شهر الحجة في كل سنة شهره ويصوره كقطع الاحتكاك في كراهة إجماعا  
للمناقشة بين الشهرين على ما صرح بعضهم النظر الثالث في الواجب وفيه  
مطلبان الأول في أحكام منفرد كل الصوم بحجة الشارع إلا  
النذر المجرى عنه أو التابع فانه لا يجزئ النذر المطلق التابع على الشهر  
خلافا للحكم في من ظاهر كلام الثاميين في التابع ويرد أصله إلى إطلاق وشبهه  
أما النذر كالعهد واليمين للإطلاق والقضاء لما مر ويندرج فيه قضاء النذر  
المعين المشروط فير المانعة للأصل خلافا للمستقرب من غير ولا بد من  
وجزأه الصبد خلافا للحكم من العبد والمعتق سلا ويجزئ المقتضى من  
يرد في بدل العام ويجزئ الله تحقير وسبع الحلف خلافا للحكم من أن  
لعان والدية ويجزئ الله تحقير ويندرج في المستثنى من صور رمضان وأما  
وكفارة رمضان وقضائه وكفارة خلف النذر وما في معناه وكفارة الظهار والقيل  
وكفارة حلق الرأس في حال الإحرام وصور الثلاثة أي في بدل الهلكة وصور الثمانية  
عشرة بدل البهية وبدل الشهرين عند الحج عنها كما صرح في ذلك لكن قال يمكن النشر  
في وجوب المتابعة فيضام كفارة قضاء شهر رمضان وحلق الرأس وصور الثمانية  
عشرة المصنعين للإطلاق وتبعد في المناقشة الأخيرة ويجزئ الله تحقير وقضا  
وكل شرط بالشاب لو اخطأ في شأنه لعذر من الغيبة



الاجتماع على المردى في باب قضاء شهر رمضان في الصحيح عن وقاعة عن الصبي عن رجل  
 عليه صيام شهرين متتابعين فصار شهر رمضان من قال يعني عليه الله حبيب قلت امرأة كان عليها  
 صيام شهرين متتابعين فصامت وافتطرت يا رجل حبيبها قال فعقبها قلت فبها فاستنفا  
 شعريتين من الجحش قال لا يعندها اجزاها ذلك في الباب في الصحيح عن عبد بن عبد الله عن  
 ابي ابراهيم محمد بن عبد الله عن سليمان بن خالد عن القم عن رجل كان عليه صيام شهرين  
 متتابعين فصار شهرين وعشرين يوما ثم مرض في ذابرا ابني على مسعدة او بعيد  
 صوم كل قال بل يفتحه ما كان صام شهرين هذا ما غلب الله عليه وليس على ما غلب  
 فتح عليه شيء في القصر في القيم عموما الخليل واما خبر جميل وادي بصير لربان في الباب  
 الدال على اعادة لمن كان عليه شهران متتابعين اذا مرض في لوم يخلو الشهر الثاني  
 فلم يظفر القائل بفرح لا على استحقاق جميعا خلا فالما حكاية عن جده وعند وس  
 من وجوب استئناف الاضلال بالمتابعة في كل سنة بحسب متابعتها سواء كان لغز  
 او لا الا ان تلك الهكلى صام يومين وكان الثالث العيد فاستثنى على اليومين الاولين  
 بعد قضاء ايام الشرب في شوق لانه وهو جدي بل لا يجد احضا من البناء مع  
 بالتابع للعد بصيام الشهرين المتتابعين والاستئناف في غيره مستل في الا  
 بعد الاثنان بالامور بر على وجهه وهو وجه مع هذا العموم المشار اليه واما  
 فلا حيث قلنا بالبناء بعد ذوال العيد في وجوب المبادرة ولا ان احكامها  
 نعم وان كان اشيا في وجوب المبادرة في كل اذ قلنا في احتياط لا تقوم في مقابل  
 الاصل في الاستئذان بالاجاز الدال على لزوم التتابع اشكال واما الخليل  
 فما لا يظن به التفسير لرسى الشريعة في بعض ايام الشهر حتى فان لم يوافق ذلك  
 الصوم وهذا ينقطع التتابع بذلك عن بعض الاحكام الخاصة بالجماعة وجهان  
 والاكتفاء في الصوم والتعليل ويجوز الخلاف في بعض الاحكام الخاصة في حجب الكفارة

فانظر

فانظر في لوم اضلال الاثنان في الشهرين المتتابعين  
 الاثنان بالامور بر على وجهه الا من صام شهرين متتابعين  
 في الشهر الثاني من المتتابعين بالاجاز كما عن الجماعة للصوم المستقيم ومنها  
 جلة من الاخبار المردية في كاف باب مع وجوب عليه صوم شهرين متتابعين في الحج المكي المردية  
 في التتابع الصيام صيام كفارة العين في الظاهر شهرين متتابعين والمتتابعان  
 ان يصوم شهرين يصوم من الشهر الاخر يا ما او شيئا منه فان عرض له شيء يعطل  
 فيه اضطر ثم قضاه ما بق عليه ان صام شهرين متتابعين في شيء فاضطر قبل ان يصوم  
 من الاخر شيئا فلم يتابع اعادة الصيام كله ثم المحكى من اكثر حجاز القبرين بعد  
 الاثنان بالعد لانه يحصل التتابع من غير ان يصل ظاهر العقد المتعذر للمع  
 يكونه التتابع هو ذلك خلا في المحكى من الحجاز والمقيد والحج والغنية والاشياء في ايام  
 بل من الاخيرين الاجتماع ولعلم نظره الى الشراط عرو من الشريعة نحو الحز للوحنة  
 وقبره ان ما يقتضيه الجمع بين هذا وبين ما مر من اجاز لعد في الشهر الاول  
 هو حمل هذه على ما لم يبلغ حد الضرورة المقتضية لذلك الواجب عليه فليحار هذا المعنى  
 والباس المستفاد من مفهومه موثق ساعدا المردى في التتابع على الكراهة واختار  
 المتابعة واما احتياط واضح في شئ من الكلية ايضا من صام احسن عشر  
 يوما من شهرين كان الواجب عليه هو الشهرين في شبهة بلا خلاف يعبر  
 في ذلك وهو بعد شد واما يرد ما عن ظاهره في غيره من امره خلا في  
 حكم جزاء من سبق بكمه الفضيل المردى في باب قضاء شهر رمضان وفي الحجاز  
 من وجوب عليه شهرين كفارة قتل الخطاء او الظواهر وكونه مملوكا وجهان اجماعها  
 العدد انضار انما خلا في الاصل على العقد المتيقن ومن اضطر بالاجاز خاصه  
 بعد يومين في بدل الهكلى وقيل لا يبيح تفصيل المسئلة في مقامه وكل



من وجب عليه شهران متتابعان فحضرهما ثمانية عشر يوما فان  
عجز عن الصوم اصلا استغفر الله ويحیی بفضل الكلام في مقامه  
ولا يجوز صيام ما لا يعلم فيه الشهر واليوم كصبيان خاصه  
في المتتابعين <sup>لأنهم</sup> مضمون المروية في باب من وجب عليه صوم شهرين  
من الصائم في رجل صام من ثلثها رجباً ثم أدركه شهر رمضان قال يصوم شهرين  
رمضان ويستأنف الصوم فان هو صام في الثلثا وفرا في النصف يباح فيه  
والثمن والنجدة اذا عجز او ذاق العطاش الذي لا يرجى زواله في رمضان  
ويصدق من كل يوم عدي من طعام <sup>الاول</sup> الكلام هناك في مقاييس  
الشيخ والنجدة اذا عجز الصيام اصلا او مع مشقة شديده ما ذلها الاضطرار اجابا  
لا يصح فيه اخلع بديل عليه بعد الكتاب بداراه كافي باب الشيخ والنجدة في الصحيح  
بفضل من الباقر الشيخ الكبير الذي به العطاش حصر عليهما ان يضطر في شهر  
رمضان ويصدق في كل واحد منهما في كل يوم عدي من طعام ولا قضاء عليهما فان اقبل  
فلا شيء عليهما هذا الباقر المصنف عن محمد بن مسلم عن الباقر في قوله تعالى وعلى الذي  
يطيقونه فدية طعام مسكين قال الشيخ الكبير الذي ياكله العطاش من قوله عجز  
من لم يستطيع فاطعام مسكين قال من عجز عن العطاش في الباقي الصحيح عن عبد الله  
بن عثمان قال سئلت من رجل كبير ضعف من صوم شهر رمضان قال يعقد في كل يوم  
بما يجزيه من طعام مسكين وفي الباقي المروية عن ابن بكير الذي عليه حكمه اجاء العصابة  
من بعض اصحابنا عن الصائم في قوله تعالى وعلى الذي يطيقونه فدية طعام مسكين  
قال الذي يطيقونه الصوم فاصابهم كبر او عطاشا وشبه ذلك فليعلم كل يوم عدي من الباقي  
من عبد الله بن الحسن عن محمد بن الحسن عن الشيخ الكبير النجدة التي تضعف عن الصوم  
في شهر رمضان قال يعقد في كل يوم عدي حفظ في باب النجدة في الصحيح

عن الصائم من رجل كبير ضعف من صوم شهر رمضان قال يعقد في كل يوم عدي من الباقي  
كل يوم وفي النجدة باب الحاصل من العياشة من سماعة عن ابي بصير في سئلت عن قوله الله  
وعلى الذي يطيقونه فدية طعام مسكين قال هو الشيخ الكبير الذي لا يستطيع والمريض  
والكاتب عن العياشة من ربيعة عن الصادق في قوله والذين يطيقونه فدية طعام  
مسكين قال المدة مخاف علة وللهما والشيخ الكبير في يتي في كتاب البصيرة في باب المريض  
عن ابراهيم بن ابي نجاد الكرخي عن الصادق في عجز رجل شيخ كبير يستطيع القيام الى الصلاة  
لضعفه ولا يمكنه الكعب والسجود فقال ليوم من اسراة وان كان له من يرفع الحجر  
فليسجد وان لم يمكنه ذلك فليوم من اسراة من الغلبة ايما قلت فالصيام قال اذا كان  
في ذلك الحد فقد وضع الله عنه فان كان له مقدرة فصد فدية من طعام بديل من كل  
يوم ارجب الى فان لم يكن له بديل فلا شيء عليه وبالجملة لا شئت في جواز الاضطرار عليها  
مع الصنفين المتقدمين ولا في وجوب الكفارة اذا كان الصوم مع المشقة الشديدة  
وعن الجماعة الاجماع علا بما ذكر الاخبار المتقدمه كالاتية في وجوبها عليهما اذا كان  
الصوم عليها مستعدا فلا ان اظهرها العذر علا بالخبر لاخير المخرج منضبط في كثير  
كاهن هي ذكره بل عن الاشعار الاجماع ومن الغيبة في الخلاف فيتعبد بذلك اطلاق  
جمله من الاخبار المتقدمه لئلا يبرهان قلنا باحضارها غير المخرج من حكم البناء  
فلا معارضة اصلا نعم ظاهر خبر ابي بصير المتعلق بالمعاصرة ولكن لا يجوز في مقابلته  
لحشا من وجوه عديدة واما دعوى حصول اطلاق صحيح محمد بن مسلم المتقدم ولا  
للمرض فغيره مناقشة اصلنا هاهنا اهل الكمال فبلا حظها يمكن جملة دليل  
على المخارضة الكفارة فتعذر امرئان مع القدرة والامد فلا ان اجودها  
الاول لجمله من الاخبار المتقدمه بل في الاشعار بعد اختيار وجوب الصلوة مع  
المشقة الشديدة وهاهنا الاجماع واخبار محمد بن مسلم المروية في باب النجدة



العاجز الذي لا يملك الدين فلا يصح ان يقول كالمؤمن في مقابلته الخائن ووجهه عليه  
 فليحذر الاستحسان كان هذا الحكم الى الامتناع ولو جاز عن الصلوة سقطت اجامها كان  
 التحريم وهل يجب عليها القضاء مع الفتنة ام لا قولان اجمدها الفتنة لم يوجب  
 مسلم المتقدم المعصية المردى في التجار عن الفتنة لا يوجبها ذالم يستحق الشيخ اذا كانت  
 المعلول والمراه الحامل ان يصوم من العطش والجوع او خاف ان يضرب جلد لها فليصوم  
 جميعا لا يظن ان يقصد من كل من العطش واحدا كل يوم عشرين من طعام ليس  
 عليه القضاء هذا مضاف الى انه لا يجوز في الان عموم ولا خصوص كذا ما يستدل به  
 على القضاء وعليه فالتكليف لا يصلح ما لا يوجب عنه ولا يوجب القضاء سيما بعد ذلك  
 كون وجوبه حكما عن المشهور **الثاني** ذوالعطاش وهو كما صرح الجماعة والابري  
 صاحب بغير اجماع كما في التحريم وكذا ومن هي وفيها الاستيفاء لم يكن كما في وجوبه  
 فليقضى القضاء بلا خلاف كما عن صريح المجلد وظاهره لا يوجب له وجوبه  
 حق المدين كالاية فدل على ان لا يوجب له بغيره في مقابلته جميع من يملك المقتدر  
 من وجه ومنها كون المعارض بينه وبين الابنة المصوم من وجوبه والزوج معها من وجوبه  
 فليقضى بعض من آخر المتأخرين الى عدم القضاء مضاف الى انه لا يوجب له ولا يوجب له  
 الصلوة او لا قولان اجمدها العلم للاصل مع عدم ظهوره في المصومين وعلى من يملك  
 الجميع المتأخر الى ان يملك المصومين ولو كان ما لا يوجب بغيره فلا قضاء عليه للاصل  
 والجميع المتأخر الى ان يملكه وجوب الصلوة عليه وهو أشهر من كل خلاف في حق من لا يملك  
 للاصل ولا وجوبه بعد ما مر مقتضى الجميع انها مأكلة يوم من اليها اجماع فان  
 يمكن فله وهو ضعيف وهل يجب على ذوالعطاش ان يرضى له ما يدين به العرف تمام  
 له الردى في الشك من الشرع بغيره لا يظهر فيه فاما في حق من لا يملك الاطلاق خلافه  
 من بعض فالاول ولا وجوبه بغيره فاما مؤثني عمار المردى في كافي بالشيخ والعرفان

عن الصلوة في الرجل يبيع العطاش حتى ينفذ على نفسه قال الشيخ بغيره ما يملك بغيره ولا يملك  
 حتى يردى والمردى في الباب من المفضل عن الصلوة ان لنا فتاوى وشيا لا يقتضون  
 على الصيام من شدة ما يبيعهم من العطش قال فليشرب بغيره ما يردى بغيره منهم معاينة  
 فيترتب طبقين على المدعى ان قد عرفت عن الجماعة ان ذوالعطاش الذي يدين في نفسه  
 ذواله ما لا يجوز ان يملك بغيره ما من غير ظهوره معاينة بغيره **والحامل المغرب**  
**روى عنها والمضطر القليلة اللبن وذوالعطاش الذي يدين**  
**جوزوا له بغيره ويقتضون مع الصلوة** اما حكم ذوالعطاش فقد  
 عرفت واما حكم الباقيين اذا خافوا على انفسهم او ولدها بالاجماع كما في وجوبه  
 والفتنة المصححة لحدودها وبالمردى في كافي بالاحمال والمضطر في الصحيح عن عبد  
 بن مسلم عن الباقر الحامل المغرب المضطر القليلة اللبن لا يخرج عليها ان يقطع  
 في شهر رمضان لا سيما لا يظن ان الصور وعليها ان يصدق كادحة منها في كل يوم  
 يقطع فيه بغيره طعاما وعليها قضاء كل يوم يقطعها بغيره بغيره وروى في الباب ان  
 اخر من يملك من الباقر ما يحرمه ذوالعطاش عن سره فلا كتابا لسان من غيره  
 ان كثر الى ان يملك من امرأة ترضع ولدها او غيره لدها في شهر رمضان فقتلها  
 الصور وهي ترضع حتى تقتله عليها ولا يقطع على الصيام ترضع وتقطع بغيره ما يملكها  
 اذا امكنا ان تقع الرضاع وتصوره فانه كما لا يمكنها ان ترضع ولدها فكيف  
 ترضع فليكن كما نفعها ان ترضع استرضعت بغيرها ما ترضع صيامها وان  
 ذمها يمكنها ان ترضع ولدها وترضع صيامها فانه يمكنها ان ترضع ذمها  
 لرضوى ما عرفت ويجب عليها الفتنة وكذا اجماعا كما عن وعرفه في كافي في العلم  
 منها اذا خافوا على ولدها علة بالطلاق الصحيح المتقدم واما ما عرفت الجماعة في التفتيل  
 الخوف على الولد فيجب على النفس فلا فينظر في المأخذ وخبره في المتقدم من صالح المعاصرة







المردى في كتاب الصور في باب حكم المداغة الرجل يريد السفر شهر رمضان قال يعطى  
وان خرج قبل ان يغيب الشمس قبليل والكمردى في الجار من الفقر الرضوى وان خرجت  
وعليك بقية يوم فاطم وكل من وجب عليه التقصير في السفر فليلا افطاره وكل من وجب  
عليه التام في الصلوة فليلا الصيام متى ما اتم صام ومتى ما فطر فطر الخبز في قصرها استلها  
وموقية الاول مما لا يصح الاستسنا واليهما سيما بعد الفاتحة المكون التام معا <sup>مثله</sup>  
المردى في كتاب الصلوة من وقيل وان خرجت بعد طلوع الفجر اتممت صوم ذلك اليوم  
عليك القضاء كما تدخل عليك وقت الفرض على غير صافه وبالحكمة يقوم المكلف في  
صام كما لا يقوم بخلافه وسليمان المردى في كتابه وجعل ما علة المداغة في اربابنا العا  
على الا تمامه لما عرفت من ان المداغة كرم على المطلق مع ان المداغة ما لا يثبتها هذا  
الرجاء دخلها على التقية ثم روى في كتاب الصور في باب حكم المداغة المردى في  
من يقطن من الكاظم في الرجل يداغة شهر رمضان فيعطى منزله قال اذا دخل شهر  
في الليل والسفر فطرنا اخرج من منزله وان لم يجد شغفه في الليلة ثم يداغ في السفر يوم  
اتم صومه وفي الكتاب ان اخرجت بعد طلوع الفجر لم يبق السفر في الليلة فانم  
الصوم واعتد به من شهر رمضان في الكتاب ان اخرج من الصوم اذا اتممت السفر في شهر  
رمضان فثبت بخبره من الليل فان خرجت قبل الفجر ابعده فانه فطر عليك قضاء  
ذلك اليوم وهذه الاخبار رد الزعم على هذا الوجه من انه لا يشرط في قصر الصوم بنية  
النية للسفر في الليل فانما الحكم من النهاية والفاضة لكن قالوا خرج بعد اذان اتمت  
القضاء وكذا عن كل كثر لو كان القضاء ولا يخرج عليك ان الفاضل بين هذه الاخبار المداغة  
على الحناط الحرم من وجبه الرجوع معناه من وجبه فلفظ هذه الاخبار وانما على التقية  
غنى عن الثاني والجنيفه وما لك والاذن في ابي ثور والحق في كل واحد من المداغة في المداغة  
اذا نوى الصوم قبل الفجر ثم خرج بعد الفجر فطره ولا يعطى يومه ولا وجبه لعقل الحق كما

كأنه

لا وجبه لفصل النهاية والفاضة واما قيل ما كان له وجبه الفاتحة الى الجمع بين الاخبار  
وكن المكافاة المشتملة في القاد من جانب مفعوله فلا الفاتحة كما في الفاتحة المداغة  
منه بعد ذلك من يخرج المداغة من الفطر ما اتم ما اخرج بعد اذان الفاتحة المداغة  
المردى في اربابنا من الصوم من الرجل يريد السفر شهر رمضان قال اذا اصبح في منزله  
خرج في ناء صام وان شاء افطر لوجه شتم منها شتمه بحيث لم يرض من الهدى او في  
كانه يعرف الحوافر لما استظهره واحدا من بعض متأخري المتأخرين من الفجر فطره وبالحكمة لا وجبه  
لما عرفت من ان الاستسنا واليهما سيما بعد الفاتحة المكون التام معا <sup>مثله</sup>  
مع بنية النية وبالحكمة على سفر يجب فيه قصر الصلوة بحسب فقر الصور وبالعكس لا يجوز  
الاخبار الدالة على التام منها صحيح معوية بن وهب المنقولة في الصلوة المنقولة لقوله  
اذا فطرت افطرت واذا افطرت فطرت لا بد من المعنيين لما في ذلك استسنا والكلية  
الثانية السفر مواضع الخبز حيث يجب فيها قصر الصوم وبالحكمة لا يجوز ان يراد  
بالرجاء لا ثم لا يجب في كونه تكلفا حيث عرفت الكتابان فلا يحمل الا فطر حتى  
يتقوا ربي الجدار ويحفظوا الاذان لما في الصلوة في كونه فطره لا فطره لا فطره  
الصوم من فطره في شرعي وفي سقطة لها بعد تحقق القضاء وحرا في فطره لا فطره لا فطره  
اظهرها لعدم الاصل من غير ظهور معارض يعتد به وينبغي المبني الاول على  
من الجبل اذا دخل الشهر على حاضره لم يحمل له السفر بخلافه فظاهره حرم السفر شهر رمضان  
عنا خلافا للحكم من اكثر فالكراهية الى ان يحضر الشهر ثلثه وعشرون يوما لا بالسيف  
الجزء ومنها المردى في خبره في اربابنا في كراهية السفر شهر رمضان في الصحيح من حديث  
مثل من الباقر من الرجل يعرف له السفر شهر رمضان وهو يقسم فله من هذا ما شال  
لا بأس بان يافتره فيعطى لا يصوم ثم قال في خبره في كتابه عن عثمان عن الحسن  
ان بعد الفاتحة الى المداغة الباب من ابي بصير عن الحسن ثم عن الحنفية اذا دخل شهر



بعض حال الايمان اجبت به خذ في العلة او خذ في سبيل الله او مال غنا هلكا اذا في  
بجاف هلكا وان لم يمس من الاب ولا من الروى في باب حكم الماذن على من  
قد خذ شرط ان لا يمس من الشهاد اسباط من قبل من العلم ثم اذا دخل شهر رمضان ان يخرج في تلك افعال اجتهاد فاضت  
منكم الشهادة في الشهر الذي انزل اليه ثلث وعشرين فخرج حيث شاء وروى كان باب كراهية الفرة شهر رمضان في الجمع من الجمل  
شهر رمضان ان يخرج في الشهر الذي انزل اليه ثلث وعشرين فخرج حيث شاء وروى كان باب كراهية الفرة شهر رمضان في الجمع من الجمل  
او مال غنا هلكا اذا في سبيل الله او خذ في سبيل الله او مال غنا هلكا اذا في  
و ليس له من غيره

قد خذ شرط ان لا يمس من الشهاد اسباط من قبل من العلم ثم اذا دخل شهر رمضان ان يخرج في تلك افعال اجتهاد فاضت  
منكم الشهادة في الشهر الذي انزل اليه ثلث وعشرين فخرج حيث شاء وروى كان باب كراهية الفرة شهر رمضان في الجمع من الجمل  
شهر رمضان ان يخرج في الشهر الذي انزل اليه ثلث وعشرين فخرج حيث شاء وروى كان باب كراهية الفرة شهر رمضان في الجمع من الجمل  
او مال غنا هلكا اذا في سبيل الله او خذ في سبيل الله او مال غنا هلكا اذا في

بعد الثالث فلا يخرج من المسجد حتى يتم ثلث ايام او خذ في سبيل الله او خذ في سبيل الله او مال غنا هلكا اذا في  
و لفت فلا يجب الاصل ولا وجبه بعد ما من وعن الجمل واليه في بعض مصنفاته فجب  
بجهد النبي والرجل فيده بعد عام الاصل واما ما في ذلك من الشهادين شجر عبيد  
الدين الميل الى عدو وجبه الى اوس وان اوجبا الثالث فيده صحيح في عبيد المقدر  
عليه يجب كل ثالث ثالثا كالتاسع لو اعتكف ثمانية والثاني عشر لو اعتكف احدى عشر لاعتكف  
بالعرف لا صرح غير واحد ولو شرط في النذر الرجوع اذا شاء كان له ذلك  
اقول الكلام هنا يقع في مقام **الاول** يجب للمعتكف ان يشترط ما به في اعتكافه ان  
ادخله ما روى ان يخرج من الاعتكاف باجماع العلماء الا ما حكمه مالك انه لا يصح ان  
قال في كراهة وفيه لا يفت فيه في الفاء الا ما حكمه مالك والمضمون به مكشوفة  
منها بعد صحيح في سبيل الله او خذ في سبيل الله او مال غنا هلكا اذا في  
من العلم ثم لا يكون الاعتكاف اقل من ثلث ايام ومن اعتكف صار وينبغي للمعتكف ان  
ان يشترط كاشترط الذي يجره والكتاب في الصحيح من الذي لا ومن العلم ثم من امره ان كان زوا  
غايبا فادري معتكفا من زوجها فخرجت حين بلغها فادري من المسجد الى بيتها ففتش  
زوجها فادري معتكفا من زوجها فخرجت حين بلغها فادري من المسجد الى بيتها ففتش  
اشترط في اعتكافها فان عليها ما على المظاهر في باب الاعتكاف من غير من يمين  
العلم ثم اذا اعتكف العبد فليعلم وقال لا يكون اعتكاف اقل من ثلث ايام واشترط على  
ذلك فاعتكف ذلك كاشترط عندنا ما علمنا ان ذلك في اعتكافك عندنا من وعن  
لكن من علمه ان ذلك من امر الله وهدى كجواز اشتراط الرجوع وان لم يكن جوازا في الاثر  
اجردها الا في انصافا في اصلها على العقد المتين وهو اذا لم يشترط على  
خبره ان يصر ما يدها خبرا اني لا ادري من علمه ان ذلك من امر الله وهدى كجواز اشتراط الرجوع وان لم يكن جوازا في الاثر  
المهضة للفرق وان الفرق في غير الرجوع بعد اليقين وعدمه بالاشتراط وعدمه انما يظهر



مع عدم القدرة المسبقة للحد في نفسها والزوج معها فليحذر الاكلان على الجواز لا المحرم  
 الا حذر منها الجواز جعل النسب في اصل الاستدلال لا كقضية واما عقيل حيث ما جاز  
 مع الحرج فلا فزا 8 بل صيده بالعارض لكن اراد بالعارض ما هو اعم من العذر فلم يعرف  
 من فيه بل المشهور بينهم كاصح البعض ان هذا العقل لا فزا في الضرورة المسبقة خاصة  
 وعليه فلا الشك في صحة حيث نابعة **الثاني** لا فرق في هذا الاستدلال بين الواجب  
 وغيره لكن في ١٦٠ وقت الفدية واخبره كما ان الاستدلال وقت الشروع بخلاف الفدية  
 فان عذره كاهوطا للخصم واما جاز هذا الشرط من الذي يرضى ظاهر الشك  
 الاجماع عليه لكن مرجع بعض مخالفا بانه يبيح فبيده هنا بالعارض لا اقرا بالنافع  
 لمقتضى الفدية بذكر الثاني وغيره انتهى **الثالث** فانه هذا الشرط جاز الرجوع  
 فيه سواء على المصغر وان مضى اليومان او كان الاستدلال اجبا بالنسبة لشهر ولا قضاء  
 اذا جاز بعد استدلال في الواجب المعلن اجبا كما من الشك واما ما اذا جاز المطلق  
 فلا ظهور جاز لا بيان به بعد ذلك كما اخبره بالجماعة لبقاء الرقعة <sup>على</sup> البطلان  
 واما الثالث بالشرط جاز الرجوع ولا تلازم منه وبين السقوط ولو لم يشترط  
 وجب استناد الرجوع وقطع عن المطلق الشرط فيه الشائع اما الذي لم يشترط  
والمعلن ضمني ففصله الله وانما يصح الاستدلال من كل ذلك فلا يصح  
 من العيب ان يصح على ان عباد الله يدينون على المصغر من كونها شريعة يصح من مسلم  
 فلا يصح من الكافر لانه تافيه الفدية يصح منه الصوم بناء على شرط الصدق  
 فيه ويصح ببيان الله في صحيحه مكة والمدينة والوفاء والبصرة ولا  
يصح في غيرها من المباحين على راي المشهور كما مع الجماعة بل من مرجع الاستدلال  
 والفدية وقت وظاهر الشرأ الاجماع وهو الحجج بمعناها الى المردى في قوله بان الحكم  
 في الصحيح من غير ترتيبه الله ما يقول في اعتكاف جازا وفي بعض ما قبلها قال

لا تعتكف الا في مسجد جماعة فلهذا فيه اجماع على جماعة ولا بأس ان يعتكف في مسجد  
 الكوفة والبصرة ومكة ومكة المدينة ثم قال قد روي في مسجد المدين اقول  
 ولعل هذا الخبر هو مشقة في المقنع حيث ضم مسجد المدين الى المسجد الا ربع ولا  
 ريب في منه جازا استنادا اليه كما لا يخبر ابد المسجد البصرة مسجد المدين كما من على  
 باب بيرة وان دل على المردى من الغضا لروى كنه لا يصح استناد اليه في المقام واما  
 ما من العالي من يخبر اعتكاف في كل مسجد لثاننا المردى لا يترى الى المردى من بروحي  
 عن جامع البر فخط من داود بن الحصين عن الصمغ قال لا اعتكاف الا بصورة وفي المسجد  
 المدا الذي انت فيه فما لا ينبغي الاعتكاف اليه في المقام وجهه كما لا ينبغي الاعتكاف  
 الا ما من ظاهره المعنى وتبعه جماعة من المتأخرين من جاز في المسجد الجامع للشيخ  
 ومنها حجة الحجة المروية فالبيان الصمغ لا اعتكاف الا بصورة في مسجد جامع  
 وجميع داود بن سرجان المردى في البيان الصمغ لا روي اعتكاف الا في مسجد الحرام  
 ومسجد الرسول او في مسجد جامع اذا المكافاة المستقلة فالشارع فقده  
 من وجهه تلجأ المستقيمة على التقية اذ في كرهه احد والحق فيه عذر جاز  
 الا في مسجد بجميع فيه ولا ينقل منه من ذهبها بكونه موافقا للحجاز ويشترط في  
 الاعتكاف اللبث ثلثة ايام فضاء لا اقل باجماع على الظاهر  
 من الجماعة والخصم بذلك مستقيمة وقد سبق الى هذه الإشارة واحتل  
 في ذلك دليلي الثاني والثالث من عند الشيخ في موضع من كتابه كما مع بعضهم بل  
 عن ظاهر جملة من العباد عليه الاجماع وهو الحجج وقول الشيخ من ذلك كما من جملة من  
 العباد وفي هذا الليلة لا يخلو لان اقرها العدة في الحكم عن المشهور و  
 منهم الشيخ في موضع من كتابه علما بالمشاور لفظ البصر الواحد في النص و  
 لعنوا من خرج ما خرج بدليل ولا دليل على خروج ما عن فيه واما دخول الليلة ا



المستقلة في يوم كامن بعضه وغيره فلا يشترط الايام الثلاثة الا بانقضاء الليلة الرابعة  
 فضعف هذا صاعدا عند علمنا اجماع كافي كونه كالمستفيض ومنها جازي بعضه من غيره  
 المتقدمان في حق قول القدر والشرط ولا يعتبر بقا على العمل لا اعتكاف بل يكفي وقعة اي  
 صورة انفق حاجبا كان او لم يكن او على شئ من اقسامه من غير ان يكون ملافا للطلوع وبالربط بها  
 في رمضان فتاوى الداعي للاعتكاف على وجهه من الوجهين المتبعضين من غير ان يكون  
 في النية وما يغيرها كما في غيره من العبادات وقدرها في تحقيقه ولو اطلق التذرع  
وجب ثلثا بام ابن شاذان في اي وقت شاء لان ذلك قد يحصل به  
 الاعتكاف فيكون محلا للامتثال ويعتبر كونه الايام الثلاثة تامه فلا يجوز للمنفق من الاول  
 والرابع عملا بالمسارعة في اليوم ولو عينها امكن ان كان الزمان فحسب انقضاء الامتثال  
 عليه ولو قدر شهرا معيناً كان مثلاً دخلت الليلة الاولى وان لم يقبل دخولها فيها  
 لم تكن ثلثا بام لدخولها في الشهر ولو قدر العشر الاخير من شهر معين فقد دخلت الليلة  
 الاولى وجهان ولو قدر اعتكاف عشرة ايام ولم يعينها لم يجز المتتابع ولا يدخل  
 الا ليلتان من كل ثلث ولو قدر ان يد ثلثه وجب لرجحان المندفع  
فان شرط المتتابع لفظا بان صرح بالمتتابع او معنى كما اذا قلنا اعتكف  
معناه مثلاً وجب المتتابع فحسب لا للمندفع فان اخل بالمشروط  
لفظا كما اذا قلنا اعتكاف العشر الاخير من رمضان مثلاً وشرط المتتابع لفظا  
استأنف من ثلثا بعا وكفر فاللفظ كذا لو قال اعتكف ان اعتكف  
 شهر رمضان فتعني متتابع الزمان المتتابع من حيث الشرط فان اخل بها استأنف  
 كونه المتتابع من حيث الشرط ولذا قلنا ان يعتكف لا يجب استئناف وان وجب عليه  
 الا تمامه متتابعاً وكفاية خلف التذرع لان الايام التي اعتكفها متتابعة وقعت  
 على الوجهين المأمورين فيخرج منها من العهدة ولا يجب عليها استئنافها لان منها التي

التذرع بخلافه اذا اطلق التذرع شرط المتتابع فان هذا يجب عليه الاستئناف كما نرى  
 اخل بصفة التذرع فوجب عليه استئنافه من راسه بخلاف صورة التزاع والفرق  
 بينهما ان الزمان هناك واطلاقه هناك فكل صورة متتابع قاي زمان كان مع  
 الاطلاق يجمع ان يحمله المندفع راسه مع التعيين فلا يمكنه البدل وبالشرط  
معنى يدين ويكفر ما ذكره من الفرق بين الصورتين غير واضح عندي وان لم  
يشترط لهما او المتابعة للظنية ولا الغنوية جاز الثقل ثلث ثلث لحصول  
 الامتثال بذلك ولو اطلق الاربع جاز ان يعتكفها متتابعاً البتة من غير  
 حاجة الى انضمام شئ لحصول الامتثال وجاز ان يفرق الثلث عن اليوم  
 لكن يضم اليه يومين اخرين ينوي بهما الوجوب بضم اما انضمام  
 اليومين فلان الشرطين حمله اعتكافاً براسه واقل اعتكاف ثلث كاعتكافه واما انية  
 الوجوب فيها فهو احد القولين وهو الجماعة ان الزائد على الواجب اصله ان تأخير  
 من الواجب لم يقع الا واجبا وان قدره جاز ان ينوي بهما الوجوبين باب  
 لغتته والتدبير لم يبين الزمان واستكمل بان فقهه اليومين بوجوب كل واحد  
 فلا يجوز عن المندفع ان يعتكف مشروط بالصوم وهو لا يقع منه وباعين  
 في ذمته واجب واجب عن الاول بان وجوب الثالث بعد اليومين لا ينافي  
 من جهة اخرى ومن الثاني يمنع امتناع دفع النافذة عن ذمته واجبه عليه  
 اقول وانت بعد ما عرفت من عدم لزوم نية الوجوب وعدم جواز النطق بالصوم  
 لم يعل عليه صورة فنية لا يكتفى عليك تحقيق الكلام في ذلك ولو قدر اعتكاف  
النهار وجب الليل ايضاً لان اقل اعتكاف ثلث ايام بليتين والتذرع  
 لا يتحقق اذا كان المندفع غير متتابع ومنه فمحنة اعتكاف ثلث ايام من دون ايامها  
 وهو مني على ان الليلتين الاخيرتين لا تقلان في الاعتكاف كالاولى والاولى اظهر كما



وعنه ولو شرط عدم اعتكافه لكان اليل او اعتكاف يوم لا يبطل التذ  
 لائم ولو لم يشرعت اعتكاف يوم وجب وضاف يومين لما شرط  
 في الاعتكاف المنع من دن الزوج والمولى بلا خلاف كما استظهره بعض  
 الاجلاء لما تفرق الاستمتاع والتخذ من الاقرب عند اعتبار اذن المالك المصنف  
 للاصل ولو وقع في صورة مندوب كان اعتبار اذنه مبنيا على الخلاف المتقدم  
 ولو هو اياه مولا جاز ان يعتكف فيما يامره اذا كانت المهاباة تقابل  
 الا ان ينهيه المولى قبله فينفذ بغيره جاز بما اذا لا يوجب اعتكافه  
 من الخصة في ذمة المولى ولو لم يكن الاعتكاف في صورة مندوبان متعناه بدون  
 اذن المولى فهو مندوب ولا يجوز اخراجه من موضع من غير ذمة بالاجاز  
 كما عن جلة من العبادت عدا بالمرئى كان باب المعتكف يخرج في الصحيح من عبادة  
 به سنن عن الصادق عليه السلام على المعتكف ان يخرج من المسجد الى الحاجة او جنازة او فاء  
 وقال البيهقي وادريه سره من الصادق عليه السلام ان يعتكف فاذا اقبل وعازا  
 افرض على نفسه فقال لا يخرج من المسجد الا الحاجة لا بد منها ولا تفقد تحت طلال  
 حتى تعود الى مجلسك وقال البيهقي الصحيح عن المجلس عن الصادق عليه السلام لا ينبغي للمعتكف ان  
 يخرج من المسجد الا الحاجة لا بد منها ثم لا يجلس حتى يرجع ولا يخرج في شيء الا جنازة او  
 منها ولا يجلس حتى يرجع واعتكاف المرأة مثلا ذلك وكن المرأة مثلا لرجل كالتصوم  
 فلا يفقد عليه اجماع كما مع بعضهم وعن غيره فينبطل الاعتكاف لو خرج  
 الرجل والمرأة بلا خلاف يعرف في الخرج طوعا وهلا بطل وان كان كرها  
 اظهره العلامة ١١٢ طال المكث في خارج المسجد بحيث لم يعد انه يعتكف فينبطل ولا  
 كما اخاره المتن ومن جزم عدا بالمرئى من منظره معارض يعتد به وهو يفتقر الى  
 من المسجد يخرج حيا من البيت كاعتق الشهيد الثاني ان يخرج من جميع البيت كما

الجماعة وجهان ولا يخفى انهما متضادان ايضا فالاول اصل على العقد المتيقن والآخر  
 على تحقق الخروج بالصعود الى سطح المسجد ونحوه الاعتكاف في سطح المسجد  
 وجهان والآخر الجواز للاطلاق ولا يبطل الاعتكاف بالخروج من المسجد  
 فاسميا للاصل وعنه نزهة المولى مع النسيان ١١٢ ان يبطل المكث بحيث لا يترك  
 انه يعتكف فينبطل في عدا الاظهر وان مضت ثلث صحى الى وقت خروجه  
 والا فلا الا في الضرورة فان خرجت الخروفي معها عند العلم ان كراهية  
 يخرج احد فخرجت الخروفي لثراء المأكول والمشرباذا لم يكن له من ياتيه به بالاجاز  
 كالحاجة ثم قال وهل يخرج الخروفي للاكل خارج المسجد اشكال اقرب ذلك ان  
 فيه غضاضة ويكون من اهل الاحتياط ولا فلا اشئى قول ولا يخرج الى المنع مط  
 كاطلاق النصوص المتقدمة من غير ظهور معارض يعتد به كما يظهر من الروايات  
 لما جزم في كتاب الصلوة فيجب العدا في عدم اشتراط المدة فيها كقضاء  
 الحاجة باجماع العلماء كالحاجة ثم قال ولو كان الجانبان متقايين خرج  
 اليها ولا يخرج من الحاجة الا ان يجد غضاضة بان يكون من اهل الاحتياط فيحصل له  
 مشقة بل يخرجها بخلاف العدا في المنزل وانه كان بعد ولو بذل له صدق  
 منزل وهو قريب من المسجد لغضا الحاجة لم يلزم الا جازية لما فيه من المشقة  
 بالاحتياط بل يخرج الى منزله نفسه وادكان منزله قريب او بعيدا بعد متفاحشا  
 وغير متفاحشا ١١٢ ان يخرج بالبعد من مع الاعتكاف ولو كان له منزلا واحدا  
 اقرب يقين عليه الفصل الى خلافا لبعض الشافعية منى قول ولا انفصال على ذلك  
 الضرورة هو الاحتياط وقصص في كراهية الجواز الخروفي في حاجة اخير المومن مستلابا  
 طاعة فلا يمنع الاعتكاف منه وفيه ضعف وعما رواه في اخر باب الاعتكاف  
 عن معين بن مهران قال كنت عابسا عند الحسن بن علي ع فانا رجل قال له يا بن



وسئل الله ان تلافى ما كان في الدنيا من عبادان يجلس في فقال والله ما عندى من ان يقضى عليك قال  
كلهم قال فليس بمكة فقلت يا بن رسول الله ثم انزلت من سبع اعشيت اعتكافك  
فقال له لوانى ولكن سمعت الجاهل يخطى عن رسول الله ثم انزلت من سبع في حاجته  
اجته الملم تكافا عباد الله ثم نعتهم لا فستمر صاغاها به فاما ليلة والخروج  
من الاضبار المانعة برمع ضعف عنه مشكل والاعتكاف فقله في كره بالاخلا  
فلا يخرج الخروج للعلل المتدب وفيه من عمل الجاهل على الاستحاش ولو امكن  
الا تياه بر في المسجد بحيث لا يقدر في الفاسدة فمن الجماعة انهم اطلقوا المنع لنا فاما  
لاضبار المسجد لا تظهر على الخروج للاضبار المانعة من غير طهر ومعاين يعتد به  
وشهادة الجنازة وجود المريض عند علمائنا اجمع على كرهه عليه  
يدل بعض اخبار المقلد في تشييع المؤمن ولست اعلم دليله الا احط  
تركه واقامنا الشهادة ان لم يكن بد من الخروج في سواه فثبت عليها ولا بالاخلا  
في الاصل كما مر بعض الكتب في الثاني لعدم دليل عليه بحيث يجمع ان يخصم خروج  
الاضبار المانعة وفيه الا اذا التحمل الواجب فخصم عليه في اي من الخروج  
شي من الامور المذكورة الجالس يصح داود بن سهران المروي في بيروني باب  
الاعتكاف وصحح الحلبي المقلد في كرهه لله ولا يخرج الخروج في آه واما جرد داود  
بن سهران المقلد هناك المقتض لعله موقر ولا تقدر تحت الظلال لضعف سنه  
عنه ما في التقيد بل لا رجولة في المطلق والمقيد متعبد في المشقة تحت  
الظلال كما من اليتم في ان كسبه والحد الحلبي والمروفي في الاضبار مديا عليه اجماع  
فان تم ولا اصل يقضي الجواز كما من كرهه والمقيد والدي في تبعهم جماعة من ا  
لشافعية والاول احط اذا لم يخرج الطريق فيه بل واظهره امام مع الاضبار  
بحوانا ظهر لكاه الغزوة والصلوة خارجا من المسجد الذي اعتكف فيه بالاخلا

لوقا

لوقا بن عبد الله بن سنان المروي في سبب في باب الاعتكاف وتصحيح مضمون ما ذكر المروي  
في كراهي بار الحاجب الذي يصلي الاعتكاف عن الصلوة المعتكف عليه في اي موضع  
شاء والمعتكف في غيره لا يصلي الا في المسجد الذي سماه الاجمعة فيصلي اذا خرج  
لغزوة حيث شاء من غير اخصاص بالمسجد بالاخلا كما مر بعضهم في غير المنقذ  
وتصحيح عبد الله بن سنان المروي في كراهي الباب والمطالع رجبا يخرج  
المضطر للعدة ثم يقضى مع وجوبه اما وجوب الخروج الى  
منها في كرهه انزلت علمائنا اجمع واما ما ذكره الشهيد الثاني من اعتداله  
في المسجد فمن الاعتكاف اذا كان الاعتكاف واجبا معينا من غير شرط مثله  
بان حق الله احق ان يقضى فيه من الاجماع المحكي المقتض وليعتد القضاء به  
الا شرطا لما نقله من سقوطه بالاشراط وكذا الحال في بعض النقاء  
بالاخلا في كراهي كرهه لتصحيح عبد الرحمن المروي في كراهي باب المعتكف عن الصلوة  
اذا مرض للمعتكف وطئت المرأة المعتكفة فانه ياتي بغيره غير بعيد اذا برى  
ويصور وفي الثاني لتصحيح عن ابي بصير عن الصلوة في المعتكف اذا طهنت قال في  
البيهقي اذا طهرت رجعت ففطنت ما عليه والمريض لما مر ذكره  
اذا مرض للمعتكف من حاجات فنه قلوب المسجد كادرا البول وانطلاق البطن  
الجميع المائل فانه يخرج منه اجماعا صياشر للمسلم من النجاسة واذا برى على  
اعتكافه لا يطلعه فانه الا ان يكون اقل من ثلثه ايا عند فانه يقطع به النتائج  
وان كان المريض حقيقا بمكة معه القيام في المسجد ولا يتضرر بالصوم وجب عليه  
احمال اعتكافه الواجب في تمام المسدود في خرج فيها بطل اعتكافه وذكره في  
فرضه وصداق يبره ما اشبهه ما لا يوجب الاضبار وان كان المريض ثقيل لا يقدر  
معه الاضبار ويحتاج الى الفراش والطبيب والمعالج يخرج اجماعا ويحرم عليه



اعلم المعتكف ليل او نهارا لما وثق بالاجماع بالغلط  
 كاحج غير واحد في تحريم النكاح في فاديه بالاخر وقد قال الله تعالى ولا تبشروهن  
 انه وقد صح غير واحد بعد حرمة النكاح الثقيل اذا لم يكن باشهوة ومفساده بالا  
 ولين قوله وشهر الطيب على الاظهر اشهر الصحيح اي عيده المقتدر في اائل  
 المطلب بل من شهر الطيب فليل ولعله لا ناسد لما من عند التخرير وجبر  
واستدعاء المنع ومن شهر الطيب فليل ولعله لا ناسد لما من عند التخرير وجبر  
 فيتلوه تحريمها تخيير والبيع والشراء للصحيح المشار اليه في الطيب بل من  
 الاضمار اجماع على تحريمها بل كل تجارة بلنا ولا اعتكاف بها فان تم اجماع في  
 الضاد بغيره لا فالجرح عند الضاد بما لا ولا يثنى بما على الجماع للاصل في  
 الحكم من الجماعة خلافا للحكم من الآخرين فاسد بهما وهو احد والمماراة  
 للصحيح المشار اليه وذلك الماء لغرض الجلال والمماراة المجادلة والمادة ههنا المجادلة  
 على امره بنوعه ودون غيره اثبات الغلبة او الفضيلة كما يتفق لكثير من المتأخرين بالعلم  
 وهذا النوع محرم في غير الاعتكاف بغيره وقد ورد التأكيد في تحريمه في النصوص  
 قال ولو كان الغرض من الجلال في المسئلة العلمية مجرد اظهار الحق وبرد الخضم عن الخطأ  
 كان من افضل الطاعات لما يترتب من ما يحرم منه وما يجب له في سبيل الحقيقة فليس في المكلف  
 من تحريمه بل الشئ من كونه واجبا الى جعله من كبريا القبايح انتهى وفي كونه واجب  
 وانه من القرآن والحج في العلم والمجادلة فيه ودراسة وتعليمه وقوله في الاعتكاف  
 بل هو افضل من الصلوة المندوبة وعن السرائر النظر في العلم وملازمة اهله لا يطل  
 الاعتكاف في افضل من الصلوة مطلقا عند جميع الفقهاء فإنه باب من الشئ في الحمل  
 انه يحرم على المعتكف ما يحرم على المحرم قبل وربما يحكم من القاضيه وابن حزم في قوله  
 والمعتكف المستكر على خلاف الاصل من غير ظهور معارض وما قيل من انه لا يحل

دواية غير بعض من الجوع وفي كونه بعدك بتر هذا القول من بعض علمائنا والذين المراءاة  
 العموم لا يراهم عليه لسبب الحظ اجماعا ولا ان الله الشعر لا اكل الصيد ولا عقد  
 النكاح اقول وبالحمل هذه الفتنة ضعيف كالقول بطلان شره كما يفعل المعتكف  
 من الضايح وينشغل برؤس المعاصي والتباعد عن الحق لعدم دليل عليه يعتقد به  
 وهل يخص المحرمات المذكورة بالاعتكاف الواجب او يتناول المعتكف باليمن  
 مقتضى الاطلاق الثاني ويجوز النظر في العاش والخمسة في الباء  
 والاولى لا تقتصر في ذلك على القدرة الضمنية ولو تمكن في البيع والشراء للضرورة  
 من التوكيل وجب التوكيل قضاء الحق المقتدر وبفساده اعلا اعتكافا  
يفسد الصوم لان الصوم شرط فيه وفاد الشهدا ينفذ في الشرط  
 فاذا افطر في المتعين نهارا او جامعا فيه ليل الكفر وفي غيره  
 اي غير المتعين يفضه واجبا ان كان واجبا ولا كفارة على راي  
 اكلامه هنا في مقام الاول لا خلاف على القول الحكم من بعضهم في وجوب الكفارة  
 بالجماع ليل كان او نهارا في الاعتكاف بل من الغنية اجماع ونسب في كونه العلمائنا  
 اجمع وهو المحجوز مضاف الى الصحيح اي ولا المقتدر في قول المعتكف ولو شرط في الذبح  
 وصحح وزارة المرد في النهاية في باب الاعتكاف عن الباقر عن المعتكف  
 بجامع قال اذا فعل ذلك فعليه ما على المظاهر في باب في الباغي الموثق من سماعه  
 عن الصادق عن معتكف واقع اهله قال عليه ما على الذي فطر يوما من شهر  
 رمضان متعمدا عن رغبة او صوم شهرين متتابعين او اطعموا وستين مكينا  
 وفي كافي باب المعتكف بجامع في الموثق من سماعه عن الصادق عن معتكف  
 واقع اهله قال هو غير ملزم من افطر يوما من شهر رمضان وفقط الموثقين  
 ان عليه كفارة فحرة مثل كفارة رمضان وعليه ثلثون علمائنا قاله في كونه بل من



الغنية الاجماع وهو حجة اخرى فاعلم جماعة من متأخري المتأخرين وظاهر المقنع  
انها كفارة ظهارة وان دل عليه الصحيحان المشار اليهما لكن لا يصح الاستناد  
اليهما في تحالفا والمقاوم وحملها في كفة على المساواة في المقارن دون الترتيب بجواب  
الروايات **الثاني** هل يجب الكفارة بفعل معيها فطلق الاعتكاف واجبا  
كان او مندوبا كما عن الجماعة او يخص ذلك بالواجب على بعضهم او بالواجب  
المقتضى كما عن اخرا وجبر والذي يقتضيه الاطلاق هو الاول واستبعاد  
عن مجموع **الثالث** هل يجب الكفارة بفعل المفطر مط كما عن الجماعة بل عن  
الغنية الاجماع او يخص بالجماع كما عن الشيخ والمحقق واكثر المتأخرين وجهان  
يشان من اجماع الحكمي ومن الاصل واحصا من الضمن بالجماع ولو جاع  
في نهار رمضان فكفارته ان بلا خلاف كما عن الشيخ وغيره  
بل عن الغنية وغيره اجماع الذي يجب في بار الاعتكاف عن عبد الله بن  
اعين من الصم عن رجل وحكي امرته وهو معتكف ليلا في شهر رمضان  
قال عليه الكفارة قلت فان مطنها انها قال عليه كفارتان ولا كل واحد  
من عبارتي الاعتكاف في رمضان يوجب الكفارة والاصل على الذي اخل  
عنه تقاير السبب كما مع فكرة وعندها ومنه يظهر وجوبها لوقوع في نهار  
غير رمضان اذا كان الاعتكاف واجبا معينا بخلافه اذا كان الاعتكاف قضاء  
من رمضان وكان السبب الذي قال كما عن الجماعة بل عن الشيخ اطلق الشيخ  
وما في احوال التكرار فيها او عن سن انما يقترب هذا الاطلاق قائلا  
بان في النهار صوما واعتكافا وفيه ان مطلق الصورة لا يرتفع على اعادة كفارة  
وفي كفة بعد فعل هذا الاطلاق والتكرار مراده رمضان وعن الغنية وفي اجماع  
على هذا الاطلاق لكن في غير الاظهر الاشهر وجوب كفارة واحدة لوجامع

والاولى ان يفكر في كفا  
مط الفطر في اليوم وغفر له  
في ربه عليه السلام

نهارا في غير رمضان **اشفي** والاحتياط في الاطلاق وعلى المطا وعند  
المعتكف مثل لا يشترط بينهما في الاحكام الا ان يكرهها  
على اجماع فبعض اعف الكفارة عليه في نهار اربع  
كفارات عليه في الليل كفارتان وثاني المحقق عن الجماعة وعن اخري  
ان عليه كفارتان مع ولا يظهر له في اجماع عليه الا  
المقتضد ربه في كفارة في شهر رمضان لا يظهر له في الكفارة حجة في لو اكرهها  
نهارا في شهر ربيع لا يفعله في الفاسوي فاشترط على كفارتين وعليه فلا وجه  
للاعتناء بالاصل والمصلحة او لا واخر وظاهرا وباطنا قد تم المجلد السابع

من كتاب غنمة المغار في شرح  
لارشاد علي بن ابي طالب في الفقه الحنفي  
مترجم من محمد بن محمد بن علي  
البرقي في ربيعنا وكذا  
الحج باعانة  
وحسن  
توفيقه





